الإخوان المسلمون في مصر
شيخوخة تصارع الزمن؟

الطبعـــة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ديسمبر ٢٠٠٧ م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسي ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٤٥٠١٢٢٨ ـ ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة ـ قصر النيل ـ القاهرة

تليفون: ٢٣٩٣٨٠٧١ ـ ٢٣٩١٢٠٧٢

Email. < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

خليل العناني

الإخوان المسلمون في مصر شيخوخة تصارع الزمن؟

تقديم

د. محمد سليم العوا

ضياء رشوان



الغـلاف: إهـداء مـن الفنـان حـامـد العويضى

الفهـــرس

الموضـــــوع	الصفحة

القسم الأول

الإخوان المسلمون... رؤية مغايرة

القسم الثانى

الصعود السياسى للإخوان المسلمين

آلياته ودلالاته

إهـــداء

إلى رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده ...

إلى رشيد رضا وعلى عبد الرازق ...

إلى جمال حمدان وأحمد رزه ...

إلى طارق البشرى ومحمد السيد سعيد ...

إلى كل متيّم بهذا الوطن .. أهدى هذا الكتاب

مقدمة

بقلم الدكتور محمد سليم العوا

هذا كتاب جديد عن قضية قديمة .

وقدَمُ القضية لا يعنى خروجها من دائرة الاهتمام ، بل لعله يعنى أو يؤدى إلى زيادة الاهتَمام بها ، وبذل الجهد تلو الجهد لكشف أسرارها والتحرى عن حقيقتها وعرض الرؤية التى يقتنع بها الباحث على الناس .

القضية القديمة التى يتناولها هذا الكتاب هى قضية : (الإخوان المسلمون) كبرى الجماعات الإسلامية فى العصر الحديث ، كما أطلق عليها أحد الباحثين الجادين من قبل ، وهو إطلاق أصبح مثار فخر الإخوان أنفسهم والمتعاطفين معهم بقدر ما أصبح مسوغ أعدائهم فى نشر فكرة الخوف منهم محليًا وعالميًا ! !

والكتابات عن الإخوان المسلمين لم تتوقف منذ نشأة الجماعة ، على يد مرشدها المؤسس الشهيد حسن البنا ، عام ١٩٢٨م . وليس من المتوقع أن تتوقف ، أو يتناقص عددها ، أو يتضاءل الاهتمام الثقافى والسياسى بها فى أى مدى زمنى منظور .

فجماعة الإخوان المسلمين تقدم مجموعة من المقولات ذات الجاذبية الهائلة لأجيال وراء أجيال من الشباب والفتيات ، وهى كلما تعرضت للتضييق عليها كلما نجحت فى جذب مزيد من المؤيدين والمتعاطفين الذين لا يلبثون أن يتحولوا إلى أعضاء عاملين فى إطار تنظيمى محكم مهما كان الرأى فى المحتوى الفكرى والثقافى والسياسى الذى يقدم لأعضاءً هذا التنظيم .

والذين يقفون فى صف الحرية بوجه عام - ولو كانوا من خصوم الإخوان فكريًا وسياسيًا - يرون أن من حق هذا التنظيم أن يعمل فى علانية، وأن تتاح له فرص المشاركة السياسية الحرة، وأن يلج أبواب المنافسة المشروعة على صناديق الانتخاب العامة والخاصة، أى فى مؤسسات المجتمع المدنى بجميع أشكالها وفى الانتخابات البرلمانية وانتخابات السلطات المحلية سواء بسواء.

والذين يخافون من الإخوان فعلاً، ويرونهم خطرًا حقيقيًا على أنظمة الحكم القائم، أو يروجون لهذه الخطورة طمعًا فى توسيع نطاق العداء لهم، وأملا فى صرف الناس عنهم، لا يرون للإخوان المسلمين حقًا من أى نوع كان فى المشاركة فى الحياة السياسية أو الاجتماعية المنظمة، ويصفون تمسكهم بهذه المشاركة بأوصاف تملأ صفحات الصحف بحيث لا يحتاج القارئ إلى إعادتها هنا، وهى لا تؤدى إلا إلى مزيد من التأييد للإخوان المسلمين على المستويين المعنوى والمادى.

* * *

سُقْت ما تقدم لكى أبين أهمية هذا الكتاب الجديد عن هذه القضية القديمة المستمرة. وهى أهمية لا تنبع من القضية نفسها بقدر ما تنبع من طريقة تناول المؤلف لها. فالمؤلف يستخدم فى كتابه كله مناهج التحليل الاجتماعية لفهم الظاهرة الإخوانية، وإذا كان الفصلان الأول والثانى من الكتاب يتحدثان أساسًا عن المنهج ومسوغاته فإن الفصول التالية يمارس فيها المؤلف تطبيقًا عمليًا لهذا المنهج. وهو تطبيق أدى إلى الكشف عن آليات التجنيد والاستقطاب والمبادئ التى تعتمد عليها، وعن دوائر الدعوة وتدرجها، وعن المناهج التربوية لقواعد الإخوان فى الطفولة والشباب وما بعدهما، وعن التنشئة السياسية للقواعد، وهو ينتقد انتقادًا ظاهرًا بعض المؤلفات التى يقوم عليها الإعداد السياسى للإخوان المسلمين ويظهر مواطن ضعفها أو قصور خطابها، وما أدى إليه ذلك من تناقض مواقف القواعد الإخوانية من عدد من القضايا السياسية، أو غموض فكرتهم عنها، أو تشوه رؤيتهم لها. ولم يكن وصول المؤلف إلى نتائجه من خلال قراءات ومراجعات لنصوص مكتوبة عن الإخوان، وإنما كان - على نحو أساسى - من خلال لقاءات ومقابلات أجراها بنفسه مع قيادات وأفراد من جماعة الإخوان المسلمين.

ومن أهم فصول الكتاب فصله الخامس المعنون «الإخوان وقضية الديمقراطية . . الداء المزمن» وهو يستعرض فيه فهم الإخوان للديمقراطية وموقفهم من قضية إنشاء حزب سياسى، وخطاب الإخوان الفلسفى فى هذا الشأن، وتنظيمها الداخلى، وموقفها من الآخر داخل الوطن، وفكرتها عن المرجعية الدينية. ومن أصدق مقولات المؤلف ما ذكره من «أن المرجعية الدينية أمر مصيرى وأصيل فى تكوين هوية الشعوب العربية والإسلامية يصعب التخلص منه تحت أى مبرر»(!!)

وكاتب هذا التقديم يعجز عن فهم السبب الذى يدعو عاقلا، يعرف طبيعة الإسلام، وحقيقة الرابطة بينه من حيث هو دين وفلسفة حياة وبين المؤمنين به، إلى محاولة التخلص من المرجعية الدينية. إننى أوافق المؤلف فى أن الجزء الأكبر من مسؤولية بيان كيفية الاستخدام الأمثل لفكرة المرجعية الإسلامية يقع على عاتق الفقهاء والمجددين ورجال الدين المصلحين. ولكن تقصير هؤلاء، أو ضعف أدائهم، أو عدم انتشار ما يدعون إليه لا يجيز لأحد أن يدعو إلى التخلص من المرجعية الدينية للأمة الإسلامية. إن القول الصحيح هو أن هذه الأمة إذا تخلصت من هذه المرجعية تكون قد تخلصت من وجودها نفسه!!

* * *

ناقش المؤلف فى الفصل السادس العلاقة بين الإخوان والحكومة المصرية بعد الموقف الذى عُرف باسم «حادثة الأزهر» (١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦). وقد اعتبر المؤلف هذه الحادثة مفرق طريق فى العلاقة بين الإخوان والحكومة المصرية. لكنه استدرك ـ بحق ـ ليقول إن هذه الحادثة «لا تعدو أن تكون مجرد غطاء للصدام الذى وقع بين الجماعة والنظام، فقد بدا هذا الأخير طيلة عام ٢٠٠٦ وكأنه يتحين الفرصة لتصفية الحساب مع الجماعة ورغبته فى وقف حال التمدد والانتشاء التى عاشتها إثر فوزها الكبير فى انتخابات ٢٠٠٥».

ويختم المؤلف هذا الفصل بعبارة بالغة الدلالة يقول فيها: «إن أزمة النظام المصرى مع الجماعة . . . . كانت ستعبر عن نفسها حتمًا مع أى فصيل يلقى قدرًا من الشرعية المجتمعية حتى ولو لم يكن من أتباع حسن البنا»(!)

والفصلان السابع والثامن من الكتاب يتعرضان بصورة مباشرة للعلاقات، التى ترصدها جهات عديدة، بين الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية. ويناقش الفصل

الثامن بوجه خاص أداء الإخوان فى الانتخابات الرئاسية الذى كان استعداداً، فى وقته، للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥ التى خصص لها المؤلف فصله التاسع وأجرى فيه تحليلاً دقيقاً لأحداثها ونتائجها يصعب تجاهله فى أى دراسة للنشاط السياسى للإخوان المسلمين فى المرحلة الراهنة. ويكمل هذا التحليل، ببراعة تحسب للمؤلف، الفصل الحادى عشر المعنون «كيف فعلها الإخوان» الذى يتحدث عن الإدارة الفعلية للمعركة الانتخابية. لقد اشتملت هذه الإدارة - بحسب المؤلف - على التنسيق مع الحزب الوطنى فى بعض الدوائر(!)، وعلى التنسيق مع الجبهة الوطنية للتغيير فى دوائر أخرى وعلى المواجهة حيث لم يكن التنسيق ممكناً.

ولا يستقيم فهم رؤية المؤلف لمسألة نجاح الإخوان الكبير فى انتخابات ٢٠٠٥ إلا بقراءة الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من كتابه، وبوجه خاص الوقوف على ما رصده من نتائج ودلالات الصعود السياسى للإخوان المسلمين بالنسبة للجماعة، وبالنسبة للنظام، وبالنسبة للمشهد الإصلاحى فى مصر.

وفى الكتاب دراسة ممتعة عن العلاقة بين الإخوان وقوى المعارضة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين حتى الآن.

* * *

إن الرسالة النهائية التى يقدمها المؤلف هى ما احتوى عليه فصله الأخير من وصفه الإخوان «بأنها جماعة عجوز على مفترق طرق فى تاريخها النضالى. فإما القيام طوعاً بثورة إصلاحية داخلية تخلص الجماعة من عيوبها التاريخية. . . . وإما أن تتعرض لنوع من الانفجار الداخلى ربما يكون بداية الاندثار للطبيعة الكلاسيكية للجماعة، بما قد يمهد الأرض لبروز تيار إسلامى جديد ينعم بالجدة والحيوية».

والمؤلف يستعرض فى هذا الفصل بعض ما يراه أمراض شيخوخة تعترى جماعة الإخوان المسلمين وتقف عقبة فى طريق تطورها التاريخى. ولا يملك القارئ عندما يصل إلى هذه النتيجة من حديث المؤلف إلا أن يقارن بينها وبين تقريره فى مطلع الفصل الثانى أن «الجماعة نجحت فى تطوير خطابها السياسى بأنساقه المختلفة وأساليب عملها الميدانى، كى تتماشى مع طبيعة التحولات التى حدثت فى البيئة المصرية طيلة الفترة المذكورة» (يقصد فترة حكم الرئيس محمد حسنى مبارك)!!

كما لا يملك القارئ - لاسيما إن كان من أمثالى الذى يُعْنَونَ بالعمل مع الناس وبينهم - أن يقبل الاحتمال الذى يورده المؤلف فى فصله الثانى، أيضًا، من احتياجنا إلى سبعة آلاف عام(!) لإزالة أثر الهيمنة الفرعونية الموروثة، وترسيخ أقدام فكرة الحرية فى العقل المصرى.

والواقع أن مثل هذا القول لا يُقبل إلا على سبيل الدعوة إلى عمل فعال منتج، فى مجال إحياء الوعى السياسى والثقافى، للتخلص مما تعانيه جمهرة المصريين من قبول للاستبداد وخضوع له واستكانة لطرائقه فى حكم البلاد والسيطرة على مقدرات العباد. أما أن يكون انتظار سبعة آلاف سنة دعوةً جادةً من خليل العنانى للمصريين فهو أمر لا أتصوره وأظن كثيرين لا يقدرون على احتماله.

* * *

لقد استمتعت بقراءة هذا الكتاب استمتاعًا أدعو القارئ إلى مشاركتى فيه، وأتمنى أن يستمر المؤلف فى عطائه العلمى الجاد سواء أكانت النتائج التى يقدمها لنا مقبولة، أو مقتضية للمناقشة، أو مستعصية على التسليم بها. ذلك أن التقدم الثقافى والعلمى لا يتم إلا إذا توافرت شجاعة البحث، وكُفل الحق فى التعبير للجميع، موافقين ومخالفين. والحقيقة الثقافية والفكرية ليست مطلقةً إلا فى نطاق الإيمان وما يتصل به، أما ما سوى ذلك فالحقيقة فيه بنت الخلاف فى الرأى وثمرته وحاصل ما يؤدى إليه.

والحمد لله رب العالمين.

محمد سليم العوّا

شعبان ١٤٢٨هـ

أغسطس ٢٠٠٧م

مقدمة

بقلم الأستاذ ضياء رشوان

أن يسطر باحث أو كاتب مقدمة لكتاب أعده باحث أو كاتب آخر، فهذا يعطى انطباعًا أوليًا للقارئ الذى يعرف الاثنين أو أحدهما أو لا يعرف أيهما بأنهما بالضرورة متفقان فى كل وجهات النظر والرؤى والأحكام المتعلقة بموضوع هذا الكتاب وبالضرورة أكثر ما أتى منها فى فصوله وثناياه.

والحقيقة أن هذا الانطباع ليس بالضرورة صحيحًا فى كل الحالات، ففى كثير منها تتباين رؤى وأحكام مؤلف الكتاب وكاتب المقدمة وصولاً إلى التناقض فى بعضها، إلا أن «شيئًا» مشتركًا بينهما يظل عميقًا وقويًا إلى الحد الذى يدفع المؤلف إلى مطالبة الثانى أن يقدم له كتابه، ويدفع الأخير إلى القيام بذلك مرحبًا به.

أساس هذا «الشىء» المشترك القوى والعميق بين كاتب هذه السطور ومؤلف هذا الكتاب الباحث الجاد الواعد الأستاذ خليل العنانى، والذى يبقى قائمًا ومستمرا قبل الكتاب والمقدمة ويبقى بعدهما، هو الاحترام المتبادل والانتماء إلى طائفة واحدة مهنتها وهمها الوحيد هو البحث عن المعرفة الحقة بكل ما يجرى فى المجتمع والعالم الآن وبعض ما جرى فى مراحل سابقة من التاريخ. وبعد هذا الأساس الجوهرى المشترك، فإن الكاتب والمؤلف يتشاركان الاهتمام العميق المتواصل بالظاهرة الإسلامية بكل تجلياتها المحلية والإقليمية والعالمية ويسعيان عبر ما أوتيا من مناهج ومقتربات علمية وما اكتسبا من خبرات متنوعة فى مجال البحث السياسى لكى يحيطا بها فهمًا وتفسيرًا أو على الأقل بأقصى ما يستطيعان الوصول إليه منهما.

إلا أن هذا المشترك بين مؤلف الكتاب ومحرر مقدمته لا يكون عادة كافيًا لأن يطلب الأول من الثانى كتابة المقدمة وأن يرحب الثانى بها، فالاحترام المتبادل والانتماء المشترك لطائفة الباحثين لا يمثل دافعًا لخوض هذه التجربة، فلابد من توافر دوافع أخرى على الأقل لدى كاتب المقدمة. وتبدو هذه الدوافع فى أنه على اختلاف العمر والتجربة فى هذا الاهتمام بين المؤلف والكاتب، فإن الأخير يشهد بأنه لم يقابل خلال ربع القرن الذى قضاه باحثًا فى ميدان البحث السياسى والاستراتيجى منذ التحاقه بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية استغرق جله فى الاهتمام بالظاهرة الإسلامية، إلا ندرة من الباحثين الشباب العرب والمصريين فى تلك الظاهرة المهمومين بها ليل نهار والساعين دون كلل لاستجلاء ما غمض من جوانبها وأبعادها مع حرصهم البالغ على إتباع قواعد مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الدقيقة فى سعيهم، فى نفس الوقت الذى يحافظون فيه على المسافة الضرورية بينهم وبينها لأن تتسم دراساتهم بأقصى قدر ممكن من الموضوعية والحيدة. ومن بين هذه القلة النادرة من الباحثين الشباب المصريين فى الظاهرة الإسلامية يأتى الأستاذ خليل العنانى، الذى تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٦، واحترف مهنة الكتابة والبحث السياسى العلمى بعدها بسنوات قليلة، قاطعًا فى سنوات احترافه هذه ـ على قلتها ـ مسافات طويلة تتجاوز عمره البحثى، وربما تحتاج من غيره لكى يقطعها أكثر من ضعف تلك السنوات. وفى خلال هذه السنوات والمسافة تعددت إسهامات الباحث الشاب الواعد حقًا فى مختلف ميادين البحث السياسى وبخاصة ما يتعلق منها بالظاهرة الإسلامية على عمومها، وأخذت تلك الإسهامات الصور المعروفة لهذا البحث من مقالة ودراسة ومشاركات فى مؤتمرات علمية، وآخرها هذا الكتاب الذى نسعد بتقديمه للقارئ.

وفى هذا الكتاب، كما فى أعمال سابقة للباحث، فإن أبرز ما يحسب له فى مناقشته لمختلف القضايا الفرعية المتعلقة بموضوع الإخوان المسلمين، فضلاً عن تحريه الدقة المطلوبة فى جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها والخلوص منها بالنتائج والدلالات التى رأى أنها تنتهى إليها، هذا الاقتراب الميدانى العملى الذى سعى لاستخدامه فى عدد من فصول كتابه للتعرف المباشر على ما يدور بداخل صفوف جماعة الإخوان. والحقيقة أن

استخدام هذا النوع من الاقتراب من ظاهرة الإخوان المسلمين فى مصر ليس شائعًا فى دراستها سواء من باحثين مصريين أو غير مصريين، على الرغم من المؤلفات والكتابات الكثيرة التى تناولتها وخصوصًا فى السنوات الأخيرة. ولا شك أن هذا الاقتراب له مميزاته العديدة، وفى مقدمتها التخلص من الهالات الإيجابية أو السلبية التى تحيط عادة تلك الظاهرة الخلافية ممن يكتبون عنها وحولها وتنتقل عادة إلى الباحث إذا ما اعتمد فقط فى دراسته لها على تلك المصادر الثانوية. ومن هنا فقد سعى الباحث بقدر ما أتيح له من جهد ووقت وإمكانية إلى الاقتراب المباشر من جماعة الإخوان عبر لقاءات وأحاديث منظمة وأخرى عفوية مع ممثلين لمختلف مستوياتها التنظيمية ومناطقها الجغرافية وأجيالها، فى محاولة جادة للتعرف على ما لديهم من رؤى وتصورات فكرية وحركية للقضايا الرئيسية محل الجدال الواسع فى المجتمع السياسى المصرى والجماعة، وللتعرف أكثر على ما يجمعهم من مشتركات فى تلك الرؤى وما يختلفون بشأنه فيما يخص بعضها. وبهذا الاقتراب الميدانى المباشر بما انتهى إليه الباحث من نتائج فيما يخص هذه المشتركات وتلك الاختلافات بين صفوف الإخوان المسلمين، يصبح لدى الباحثين الآخرين المهتمين ببحث أحوال الجماعة تراكم مهم من المعلومات والفرضيات التى تستحق مواصلة التدقيق والبحث فيها فى دراساتهم التالية لها.

كذلك يحسب للباحث دمجه فى معظم فصول كتابه بين عديد من مناهج الدراسة للجماعة، وهو التعدد الذى يتسق مع تعدد وتعقد الظاهرة الدينية السياسية فى بلادنا عمومًا ومع تعدد وتعقد مستويات وجوانب ومكونات ظاهرة الإخوان المسلمين نفسها. وفى هذا السياق، فقد كان سعى المؤلف إلى «الخروج من عباءة المنهج الكلاسيكى»، حسب عبارته فى الفصل الأول من الكتاب، يعكس ثلاثة أمور مهمة: الأول هو إطلاعه الدءوب على معظم الكتابات والمؤلفات السابق نشرها حول الإخوان المسلمين بما مكنه من معرفة المناهج التى استخدمها مؤلفوها فى دراستها، وهى لم تلب ما يبحث عنه من أدوات لفهم هذه الظاهرة. وهنا يظهر الأمر الثانى المهم، وهو امتلاك الباحث قدرة نقدية جادة، أيًا كان الاختلاف مع نتائجها، مكنته من استخلاص ما رأى أنها مثالب فى «المنهج الكلاسيكى» الذى استخدمه سابقوه، وهو ما رفض تقليدهم فيه والرضا بسننهم البحثية. أما الأمر الثالث المهم، فهو ما ولده هذا الرفض وعدم الرضا

لدى الباحث من دوافع قوية للسعى إلى «إعادة اكتشاف الإخوان المسلمين حسب عبارته فى الفصل الأول نفسه، فراح يغامر ويسبح فى لجة المنهج السوسيولوجى المترامية العميقة، لكى يستخرج منها ما رأى أنه صالح وضرورى لمعرفة وفهم الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الباحث لم يعط تعريفات نظرية للمناهج البحثية الأخرى التى استخدمها فى دراسة الإخوان المسلمين كما فعل مع المنهج السوسيولوجى، فهو من ناحية شمل بتعريفه هذا بعض تلك المناهج الأخرى مثل المنهج التاريخى والثقافى، ومن ناحية ثانية نجح فى الإمساك بناصية معظمها فى عرضه وتحليله لأحوال وتطورات وجوانب ظاهرة الإخوان المسلمين.

وكما سبق لنا القول، فإن كل ما هو مشترك وقوى عميق بين مؤلف الكتاب ومحرر المقدمة لا يعنى أبدًا أنهما متفقان فى كل وجهات النظر والرؤى والأحكام المتعلقة بموضوع هذا الكتاب، وبالضرورة أكثر ما أتى منها فى فصوله وثناياه. وبالعودة إلى ما يمكن أن يمثل بعض الاختلاف بين مؤلف الكتاب وكاتب المقدمة فى شأن بعض ما ورد فيه من رؤى وأحكام، فإن أبرزه هو عنوان الكتاب نفسه: «شيخوخة تصارع الزمن»، حيث يرى محرر المقدمة أنه يحمل حكمًا متعجلاً بعض الشيء على حال جماعة الإخوان المسلمين فى مصر اليوم، وإن كان من الممكن فهم أسباب الوصول إليه. ومعظم هذه الأسباب يكمن فى تركيز الباحث فى كتابه هذا وفى كثير من أعماله السابقة على الأبعاد الفكرية للظواهر التى يدرسها، وهو البعد الذى يجده الباحث، ويتفق معه كاتب المقدمة، الأكثر جمودًا لدى الجماعة والأقل تطورًا من بين كل أبعادها الأخرى. إلا أن الخروج من هذا الوصف الدقيق للبعد الفكرى لجماعة الإخوان المسلمين بأنها تمر بحالة من الشيخوخة التى تصارع الزمن إنما يحمل من ناحية بعض المبالغة فى دور هذا البعد فى صياغة حاضر ومستقبل الجماعة، ويتضمن من ناحية أخرى بعض الإغفال والتهوين من أهمية الأبعاد الأخرى التنظيمية والسياسية والاجتماعية والدينية التى ربما يكون لها الدور الأهم والأبرز فى هذه الصياغة. أما أقل الأسباب فى توصل المؤلف لنتيجة دراسته المركزية التى جعلها عنوانًا لكتابه، فهى ربما تتعلق ببعض الخلط بين طريقة ومناهج دراسة الفكر السياسى لحزب أو لجماعة سياسية ـ اجتماعية مثل الإخوان المسلمين والذى يتسم دومًا بالبساطة والمباشرة وبعض الحركية

بما يجعله فى معظم الأحيان طافيًا على سطح المجتمع ويغوص أحيانًا فى داخله حتى يلامس قاعه، وبين تتبع وتحليل الإنتاج الفكرى لفرد يضع رؤية أو نظرية سياسية متكاملة والذى يتسم عادة بالتركيب والتجريد والتحليق فى الفضاءات النظرية وصولاً فى بعض الأحيان إلى أعلاها وهو فضاء الفلسفة السياسية.

ولا شك أن هذا الخلاف الرئيسى بين رؤيتى مؤلف الكتاب ومحرر مقدمته لم يأت من مجرد العنوان (الحكم)، بل تجمع من بعض الخلافات الأخرى الأقل مركزية التى تناثرت فى بعض فصول الكتاب وصفحاته. فهناك مثلاً وصف واستخلاص المؤلف لرؤية ومواقف الإخوان من الديمقراطية، حيث يعتقد المحرر أنهما لم يعبرا بدقة عن رؤى الجماعة ومواقفها من هذه القضية المحورية لمستقبل بلادنا، والتى يظن أنها تتسم بدرجات أعلى من التطور الإيجابى فى الفكر والممارسة والاقتراب الحثيث من قيمها وممارساتها الجوهرية، على الرغم من إقراره مع المؤلف بأن جهدًا إضافيًا وسريعًا يجب على الجماعة القيام به لتوضيح وبلورة رؤيتها وموقفها من قضايا مهمة وفى مقدمتها حقوق المرأة وأبناء مصر من الأقباط بكل كنائسهم. كذلك هناك وصف المؤلف للأحوال الداخلية فى الجماعة وما يربط أو يفرق بين مختلف مستوياتها التنظيمية ومناطقها الجغرافية وأجيالها والذى ينتهى منه إلى وجود تشققات واسعة بينها بما يدعم نتيجته وعنوان كتابه، وهو الأمر الذى يخالفه فيه كاتب هذه السطور وصفًا واستخلاصًا، حيث إن مثل تلك الاختلافات والخلافات التى ركز عليها الباحث إنما هى سمة طبيعية وشائعة فى الحركات السياسية ـ الاجتماعية الكبيرة وبخاصة ذات العمر الطويل منها مثل جماعة الإخوان، وهى فى الغالبية الساحقة من الحالات لم تنته إلى ما يصفه ويتوقعه الباحث لهذه الجماعة فى الحاضر والمستقبل. ولا شك أن هناك قضايا أخرى شملها المؤلف فى كتابه بالوصف والتحليل واستخلاص الدلالات والنتائج تحمل بعض الاختلاف عن رؤية المحرر وطريقته فى النظر إليها، سواء تعلقت بالجماعة من الداخل أو بموقفها وتطورها من الخارج أو بالسياق العام فى البلاد الذى أحاط بكل ذلك، ومع ذلك يظل ذلك الاختلاف ضمن المشتركات التى تجمع الاثنين ويبقى تناول المؤلف لتلك القضايا ضمن الجدية التى يتمتع بها والموضوعية التى يتوخاها والمنهجية العلمية التى يسعى دومًا للالتزام بها.

إن هذا الكتاب بهذا الباحث يحمل عديداً من المعانى والدلالات الإيجابية المهمة التى تتجه كلها إلى المستقبل . وأول هذه المعانى والدلالات هو تعدد واتساع القضايا والموضوعات الفرعية المتعلقة بجماعة الإخوان المسلمين والتى ضمنها الباحث فى كتابه وقام بوصفها وتحليلها واستخلاص نتائج بشأنها ، فكل منها يصلح بمفرده لأن يعالج فى كتاب مستقل ، وسيذكر للباحث أنه وضع ما يشبه «خريطة طريق» لمثل تلك الدراسات نثر فيه علامات متفاوتة العمق قد يكون بعضها هاد ودافع للباحث نفسه لأن يتوسع فى بعضها فى المستقبل ، فيفرد لها كتبًا يقوم بتأليفها . وثانى تلك المعانى والدلالات يتجاوز الكتاب ومؤلفه ، وإن مثلا حلقة مهمة فيهما ، حيث يبدو اليوم واضحًا أن هناك تطوراً حقيقيًا عرفته السنوات الأخيرة فى تشكل مدرسة مصرية وعربية لدراسة الظاهرة الإسلامية على عمومها وبكل تفاصيلها ، يمثل الباحثون الشباب عصبها الرئيسى ، وهو التطور الذى يمثل الكتاب الحالى ومؤلفه الشاب دفعة مهمة له إلى الأمام . أما ثالث وآخر تلك المعانى والدلالات فهو ذلك الأمل الذى يطلقه الباحث عبر كتابه المهم فى مستقبل مصر كلها عمومًا ومهنة البحث السياسى العلمى خصوصًا ، فالجدية والعلمية والموضوعية والإخلاص والدأب التى اتسم بها فى معالجته لظاهرة الإخوان المسلمين تؤكد بالفعل أن الأمل فى مصر أفضل وأجمل وأعدل ، وسيظل قائمًا وحقيقيًا وأنها بالفعل «ولادة» بالرغم من عمق واتساع وخطورة كل ما تعانيه اليوم وأبناؤها المخلصون .

ضياء رشوان

القاهرة ١٤/ ٧/ ٢٠٠٧م

مقدمة المؤلف

شرعت فى كتابة هذا المؤلف فى الربع الأول من عام ٢٠٠٥م، وهو عام ستثبت وقائع الأيام اللاحقة أنه كان عام «الفورة السياسية» فى مصر، بما شهده من تقلبات سياسية ومجتمعية شكلت قطيعة مع الماضى القريب.

وقد خططت لنشره أوائل عام ٢٠٠٦م، وذلك طمعًا فى الإلمام بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات عن جماعة الإخوان المسلمين، واستغلال حال المكاشفة والانفتاح التى بدت عليها الجماعة طيلة الأعوام الثلاث الماضية، وتحديداً منذ إعلان مبادرتها الشهيرة للإصلاح فى الرابع من مارس ٢٠٠٤م، والتى ستظل تمثل نقطة تحول رئيسية فى الخط السياسى والحركى للجماعة، وانتهاء بالفوز الكبير الذى حققته الجماعة فى الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥م.

بيد أن ثمة أسبابًا كثيرة دفعتنى لتأجيل النشر، منها الرغبة الملّحة فى تقديم رؤية واقعية للجماعة، تخرج من أسر الرؤى التقليدية لها، وتمثل إضافة حقيقية للتراث الفكرى والمعرفى حول هذه الجماعة، وهو ما يصعب إنجازه إلا من خلال دراسة ميدانية جادة، وما تفرضه من ولوج فى دروب معقدة ومظلمة لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما لا يمكن تحقيقه فى وقت وجيز.

ومنها صعوبة التخلص من النزعة الفضولية لأى باحث يرغب فى إعادة اكتشاف جماعة بحجم جماعة الإخوان المسلمين، تلك النزعة التى كانت تجدد نفسها كلما شعرت برغبة فى التوقف، وكثيراً ما دفعتنى إلى عدم القبول بما هو متاح ومعلوم، وأرغمتنى على الغوص فى أعماق كل ما هو مجهول ومسكوت عنه، وأحيانًا إلى دحض كثير من المسلمات التى تلوكها ألسنة الكثير من الباحثين والمراقبين حول الجماعة دون دراسة استكشافية.

ومنها طبيعة التحولات التى شهدتها الجماعة نفسها منذ انتهاء الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥م ودخولها مجلس الشعب كأكبر قوة معارضة فى تاريخ البرلمان المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، وهو بالطبع أمر يغرى على التريث والانتظار. وهى تحولات لا تزال جارية حتى وقتنا هذا، منها ما يتعلق بالأهداف الكبرى للجماعة على المستوى المجتمعى، وأخرى تتعلق بإدارة العلاقة مع النظام السياسى، وثالثة تتعلق بإدارة العلاقة مع القوى السياسية بمختلف أطيافها. وقد بدت هذه التحولات كما لو كانت بمثابة فتح «تاريخى» للقبو السرى الذى ظل يكتنز الكثير من أسرار وأخبار الجماعة.

وفى منتصف عام ٢٠٠٦ م قررت التوقف عن الكتابة والشروع فى إجراءات النشر، ولا أدرى لماذا توقفت، بيد أن التوقف هذه المرة جاء مفيدًا، لسببين رئيسين أولهما وقوع أحداث «جامعة الأزهر»، التى تشكل من وجهة نظرى إحدى نقاط التحول فى علاقة الجماعة بالنظام السياسى، وستظل تمثل، فيما بعد، إحدى محطات الصدام التاريخية بين الطرفين. وثانيهما التعديلات التى جرت على الدستور المصرى ووضعت قيودًا تستهدف بالأساس النشاط السياسى لجماعة الإخوان المسلمين.

وسط هذا الزخم السياسى والمعرفى سال حبر الكتابة؛ كى يرصد ويحلل ديناميكيات التفاعل بين الجماعة وبيئتها المجاورة بمختلف أجوائها وملابساتها، وكان لا بد للقلم أن يتوقف عن الكتابة، ولو مؤقتًا؛ كى يقدم للقارئ رؤية من قريب لجماعة الإخوان المسلمين، قد تمثل إضافة لكل ما هو معروف عنها.

وبرأيى أن جماعة الإخوان المسلمين فى مصر وبقدر ما تمثل ركنًا أصيلاً فى فهم تفاعلات الإسلام السياسى فى المنطقة العربية، إلا أنها تظل تمثل أيضًا كائنًا مجهولاً أمام الكثير من المراقبين والباحثين فى مجال الإسلام السياسى.

وخلال دراستى وصلت إلى قناعة هامة مفادها أنه ليس بمقدور أحد أن يتحدث عن مثل هذه الجماعة بقلب مطمئن وحجة مقنعة دون أن يمارس قدرًا من .لدراسة الميدانية الجادة لاختبار مدى صدق مقولاته من عدمها، ولذلك يبدو كثير من المقولات والافتراضات التى يجرى تداولها حول الجماعة، يعوزها الدقة، وأحيانًا الصحة، والأدهى أن يجرى التعاطى معها باعتبارها حقائق يقينية يتم تقييم الجماعة من خلالها.

ومنذ آخر دراسة ميدانية أجريت على جماعة الإخوان المسلمين، والتى تصدى لها الباحث البريطانى «ريتشارد ميتشيل» فى أطروحته للدكتوراه أواخر الستينيات من القرن الماضى(*)، لم يقم باحث عربى ـ على الأقل فى حدود ما اطلعت عليه من كتب ووثائق ـ بعمل ميدانى لاستكشاف مدى التطور الذى طرأ على البنية الهيكلية والتنظيمية والفكرية للجماعة.

وعلى مدار أكثر من عامين قمت بدراسة ميدانية لجماعة الإخوان المسلمين، تجولت خلالها بين أروقة الجماعة، وقابلت أعضاء من مستويات مختلفة، ما بين شخصيات قيادية، وما بين كوادر قاعدية، ريفية وحضرية، بعضهم هاتفته تليفونيًا، وبعضهم قابلته وجهًا لوجه، وبعضهم تعرفت عليه من خلال فعاليات وأنشطة فكرية وسياسية. فضلاً عن متابعة أخبار وأنشطة الجماعة عبر وسائل الإعلام بمختلف أصنافها وألوانها الفكرية والأيديولوچية.

وكان تركيزى منصبًا على المستويات القاعدية فى الجماعة أو ما يمكن أن أطلق عليه «إخوان القواعد»، حاولت التعرف من خلاله على كيف يفكرون، وكيف ينظرون للجماعة فى إطارها السياسى، وكيف يقيمون أداء قياداتهم، وكيف يفهمون قيم الديمقراطية، وكيف ينظرون لعالمهم الخارجى (خارج الجماعة) وكيف يتعاطون مع قضايا غيرهم، واكتشفت بالفعل عالمًا مجهولاً للكثيرين.

وكنت كلما شعرت بأننى قد أوشكت على الاقتراب من الإلمام بكافة التفاصيل المرتبطة بهذه القضايا، توقفت لأجد نفسى ما زلت فى بداية الطريق، إما لاستغرابى من ردود أفعال بعض المنتمين للجماعة واندهاشى لأجوبتهم، وإما لحجم الفجوة التى تفصل بيننا نحن ـ المثقفين والمراقبين ـ وبين الجسد الحقيقى لهذه الجماعة، وإما لسذاجة الأفكار والقناعات التى تحوط بكثير من الباحثين باعتبارها مفاتيح لفهم الجماعة، فى حين أنها لا تعدو مجرد قشرة سطحية، تخفى تحتها طبقات من الحقائق والمعارف لم يصل إليها أحد بعد.

(*) ريتشارد ميتشيل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبدالسلام رضوان، (القاهرة: مكتبة مدبولى)، ط١، ١٩٧٧.

اكتشفت أن هناك عالمًا من الأسرار لم تطأه قدم بعد، ولا يزال خافيًا على الكثيرين، وهو ما زاد من لهفى وشغفى أن أكون أول من يرتاد هذه المساحة الشاسعة من الحقائق والأفكار، وأن أبنى رؤيتى لهذا الكائن الضخم انطلاقًا من لبنته الأولى «الفرد»، وليس من رأسه كما يحلو للبعض أن يفعل.

قابلت العشرات من «إخوان القواعد» وتسامرت معهم بكل أريحية، وغصت معهم فى موضوعات وقضايا معقدة ومتشابكة، انتقدتهم، وحاورتهم، وحاججتهم، واستدرجتهم أحيانًا، وأوقعوا بى أحيانًا أخرى، فمجاهيل الإخوان عميقة، ودروبهم عويصة، وإلا لما بقيت الجماعة على قيد الحياة لنحو ثمانين عامًا.

رصدت خلال دراستى ملاحظات متنوعة، بيد أن السمة الغالبة على معظمها أنها تسقط الكثير من الأكلاشيهات والمقولات المعلبة عن الجماعة، سلبًا أو إيجابًا. وأدركت مدى التبسيط والاختزال، وأحيانًا الجهل، الذى يتعمد البعض التعاطى به مع جميع ما يصدر عن الجماعة من حركات وأفعال.

كما رصدت منطق التربص والترصد الذى لا يزال يهيمن على عقول البعض ممن لا يحملون موقفًا موضوعيًا من الجماعة، وكنت أستغرب كثيرًا لطريقة «الفلاش باك» التى يصر عليها البعض فى تقييم مواقف الجماعة من العديد من القضايا التى تجاوزها الزمن مثل الموقف من العنف، والتعددية السياسية والحزبية والديمقراطية... إلخ، والتى يجرى خلالها استحضار العامل التاريخى وإسقاطه على الواقع لتفسير موقف ما للجماعة، أو «تركيب» ذاك التفسير التاريخى على واقعة حاضرة لإيجاد رابط «قسرى» يتسق مع قناعات السائل وأيديولوچياته.

رصدت أيضًا حركة السلحفاة التى تسير بها الجماعة فى سبيل الوصول لأهدافها: تلك التى يختلط فيها التردد بالدهاء، والخوف بالمغامرة، والدينى بالسياسى. وقد انصب تركيزى فى جزء من هذه الدراسة على اكتشاف وتحليل الصعود السياسى المفاجئ للجماعة فى الانتخابات التشريعية الماضية ٢٠٠٥م، دون التوقف فحسب عند ميكانيزمات هذا الصعود ودلالاته متعددة الأبعاد، وإنما أيضًا فى تأثيره على مستقبل الجماعة، وما إذا كان يشكل إضافة لها أم خصمًا من قوتها.

ولم يكن البحث فى هذا الصعود، بحثًا عن المسببات والدوافع الكامنة وراءه، فهذه مهمة يسيرة يمكن استقراؤها من خلال التعرف على أداء الجماعة، سياسيًا وتنظيميًا، إبان الانتخابات البرلمانية التى جرت أواخر عام ٢٠٠٥م، ولكنه بالأحرى بحث فى المعانى والمدلولات المختلفة لطبيعة العلاقة «الانسيابية» بين الدين والسياسة فى النسق العقيدى المصرى، والتى تطل كلما سنحت لها الفرصة بذلك، وهى أوضح ما تكون فى حالتنا الراهنة.

كما لم يكن البحث فى هذا الصعود مجرد محاولة «استقرائية» لمعرفة المصير الذى يمكن أن تؤول إليه الجماعة، تحديدًا فيما يخص علاقتها بالنظام المصرى، فهذه أيضًا مهمة غير عسيرة، خصوصًا فى ظل فهم ديناميات هذه العلاقة، ومعرفة حدود المحظور والمباح فى تكتيكاتها. بقدر ما هى محاولة «استكشافية» للوقائع والتحولات التى أفضت إلى حدوث ما حدث، وحيازة الجماعة على أكبر قسط من المقاعد البرلمانية فى تاريخها وتاريخ البرلمان المصرى. وذلك طمعًا فى الإجابة على سيل منهمر من الأسئلة ذات المعانى البعيدة، التى فجرها ذلك الصعود الإخوانى، يتعلق معظمها بخريطة التحولات السوسيولوچية والفكرية، التى حدثت للعقل المصرى طيلة العقود الثلاثة الماضية، وبدا صعود الإخوان بالنسبة إليها أشبه بإخراجها من «قمقم» الذاكرة التاريخية وإعادة الروح إليها، ليس أقلها ما يرتبط بالخيال السياسى للمصريين، وقدرته على إنضاج بدائله، من خلال إرادة حرة ووعى مستنير. وأخرى ترتبط بطبيعة المكون الدينى ـ السياسى المهيمن على قطاع كبير من جمهور الناخبين، والمؤمنين بالقدرة على تحديد خياراتهم، وتحمل أكلافها.

وثالثة تنظر فى حال الانفصام السلوكى لدى قطاع أكبر من المصريين، يمارس طقوسه الدينية بأريحية وإخلاص، ولا يكترث لأى طقوس سياسية، إن لم يكن يخشاها، حتى وإن بدت أكثر انسجامًا مع رغبته فى التغيير.

ورابعة تبحث فى الدور الوظيفى الذى يمكن أن يؤديه الدين فى إنجاز التغيير السياسى، وبالتبعية المجتمعى، ومدى إدراك الكثيرين لطبيعة هذا الدور.

وخامسة تسعى لاستكشاف مخزون الأقانيم التاريخية المصرية، التى تزخر بالمفاهيم الأسطورية حول الدين والسلطة، وهل ما حققه الإخوان، يعبر ـ فى أحد تجلياته ـ عن

فتح هذه الأقانيم ووأد ما رسخته من مفاهيم بالية لثقافة اتكالية ـ انهزامية، تمجد حركة القطيع عن «الفعل الفردى الواعى».

وأخيرة تتعلق بقدرة الوعى المجتمعى المصرى على إنجاز وظيفته التاريخية فى إحداث التغيير، وقدرته على قطع علاقته بالماضى «السلطوى»، ومخاوف الاتجاه نحو «مستقبل» أكثر سلطوية، ولكنه ذو نكهة دينية.

بكلمات أخرى إلى أى مدى يقترب (أو يبتعد) الصعود السياسى للإخوان المسلمين عن غيره من الظواهر الدينية المتنامية فى مصر، كالحجاب والنقاب والتدين «الصارخ» والدعاة الجدد.. إلخ. وهل ثمة ما يجمع بينها جميعًا، أم هى فقط المصادفة؟

تلك هى الأسئلة التى فجرها صعود جماعة الإخوان المسلمين، وبروزها على السطح كقوة سياسية ومجتمعية كاسحة، قد لا يهدأ لها بال، إلا وقد حققت ما أنشئت لأجله، وإن طال أمده.

ولا أدرى ألحُسن الحظ، أم لسوئه، أن يجرى تقليب الوعى المصرى على إثر الصعود السياسى للإخوان، وإعادة طرح العديد من الأسئلة حول التطور التاريخى للمجتمع المصرى، والتى من المفترض أنه قد تم تجاوزها فى دولة قديمة مثل مصر، يدور أغلبها حول معنى الدين، ودوره فى تحديد العلاقات الاجتماعية ـ السياسية؟ ومدى قدرة المجتمع على تقديم مفاهيم أكثر «مدنية» وحضارية للدين، ومدى نجاعة المؤسسات الدينية فى تحقيق التوازن الروحى والسياسى للأمة المصرية، ومدى نجاحها فى حل إشكالية العلاقة بين الدين والممارسة السياسية، وهل تخلت عن دورها التاريخى فى إلهام الشعب المصرى القدرة على التغيير، ناهيك عن الأسئلة المتعلقة بطبيعة الدولة ونظام الحكم، ودورهما فى «تفريغ» ذلك الوعى من معانيه الوظيفية، وتجميده عند حدود كسب الولاية، وإضفاء الشرعية على احتكار السلطة، عبر أدوات للقمع والقهر تجدد نفسها تلقائيّا كلما مر طارئ، كما هو الحال بعد الصعود السياسى للإخوان المسلمين.

كل هذه الأسئلة، وغيرها مما قد يرد فى ذهن العامة والخاصة، وإن كانت تصعب الإجابة عليها بمجرد تتبع مسارات الصعود السياسى للإخوان المسلمين، إلا أنه على

الأقل يمثل «تمريننا» فكريًا، يدفع بحتمية إعادة التفكير فى الظاهرة الدينية بوجه عام، وطبيعتها الإسلامية على وجه الخصوص، وما إذا كانت هذه الظاهرة تعبر فى جوهرها عن أعراض طبيعية لثلة كبيرة من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تنخر العظام السياسية فى البلدان العربية، وعلى رأسها مصر، أم أنها إفراز طبيعى لحال الفراغ الفكرى والروحى الناجمة عن القطيعة المعرفية مع التراث الفكرى الإسلامى، وتوقف آليات تجديده، أم كليهما معًا.

ذلك أن النمو الساحق فى هذا النوع من النشاط السياسى الذى يختلط فيه الدينى بالسياسى يبدو للكثير من المفكرين والمختصين بسوسيولوچيا الأديان كما لو كان ظاهرة شاذة وغير طبيعية. أو على نحو ما يراه برهان غليون فى مؤلفه الشهير «نقد السياسة .. الدولة والدين»، فإن مبعث الحيرة والقلق لدى نفر كبير من المهتمين بتحليل الظاهرة الإسلامية، أنها «تبدو معاكسة للتوقعات، ومخالفة لكل ما تفيده مقولات ومناهج العلوم الاجتماعية». فالشاهد أن تقاليد العلم الاجتماعى الحديث تقرر أن التطور المجتمعى لا بد أن يفضى فى النهاية إلى تغليب منظومة الحداثة وقيم العقلانية، وذلك مقابل تراجع الممارسات الدينية، ليس فقط فى المجال السياسى، وإنما على مستوى الممارسة اليومية والشعائرية.

أو على نحو ما يشير إليه رضوان السيد من أن صعود حركات الإسلام السياسى يثير بحد ذاته مشكلات كبرى فى مسألة أساسية هى المتعلقة «بعلائق الدين بالدولة، وقبل ذلك الدين بالمجتمع». حيث يرى أن ثمة ميولاً جارفة لدى الجمهور المسلم لاستدخال القيم والمبادئ والأحكام والممارسات التى يعتبرها من مقتضيات الإسلام فى قوانين الدولة وممارساتها، وذلك على السواء داخل مذهبى الإسلام السنى والشيعى، فـ«فى الإسلام السنّى المعاصر هناك حديثٌ كثير عن نظرية الحاكمية (المودودى وسيد قطب)، وفى الإسلام الشيعى هناك تطبيق دستورى وفعلى لرؤية ولاية الفقيه». (جريدة الحياة ٢٥ فبراير ٢٠٠٦).

وهو ما يفضى بشكل أو بآخر إلى ضرورة تحليل العلاقة بين المتغيرين «الدين والمجتمع» من زاوية الثابت والمتغير، وأيهما أكثر تأثيرًا فى الآخر. بعبارة أخرى كيف يمكن تفسير سوسيولوچيا الهيمنة الدينية داخل المجتمعات العربية، ذلك أن الدين ليس مجرد حالة فردية «مزاجية»، أو مجرد نظم من المعتقدات فحسب، وإنما أيضًا

«نسق لتنظيم الحياة» بمشتملاتها، وهو ما يؤكد عليه ماكس ڤيبر فى تعريفه للدين بوصفه «نوعًا خاصًا من أشكال العمل الجمعى أو الطائفى»، وبوصفه أداة هامة وضرورية لشرعية السلطة، أى سلطة.

أردت من هذه المقدمة الطويلة أن أمهد للقارئ سبيل الولوج إلي ما بين يديه، وأن أضعه مبكرًا فى الأجواء التى دفعتنى، ربما، للبحث عن طريق جديدة ومفيدة فى تناول جماعة الإخوان المسلمين، ليس فقط من خلال القراءة التراثية والسياسية لما كتب، ولا يزال يكتب عنها، وإنما من مصادرها الأولية، من الفرد الإخوانى ذاته، ومستهدفًا فى الوقت ذاته وضع لبنة فى البناء المعرفى والمنهجى لكتلة بشرية كبيرة بحجم جماعة الإخوان المسلمين.

باختصار، هذا العمل هو فى جوهره محاولة أولية للإجابة عن سؤال طرحته محددات اللحظة الراهنة فى مصر، يدور حول مدى قدرة الجماعة على الصمود فى وجه المتغيرات التى وسمت البيئة السياسية المصرية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وما إذا كان الصعود السياسى الذى تحقق لها سيمثل عنصر إضافة بما يمكنها من المضى قُدمًا فى مشروعها التغييرى وتحقيق أحلامها المؤجلة، أم أنه سيكون بداية انفجار للجسد الإخوانى الكبير، خصوصًا إذا لم تنجح الجماعة فى تطوير أبنيتها الفكرية والسياسية والتنظيمية كى تستوعب هذه التغيرات.

وبالأحرى هو محاولة من أجل الاقتراب من الحقيقة، حقيقة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر. وقد آثرت أن يكون الكتاب على قسمين، الأول يسعى لإعادة اكتشاف جماعة الإخوان المسلمين من مختلف النواحى النظرية والعملية، والثانى يبحث فى حقيقة الصعود السياسى للجماعة الذى خلفته انتخابات ٢٠٠٥م، وما لحق بالجماعة والمجتمع نتيجة لهذا الصعود الكبير.

وفى الختام، لا يفوتنى إلا أن أرد الفضل لأهله، وأن أتوجه بالشكر والثناء لكل من ساهم فى وصول هذا الجهد إلى أيدى القارئ الكريم، وأبدأ بالأستاذ الدكتور/ محمد سليم العوا، المفكر الإسلامى المعروف، والذى شرفنى باقتطاع جزء من وقته الثمين لقراءة الكتاب وتقديمه، وذلك رغم مسئولياته ومشاغله الكثيرة، وأسأل الله أن يجزيه

عن ذلك الوقت خيراً. كما أتوجه بالشكر للأخ والصديق العزيز الأستاذ/ ضياء رشوان الخبير البارز فى ملف الحركات الإسلامية، على وقته الذي قضاه معى فى جولات من الحوار والنقاش كان لها عميق الأثر على الكتاب وصاحبه وآثر أن يشرفنى بكتابة مقدمة لهذا الكتاب، فضلاً عن حماسته المستمرة لإكمال هذا العمل وإخراجه على النحو المطلوب.

كما أشكر أخى وصديقى الدكتور معتز بالله عبد الفتاح مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة على ما بذله معى من وقت وجهد فى سبيل تدقيق الكثير من الإحصاءات والبيانات التى أثرت الدراسة، وأخرجت مكنونات أرقامها.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأخى وصديقى الفنان حامد العويضى الذى قام بتصميم غلاف الكتاب، وأضفى بلمساته الإبداعية قدراً من الجدية والرصانة، أتم بها الجهد المبذول فى متن الكتاب. كما أشكر الزميل مصطفى علوان على جهده المميز فى إخراج غلاف الكتاب.

ولا يفوتنى أيضًا أن أتوجه بالشكر لزملائى وإخوتى فى جريدة المصرى اليوم الأساتذة أحمد الخطيب وأحمد البحيرى ومحمد زيادة، وصديقى بجريدة الأسبوع الأستاذ أحمد بديوى، الذين أمدونى بالكثير من الأخبار والمعلومات ووسائل الاتصال اللازمة بالعديد من قيادات الجماعة وقواعدها.

كما أشكر كل من ساهم، بالوقت والمعلومة والنصح، فى إتمام هذا العمل، سائلاً المولى - عز وجل - أن يؤجرنى عليه، وأن ينفع به غيرى.

والله من وراء القصد، وهو يهدى السبيل،،،

القاهرة أغسطس ٢٠٠٧م

القسم الأول

الإخوان المسلمون.. رؤية مغايرة

الفصل الأول

الإخوان المسلمون. . . إعادة التأصيل

على الرغم من عمرها المديد، لم تنل جماعة الإخوان المسلمين حظها من الاهتمام الأنثروبولوچى المنهجى، كما لم تنل نصيبًا وافرًا من الدراسة السوسيولوجية العميقة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات أوجه متعددة. وكثيرًا ما تم تناول الجماعة من خلال الاقتراب التاريخى السردى، الممزوج بكثير من المواقف الأيديولوچية والسياسية للقائم بالتناول.

ولأسباب عديدة، بعضها يتعلق بالوضع القانونى للجماعة، وما فرضه من حواجز سياسية وأمنية، وبعضها يتعلق بالطبيعة السيكولوچية للجماعة، وما فرضته من محاذير تربوية وتنظيمية، لم يفلح كثير من الباحثين فى فك رموز وطلاسم الواقع الفعلى لجماعة الإخوان المسلمين.

وتظل معظم الآراء التى يتم تداولها حول الجماعة مستقاة من أحد مصدرين، إما من خلال الخبرة الشخصية لبعض قيادات الجماعة، الذين تبرعوا لكتابة مذكرات الجماعة من وجهة نظرهم الخاصة، على غرار الموسوعة الثلاثية لمحمود عبد الحليم «الإخوان المسلمون . . أحداث صنعت التاريخ»[١]، و الموسوعة الحديثة التى أصدرتها الجماعة تحت عنوان «أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين» التى يقوم بتحقيقها الشيخ جمعة أمين عبد العزيز[٢]. وإما أن يتم تناول الجماعة من خلال كتابات المختلفين معها سياسيًا وأيديولوجيًا، وأبرز الأمثلة على ذلك كتاب الدكتور رفعت السعيد عن

«الإرهاب المتأسلم» بجزأيه[٣]، أو كتاب «الإخوان المسلمون فى الميزان» لمحمد محسن أحمد، والذى أعيد طبعه مؤخراً بمقدمة للدكتور وحيد عبد المجيد[٤].

وعلى الرغم من كثرة الأدبيات والبحوث الأخرى التى تناولت جماعة الإخوان المسلمين بالتشريح والتحليل والتفصيل، وفى مقدمتها دراسة ريتشارد ميتشيل التى نشرت منتصف الستينيات من القرن الماضى، إلا أن معظمها غلب عليها أحد جانبين، إما الجانب التاريخى الذى يقوم برصد حركة الجماعة منذ نشأتها وتفاعلاتها السياسية فى محيطها الداخلى والخارجى، وإما الجانب التقويمى لأداء الجماعة، وذلك على غرار كتاب جمال البنا «ما بعد الإخوان المسلمين».

فى حين ارتكزت معظم الاقترابات البحثية التى اهتمت بتفسير الصعود السياسى «الثانى» للجماعة عقب انقضاء محنة النظام الناصرى على أبعاد مختلفة ما بين السياسى والاقتصادى والثقافى. وسعى معظمها إلى وضع هذا الصعود فى سياق الصعود المتنامى للظاهرة الإسلامية بوجه عام أوائل السبعينيات من القرن الماضى.

ولم أتصور مطلقًا حين شرعت فى وضع هذا المؤلف أن أسير على الطريقة التقليدية نفسها التى جرى من خلالها التعاطى مع الجماعة، وآثرت البحث عن اقتراب جديد يعيد تأصيل الواقع الفعلى لجماعة الإخوان المسلمين، بحيث يضع لبنة منهجية يمكن للآخرين البناء عليها لاحقًا.

ولربما تهيأت لى بعض الظروف والإمكانات التى لم تتح لغيرى من الباحثين، وأهمها حال الانفتاح والمكاشفة التى تعيشها الجماعة منذ تحقيق فوزها الكبير فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م بشكل يغرى أى باحث على استغلالها من أجل تقديم صورة واقعية وحقيقية عن جماعة الإخوان المسلمين.

الخروج من عباءة المنهاج الكلاسيكى

لعل أكثر ما يثير الاضطراب والحيرة فى تحليل الصعود المتنامى لظاهرة «الإسلام السياسى» وفى القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، أنها استنفدت معظم الاقترابات والتفسيرات التى سادت طيلة العقود الثلاثة الماضية، وتحديداً منذ هزيمة يونيو

١٩٦٧م، والتى شهدت أولى موجات المد الإسلامى بجناحيه السلمى والعنيف، وسقطت معها الكثير من المقولات الأيديولوچية الثابتة التى كانت تمثل متكأ ومخرجًا لإيجاد تفسير مقنع للظاهرة(٥).

وهى الاقترابات التى تراوحت ما بين السياسى، ممثلاً فى تحليل آثار نكسة ١٩٦٧م وإخفاق «الفكرة» القومية فى تحقيق الآمال والطموحات العربية، وبالتالى تراجع القوى التقدمية اليسارية والليبرالية لمصلحة نظيرتها الإسلامية.

ومنها ما يرتبط بالمدخل الاقتصادى ـ الاجتماعى، الذى يركن إلى التفسير المادى «الماركسى» كمفسر للصعود الإسلامى، ويحمل النظم القومية والعلمانية مسئولية الأزمة الاقتصادية المتفاقمة فى البلدان العربية آنذاك، ناهيك عن فشل أيديولوچيات وخطط التنمية، التى أفرزت كثيرًا من ملامح التشوه المجتمعى، وانهيار السلم الطبقى «التقليدى».

ومنها ما يتعلق بالمدخل الثقافى فى التحليل، والذى يربط بين نمو الظاهرة الإسلامية وطبيعة الثقافة السائدة فى المجتمعات العربية، سواء تلك المستمدة من الدين ذاته، وتتغذى على تفسيرات «ضيقة» لأحكامه، أو تلك المتعلقة بطبيعة الثقافة العربية ومكوناتها من عادات وتقاليد وصور نمطية بناها المجتمع تجاه الفكرة الإسلامية(٦).

فى حين يقف المدخل الحضارى فى تحليل صعود الإسلام الإحيائى، والذى يركز على طبيعة الصراع بين الحضارتين الغربية والإسلامية، كما لو كان إطارًا عامًا (ماكرو) يمكن الاستفادة به فى تفسير حالة الإحياء الدينى المستمرة لدى تيارات الإسلام السياسى، وذلك دون الاكتفاء به فى التحليل الجزئى (الميكرو)(٧).

أقول إن هذه الاقترابات فقدت رونقها وزخمها، فى إيجاد تفسير مقنع للصعود «الثانى» للظاهرة الإسلامية (الصعود الأول كان أواخر الستينيات من القرن الماضى)، خصوصًا بعدما استنفدت معظم أسانيدها الواقعية، سواء لانقضاء آثار النكسة وتداعياتها السياسية والثقافية، أو لتبدل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل جذرى خلال العقود الثلاثة الماضية، أو لحدوث تحولات فكرية وأيديولوچية على المستويين المحلى والعالمى لا يمكن تجاهل تأثيرها. ناهيك عن تأسيس البعض منها وفق

أحكام ومواقف مسبقة من الظاهرة الإسلامية بوجه عام، وهو ما يضعف الحجج التفسيرية لمتغيراتها.

وفى حالة كحالة جماعة «الإخوان المسلمين» تعرف نفسها تعريفًا سوسيولوچيًا محضًا، فهى حسبما يراها مؤسسها حسن البنا «أنها فكرة جامعة تضم كل المعانى الإصلاحية فهى دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية»[٨]، كان أجدر بالباحثين والمهتمين بتحليل هذه الظاهرة الالتفات إلى جدوى وحيوية المنهج السوسيولوچى، باعتباره الأكثر قدرة على استكشاف أبعادها المختلفة، وفهم تشابكاتها وارتباطاتها التفسيرية.

وكان لزامًا، والحال كهذه، ضرورة البحث عن منهاجية جديدة لتفسير النمو المتصاعد للظاهرة الإسلامية، ووضع أنموذج Paradigm أكثر عمقًا وديناميةً لفهم مدلولات الظاهرة وعلاقتها بالتحولات الدينية والاجتماعية التى شهدتها مصر طيلة العقود الثلاثة الماضية. وذلك كمحاولة للتغلب على ثغرات تلك الاقترابات التقليدية، وتجاوز فجوة الزمن التحليلى.

ويفترض البحث عن اقتراب جديد لتفسير صعود الظاهرة الإسلامية، ونقصد هنا تحديدًا تزايد الدور السياسى للجماعات الدينية، خصوصًا جماعة الإخوان المسلمين، أن يتم الابتعاد عما علق بالاقترابات السابقة من شوائب ونواقص. ولا يتعلق الأمر هنا، بالطبع، بالمواقف السلبية أو الإيجابية من الظاهرة، أو حتى بالطبيعة «الفجائية» لبروزها مجددًا، خصوصًا عقب تجربة العنف التى مرت بها البلاد منذ منتصف الثمانينيات وحتى أواخر التسعينيات من القرن المنصرم. فالأمر، وحسبما يقرر برهان غليون، محاولة «موضوعية» للبحث عن تفسير مقنع للظاهرة، ذلك أن «موضوع البحث العلمى ليس هو معرفة هل من الطبيعى أو من السليم أن يكون هناك ارتباط بين السياسة والدين، ولكن معرفة الأصل فى هذا الارتباط والسبب الموضوعى الذى دعا إليه»[٩]. أى أنه بالأساس محاولة للوقوف على شطآن حقيقية لوضع بناء نظرى ـ معرفى قادر على تحليل الأبعاد الحقيقية للظاهرة، ويتجاوز حدود تفسيراتها التقليدية، وقوالبها الجامدة، ويتجاوز أيضا النظرة «الآنية» لتفسير صعودها.

نقول ذلك، مع إدراكنا لحجج المدافعين عن صعوبة التعميم، خصوصًا فى الحال المصرية، وحدود النظر للصعود السياسى للإخوان المسلمين بوصفه مؤشرًا على الهيمنة الدينية فى المجتمع المصرى، وذلك رغم ضعف المشاركة السياسية فى الانتخابات الماضية. بيد أن هذا، بالأحرى، ما يزيد من أهمية البحث فى علاقة «التدين» بالتصويت، وهل ثمة علاقة بين كلا المتغيرين، فضلاً عن الكشف عن محددات «التصويت» الدينى لدى شريحة، ليست ضئيلة، من الناخبين، ناهيك عن دوافع التصويت لدى هذه الشريحة، وما إذا كان تصويتًا من أجل التغيير فقط أم إدراكًا لقيمة وأهمية البديل، وهو فى هذه الحال البديل الإسلامى.

لذا، فبدلاً من السؤال حول أسباب الصعود السياسى للإخوان فى مصر، يجب التساؤل قَبْلاً عن طبيعة الميل المتعاظم للربط بين الدينى والسياسى فى العقل المصرى، وبدلاً من الاستفسار عن التحولات الفكرية والسياسية التى حدثت لجماعة الإخوان المسلمين خلال العقود الثلاثة الماضية، يجب الغوص فى أعماق التحولات التى حدثت فى منظومة القيم والمعتقدات التى هيمنت على المجتمع المصرى طيلة هذه الفترة. وبدلاً من التشوق لمعرفة مستقبل الجماعة، ككيان سياسى، تصبح الرغبة فى التعرف على مستقبل الوعى السياسى ـ الدينى لدى المصريين أمرًا ملحًا.

الأكثر من ذلك، تفرض طبيعة التطور الفكرى والسياسى والتنظيمى الذى مرت به جماعة الإخوان المسلمين، وذلك منذ نشأتها عام ١٩٢٨م وعلى مدار ما يزيد عن ثلاثة أرباع القرن، حتمية تطوير منهاجية «بحثية» جديدة للتعاطى معها وتحليل مكوناتها بشكل سليم، ذلك أنه من الخلل «المنهاجى» أن يتم تقييم أوضاع الجماعة الآن بالطريقة نفسها التى كان يتم بها ذلك قبل ثلاثة عقود على الأقل.

وهو ما يفرض أيضا كسر نمطية التحليل، والخروج من عباءة الاقترابات التقليدية التى سبقت الإشارة إليها، وهنا يبدو المدخل السوسيولوچى، أكثر شمولاً للمداخل السابقة، فهو، فضلاً عن احتوائه لها جميعًا، يقدم تفسيرات أكثر قربًا من الظاهرة، بوصفها جزءًا من نسيج أكبر ينظر فى العلاقات المركبة بين الدين والمجتمع، بكل جوانبها الثقافية والسياسية والاقتصادية، أى أنه أقرب لأن يكون اقترابًا لدراسة «سوسيولوجيا الدين» فى المجتمع المصرى، من خلال نظرة «كلاَّنية» أكثر عمقًا وشمولاً.

المنهج السوسيولوچى .. وإعادة اكتشاف الظاهرة الإسلامية

إذا كانت الاقترابات السابق الإشارة إليها قد عجزت عن تقديم تفسير عميق لتنامى صعود الظاهرة الدينية (الإسلامية على وجه التحديد) فى العالم العربى، أو على الأقل فقدت الكثير من بريقها المنهاجى، فإن المنهج السوسيولوچى الذى يطرح نفسه كأحد الأطر البحثية الجادة فى تفسير هذه الظاهرة، قد يعوض ما علق بتلك الاقترابات من عوامل نقص أو قصور.

بيد أنه تجدر الإشارة قبلاً إلى أن الأخذ بالمنهج السوسيولوچى كأداة للتحليل، لا يسقط ما توصلت إليه الاقترابات الأخرى من نتائج، بقدر ما يقدم إطاراً أشمل لهذه النتائج، أو بالأحرى يحاول ردها إلى حالتها الأولى والتعاطى مع مسبباتها بشىء من التأنى والتأمل.

وبوجه عام، يقوم المنهج السوسيولوچى على أساس «فهم النشاط الاجتماعى عن طريق التفسير»[١٠] أى البحث عن العلاقات التفاعلية بين الوحدات الإنسانية داخل المجتمع، وهو يحاول الإجابة على تساؤلات من قبيل: كيف ينتظم الأفراد داخل المجتمع؟ ولماذا يحدث التفاعل بينهم كوحدات متشابكة؟ وما هو حدود التأثير الذى تمارسه الخلفيات الاجتماعية والدينية والأيديولوجية على سلوك الأفراد داخل مجتمع ما؟

بكلمات أخرى، يسعى المنهج السوسيولوچى إلى تقديم تفسير أكثر شمولاً للظاهرة الإنسانية، يراعى فيه الأبعاد الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية. الأكثر من ذلك أنه يفسر بشكل دقيق لماذا تقوم مجموعة من الأفراد باتباع سلوك بعينه، دون غيره، وذلك من خلال تشريح سلوك الجماعات البشرية داخل المجتمع، والنظر فى أهم العوامل المؤثرة فى تشكيل هذا السلوك.

وينظر إلى المنهج السوسيولوچى كما لو كان «عنقوداً» تحليليّا تتدلى منه اقترابات أخرى أقل شمولية، مثل «التحليل الطبقى»، و«الديموغرافيا» و«سوسيولوچيا النوع» و«سوسيولوچيا الدين» . . . إلخ.

وفى هذا الإطار يبدو اقتراب «سوسيولوچيا الدين» الأكثر قدرة على تقديم تحليل منهاجى لفهم الصعود السياسى للظاهرة الدينية فى العالم بوجه عام، والعالم

الإسلامى بوجه خاص. ولعل ما يهمنا هو كيفية الإفادة من هذا الاقتراب فى تقديم تفسير أكثر عمقًا لفهم الصعود السياسى لجماعة مثل «الإخوان المسلمين» فى مصر.

ويقوم اقتراب سوسيولوچيا الأديان على تفسير علاقة الدين بالمجتمع، وذلك عبر تحليل الممارسات الفردية والبنية الاجتماعية والخلفيات التاريخية. وفى سبيل ذلك يسعى لتفكيك تأثير الدين على المجتمع، وتأثير المجتمع على الدين.

وتتلخص أهم المقولات الرئيسية لهذا الاقتراب فيما يلى:

أولاً: مركزية الدين فى حياة المجتمعات، وذلك باختلاف أنماطها الفكرية والعقائدية، وتباين أشكال نظمها السياسية. وهو ما يفترض وجود تأثير للدين داخل أى مجتمع، بغض النظر عن طبيعة هذا الدين، من حيث الرسالة والهدف والتعاليم. وذلك انطلاقًا من أهمية المعتقدات فى حياة البشر، أو كما يقول أليكس دى توكفيل «أن يكون لدى البشر معتقدات يتلقونها بثقة دون أن يخضعوها للنقاش»[١١]. وقد يمتد تأثير هذه المعتقدات كى تشمل مختلف جوانب حياة البشر، بحيث تصبح متغيرًا مؤثرًا فى السلوك السياسى والاجتماعى للأفراد. ويزداد تأثير هذا المتغير كلما كان المجتمع أكثر ارتباطًا بتراثه الدينى، بحيث يتوقع أن يأتى السلوك منسجمًا مع ما يفرضه الشعور بتنفيذ تعاليم الدين. ولا فرق فى هذه الحال بين مجتمعات منخرطة بذاتها فى ثقافة «الحداثة»، أو مجتمعات لم تصل بعد إلى هذه الثقافة، فالعبرة هنا بكيفية تفكير البشر فى الحياة الآخرة، وما إذا كانت أفعالهم صادرة عن إيمان بهذه الحقيقة.

ثانيًا: الفائدة الاجتماعية للدين، وهى مقولة كلاسيكية طورها الكثير من مفكرى التنوير كلٌّ بطريقته ووفقًا لمعتقداته الإلهية. بيد أن المفكر الفرنسى المعروف أليكس دى توكفيل أضاف إليها بعدًا آخر يتعلق بالحرية السياسية، والتى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق العدل «السياسى» من خلال قاعدة «المساواة فى الظروف».

وتنطلق هذه المقولة من حقيقة أن الدين يسمح «بإحياء معنى المستقبل لدى البشر»[١٢] وذلك على حد تعبير توكفيل، الذى ربط بين روح الحرية وروح الدين ودورهما فى تحقيق الديمقراطية داخل المجتمعات المختلفة. وفى هذا الإطار يفند توكفيل المقولة «الوهمية» التى سيطرت على بعض مفكرى التنوير، والتى تقوم على افتراض أن «الحماس الدينى يقل ويهدأ، بقدر ما يتقدم التنوير والحرية وينتشران».

بكلمات أخرى يرفض توكفيل الفرضية القائمة على أنه كلما كان هناك مزيد من الحداثة قل وجود الدين. وهى فرضية انساق وراءها الكثير من مفكرى النهضة الأوروبيين، من أجل تقليل الدور السياسى للكنيسة، وسار على نهجهم بعض الحداثيين فى العالم العربى.

ثالثًا: مركزية الدين بالنسبة للديمقراطية، وهى مقولة كثيرًا ما لاقت، ولا تزال، رفضًا من معظم الاتجاهات الفكرية الحديثة، خصوصًا تلك المنخرطة فى فكر الحداثة فى ثوبها «العلمانى». وفى هذا الإطار يشير توكفيل إلى أن للدين دورًا كبيرًا فى تعميق الممارسة الديمقراطية، وذلك انطلاقا من قدرته على تلطيف وتهدئة الانفعالات والحماسة الديمقراطية، وبالتالى ضبط وتنظيم التفاعلات الاجتماعية داخل النظام السياسى.

رابعًا: مشروعية السلطة الدينية، وتنطلق هذه المقولة من فرضية التبجيل الذى تعطيه المجتمعات للسلطة الدينية، والتى تخلق قدرًا من «الإيمان المجتمعى» بشرعية السلطة. وهنا يشير عالم الاجتماع الألمانى «ماكس ڤيبر» صاحب النموذج الأشهر لأنماط الشرعية والتى قسمها بين ثلاثة أنواع رئيسية هى (العقلانية، والتقليدية، والكاريزمية)، وما يهمنا فى هذا الصدد هو السلطة الكاريزمية التى تقوم على أساس دينى، وقد تأخذ ثلاثة أشكال حسب ڤيبر هى (أسقف الكنيسة، والساحر، والنبى).

وقد طور علماء الاجتماع نموذج السلطة الدينية فيما بعد، كى تشمل تسعة أنواع هى: (مؤسس الدين، و المصلح الدينى، والنبى، والعراف، والساحر، والكاهن، والقديس، والأسقف، والورع). ومن خلال هذه الأنواع تكتسب السلطة الدينية مشروعيتها داخل أى مجتمع، وتمارس تأثيرها على سلوك الأفراد فى مختلف شئون حياتهم.

خامسًا: العلاقة بين التدين والأوساط الاجتماعية، وتقوم هذه المقولة على افتراض أن هناك اختلافات اجتماعية للتدين، فالطبقات التى تعانى «الفقر والعوز» يعكس سلوكها نمطًا من التدين، يعوض النقص بالشعور بالكرامة الشخصية للفرد، وذلك بالنظر لوضعه الاجتماعى. من جهة أخرى يمثل اللجوء إلى الدين نوعًا من الرغبة فى «الخلاص الدنيوى» وهو ما ينطبق على الفئات الفقيرة والغنية على حد سواء.

وعلى الرغم من أن هذه الفرضية قد لا تصمد أمام انخراط بعض الفئات الغنية فى ممارسة سلوكيات «تدينية»، أو انخراط طبقات فقيرة فى أنشطة حداثية من أجل تحسين الوضع، إلا أن علماء الاجتماع ربطوا بين طبيعة المهن والطبقات وبين أنماط السلوك السياسى والدينى. فالتجار على سبيل المثال أكثر تحرراً فى تفكيرهم نظراً لارتباط مهنتهم بالأشياء المادية، فى حين أن الفلاحين والمزارعين أكثر تأثراً بالأفكار اللاعقلانية كالسحر وأرواح الطبيعة.

سادسًا: سوسيولوچيا الهيمنة الدينية، وهى التى تقوم على افتراض وجود بعض الجماعات التى تمارس نوعًا من الهيمنة على البشر، أو ما يطلق عليه ماكس ڤيبر «التجمعات الهيروقراطية»[١٣]. وتعبر سوسيولوچيا الهيمنة الدينية عن انتظام الجماعة الدينية فى بناء محدد ووفق نظام عقيدى منتظم، يوجه طاقاتها باتجاه خدمة القيم والمبادئ التى جاء لأجلها هذا الدين. ذلك أن الأديان جميعها ليست مجرد نُظم من المعتقدات، ولكنها بالأساس «أنساق لتنظيم الحياة»، بحسب ماكس ڤيبر.

ويؤكد ڤيبر على أن ثمة مبدأين يميزان الدين كظاهرة اجتماعية هما: الصلة الاجتماعية التى يولدها، ونموذج السلطة التى يتيحها. وهنا يمكن القول بأن كلا المبدأين يوفران قدراً كبيراً من المشروعية لأى جماعة أو تنظيم دينى يحمل أجندة سياسية، ويسعى لتقديم نفسه كبديل يسهم فى تحقيق الخلاص المجتمعى.

سابعًا: التدين كحالة روحية غير قابلة للاختزال، وهى المقولة التى وضعها عالم الاجتماع الألمانى «چورج زيميل ـ Georg Simmel» (١٨٥٩ ـ ١٩١٨م) وهو هنا يركز على أن الدين ليس فقط مجرد مؤسسة أو منظمة أو جماعة تمارس تأثيرها على المجتمع، وإنما هو بالأساس علاقة «عاطفية» تخلق شعوراً بالتدين يدخل فى ثنايا القضايا المختلفة التى يواجهها الفرد.

هذه النظرة للدين، تقدم تفسيراً ناجعًا لدرجات التدين التى قد تهيمن على مجتمع من المجتمعات لفترة من الزمن، كما أنها تقدم تفسيراً لحالات التذبذب والتأرجح الدينى، أو حسبما يطلق عليه زيميل «دين شارد بلا هدف»[١٤].

ثامنًا: سوسيولوچيا الذاكرة الدينية، وهى مقولة وضع أساسها عالم الاجتماع الفرنسى «موريس هالبواش ـ Maurice Halbwachs » (١٨٧٧ ـ ١٩٤٥م) فى كتابه «الأطر الاجتماعية للذاكرة». وهو يعرف الذاكرة باعتبارها «اللحمة والبنية ذاتها للهوية الجمعية والهوية الفردية»[١٥]. وتقوم هذه المقولة على افتراض حاجة المجتمعات إلى إعادة إحياء منظومة من الشعائر والمعتقدات التى تأتى من الماضى، والتى لا تزال تتمتع بحيوية داخل البنية الفكرية لمجتمع ما. وهنا يؤكد «هالبواش» على أن «الإحياء الدينى» لا يعنى «بعثًا للماضى» وإنما إعادة استخدام المصادر الدينية «المحفورة فى ذاكرة البشر» باعتبارها وسيلة «ملهمة» للعناصر الدينية من أجل التغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية المتلاحقة.

ويلعب الإيمان الدينى دوره فى استدعاء وإعادة شحن الذاكرة فى نمط محدد يسمح بتأمين استمرارية الرسالة الدينية، وذلك من خلال تعاقب الأجيال المؤمنة، وكذلك التعرف على مواءمتها المطلقة التى لا تتغير فى ظل ظروف اجتماعية وثقافية لا تكيف عن التبدل والتغير. وبهذا الشكل يرى «هالبواش» أن للذاكرة الدينية نظامين للزمن، الزمن المتعلق بالتاريخ، والزمن الأزلى. وتجد للذاكرة الدينية مرجعيتها فى حقبة تاريخية قديمة، لكنها تسعى جاهدة إلى الابتعاد عن هذا الزمن التاريخى مستخدمة فى ذلك كل الوسائل من أجل بناء هذه الذاكرة وتحويلها إلى حقيقة أزلية مطلقة.

تاسعًا: جغرافية الممارسة الدينية، وتقوم على اختبار مدى الانتظام فى أداء الشعائر الدينية من قبل الأفراد والجماعات. وكيف يتوزع هذا الانتظام بين الريف والحضر. وتفترض هذه المقولة ازدياد أداء الشعائر الدينية فى المناطق الريفية عنه فى المناطق الحضرية «المدنية». وهو ما يفترض ارتفاع نسبة التصويت داخل المناطق الريفية لصالح التيارات الدينية، خصوصًا إذا ما كانت تقوم على نوع من التعبئة والحشد «النفسى» باعتباره أحد الواجبات الدينية التى قد يحاسب عليها الفرد إذا ما فرط فى أدائها.

عاشرًا: سوسيولوچيا الأمل، وهى مقولة تبدو أقرب لمقولات المتصوفين الزاهدين، وكان أول من لفت الأنظار إليها هو المفكر الفرنسى «هنرى ديروش ـ Henri Dersoche»، (١٩١٤ ـ ١٩٩٥م) وحاول من خلالها التركيز على مدى ارتباط الجماعات الدينية «الإحيائية» على الرغبة فى تجاوز الحاضر بكل مشاكله ومآسيه والنظر

إلى المستقبل نظرة أكثر تفاؤلاً . وقد انبثقت هذه المقولة من تجربة الإصلاح الدينى التى عرفتها أوروبا فى القرنين الخامس والسادس عشر فيما عرف بالحركة «البروتستانتية»[١٦] .

عشر مقولات تمثل أعمدة أساسية لاقتراب سوسيولوچيا الأديان ، وبإمكانها تقديم رؤية منهاجية وواقعية لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر ، ويمكن النظر إليها باعتبارها مقولات «مفتاحية» فى فهم التركيبة السحرية لجماعة الإخوان المسلمين ، وذلك على نحو ما سيرد ذكره فى بقية فصول هذا الكتاب .

❋ ❋ ❋

هوامش الفصل الأول

(١) محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون : أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل ١٩٢٨ - ١٩٤٨ ، (الإسكندرية : دار الدعوة)، ١٩٨٣ م .

(٢) جمعة أمين عبد العزيز ، سلسلة «أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين» ، (القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية)، ط١ ، ٢٠٠٣ م .

(٣) د . رفعت السعيد ، الإرهاب المتأسلم . . لماذا وأين ومتى؟ ، (القاهرة : شركة الأمل للطباعة والنشر)، ط١ ، ٢٠٠٤ م .

(٤) محمد محسن أحمد، تقديم د . وحيد عبد المجيد ، الإخوان المسلمون فى الميزان ، (القاهرة : دار المحروسة)، ط٢ ، ٢٠٠٦ م .

(٥) للمزيد حول هذه الاقترابات وما أثارته من جدل فكرى يرجى الرجوع للكتاب الحوارى المتميز بين برهان غليون وسمير أمين ، (حوار الدولة والدين)، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، ١٩٩٦ م .

(٦) قدم د . عمرو الشوبكى محاولة جادة لتأطير «مدخل ثقافى» لفهم الظاهرة الإسلامية ، ولكنه ركز بالأساس على مفهوم «الموروث الثقافى» كمتغير «مستقل» وعلاقته بالأنساق المجتمعية «متغير تابع» فى تفسير الظاهرة الإسلامية . للمزيد راجع : عمرو الشوبكى ، الأبعاد الثقافية فى فهم الظاهرة الإسلامية ، التقرير الاستراتيجى العربى ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ، ص ٧٥ م .

(٧) ضياء رشوان ، الناصرية والإسلام . . محاولة للفهم ، فى عبد الحليم قنديل (محرر)، (القاهرة : روتابرينت)، ١٩٩٨ ، ص ٨٦ م .

(٨) حسن البنا ، مجموعة رسائل الإمام الشهيد : (رسالة المؤتمر الخامس)، (الإسكندرية : دار الدعوة ١٩٨٨) ص ١٧٤ ، وكذلك مجلة «الإخوان المسلمون» العدد ٣٠ بتاريخ : ٢٩ نوڤمبر ١٩٣٤ م .

(٩) برهان غليون ، نقد السياسة . . الدولة والدين ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ١٩٩٣ ، ص٢٣٤ .

(١٠) دانيال هيرفيه وجان بول ويلام ، سوسيولوچيا الدين ، ترجمة : درويش الحلوجى ، (القاهرة : إصدارات المجلس الأعلى للثقافة) الطبعة الأولى ، عدد ٨٠٤ ، ص ٩٧ .

(١١) Alex De Tocqueville, Democracy in America, Chicago: The University of Chicago Press 2000, p.84.

(١٢) Ibid, p 95.

(١٣) دانيال هيرفيه ليجيه، وجان بول ويلام، سوسيولوچيا الدين، مرجع سابق، ص ٩٤ م.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٥٩ م.

(١٥) المرجع السابق، ص ٢٥٩ م.

(١٦) المرجع السابق، ص ٣٦٨ م.

الفصل الثانى

الإخوان والمجتمع المصرى.. ثمرة الثمانين عامًا

ماذا حدث للمصريين؟ يكفى طرح السؤال على هذا النحو «التعجبى» لإثارة العديد من التأملات حول طبيعة التحولات السوسيولوچية التى شهدتها مصر على مدار العقود الثلاثة الماضية، والتى انتقل خلالها المجتمع المصرى من حال إلى حال، وذلك على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد صبت هذه التحولات فى مصلحة التيارات الدينية، بدرجات متفاوتة، وفى مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وذلك باعتبارها حركات احتجاجية ترتكز على عنصر الدين كأداة للتوظيف والتعبئة من أجل إنفاذ مشاريعها السياسية.

ومن هنا، فإن البحث فى كيفية إفادة حركة ما، على غرار جماعة الإخوان المسلمين، من طبيعة الفضاء السوسيولوچى السائد فى مصر، يعنى التعرف على طبيعة التحولات التى حدثت فى هذا الفضاء وأنتجت واقعًا حياتيًا عظم مكاسب الجماعة، وزاد من وزنها السياسى على غرار ما شهدته انتخابات ٢٠٠٥م . وفى المقابل، يقف هذا الفضاء حجة على فشل الوسائط السياسية الأخرى، وفى مقدمتها الأحزاب السياسية جميعًا، فى الإفادة منه وتحويله إلى نقاط قوة حاسمة فى المعترك السياسى على غرار ما فعلت جماعة الإخوان المسلمين.

بيد أن هذا لا يعنى بالضرورة تلازم حال التدهور، كشرط لصعود الإخوان، إذ الحق أن الجماعة نجحت فى تطوير خطابها السياسى بأنساقه المختلفة، وأساليب عملها الميدانى، كى تتماشى مع طبيعة التحولات التى حدثت فى البيئة المصرية طيلة الفترة المذكورة.

وإذا كان من العسير أن نستعرض خريطة التحولات السوسيولوچية التى مرت بها مصر طيلة العقود الثلاثة الماضية، أو على الأقل طيلة عمر النظام الحالى (نظام الرئيس مبارك)، فإنه يمكن الإشارة إلى أهم ما أفضت إليه من نتائج، صبت فى نهاية المطاف فى تعضيد مكاسب جماعة الإخوان المسلمين.

وبرأينا فإن ثلاثة تحولات رئيسية شكلت الخلفية السوسيولوچية التى استفادت منها جماعة الإخوان المسلمين فى تعزيز صعودها السياسى، ربما بقصد أو دون قصد، وهى تتلخص فى العلاقة بين الدولة والمجتمع، والعلاقة بين الدين والمجتمع، والدورة التاريخية للوعى المصرى.

١ ـ الدولة والمجتمع .. انفصال تاريخى

جاءت انتخابات ٢٠٠٥م والمشهد المجتمعى المصرى فى حالة اضطراب وفوضى، ولربما يقول قائل إن هذه الحال لم تكن جديدة، وقد تعود لأكثر من عقدين، وهو بالقطع قول لا تكذبه الوقائع، بيد أن الجديد هنا هو حال الهزال والضعف التى بدت عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر. ذلك أن ثمة انفصالاً تاريخيًا قد حدث لهذه العلاقة، عطفًا على تدهور الدولة تحت وطأة الهرم والشيخوخة التى أصابت عقلها، وانتقلت إلى الجسد (المجتمع). فعادة ما تعرَف مصر بكونها دولة مركزية، وأهم ما جسدته هذه السمة تاريخيًا قيام الدولة بإدارة وتنظيم شئون الأفراد، وإحكام قبضتها على عملية توزيع الموارد الطبيعية، وفى مقدمتها مياه النيل، بشكل جعلها تمثل نموذجًا مثاليًا لما تحدث عنه عالم السياسة الشهير هارولد لاسويل فى تحديده للوظيفة الأساسية للنظام السياسى بكونها «توزيع الموارد على الأفراد أو: من يحصل على ماذا وكيف؟». كما أنها جسدت أشهر أنماط الاستبداد التى عرفتها البشرية وهو «الاستبداد الشرقى» أو «الآسيوى».

وكان لهذه القاعدة مفعول السحر فى صياغة كثير من قسمات الشخصية المصرية (حاكم ومحكوم) وأنتجت نمطًا خاصًا للعلاقة بين الدولة والمجتمع، قوامه تقديس السلطة واحترام هيبتها، حتى فى أوقات الضعف والانحلال. وقد قامت هذه

القاعدة، لقرون عديدة، على روافع ثلاثة، أولها: قدرة الدولة على تحقيق الحد الأدنى من العدل الاجتماعى، بما ضمن للكثيرين العيش فى كنفها والذود عنها ضد الأخطار الخارجية. **وثانيها**، حيازة الدولة المصرية على قدر من القبول والشرعية (بأوجهها المختلفة). **وثالثها** فن استخدام الردع بأقل درجات التدخل السلطوى.

وما كان لذلك أن يتحقق إلا فى وجود شرطين متلازمين، **الأول** قيام الدولة بوظائفها الأساسية كمدخل لضمان الهيمنة «الشاملة». **والثانى** تناغم هذه الروافع فى العمل معًا دون غياب لأى منها أو تغليب لأحدها على الآخر.

وكانت ثمرة هذه الخلطة نمطًا «فرعونيًا» للحكم استمر لفترات طويلة، ولا تزال آثاره تطفو بين الفينة والأخرى، وذلك برغم اختلاف شكل الحكم ما بين ملكية وجمهورية، مدنية أو عسكرية حسب اختلاف العصور.

فى حين أنتجت مجتمعًا مصريًا متطرفًا فى الاعتدال، إلى حد السلبية والعجز، على حد وصف جمال حمدان، مجتمعًا ينظر للحرية باعتبارها «كلمة مستوردة لم تدخل قاموس السياسة المصرية منذ عصر الفرعونية وحتى اليوم إلا رمزًا أو شكلاً، فى حين أن الرأى الآخر (المعارضة) لا يوجد إلا فى نفس صاحبه فقط، قد يهمس به سرًا أو يطلقه شائعات» (شخصية مصر ج١، ف٦).

مثالب هذه القاعدة لا تكمن فى تراثها السوسيولوجى الثقيل الذى لا يزال يهيمن على «العقل» المصرى (بمستوييه الرسمى والشعبى) منذ أكثر من سبعة آلاف عام، والذى قد يحتاج لفترة مثلها كى يزول أثره، وإنما فى تداعيات حدوث أى خلل فى توليفة هذه القاعدة «الذهبية» على منوال العلاقة بين الطرفين، ذلك أن سقوط أحد أضلاعها لابد وأن يخل حتمًا بسلامة التحليل القائم عليها، على غرار ما هو حادث حاليًا.

والأدهى ألا يدرك أىّ من الطرفين أن ثمة تغيرًا قد حدث فى تراتبية هذه العلاقة، ويكون الحال أشبه بقصة الجنّ مع نبى الله سليمان ﴿**مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ**﴾ [سبأ: ١٤].

وعشية الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ بدا أن ثمة سقوطًا مروعًا (وليس مجرد غياب) قد حدث للأضلاع الثلاثة سالفة الذكر، وهو ما نسف تلك القاعدة من جذورها، وجعلها تراثًا من الماضى.

نظرة فاحصة على المشهد العام فى مصر بجميع صوره (السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى) تكشف مدى الضعف والترهل الذى أصاب «جسد» الدولة وعقلها بشكل غير مسبوق، وقضى على هذه المعادلة التاريخية.

ولا مبالغة فى القول إن المجتمع المصرى كان قد وصل إلى ذروة تدهوره وانهيار مكوناته الأساسية عشية إجراء تلك الانتخابات، مما خلق فراغًا سوسيولوچيًا تحوطه حالٌ من الخواء والهشاشة المجتمعية، بحيث يمكن لأى بديل اجتماعى ـ سياسى على قدر من التنظيم الاستفادة من هذه الحال، والسعى لملء فراغها، وهو ما أفاد جماعة الإخوان المسلمين التى سعت بكل قوتها للاستفادة من هذه الأوضاع السيئة.

فعلى **المستوى السياسى**، بلغ التأزم والركود الذى أصاب الحياة السياسية فى مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية مبلغه، وبدا النظام السياسى بمختلف مكوناته (نخبة، وأحزاب، ومجتمع مدنى، ومثقفين) عاجزًا وهزيلاً أمام التحولات الداخلية والخارجية المتسارعة.

بيد أن أشد ما واجهه النظام الحالى عشية انتخابات ٢٠٠٥م هو أزمة الشرعية، وهو الذى استنفد جميع محاولات تجديد شرعيته على مدار ربع قرن، ولم يسع إلى إحداث أى تغيير جوهرى فى المعمار السياسى الذى خلفه السادات، بل على العكس جرى تدعيمه بأعمدة أخرى أكثر صلابة وتأثيرًا كحال الطوارئ والقضاء الاستثنائى، الذى حول السلطة القضائية إلى مسخ لا يقوى على لعب دور «الوسيط» كحافظ للتوازن فى النظام السياسى. ناهيك عن «القتل» البطىء للوسائط السياسية، وإضعاف بدائلها الممكنة، والنظر إليها بوصفها «نتوءات» من شأنها إعاقة التمدد الطبيعى للجمهورية الوليدة.

وهنا يشير الدكتور محمد السيد سعيد إلى أن البلاد قد وصلت خلال الأعوام الماضية إلى المنعطف الأخير فى سلم «التحلل السلطوى» الذى بدأ منذ عقود، مما أفقدها القدرة على تجديد مؤسساتها السياسية. فقد فشل النظام فى كل شىء تقريبًا،

و«لا يزال يمارس التسلط والبطش ويرفض التحول إلى الديمقراطية، بل ويواصل تدمير نسيج المجتمع لكى يخمد ويقوض ما بقى من قوى اجتماعية وثقافية قادرة على إنقاذ البلاد»[١].

ويعدد نبيل عبد الفتاح أسباب هذا التحلل فيما يلى[٢]:

- التضخم المفرط فى أجهزة الدولة وأدوارها وصلاحياتها دون فعالية فى الإنجاز.
- شخصنة الدولة وأجهزتها السياسية. والخلط بين الصفوة الحاكمة والحكومة والدولة.
- اختصار الدولة فى مفهوم الأمن وأجهزته، وتفريغ العمل السياسى من معناه، مما زاد من عمليات تهميش المصريين.
- غياب دولة القانون وانعدام العدالة السياسية والاجتماعية.

فى حين وصل الحزب الحاكم إلى مستوى متدنٍّ من المشروعية والقبول المجتمعى، لم يصل إليه من قبل أى تنظيم سياسى خلال العصر الجمهورى، وذلك عطفًا على عاملين، **الأول**: تحوله إلى جمعية أو «نادى» اقتصادى يجمع صفوة رجال المال والاقتصاد، ويدار من خلال إحدى اللجان التى يسيطر عليها نجل الرئيس. **والثانى** دخوله فى شرنقة من الصراع والتنافس الداخلى بين نخبتيه القديمة والجديدة، بشكل هزّ الصورة التقليدية لمؤسسة الحكم، ودحض مصداقيتها فى أعين الكثيرين، بما فيهم المنتمون للحزب الوطنى ذاته.

وكان من شأن وضع كهذا أن يفجر الأرض من تحت أقدام النظام وحزبه، فكان العام ٢٠٠٤م بمثابة نقطة تحول جوهرية فى مسيرة الحقبة «المباركية»، وكان شاهدًا على عمق التحولات التى طرأت على مصر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فمن جهة شهدت البلاد ميلاد أول حركة احتجاجية «مدنية» خلال ربع قرن، تمثلت فى تدشين الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التى جاء قيامها بمثابة صرخة مكتومة انفجرت فى وجه النظام الحالى، رافعة شعارًا جذابًا «لا للتمديد، لا للتوريث». وعلى إثرها تناسلت حركات وقوى احتجاجية كثيرة، جميعها يرفض الوضع القائم ويسعى إلى تغييره.

ومن جهة أخرى حدث نوع من الارتباك فى أروقة الحكم، نتيجة للضغط الخارجى، وانفجار الوعى الداخلى، عبّر عن نفسه فى مبادرة الرئيس بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى والخاصة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية؛ ليصبح بالاقتراع المباشر بدلاً من الاستفتاء من خلال مجلس الشعب، كما كان عليه الوضع طيلة ثلاثة عقود.

وكان من شأن وضع كهذا إفادة أى فصيل سياسى لديه قدر من التعبئة وحسن التنظيم على غرار جماعة الإخوان المسلمين، التى لم تتوقف عند حد انتقاد الحال التى آل إليها النظام وحزبه، وإنما طرحت، وللمرة الأولى فى تاريخها، برنامجًا للإصلاح فيما يعرف بـ «مبادرة الإصلاح» التى أطلقت فى الثالث من مارس ٢٠٠٤م بنقابة الصحفيين.

أما على **المستوى الاقتصادى**، فقد بدا الحال أكثر ألماً، حيث فقدت الدولة المصرية إحدى مزاياها التاريخية كمخزن «للفائض» كان يجرى إعادة توزيعه فى إطار قيام الدولة بوظائفها وواجباتها التى تضمن لها الشرعية، وباتت أقرب لسوق «استهلاكى» لا يكترث بقيم الإنتاج، أو التصنيع. وباتت موارد الدولة، وما تبقى من مؤسساتها البيروقراطية، مغنمًا ومطمعًا لطبقة طفيلية نشأت مع دولة الانفتاح التى أسسها الراحل أنور السادات قبل ثلاثة عقود.

فى حين أنتجت أنماط اقتصادية مشوهة ليس أقلها «مأسسة الفساد» واستنزاف مؤسسات البيروقراطية المصرية العتيدة وإحدى ركائز الدولة المركزية، انتهاء بثقافة مجتمعية «موتورة» لا تعرف إلا الاستهلاك، ومروراً ببيع أصول الدولة عبر سياسات مزيفة ظاهرها الرخاء وباطنها الفقر والشقاء. وذلك من خلال توجهات نخبة «كومبرادورية»[*] إقصائية لا ترعى سوى مصالحها، وتنازع المجتمع ما تبقى من مداخيل عبر فرض مزيد من الرسوم والضرائب، وتركته فريسة لقوى السوق تنهشه بآلتها الدعائية.

ونتيجة للسياسات الاقتصادية المشوَّهة المتواصلة منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن، وصلت البلاد إلى مرحلة غير مسبوقة من التدهور والتدنى فى مستويات الإنتاج

(١) يقصد بها النخب التى تتحالف مع الخارج بهدف استغلال الداخل.

والتنمية، وهي الحال التي نعتها البعض بالانهيار الشامل[٣]، ويمكن النظر لهذا الانهيار من خلال مثلث تتجسد أضلاعه في الفساد، والرأسمالية الجديدة، وتدني معدلات الأداء الاقتصادي.

ومن سوء الحظ أن هذه الأضلاع هي ثمار عمليات الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق، والتي كان من المفترض لها أن تعيد بناء الاقتصاد المصري كي يصبح أكثر فعالية وإنتاجية في مواجهة العولمة الاقتصادية، بما يعود بالفائدة على قطاعات الشعب المصري. ودون الاستغراق في تفاصيل الوضع الاقتصادي، فإنه يمكن القول إن معدلات الفساد قد تجاوزت حدود المعقول خلال فترة حكم الرئيس مبارك، حيث تكاتفت جميع العناصر المؤهلة لذلك، من عمليات للبيع والخصخصة تتم دون رقابة شعبية أو مؤسسية، إلى انخفاض وتدنٍّ شديد في الدخول والأجور، إلى تضخم في عمليات الاحتكار والاستحواذ دون وجود تشريعات أو قوانين تجرم ذلك.

وقد باتت مقولة «مأسسة الفساد» شائعة لدى الكثيرين، وساعد على انتشارها جرائم الاختلاس والرشوة التي أغرقت مختلف القطاعات الخدمية، كالقطاع المالي المصرفي، ناهيك عن التهرب الجمركي والضريبي، والتواطؤ مع موظفين مرتشين، وتسهيل الاستيلاء على أموال الدولة، وتسهيل تهريب الآثار.

وقد وضح الفساد جليًا في القطاع المالي والمصرفي طيلة العقد الماضي، وذلك نتيجة للفساد في منح القروض والتأثير السيئ لازدواج النفوذ السياسي والمالي في اختراق القواعد والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

ويكفي أن نشير إلى الأرقام التي أوردها البنك المركزي في نشرته الإحصائية لشهر يونيو ٢٠٠٥م للتدليل على حجم الأموال المهدرة نتيجة للفساد المصرفي، حيث بلغت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ما يقرب من ١٤,٤ بالمائة من قيمة القروض التي قدمها الجهاز المصرفي المصري في مارس ٢٠٠٥م، وهو ما يعني أن قيمة الديون المشكوك في تحصيلها تصل إلى نحو ٤٩ مليار جنيه، أما الفوائد غير المحصلة فإنها تزيد على هذا الرقم بكثير. في حين ارتفعت قروض القطاع الخاص من ٢٩ مليار جنيه عام ١٩٩٢ م أي عند بدء برنامج التحول نحو الاقتصاد الحر إلى ما يقرب من ٢٠٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٤، وذلك حسب بيانات البنك المركزي المصري[٤].

أما طبقة الرأسمالية الجديدة، فهى التى تجسد حاليًا ذلك التحالف «الأصيل» بين رأس المال والسلطة فى مصر، وهى أقرب ما تكون للنخبة الكومبرادورية التى تربط مصالحها بالاقتصاد العالمى وتسخر فى سبيل ذلك كافة الإمكانات الاقتصادية داخل البلاد.

وقد ترعرعت هذه الطبقة على أخطاء السياسات الاقتصادية وتضاربها، ما بين التخطيط المركزى واقتصاد السوق، وجنت ثرواتها عبر التحالف مع البيروقراطية الحكومية «العتيقة»، وكانت أول المستفيدين من برامج الإصلاح الهيكلى «المشوه»، بحيث بدا بقاؤها رهنًا باستمرار برامج الإصلاح على حالها من التخبط والتردد. ورغم محاولات الاختباء التى اتبعتها هذه الطبقة خلف عباءة الرأسمالية واقتصاد السوق، إلا أن حجم الثروات التى حققتها طيلة العقد الماضى، كشفت كثيراً من عوراتها، وباتت وكأنها تنقض على تراث الرأسمالية المصرية الحقيقية الذى ضمر مع إجراءات التأميم فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى.

وكان التحول الأبرز خلال السنوات الأخيرة هو تحول البلاد من نمط رأسمالية الدولة، كما جسدته البيروقراطية المصرية العتيدة، إلى نمط الرأسمالية الفئوية، ثم الفردية لاحقًا، وهى أقرب ما تكون لمكون فاسد يتغذى على رأسمالية البيروقراطية التقليدية، التى فسدت بفعل سياسات الانفتاح الاقتصادى منذ السبعينيات، واستمرت بفعل سياسات الخصخصة إبان العهد الحالى.

وقد تحول دور الحكومة من دعم ورعاية الاستثمار الخاص، فضلاً عن مراعاة الأبعاد الاجتماعية لعمليات التحول، من خلال التدخل مثلاً لضبط السوق فى حالة ارتفاع أسعار النقد الأجنبى أو السلع الأساسية، إلى عدم التدخل، وتقلص دورها إلى حد كبير. بما أتاح للرأسمالية الجديدة الاستفراد بالسوق واستغلال قطاعات واسعة من المجتمع.

ويعود الصعود السريع لسطوة رأس المال وسيطرته المتزايدة على السلطة إلى تحول البيروقراطية العسكرية والأمنية المسيطرة على البلاد إلى رأسمالية تقليدية؛ لأنه مع تراكم السلطات لدى أفرادها حدث تناقض بين مصالح الفرد منها والمصلحة الجماعية

للفئة. وكان أول مؤشر على صعود دور رجال الأعمال فى الحياة السياسية خلال العقدين الماضيين، ما حدث فى يوليو ٢٠٠٤م حين استحوذ ما يقرب من ٢٥ بالمائة منهم على مناصب فى الوزارة الجديدة التى تشكلت حينذاك، وتحديداً عقب عودة الرئيس مبارك من رحلة علاجية بألمانيا.

أما فيما يخص تدهور مؤشرات الأداء الاقتصادى، فتشير معظم التقارير الاقتصادية إلى أن الاقتصاد المصرى فى حالة تراجع مزمن منذ تطبيق برامج التحول الهيكلى والانتقال إلى اقتصاد السوق، وحسبما يرى الخبير الاقتصادى أحمد السيد النجار، فإن الاقتصاد المصرى شهد فى عهد الرئيس مبارك أقل معدل للنمو خلال نصف قرن، فبينما بلغ هذا المعدل ٦ بالمائة فى الخمسينيات ووصل إلى ٨,٣ بالمائة فى النصف الأول من الستينيات فإنه قد وصل إلى ما يقرب من ٤ بالمائة خلال عام ٢٠٠٤م، وذلك وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولى. فى حين وصل الدين الخارجى إلى ما يقرب من ٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٥م، مقارنة بنحو ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ م. ووصل الدين المحلى إلى ما يقرب من ٤٧١ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٠٥م، وبما يوازى ٩٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى.

وقد وصل معدل التضخم إلى مستويات مرتفعة خلال عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م تروواحت ما بين ١١ ـ ١٢ بالمائة، وهو أعلى معدل للتضخم خلال ربع قرن من حكم الرئيس مبارك(٥).

ولعل السؤال المنطقى هنا هو: ما دلالة هذا الوضع الاقتصادى المتأزم بالنسبة للصعود السياسى للإخوان المسلمين؟ وهو ما يمكن الرد عليه بثلاث إجابات محددة.

● **الأولى:** تتمثل فى الآثار والتداعيات التى يخلفها مثل هذا الوضع على البنيان المجتمعى وخلق مناخ محتقن ينتظر الانفراج، وأقل ما يقال هنا إن مثل هذا الوضع أنتج واقعًا اجتماعيًا مشوهًا أهم ملامحه الفقر والتهميش والحرمان والبطالة.

ويكفينا أن نستعرض فى هذا الصدد بيانات البنك الدولى للتعرف إلى أى حد وصلت مستويات الفقر فى مصر، حيث يشير تقرير مؤشرات التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥م إلى أن هناك ما يقرب من ٣٠ مليون شخص فى مصر يعيشون ما دون خط

الفقر (أى أقل من دولارين فى اليوم). وهو معدل عائد فى جزء كبير منه لفشل السياسات الاقتصادية فى تحسين الدخول والأجور، وعدم الاتساق بين الحد الأدنى للأجور والزيادة الهائلة فى الأسعار وتكاليف المعيشة خصوصًا بعد تحرير سعر الصرف أواخر يناير ٢٠٠٣ م.

أما عن البطالة فالمسألة أكثر وضوحًا، وهى نتاج مباشر للسياسات الاقتصادية الفاشلة، حيث وصل معدلها إلى ما يقرب من ٣٠ بالمائة، إذا ما تم تعريف العاطل بأنه «الشخص القادر والمؤهل للعمل والذى يطلب العمل عند مستويات الأجور السائدة ولا يجد عملاً» وذلك على عكس التعريف الحكومى للعاطل الذى يقف عند حدود «من لا يوجد له مصدر للرزق» بحيث يستبعد من لهم مورد رزق من ميراث أو نتاج عمل سابق بالداخل والخارج[٦].

وفى ظل هذا الوضع يبدو الدور الاقتصادى ـ الاجتماعى الذى تقوم به جماعة الإخوان المسلمين مؤثرًا، على الأقل بالنسبة للشرائح متدنية الدخل، والتى لا تجد أى نوع من المساندة الحكومية أو الحزبية من أجل تحسين أوضاعها المعيشية فى ظل وطأة السياسات الاقتصادية القاسية.

وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى دور المشروعات الإنتاجية والخدمية التى تدشنها الجماعة فى الأوساط الشعبية والاجتماعية المتواضعة، والتى يمتد بعضها لعقود مضت. وهنا يمكن الإشارة إلى ملمح بسيط من النشاط الاقتصادى لجماعة الإخوان، والذى تم الكشف عنه خلال الحملة العنيفة التى شنها النظام على البنية الاقتصادية والمالية للجماعة عقب أحداث الأزهر.

فعلى الرغم من عدم وجود معلومات موثقة حول الحجم الحقيقى «للاقتصاد الإخوانى» إلا أن بعض وسائل الإعلام أشارت إلى أن حجم استثمارات الجماعة فى مصر قد يبلغ ٧ مليارات جنيه مقسمة على ٣ أنواع من الشركات: **الأولى**: شركات خاصة بالجماعة وتعود أرباحها على الجماعة، أما **النوع الثانى**: فهو شركات خاصة بأعضاء الجماعة وليس بالجماعة نفسها، أما **النوع الثالث**: فهو خليط بين النوعين الأول والثانى[٧].

كما أشارت مصادر أخرى إلى أن حجم استثمارات المهندس خيرت الشاطر النائب الثانى للمرشد العام للجماعة، والذى تم اعتقاله على خلفية قضية «ميليشيات الأزهر» يبلغ ٨٠ مليون جنيه، ويعمل بشركاته ما يقرب من ألف عامل. فى حين يقدر البعض استثمارات رجل الأعمال حسن مالك الشهير بلقب «مليونير الجماعة» بأكثر من ٢٥٠ مليون جنيه، خاصة أنه يملك واحدًا من أشهر معارض الأثاث فى مصر، وهو «استقبال»، فضلاً عن شركة «مالك للتجارة والملابس الجاهزة»، و«شركة مالك للغزل والنسيج»، كما أنه يساهم فى عدد من الشركات الأخرى مثل «شركة الأنوار للتجارة والتوكيلات»، و«شركة فادوج للملابس»، و«معرض العباءة الفريدة»، ويقدر عدد العاملين بمشروعاته التى تم فرض الحراسة عليها فى إطار الحملة الحكومية نفسها بأكثر من ٥٠٠ عامل، أغلبهم ينتمون إلى الجماعة(٨).

● أما **الإجابة الثانية**، فتنطلق من طبيعة الوعى المجتمعى الذى يتكون فى ظل هذا الوضع الاقتصادى المتأزم، ويساهم فى تحديد رؤية بعض قطاعات المجتمع للبدائل السياسية ـ الاجتماعية، أو على الأقل تقييمهم للنظام وحزبه الحاكم، وهو ما ينعكس بشكل أو بآخر، على سلوكهم التصويتى كناخبين، فيما قد يسمى بالتصويت الاحتجاجى كعقاب للحزب الوطنى على أداء حكومته المزرى.

وفى هذا الصدد يمكن استعراض واقعة حدثت أثناء انتخابات ٢٠٠٥م ورصدتها جريدة الشرق الأوسط اللندنية باقتدار، وهى واقعة تحمل من الدلالات ما تبرهن به على مدى نجاعة هذه الفرضية. ففى إطار بحثها عن أسباب فوز الإخوان بعدد كبير من المقاعد خلال المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات، حاولت الجريدة تقصى أسباب هذا الفوز فى دائرتين انتخابيتين، شهدتا صراعًا محمومًا بين مرشحى الحزب الوطنى والإخوان المسلمين. إحداهما دائرة شعبية فقيرة فى حى شبرا شمال القاهرة، والثانية دائرة نخبوية غنية فى حى مدينة نصر ومصر الجديدة شرق العاصمة، وكل منهما فاز فيها مرشح الإخوان.

ومن المعروف أن منطقة شبرا تعد واحدة من أكثر المناطق ازدحامًا بالسكان من مختلف الطبقات، غير أن غالبيتها العظمى من الطبقتين الوسطى والفقيرة. وبرغم

اختلاف الطبقات والمستوى التعليمى لأبناء المنطقة، إلا أن أسباب اختيارهم لعضو البرلمان الذى يمثلهم جاءت متقاربة.

فقد أشار بعض الناخبين فى دائرة الساحل إلى أنهم اختاروا مرشح الإخوان (د. حازم فاروق) لأخلاقه وتدينه وما يقدمه للمحتاجين من خلال لجنة الزكاة بالجمعية الشرعية. وكانت المفاجأة فى إجابة بعض الأقباط الذين أكدوا أنهم اختاروا مرشحًا يرفع شعار «الإسلام هو الحل»، ليس لأنه يعنى إقامة دولة خلافة إسلامية بقدر ما يعنى إقامة دولة العدالة والمساواة، ويهتم بمحاربة الرشوة وفساد الذمم وكل الموبقات «انتخبت الدكتور حازم طلبًا للتغيير، وأملاً فى أن يقدم شيئًا للناس. . . . «لقد جربنا نواب الحزب الوطنى لعدة دورات ولم يقدموا لنا شيئا» هكذا علق أحدهم، ويزيد «الناس اختاروا صاحب السمعة الحسنة، ولأن المصريين (كفروا بالحزب الوطنى) كما قال عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق، فقد آمنوا بشعار الإخوان « الإسلام هو الحل». ومن يقول إن الفقراء والبسطاء خدعوا بالشعار، أرد عليهم بأن طبقة المثقفين من أطباء ومهندسين ومحاسبين وغيرهم قد انتخبوا الدكتور حازم؛ لأنهم يؤمنون بأن الإسلام نظام اجتماعى سياسى يقضى على الفساد. فيما يقول آخر: «أنا لم أكن أعرف مرشح الإخوان ولكنى سمعت عنه وعن علاجه للفقراء بالمجان ثم رأيته فى رمضان وأعجبت بشخصيته، ولو كنا رأينا من سلفه مرشح الحزب الوطنى خيراً لانتخبناه».

فيما قالت امرأة قبطية: «أعرف الكثيرين من الأقباط الذين انتخبوا الدكتور حازم لأنه على خلق، أما أنا فلم أذهب لأدلى بصوتى خوفًا من البهدلة، فقد سمعنا أن البلطجية يقفون أمام اللجان لمنع الناس».

وفى ميدان «داير الناحية» بمنطقة «منية السيرج» والتى تتميز بالكثافة السكانية والتصويتية، قالت أخرى ـ وهى فتاة فى العشرينيات تعمل بمحل للبقالة: «أنا مجرد واحدة ممن عملوا دعاية لمرشح الإخوان، هناك من ساهم بتحمل تكلفة اللافتات وهناك من استخدموا سياراتهم فى عمل الدعاية، وهناك من تبرع بالمال، وأغلبهم لا ينتمون إلى الإخوان، وإنما هم من طالبى التغيير والإصلاح. الناس تريد أن ترى الشارع منضبطًا وأن يختفى الفساد».

على الطرف الآخر، هناك دائرة مدينة نصر ودائرة مصر الجديدة، وغالبية سكانهما من الطبقة الوسطى العليا، التى تصوت تقليديًا لصالح الحزب الحاكم، لكنها اختارت الإخوان فى هذه الانتخابات، وقد عزا البعض ذلك إلى كون غالبية السكان ممن عملوا وعاشوا فى دول الخليج يميلون تقليديًا إلى دعم الإسلاميين، لكن هذا التفسير لا يكفى وحده لفهم ظاهرة مدينة نصر.

ففى هذه الدائرة استطاع عصام مختار مرشح الإخوان الفوز بمقعد العمال، معتبرًا أن الفضل فى حسم أمر الانتخابات كان لدوره الاجتماعى والتعايش مع الناس. ويشير مختار فى تعليقه للجريدة «أنا أمين لجنة الزكاة فى أحد المساجد، وألتقى مع الناس ويعرفوننى وأعرفهم، وكذلك أعمل عضوًا فى جمعية حج وعمرة. وهذه المهام تجعلك فى حالة تقارب مع الناس، وأظن أن الناس فقدت الأمل فى الحزب الحاكم بسبب الفساد والبطالة والأزمات الاقتصادية المتفشية وتبحث عن بديل». فى حين أشار بعض الناخبين إلى أنهم صوتوا لمرشحى الإخوان عن وعى كامل، إن لم يكن حبًا فيهم فعلى الأقل كرهًا فى الحزب الوطنى وسياساته[٩].

● أما **الإجابة الثالثة** فتجد نفسها فى البرامج الانتخابية للمرشحين، وإذا كان من السذاجة افتراض تصويت الناخب المصرى على أساس البرامج، فإنه من السذاجة أيضًا افتراض اقتناع هذا الناخب بأى برنامج قد يقدمه مرشحو الحزب الوطنى.

بيد أن المغزى من الحديث عن برامج المرشحين فى هذا السياق أمران متلاصقان، **أولهما**: كشف التضارب والتناقض الذى يميز برنامج الحزب الوطنى عن غيره من البرامج، حيث استند إلى كثير من البيانات والأرقام التى تكذبها الحقائق على الأرض[١٠].

وثانيهما، كشف التقدم الذى أحرزته جماعة الإخوان المسلمين بتقديمها برنامجًا اقتصاديًا للمرة الأولى فى انتخابات مجلس الشعب، حتى وإن كان من باب الدعاية الانتخابية. وقد احتوى هذا البرنامج على العديد من الخطوط العريضة فيما يخص قضايا التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتى وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وللمرء أن يتخيل مدى تأثير مثل هذه العناوين المتفائلة فى مجتمع بلغ فيه التشاؤم والإحباط مبلغه.

وعلى الصعيد الاجتماعى، فقد انقلب السلم الطبقى فى مصر رأسًا على عقب خلال السنوات الأخيرة، ليس على مستوى التراتبية الطبقية فحسب، وإنما على مستوى منظومة القيم والفلسفة الاجتماعية السائدة. وباتت مؤسسات الدولة فى خدمة طبقة بعينها، مقابل التضحية بالمكون الرئيسى للمجتمع ممثلاً فى الطبقة الوسطى، فى حين ساهمت سياسات الخصخصة وتجسيد القيم الاستهلاكية، كمحرك رئيسى للسوق الداخلى، إلى إشاعة أنماط أخلاقية «كارثية» تهدد المرجعية الأخلاقية للأمة المصرية، وتضرب ثوابتها التاريخية فى مقتل.

وإذا كان البعض يتحدث عن حدوث تقلص وانحسار الطبقة الوسطى من ناحية الحجم، فإن الأخطر هو التحول الذى طرأ على وعى ودور هذه الطبقة، وانتفاء أى دور سياسى يمكن لها القيام به.

وثمة فرضية يراها البعض سببًا رئيسيًا فى انتهاء الدور الاجتماعى والسياسى للطبقة الوسطى تمثل بالأساس فى ظهور شكل جديد لهذه الطبقة، أطلق عليه البعض «الطبقة الوسطى الجديدة»، بيد أن سمة الجدة لا تحمل بعدًا إيجابيًا وإنما، ولسوء الحظ، تبدو مرادفة لنوع من التهميش السياسَى «الإرادى» تمارسه هذه الطبقة. وتقوم على أنه بالرغم من تذمر الطبقة الوسطى الجديدة بسبب سوء خدمات الدولة، فهى تظل فئة موالية للاستقرار، فلديها بعض المكاسب من الوضع الحالى، كما لذيها العديد من المخاوف فى حال سقوط النظام القائم.

فقد أفرزت سياسات الانفتاح فى السبعينيات ثم برامج التحول الهيكلى منذ ١٩٩١م فئات اجتماعية منخرطة فى القطاعات الجديدة المتماشية واعتبارات إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى، وتشمل تلك القطاعات البنوك والمصارف الخاصة، والشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الصناعية سواء ذات رءوس الأموال الوطنية أو بالشراكة مع استثمارات أجنبية. ويغلب على هذه الفئة الطابع التكنوقراطى الذى يضمن لها تأمين مقدرتها على التنافسية المتلائمة مع السوق العالمى (قطاعات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والأعمال المتعلقة باكتساب مهارات خاصة بالحاسبات واللغات الأجنبية والتأهيل فى مجالات الأعمال والدعاية والاستثمار والإدارة وغيرها).

يمكن تصنيف الطبقة الوسطى الجديدة ضمن الفئات غير الحاكمة، والتى لا تسهم بشكل مميز فى تشكيل النخبة القائمة على عملية صنع القرار، وفى ظل غياب إطار عام للمشاركة السياسية لفئات عريضة من المجتمع تقف الطبقة الوسطى الجديدة عازفة عن المشاركة السياسية من ناحية، ومفتقرة لإطار تنظيمى أو مؤسسى يمثلها بخلاف فئات أخرى ـ نتجت عن ذات عملية التحول الرأسمالية كرجال الأعمال ـ نجحت فى توفير مقعد لها فى مؤسسات صنع القرار كمجلس الشعب.

ويتحدد وعى هذه الطبقة بدور الدولة فى مصر من خلال متغيرين، **الأول:** استقلال هذه الفئات عن الدولة فى العمل، **والثانى:** اعتمادها على الدولة فى مجال الخدمات العامة. بالنسبة للمتغير الأول، يمكن القول إن هذه الطبقة قد نشأت وتطورت بمعزل عن مؤسسات الدولة بحكم عملها فى القطاع الخاص الوطنى أو فى مشروعات مرتبطة بتدفق رءوس الأموال الأجنبية، وهو ما يجعلها متميزة عن الطبقة الوسطى التقليدية من موظفى البيروقراطية الحكومية التى تعمل لدى الدولة منذ العهد الناصرى، حتى إن بعض قطاعات الطبقة الوسطى الجديدة تحصل على دخولها بالعملة الصعبة أو بمعادلها، وهو ما يزيد من انفصالها عن الدولة فى مسألة التأمينات، ويضاف إلى ذلك انفصال الأجيال الجديدة من تلك الطبقة عن مؤسسات الدولة التعليمية والعلاجية بظهور المدارس والجامعات الخاصة، والمستشفيات الاستثمارية والاستناد إلى مكافآت نهاية الخدمة كعوض عن التأمينات الاجتماعية والمعاشات المتوفرة من قبل النقابات أو وزارة الشئون الاجتماعية.

على أن انفصال تلك الفئة عن الدولة فى مجال العمل لا يعنى استقلالها التام عن الدولة، إذ إن ثمة عناصر أخرى تضمن اتصالها وتواصلها مع دور الدولة المصرية، وذلك من خلال اعتبارين:

الأول: احتياج الدولة لمزيد من الإيرادات، الأمر الذى يجعلها تتوجه لهذه الشريحة من أجل إخضاعها لمزيد من الضرائب فى الوقت نفسه الذى تستهدف الحكومة الطبقة الوسطى الجديدة فى تطوير خدماتها العامة لتكون أكثر ربحية، وبخاصة فى مسائل كالنقل والاتصالات والتعليم، ولعل ظهور وسائل النقل المكيفة، وأقسام الدراسة باللغات فى كليات الاقتصاد والتجارة والحقوق يقف دالاً على هذا التحول.

الثانى : الاعتماد الأمنى لهذه الشريحة على الدولة، سواء بشكل مباشر فى مواجهة الفئات الأكثر فقرًا وتهميشًا، أو فى مجال صيانة عمل بعض المؤسسات كالبنوك والمصارف وشركات التأمين والبورصة، وهى المعتمدة ولو جزئيًا فى أدائها على سياسات البنك المركزى وتوجيه الحكومة للبنوك الحكومية إضافة للوضع الاقتصادى الكلى فيما يمس التضخم والعجز فى الميزان التجارى وأسعار العملة الوطنية.

ورغم صغر عدد هذه الفئة النسبى إلا أنها تشكل رأس حربة الطبقات غير الحاكمة من جهة، وأكثرها ارتباطًا بتلك الفئات المهيمنة من جهة أخرى، ومن هنا يمكن أن نسمى العلاقة بين الطبقة الوسطى الجديدة والنظام علاقة «تحالف متذمر». فالطبقة الوسطى الجديدة لها مصلحة أساسية فى استمرار الوضع الحالى. فمن ناحية هى تميل إلى استقرار المجتمع وعيًا منها بخطورة التناقضات الاجتماعية على وضعها كطبقة، ونقصد بذلك عرضة الطبقة الوسطى العليا لتكبد خسائر فادحة فى حالة انهيار الأوضاع فى البلاد سواء فيما يخص النظام المصرفى، أو وقوع الاقتصاد فى الركود وهروب الاستثمارات، الأمر الذى يضيق من فرص العمل المتميزة لشباب هذه الفئة، هذا بالإضافة ـ بالطبع إلى تعرض هذه الفئة لضغوط أمنية بسبب تفشى الفقر وعدم المساواة. وكل هذا قد يدفع هذه الفئة للتمسك باستقرار النظام بغض النظر عن كونه نظاما سياسيًا تعدديًا أو أحاديًا.

على أن هذه الفئة التى لا تملك إلا الاستثمار فى قدراتها ومكاناتها الفنية ـ لم تزل فى مأزق؛ لأن النظام القائم يحد من طموحاتها بسبب غياب معايير الكفاءة فى توزيع المناصب والوظائف والاعتماد على الانتماء العائلى أو المحسوبية، والتى تهدد أولئك الذين استثمروا فى تعليمهم الخاص جزئيًا (كأقسام اللغات فى الجامعات الحكومية أو الجامعات والمعاهد الخاصة والمدارس الأجنبية، وتعلم اللغات والكمبيوتر، الخ). بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات الدولة لا تحقق طموحات هذه الفئة بالكامل، باعتبار أنها لا تشجع بقدر كاف الاستثمارات الأجنبية، ولا تسير فى اندماج مصر فى الاقتصاد العالمى إلا ببطء[١١].

ويظل السؤال هو: كيف استفاد الإخوان المسلمون من مثل هذا الوضع الاجتماعى؟ سبقت الإشارة إلى أن جماعة الإخوان تمثل فى أحد وجوهها حركة

اجتماعية «احتجاجية»، شأنها فى ذلك شأن بقية القوى والحركات الاجتماعية، وقد اعتاد كثير من الباحثين التأكيد على أن المكون الاجتماعى فى الجماعة يمثل نموذجًا مثاليًا للطبقة الوسطى المصرية التى تجمع بين المدنية والريف، وقد شكلت هذه الطبقة العمود الفقرى للجماعة منذ نشأتها وحتى الآن. وإذا كان المركب العمرى فى مصر الآن يتجه نحو فئة الشباب من ١٨ـ ٣٠ عامًا، فإنه يعد وضعًا مثاليًا للجماعة من أجل النفاذ إلى هذه الفئة والتأثير على خياراتها الاجتماعية والسياسية.

كما أفادت الجماعة من حال التذمر المجتمعى السائدة، خصوصًا لدى أرباب المهن التقليدية كالمدرسين والمحامين والأطباء والمهندسين، فضلاً عن جيوش العاطلين. وكان بوسع أى قوة «منظمة» مناوئة للحزب الحاكم أن تستغل هذا الوضع لمصلحتها، وتجنى ثمار هذه الحال، وذلك دون النظر لطابعها السياسى أو الدينى. وهو ما توفر للجماعة، التى نجحت عبر عقود سبعة فى أن تشت قواعدها داخل جماعات كبيرة تضم البورجوازية الصغيرة فى المدن، فضلاً عن صغار الموظفين وقطاع عريض من منتسبى النقابات المهنية، وغيرهم من المهمّشين الذين عانوا من أخطاء السياسات التنموية طيلة العقود الثلاثة الأخيرة.

وقد عكست المنافسة بين مرشحى الإخوان ومرشحى الحزب الوطنى قدرًا من التحول الذى حدث فى السلم الطبقى، فقد بدت وكأنها صراع بين طبقتين رئيسيتين، الأولى تملك وتحكم، وهى طبقة «الأثرياء الجدد» ممثلة فى غالبية مرشحى الحزب الوطنى الحاكم الذين خاضوا الانتخابات العامة تحت لوائه، والثانية لا تملك وتحاول أن تحكم، وهى «البورجوازية الصغيرة» التى خرجت لتوها من رحم الطبقة الوسطى «التقليدية» بعد الانحسار العمدى الذى تعرضت له هذه الطبقة طيلة عقود الانفتاح الاقتصادى التى بدأت قبل ثلاثة عقود[١٢].

لذلك كان بديهيًا أن تحقق الجماعة أفضل نتائجها فى محافظات الشمال والجنوب، التى وصل بها الاحتقان الاجتماعى و«العوز» الاقتصادى مداه، ناهيك عن الميراث السلبى الطويل تجاه ممارسات غالبية المنتمين للحزب الحاكم فى مستوياته القاعدية. ولم يكن التصويت لمصلحة الجماعة سوى تعبير «عفوى» عن إنهاء احتكار الفئة «القليلة»، ووضع حد لحال «التشوه» الطبقى التى تئن تحت وطأتها جموع الأسر البسيطة.

بالطبع، لعبت المؤثرات النفسية والدينية لجماعة الإخوان دورها فى حشد الآلاف للتصويت لمرشحى الجماعة، بيد أن الرغبة فى كسر احتكار «الطبقة الجديدة» لجميع المنافع، كانت أقوى من أن تهدهدها شعارات من قبيل «حماية محدودى الدخل» و«توفير آلاف الوظائف للعاطلين»، تلك التى رفعها مرشحو الحزب الحاكم. ولم يكن الصراع بين الطرفين (الإخوان والحزب الوطنى) سوى انعكاس لصراع آخر أشد سخونة وضراوة، تدور رحاه بامتداد مصر، «صراع طبقى» وصل إلى أقصى درجاته «استقطابًا»، وكشفت عنه المنافسة الشرسة بين كافة المرشحين.

٢ ـ الدين والمجتمع .. ارتباط تاريخى

إذا كانت الفرضية الأولى التى يقوم عليها اقتراب سوسيولوچيا الأديان فى هذه الدراسة تنطلق من مقولة «مركزية الدين فى حياة المجتمعات»، فإن المجتمع المصرى يمثل تجسيدًا حيًا لهذه الفرضية. بل يكاد يقدم نموذجه الخاص فى علاقته بالدين، والذى يتعاطى معه ليس فقط بوصفه رابطًا غيبيًا بعالم الخلود، وإنما أيضا بوصفه رابطًا عضويًا بالحياة الدنيوية، يتدخل فيها بوصفه محددًا رئيسيًا فى رسم العلاقات الإنسانية داخل المجتمع.

وعلاقة المجتمع المصرى بالدين علاقة أبدية، وإذا كان هذا البحث غير معنى بدراسة التطور التاريخى للعلاقة بين كلا المتغيرين، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى الطبيعة الأنثروبولوچية التى تميز ميكانيزمات هذه العلاقة وتصبغها بطابع تكاد تنفرد به مصر دون غيرها من البلدان التى عرفت كلمة التوحيد. وفى هذا الصدد فإن علاقة الدين بالمجتمع المصرى تعبر عن نفسها بشكل واضح فيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو السلطة ورعاياها.

ولعل أخطر ما أفرزته هذه العلاقة المميزة بين الدين والمجتمع، ما يتعلق منها بالمجال السياسى، وذلك انطلاقًا من قاعدتين رئيسيتين جرى تجذيرهما فى الشخصية المصرية هما:

ـ ارتباط المحن القومية والاجتماعية لدى المصريين بالتحلل الأخلاقى والتفسخ المجتمعى للطبقات السائدة، وهو ما أدى إلى تحريك البحث فى أسباب الأزمة، وتحويله،

إلى المجال الديني والأخلاقي بدلاً من المجال السياسي. وبالتالي يبدو الخلاص بالنسبة للمصريين باعتباره خلاصًا أخلاقيًا ودينيًا، أكثر منه خلاصًا سياسيًا واجتماعيًا[١٣].

ـ التركيز على العامل الخارجي كأساس للانهيار الحضاري، مما يرفع المسئولية عن السلطة (الحاكم)، باعتبارها المسئول الحقيقي عن حدوث مثل هذا الانهيار، مما مكن لكثير من الحكومات البقاء في الحكم لفترات طويلة.

ولا ينصب الحديث هنا على سياقات العلاقة «الخام» بين الدين والمجتمع، بقدر ما ينصرف إلى تلك العلاقة «النشطة» بين منتجات هذا الارتباط التاريخي على صعيد السياسة والفكر والتجمعات البشرية.

فقد ولّدت هذه العلاقة مركبًا ثنائيًا أكثر تسيُّسًا وحركية يتمثل في ازدهار العلاقة بين التديّن المجتمعي والظاهرة الإسلامية الحركية. وهو المركب الذي بدأت بواكيره الأولى أواخر الستينيات من القرن الماضي، واستمر على حاله بأشكال متفاوتة طيلة العقود الثلاثة الماضية، إلى أن وصل إلى ذروته خلال النصف الأول من هذا العقد.

وفيما يتعلق بالمتغير الأول للعلاقة (التديّن المجتمعي)، فبعد أن كانت العلاقة بين الدين والمجتمع علاقة سائلة و«انسيابية» تعبر عن نفسها دون صخب أو طلاء خارجي، تحولت إلى نوع زاعق من ممارسة التدين بطقوسية وخشونة واضحة منذ بداية السبعينيات من القرن المنصرم. أو حسبما يرى نبيل عبد الفتاح، فقد انتقلت الحالة الدينية من محض استلهامات خلقية ومعيارية وسلوكية من المجال الخاص إلى المجال العام السياسي والثقافي. ويشير إلى أن أبرز مظاهر هذا التحول تتمثل في تحول ظاهرة العودة للدين إلى ظاهرة اجتماعية، وتغلغلت في أوساط اجتماعية عديدة منها الفئات الوسطى الصغيرة، وبعض أعيان الريف وصغار الملاّك والفلاحين، ثم تمددت داخل الفئات الوسطى ـ الوسطى، وانتقلت إلى بعض شرائح الفئات العليا، ممن راكموا ثرواتهم من خلال النشاط التجاري والاستثماري، أو بسبب العمل المبكر في دول الخليج[١٤].

في حين يشير جمال البنا إلى أهم مظاهر هذه الثقافة الدينية التي طغت خلال السبعينيات، فيما أطلق عليه «الإسلام النفطي» وهو الحرص على تربية اللحية، وحلق الشارب ولبس الجلابية القصيرة، والطاقية على الرأس، ولبس المرأة للحجاب[١٥].

بيد أن الفرق الرئيسى بين حالة السبعينيات والثمانينيات التى تحدث عنها عبد الفتاح والبنا، وما عليه الحال الآن هو الهيمنة الواسعة لثقافة التدين على مختلف شرائح المجتمع، وممارستها من قبل أفراد وهيئات ليس لها جذر حقيقى فى التراث الدينى للمجتمع المصرى. فضلاً عن انسداد الحياة السياسية بدرجة أكبر مما كانت عليه خلال مرحلة السادات، ما يفترض قدمًا تصاعد مثل هذه الثقافة الدينية.

أى أن ما يراه البعض الآن من تمدد لظاهرة التدين، ليس نتاج السنوات القليلة الماضية، بقدر ما هو امتداد لعقود ثلاثة، انتقل خلالها الدين من حالته الكلاسيكية، كحالة سيكولوچية خاصة، إلى حالة شعبية عارمة تجتاح مختلف فئات المجتمع.

وتثبت هذه الحال الفرضية الثانية فى المنهج السوسيولوچى، والتى تمت الإشارة إليها فى الفصل السابق، والتى تركز على **الفائدة الاجتماعية للدين**، والتى تنطلق من قدرة الدين على «إحياء معنى المستقبل لدى البشر»، وهى الحال التى ظهرت عليها البلاد عشية الهزيمة القاسية فى يونيو ١٩٦٧م، وأدت إلى شعور عميق بالانسحاق الحضارى والسياسى تجاه إسرائيل، دفعت بالكثيرين إلى التشبث بأهداب الدين كمخرج من تلك الأزمة. وهى ذات الحال التى أصابت الكثيرين عشية وقوع هجمات الحادى عشر من سپتمبر ٢٠٠١م، ونقلت المنطقة العربية إلى مركز الاهتمام العالمى من منظور سلبى بالطبع، مما أفرز شعوراً هائلاً بأزمة الهوية فى مواجهة حملات التشويه الغربية تجاه الإسلام والمسلمين، وهو ما خلق بدوره شعوراً بالحاجة إلى التمسك بشعائر الدين كحائط صد أمام هذه الهجمة الأمريكية.

وخلال السنوات الأخيرة طغت ظاهرة التدين المجتمعى بشكل غير مسبوق، وبدا الدور الذى يمكن أن يؤديه الدين كوظيفة اجتماعية، أكثر منه حالة روحية، بحيث تحول التفكير الدينى إلى نوع من الهوس المجتمعى، نقل الإسلام من منظومة قيمية حضارية عامة إلى «دين شعبى» يتغلغل فى كافة مفاصل الحياة المجتمعية.

وأهم صفات هذا الدين الشعبى هو البحث عن صياغات توفيقية ووظائف استرضائية، علاقتها ضعيفة بالتأويل النصى المكتوب، حيث يتكيف مع دعاة التغيير الاجتماعى. إنه على حد تعبير على الكنز «إسلام الحياة العملية» أو إسلام «تك أواى

«Take Away»[١٦] وليس أدل على ذلك من انفجار ظاهرة الدعاة الجدد التى تمددت واستشرت دون أية ضوابط دينية أو اجتماعية.

وخطورة تمدد هذه الظاهرة لا تنصرف على الفئات الدنيا، ذات الخلفيات الاجتماعية والتعليمية المتواضعة، والمسكونة بهاجس التخوف من المدنية وتداعياتها على المنظومة الأخلاقية المكونة لثقافة أفرادها، ما يصرفها عن ممارسة أى سلوك سياسى خوفًا من دخول المعترك العام، وإنما لسيطرتها على الشريحة العليا فى المجتمع المصرى، والتى من المفترض، نظريًا، أن يزيد وعيها السياسى ومشاركتها فى الحياة العامة عطفًا على أوضاعها الاقتصادية والتعليمية.

بيد أن أخطر ما فعلته هذه الظاهرة بالمجتمع المصرى، على حد تعبير أكرم إسماعيل، هو تثبيت مبدأ «موت السياسة»، الذى يستعرض مدى النفوذ «السيكولوچى» الذى يمارسه الدعاة الجدد على بعض شرائح المجتمع المصرى، خصوصًا فى المستويات العليا، إنها تحل إشكالية الرفاهية الاستهلاكية وارتباطات هذه الطبقات بل وقرابتها للقيادات البيروقراطية والأمن، وعدم التعبير عن مصالحها سياسيًا[١٧].

فبينما تواجه الدولة المصرية ضغوطًا دولية لاستكمال برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة وتطبيق بنود معاهدات التجارة الدولية، تندمج شرائح من الطبقة الوسطى الجديدة تدريجيًا مع الاقتصاد العالمى، وتتبلور مصالحها بدون أى تعبير سياسى عن هذه المصالح، مما قد يجعل هذا الخطاب الدينى هو سبيل أيدولوچى للتعايش مع الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق فى ظل غياب التمثيل السياسى.

ولكن المشكلة، كما يراها إسماعيل، أن هذا الخطاب لا يمكن أن يغنى عن السياسة، فهو قد يساعد على تسويق أيدولوچيا الليبرالية الجديدة، ولكن يظل وعى هذه الشريحة بمصالحها الاجتماعية مشوهًا وغير مكتمل بدون تمثيل سياسى يفرض بعض المعايير ويحرضها على تبنى خيارات واقعية تعزز مواقعها وتحميها.

ومن هنا تتبنى هذه الشريحة الاجتماعية فى أحيان كثيرة ادعاءات الأمن المفترضة مثل تهديد الفقراء وسكان العشوائيات لأمنهم ومصالحهم، ومن خلال هذا تنجح

الدولة فى لعب دور الشرطى المسئول عن تأمين مصالحهم، فى مواجهة جمع الفقراء الخطرين مقابل التنازل عن التمثيل أو حتى المطالب السياسية. وبالتالى يتربع خوف مفترض من جماهير الفقراء فى تصور هذه الشريحة عما يهدد مصالحها، مما يشكك فى تبنيها لأى مشاريع تنموية حقيقية، بل يقطع هذا التصور الأمنى الطريق على تبنى هذه الشريحة الاجتماعية أى مشروع اجتماعى يتبنى تحسين الأحوال المعيشية لجمع الفقراء حتى يمكن أن نأمن جانبهم. وتظل تسلك طريقتين فى التعامل مع جموع المهمشين، إما من خلال العمل الخيرى، أو من خلال النظرية الأمنية.

أما فيما يخص صعود الظاهرة الدينية بشكلها الحركى المسيّس، فعلى الرغم من أن عقد السبعينيات قد شهد انبلاج ظاهرة الإسلام السياسى ممثلة فى ظهور العديد من الحركات الإسلامية، سواء العنيفة والمتشددة، أو عودة الحركة المعتدلة ممثلة فى جماعة الإخوان المسلمين إلى العمل العلنى مرة أخرى. إلا أن المستفيد الرئيسى من هذا الانبلاج كان جماعة الإخوان، وذلك لأسباب مختلفة نذكر منها:

- استفادة الجماعة من مناخ الأسلمة الذى طغى طيلة السبعينيات كما سبقت الإشارة، حيث نجحت الجماعة فى اختراق المؤسسات الوسيطة فى المجتمع، كأندية أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية، والنقابات المهنية المؤثرة[١٨].

- الانتقال من العمل الدعوى المحض، إلى المعترك السياسى من خلال المشاركة فى انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧م، بالتحالف مع عدد من الأحزاب السياسية.

- استفادة الجماعة من مناخ الاستقطاب الحاد بين الدولة المصرية وجماعات العنف الراديكالية، وحاولت الجماعة الظهور بمظهر المتضامن مع الدولة مقابل هذه الجماعات.

- عملت الجماعة كبطانة سميكة بين المجتمع المصرى والتنظيمات الإسلامية الراديكالية، وبات الفرز واضحًا بين منهج الجماعة، ومنهج هذه الجماعات، مما زاد من قبول النهج الإخوانى فى أوساط مختلفة.

- استفادة الجماعة من انشغال الدولة بالصراع مع تلك التنظيمات المتشددة من أجل توسيع نشاطها وإعادة بناء هيكلها التنظيمى الذى توقف منذ حل الجماعة عام ١٩٥٤م.

ولا أجد كلمات تعبر عن الاستفادة الهائلة التى حققتها جماعة الإخوان المسلمين من المناخ التدينى «الجديد» فى مصر أفضل مما صرح به الدكتور محمود عزت الأمين العام للجماعة وأقدم أعضاء مكتب الإرشاد، فى حديثه للزميل أحمد بديوى بجريدة الأسبوع حين أشار فى رده على سؤال بخصوص تداعيات القبض على عدد من قيادات الجماعة فى قضية «ميليشيات الأزهر» وتأثير ذلك على البناء التنظيمى للجماعة، حيث قال بالحرف « . . . عندما دخلت السجن عام ١٩٦٥م كنت طالبًا فى الجامعة دخل معى جيل كامل، إلى السجن الحربى، وقبل دخولى السجن لم يكن هناك طالبة محجبة، والمسجد فى كلية الطب كان عبارة عن غرفة خلف المشرحة، وعدد من يصلون فيه يعد على أصابع اليد الواحدة، لكن عندما خرجت كان هناك مسجد ضخم ومئات الفتيات يرتدين الزى الإسلامى، عندها سألت نفسى: هل كنت تتخيل عند القبض عليك أن تخرج والحال كذلك؟ بالتأكيد لا، لم أكن أحلم بذلك»[١٩].

٣ـ الدورة التاريخية للوعى المصرى

من الصعوبة بمكان على أى مجتمع، ينعم بقدر من النبض والحيوية، أن يظل ساكنًا أمام تحولات متسارعة تمس كيانه وتهدد مصالحه دون التحرك لمواجهتها، فالتغير هو القاعدة، والسكون هو الاستثناء، وتصبح الدورة التاريخية للوعى المجتمعى أمرًا مهمًا وحاسمًا فى إحداث التغيير إذا ما توافرت الفرصة لذلك. وهو ما أثبتته الانتخابات البرلمانية، ذلك أن أفضل ما جاءت به فترة الحراك السياسى التى مرت بها مصر خلال العامين الأخيرين أنها أطلقت العنان لحالة نفسية قوامها ليس فقط الرغبة فى التغيير، وإنما أيضًا الإحساس بالقدرة على صنعه من خلال صناديق الاقتراع. أى أن ثمة تحولاً «نسبيًا» قد حدث فى الوعى العام لدى جمهور الناخبين بضرورة التغيير، حصد الإخوان، وهم القوة المنظمة والمتأهبة لذلك، جزءًا كبيرًا من ثماره.

بيد أن هذا قد لا يكفى، وحده، لتفسير النتائج التى حققها الإخوان فى الانتخابات، ولماذا تم التصويت لهم دون غيرهم من مرشحى المعارضة. وهنا يأتى دور «الثقة» المجتمعية التى غرستها الجماعة فى نفوس قطاعات كبيرة من الجماهير طيلة العقود الماضية، والتى خلقت بدورها شعورًا بالتعاطف مع مرشحى الجماعة، ليس بوصفهم

هذا فقط ، وإنما لكونهم قد يمثلون بديلاً حقيقيًا مقارنة بمرشحى الحزب الوطنى الذى لا يحتفظ الكثير من أعضائه بسجل جيد مع الناخبين . وبدا أن قسمًا كبيرًا من الناخبين لم يعد يرغب فى التعامل مع رموز الحزب الحاكم ، خصوصًا فى ظل ارتباطهم بالعديد من قضايا الفساد ، وعدم الاكتراث بالمشاكل الحقيقية لجمهور الناخبين ، لذا فقد بدا للكثيرين أنه قد آن أوان التخلص منهم . أى أن الإخوان ، وبعلاقتهم التاريخية مع قطاع عريض من الناخبين ، شكلوا بديلاً جيدًا فى نظر الكثيرين يمكنه أن يحل محل الوجوه التقليدية للحزب الوطنى أو لأحزاب المعارضة .

ولا يخفى على أحد أن جماعة الإخوان المسلمين تعد واحدة من أقدم الجماعات الدينية والسياسية الموجودة فى مصر ، وهى بذلك تصبح «أم» القوى والأحزاب السياسية التى شاركت فى الانتخابات الماضية ، وهى جماعة تضرب بجذورها فى أعماق المجتمع المصرى ، وتبدو انعكاسات هذا العامل مؤثرة فى أى نشاط سياسى يقوم به الإخوان ، على الأقل لدى الجماهير التى ترتبط بعلاقة «قوية» مع أعضاء الجماعة ، قوامها الاحترام والتقدير ، وذلك مقارنة بالعلاقة مع بقية المرشحين وعلى رأسهم مرشحى الحزب الوطنى فى مستوياته القاعدية التى تحتفظ بسجل سيئ فى علاقتها بالجماهير .

وتنبع أهمية هذا العامل بالنسبة للجماعة من خلال ما يلى :

- قدرة الجماعة على مخاطبة الجماهير بنفس اللغة التى يقبلها هؤلاء ، وهو ما يعنى عدم وجود حواجز نفسية مسبقة أو اعتراضات أخلاقية تجاه ممارسات الجماعة .

- قدرة الجماعة على صياغة برامجها ودعايتها الانتخابية على هدى ونور من معرفة الاحتياجات الحقيقية للجماهير نتيجة للتلاحم بين الطرفين ، وهو ما يضفى قدرًا من المصداقية على أهدافها فى نفوس الناخبين .

- قدرة الجماعة على ملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من الحيز المجتمعى للناخبين ، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الخيرية والاجتماعية التى تقدم خدماتها لكافة الطبقات . وفى مجتمع لا تتعدى فيه نسبة المشاركة ٢٥٪ على أقصى تقدير ، ويعانى من ضعف المشاركة السياسية ، تصبح الخدمات هى أقصر الطرق نحو المشاركة والتصويت .

هوامش الفصل الثانى

(١) د. محمد السيد سعيد، الانتقال الديمقراطى المحتجز فى مصر، (القاهرة: دار ميريت)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص ٣٤.
(٢) نبيل عبد الفتاح، الحرية والمراوغة .. مساهمة فى الإصلاح ونقد الدولة والسلطة، (القاهرة: دار ميريت)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م)، ص ٥٥.
(٣) أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادى فى عهد مبارك، (القاهرة: دار ميريت)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
(٤) المرجع السابق، ص ١١٨.
(٥) المرجع السابق، ص ٥٩، ٦٠.
(٦) واقع الإفقار والتهميش فى مصر وإمكانية مواجهته، (فى) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، ص ص ٣٤٨ و ٣٥٠.
(٧) سبعة مليارات جنيه حجم استثمارات الإخوان فى مصر، جريدة الوفد، ١٤ يناير ٢٠٠٧ م.
(٨) عبده زينه، الأذرع المالية للإخوان، جريدة الشرق الأوسط، ٢ فبراير ٢٠٠٧ م.
(٩) عبده زينه ومنال عجرمة، دائرتان ترويان .. كيف نجح الإخوان؟، جريدة الشرق الأوسط، ٩ ديسمبر ٢٠٠٥ م.
(١٠) للتعرف على البرنامج الاقتصادى لمعظم الأحزاب والقوى التى خاضت الانتخابات التشريعية، يمكن العودة لتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٦ م (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
(١١) عمرو إسماعيل، التحالف المتذمر: الدولة والطبقة الوسطى الجديدة، مجلة البوصلة الإلكترونية، العدد الثانى، دخول بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦ م على الرابط:
http://bosla.blogspot.com/2006/08/blog-post_115680654117093208.html
(١٢) خليل العنانى، عن تحولات النخبة فى مصر بعد صعود الإخوان المسلمين، جريدة الحياة، ٢٢ يناير ٢٠٠٦ م.
(١٣) أحمد أبوزيد، الحياة الدينية، فى محمد السيد سعيد (محرر)، حكمة المصريين، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، سلسلة دراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ١٠١.

(١٤) نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص . . الإسلام السياسى والأقباط وأزمات الدولة الحديثة فى مصر، (بيروت: دار النهار)، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٣٣٠،٣٣٦ .

(١٥) جمال البنا، ما بعد الإخوان المسلمين؟؟؟، (القاهرة: دار الفكر الإسلامى)، ١٩٩٦م، ص ٩٧ .

(١٦) على الكنز، الإسلام والهوية . . ملاحظات للبحث، (فى) الدين فى المجتمع العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص ١٠٦ .

(١٧) أكرم إسماعيل، تدين الطبقة الوسطى الجديدة : تدين بلا توبة . . وإيمان بلا تجربة، مجلة البوصلة الإلكترونية، دخول بتاريخ ١٢ فبراير، على الرابط :

http://bosla.blogspot.com/2006/08/blog-post_115680674852493641.html

(١٨) نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٦ .

(١٩) أحمد بديوى، حوار مع د. محمود عزت أمين عام جماعة الإخوان المسلمين، جريدة الأسبوع، العدد ٥١٨، ٥ مارس ٢٠٠٧ م.

الفصل الثالث

إخوان القواعد .. عالم ملىء بالأسرار

لا يقوم بنيان دون قواعد، ولولا القواعد لسقطت أعمدة جماعة الإخوان المسلمين منذ أمد بعيد، وهى حقيقة أدركها قادة الجماعة منذ عهد مؤسسها الأول حسن البنا الذى خصص أحد رسائله لمخاطبة الشباب والطلاب وحثهم على حمل رسالة الجماعة مهما كلفهم الأمر. فيقول فى رسالته: «أيها الشباب، لستم أضعف ممن قبلكم، ممن حقق الله على أيديهم هذا المنهاج، فلا تهنوا ولا تضعفوا، . . . أيها الشباب سنربى أنفسنا ليكون منا الرجل المسلم، وسنربى بيوتنا ليكون منها البيت المسلم، وسنربى شعبنا ليكون منه الشعب المسلم، وسنكون من بين هذا الشعب المسلم، وسنسير بخطوات ثابتة إلى تمام الشوط، وإلى الهدف الذى وضعه الله لنا لا الذى وضعناه لأنفسنا، وسنصل بإذن الله ومعونته . . . فليكن ذلك من صميم السياسة الداخلية والخارجية، . . . ونجد أن التفريق بين الدين والسياسة ليس من تعاليم الإسلام الحنيف. . . »[1].

وستظل القواعد الإخوانية إحدى مصادر الجذب لدى جمهور الباحثين، ليس فقط لدورها المؤثر فى إمداد الجماعة بالعديد من قيادات الصف الثانى والثالث، ما يتطلب معه تمحيصًا ودراسة للمناهج الفكرية والتربوية التى يتم على أساسها تشكيل عقول هذه القواعد، وإنما أيضًا لحسم الكثير من المقولات التى عادة ما تثار من أجل التمييز بين مواقف القيادات ومواقف القواعد فيما يخص القضايا الإشكالية كالديمقراطية والشورى والموقف من المرأة والأقباط، فضلاً عن رؤيتهم لأهداف الجماعة وطرق تحقيقها.

وأزعم أنه من الصعوبة بمكان أن يتعرف أحد على طريقة تفكير هذه القواعد دون أن ينزل إليها ويتعرف عليها بنفسه من خلال إجراء مقابلات وحوارات وجهًا لوجه بعيدًا عن أية تحيزات مسبقة، وهو ما قمت به فى هذا الجزء من الكتاب. فقد قابلت العشرات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى مختلف المستويات القاعدية، ما بين نقباء أسر ومسئولى شعب وأعضاء عاديين، وطرحت عليهم عددًا من الأسئلة بعضها يتعلق بموقفهم من قضية الديمقراطية، كقيم وممارسات، وبعضها الآخر يتعلق بموقفهم من إمكانية تحول الجماعة إلى حزب سياسى، والبعض الثالث يتعلق بموقفهم من الأقباط والمرأة، والبعض الأخير يختبر مدى وجود ممارسات ديمقراطية داخل الجماعة نفسها. وسوف أعرض لهذه المواقف على صفحات هذا الفصل، وبعض الفصول اللاحقة حسبما يتطلب السياق ذلك.

وقد كان الباعث الرئيسى وراء هذه المقابلات اختبار فرضية رئيسية تدور حول مدى اختلاف الخطاب السياسى للقواعد عنه لدى القيادات، وما إذا كانت هناك بالفعل فجوة كبيرة فى مفردات هذا الخطاب بمستوييه أم لا، ذلك أن ثمة افتراضات ومقولات، تحولت لدى البعض إلى اتهامات، تؤكد وجود حالة من الجمود والتكلس لدى قواعد جماعة الإخوان المسلمين، وأن حديث الجماعة المتكرر حول الديمقراطية والعلاقة مع الآخر ليس سوى مجرد خطاب تكتيكى ولا يعبر عن الموقف الحقيقى للجماعة.

وللحق، فقد كشفت اللقاءات والأسئلة التى طرحتها على القواعد عن وجود كلا الأمرين، بمعنى أن هناك بعض القضايا، التى يوجد فيها انفصال واضح بين خطاب وفهم قيادات الجماعة، عن خطاب وفهم القواعد لها. ولكن أيضًا هناك قضايا أخرى، قد يتجاوز فهم القواعد لها نظيره لدى بعض القيادات، وهو ما يكشف مقدار الترصد، والتحيز المسبق، الذى يسم مواقف الكثيرين تجاه هذه القواعد، دون أن يكون له سند من الواقع.

وقد قمت بتصميم نموذج استبيانى يحتوى على مجموعة من التساؤلات التى تستوضح موقف القواعد من العديد من القضايا، وقد قمت بتوجيه هذه الأسئلة لنحو خمسين شخصًا، تراوحت أعمارهم ما بين ١٩ و ٤٣ عامًا، من مختلف الفئات

العمرية والاجتماعية والتعليمية، وقد كشفت المقابلات عن نتائج مغايرة تمامًا لما يعتقده البعض عن الجماعة، وهو ما ستوضحه السطور اللاحقة.

أولاً: آليات التجنيد والاستقطاب

أول ما يلفت الانتباه في مسألة التجنيد والاستقطاب داخل جماعة الإخوان المسلمين هو الطريقة ذاتها، والتي تستند بالأساس على البعد الديني، فإما أن يتم التجنيد من خلال اللعب على أوتار الغريزة الإيمانية الدينية، واستثارة الحس الديني لدى قطاعات واسعة من الشعب المصري. وإما أن يتم من خلال استغلال شبكة العلاقات الاجتماعية والعائلية لتوسيع دائرة المتعاطفين، ومن ثم الراغبين في الانخراط في الجماعة لاحقًا.

فعلى سبيل المثال يرى ٧٥٪ من الأفراد الذين قابلتهم أن السبب الرئيسي لانضمامهم للجماعة هو الدين، وهو أمر قد لا يبدو غريبًا في ظل جماعة دينية تستهدف بالأساس تقديم مشروع ديني متكامل، يكون بديلاً للأوضاع القائمة، ولكن من خلال تغيير المحتوى الفكري والثقافي للمجتمع حتى يقبل بهذا المشروع.

بيد أن اعتماد الدين كمصدر وحيد للتجنيد يضرب الخطاب السياسي للجماعة في مقتل، وينفي عنها أي محاولة للتسييس والظهور بمظهر القوة السياسية الناضجة، ذلك أنه من غير المنطقي أن يتم التجنيد على أساس ديني، في حين تسعى الجماعة لممارسة دور سياسي يفترض أنه منفتح على قيم الديمقراطية والمساواة وحرية المشاركة دونما النظر للدين أو العقيدة. وهو ما يطرح شكوكًا كثيرة في إمكانية تحول الجماعة إلى حزب سياسي كما سيرد شرحه في فصل لاحق.

وكما جاء في الجزء التأصيلي من هذا الكتاب فإن آليات التجنيد داخل جماعة الإخوان المسلمين تنهض على مبدأين رئيسيين أولهما: مبدأ سوسيولوجيا الذاكرة الدينية، وهي مقولة وضع أساسها عالم الاجتماع الفرنسي «موريس هالبواش - Maurice Halbwachs» (١٨٧٧ - ١٩٤٥م) في كتابه «الأطر الاجتماعية للذاكرة» وذلك على نحو ما جاء ذكره في الفصل الأول من هذا الكتاب. ولا بأس من إعادة

التذكير به حيث ينطلق هذا المبدأ من مقولة كلاسيكية تفترض حاجة المجتمعات إلى إعادة إحياء منظومة من الشعائر والمعتقدات التى تأتى من الماضى، والتى لا تزال تتمتع بحيوية داخل البنية الفكرية لمجتمع ما. وذلك على غرار الحال فى المجتمعات الإسلامية التى لا تزال تنظر للعهد الإسلامى الأول نظرة مثالية، وقد يكون بالفعل كذلك، بيد أن المعضلة هى فى محاولة البعض إعادة «تمثل» هذا العهد بكل عناصره، دون القدرة على تجديد أدواته فى فهم متغيرات الواقع الراهن.

وقد وفرت هذه الفكرة وقوداً هائلاً لكافة حركات الإحياء الدينى التى شهدها العالم الإسلامى طوال تاريخه. وكما يقول هالبواش فإن الذاكرة الدينية مرجعيتها فى حقبة تاريخية قديمة، لكنها تسعى جاهدة إلى الابتعاد عن هذا الزمن التاريخى مستخدمة فى ذلك كل الوسائل من أجل بناء هذه الذاكرة وتحويلها إلى حقيقة أزلية مطلقة.

ويلعب الإيمان الدينى دوره فى استدعاء وإعادة شحن الذاكرة فى نمط محدد يسمح بتأمين استمرارية الرسالة الدينية، وذلك من خلال تعاقب الأجيال المؤمنة، التى تمثلها الجماعات الدينية التى تسعى لكسب الساحة وتوسيع دائرة المتعاطفين معها.

أما المبدأ الثانى فهو **سوسيولوچيا الأمل**، وهى مقولة تبدو أقرب لمقولات المتصوفين الزاهدين، وكان أول من لفت الأنظار إليها هو المفكر الفرنسى «هنرى ديروش ـ Henri Dersoche» (١٩١٤ ـ ١٩٩٤م)، وحاول من خلالها التركيز على مدى ارتباط الجماعات الدينية «الإحيائية» على الرغبة فى تجاوز الحاضر بكل مشاكله ومآسيه والنظر إلى المستقبل نظرة أكثر تفاؤلاً. وقد انبثقت هذه المقولة من تجربة الإصلاح الدينى التى عرفتها أوروپا فى القرنين السادس والسابع عشر فيما عرف بالحركة «الپروتستانتية».

وتتجسد هذه المقولة بشكل واضح فى طريقة وأداء جماعة الإخوان المسلمين التى تقوم على إعطاء المنتمين إليها والمولعين برسالتها الأمل والرغبة فى استعادة الماضى التليد، وتؤكد الجماعة على أن تحقق مثل هذا الأمل لن يأتى إلا من خلال العمل فى إطار جماعى يحقق مصلحة الأمة.

وللتأكد من مدى نجاعة هذين المبدأين لم يكن من سبيل أمامى سوى اختبارهما من خلال التعرف على طبيعة الفكرية الإخوانية لدى أعضاء جماعة الإخوان المسلمين،

فكان أن قابلت الكثير من إخوان القواعد، وكان أول سؤال وجهته للكثير منهم هو: لماذا انضممت للجماعة؟ قد يبدو السؤال مباشراً وبسيطًا لا يتوقف عنده كثيرون، بيد أنه بدا في كثير من الأحيان سؤالاً «مفتاحيًا»، وفي الوقت نفسه سؤالاً «إشكاليًا»، لأنه يفترض إما عدم فهم السائل بطبيعة الروابط العضوية التي تربط العضو بالجماعة، وإما أنه يرمى من ورائه لمعرفة مدى التطور الذى حدث لديناميات العلاقة بين الجماعة والمنتمين إليها، وما إذا كانت ثمة روابط جديدة قد حلت محل تلك القديمة.

أحدهم قال لى: «انضممت للجماعة بوعى كامل ودونما تأثير من أحد، فالأمر بالنسبة لى مصلحى بحت، ومصلحتى هنا هى خدمة هذا الدين «الإسلام»، لقد كنت سلفيًا، وكنت على وشك الاتجاه ناحية السلفية الجهادية، ولكننى أدركت أن الطريق الوحيدة لخدمة دينى هو العمل من خلال هذه الجماعة»[٢].

وتختلف أساليب التجنيد من شخص لآخر، ومن مكان لآخر، فهناك أساليب تجنيد خاصة بالطلاب خصوصًا فى المرحلة الجامعية، وهناك أساليب تجنيد خاصة بإخوان الريف والقرى، وثالثة خاصة بتجنيد إخوان المدن والحضر.

بيد أن الجميع يهيمن عليه قدر من الذاكرة التاريخية الدينية يحن لظلالها ويضعها كهدف يسعى لتحقيقه، بما يجسد الأمل الحقيقى الذى يجب أن يعيش لأجله المرء، ويضحى لأجله بالنفس والمال والولد.

وفى هذا السياق يمكن أن أورد بعض الملاحظات:

- من الناحية العمرية ليس هناك سن محدد لتجنيد أعضاء جدد داخل الجماعة، وإن كانت نسبة التجنيد تظل أعلى فى مراحل الصغر أو ما يطلق عليه البعض مرحلة «البراعم»، وكثيراً ما يكون المسجد أولى الخطوات باتجاه التجنيد داخل الجماعة. وقد روى لى أحدهم أنه انضم للجماعة فى مرحلته الجامعية، بعد أن تعرف عليها من خلال الأنشطة التى يقوم بها قيادات الجماعة فى الجامعة.

- ترتفع نسبة التجنيد فى المحافظات، وتحديداً فى القرى والأرياف عنها فى المدن الكبيرة والحضر، ولا غرو فى أن الكتلة الحقيقية للجماعة موجودة بالمحافظات خصوصًا فى الوجه البحرى، عنها فى القاهرة.

ـ يظل العامل الدينى يمثل محدداً أساسيّاً فى انضمام الأفراد للجماعة، وإن كانت ثمة عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية مثلت حوافز إضافية للانضمام، على غرار ما ذكره لى بعضهم بالرغبة فى الاستفادة من الغطاء الاقتصادى والاجتماعى الذى توفره له الجماعة.

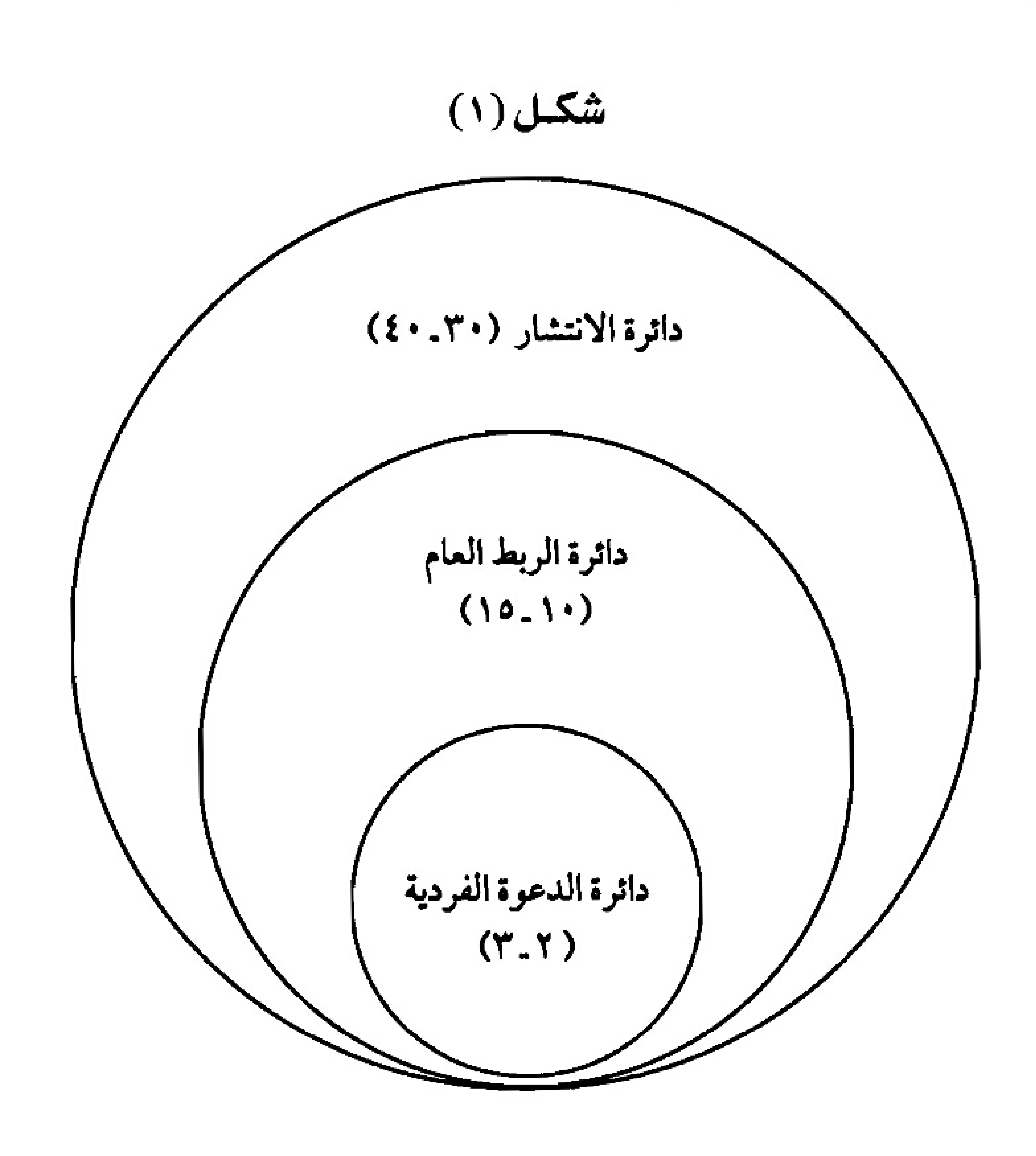
أما عن آليات التجنيد فتظل الدعوة الدينية أهم الأدوات الناجعة فى استقطاب وتجنيد أعضاء جدد فى الجماعة، بل تكاد تكون الممول الحقيقى للعنصر البشرى داخل الجماعة. وتنقسم الدعوة إلى ثلاث دوائر رئيسية هى:

ـ دائرة الدعوة الفردية (٢-٣) أفراد.

ـ دائرة الربط العام (١٠- ١٥) فرداً.

ـ دائرة الانتشار (٣٠ - ٤٠) فرداً.

شكل (١)



ثانياً: المناهج التربوية للقواعد

تهتم جماعة الإخوان المسلمين بتربية كوادر وقيادات تحمل رسالة الجماعة وتدافع عنها، وذلك حتى تضمن البقاء والاستمرار، لذا يحتل الجانب التربوى حيزاً مهماً فى أدبيات الجماعة ربما يفوق ما عداه من أنشطة داخل الجماعة.

وقد وضعت الجماعة مناهج خاصة بالتربية على العضوية، وذلك لتكملة أى نقص قد يرد فى المناهج العامة. فبعد أن تتأكد الجماعة من استقطاب الأفراد إلى الحلقات العامة والخاصة تبدأ فى إجراء عمليات انتقاء دقيقة لعناصر تصلح للانضمام للجماعة، وتربيتهم على العضوية داخل الجماعة[٣].

وكثيرة هى المراجع التى تناولت قضية التربية لدى جماعة الإخوان المسلمين، ليس أقلها ما ورد فى كتابات قيادات الجماعة وفى مقدمتهم حسن البنا الذى ألقى محاضرة فى التربية الدينية بدار العلوم عن التربية الدينية عام ١٩٤٤م، فضلاً عن مقالاته فى جريدة الإخوان المسلمين و«مجلة الشبان المسلمين»، ومروراً بكتابى الدكتور يوسف القرضاوى حول التربية الإسلامية والتربية السياسية عند الإمام حسن البنا، وكتاب محمد قطب «منهج التربية الإسلامية»، وسعيد حوى «المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين» . . . إلخ.

ومن نافلة القول، إن مناهج التربية تختلف لدى القواعد بحسب المستويات (الأسرة ـ الشعبة ـ المنطقة . . . . . إلخ)، كما تختلف حسب نوعية العضوية (مجاهد، عامل، مساعد).

وفى دراسته الرائدة عن مناهج التربية وتطبيقاتها لدى جماعة الإخوان المسلمين يقدم أحمد ربيع خلف الله أشكال التربية المختلفة يمكن إيجازها فيما يلى[٤]:

١- مناهج التربية فى مرحلة الطفولة

وتنقسم إلى تربية روحية تشمل العبادات (طهارة ـ وضوء ـ صلاة ـ صوم)، والقصص وتشمل (سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتراجم لأشهر الصحابة، وقصص الأنبياء، وقصة انتشار الإسلام، والغزوات الإسلامية). فضلاً عن الأناشيد

التى تحمل شعار الجماعة وتقوية الروح الدينية لدى الأطفال . كما كان يتم تدريب الأطفال على أداء بعض التمارين الرياضية .

٢- مناهج التربية فى مرحلة الشباب وما بعدها

وهى تنقسم إلى مناهج عامة وخاصة . أما المناهج العامة فهى بمثابة المرحلة التمهيدية للالتحاق بالجماعة لإعطاء صفة العضوية ، أما المناهج الخاصة فهى تختص بتربية كوادر الجماعة ، وتشمل مناهج العضوية بمختلف درجاتها (المحب ، المنتظم ، العامل) ، والتي يتم التركيز فيها علي المفاهيم التربوية والتنظيمية وكيفية المساهمة في أنشطة الجماعة بشكل يعود علي التنظيم بالفائدة . وتوجد لجان للتربية في مختلف المستويات الإدارية ومهمتها تحديد المحتوي الموضوعي للمناهج التربوية ومتابعة تنفيذه .

٣ ـ مناهج التربية فى الوقت الراهن

منذ فوزها فى الانتخابات البرلمانية الماضية ٢٠٠٥م شرعت الجماعة فى إعادة تقويم الأوضاع داخلها من حيث مستوى الأعضاء ، خصوصًا فى القواعد ومستوى القيادات فى المستويات المختلفة . كما وضعت مناهج جديدة للتربية الدينية والسياسية .

ومن خلال مقابلاتى مع العديد من القواعد تعرفت على قدر مهم من المناهج التربوية المعاصرة التى يلتزم بها إخوان القواعد ، ويمكن حصرها فيما يلى :

*** مصادر رئيسية وهى :**

ـ القرآن والسنة (قراءة وتفسيرًا وحفظًا) .

ـ رسائل الإمام البنا .

ـ الأصول العشرون للإمام البنا .

*** مصادر مكملة وهى :**

ـ هناك بعض الكتب التى ينصح بالرجوع إليها ، وهى تختلف من شخص لآخر ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال :

- فتحى يكن، كتاب (ماذا يعنى انتمائى للإسلام).
- د. علي محمد الصلابى (السيرة النبوية).
- منير الغضبان (المنهج الحركى للسيرة النبوية).
- محمد أحمد الراشد (أصول الفقه والاجتهاد - سلسلة إحياء فقه الدعوة - صناعة الحياة).
- بعض كتب الدكتور يوسف القرضاوى.
- بعض كتب الدكتور محمد سليم العوا.
- كتابات الأستاذ فهمى هويدى.

*** دورات خاصة للنقباء:**

تم مؤخرًا استحداث لجنة للتربية والتدريب على مهارات القيادة (لجنة الموارد البشرية)، ويعقد اجتماع لهذه اللجنة كل أسبوعين ويطلق عليه «لقاء التربية»، وذلك بالتناوب مع لقاء الشعبة لمتابعة أحوال اللجان.

وتقوم الجماعة حاليًا بإعطاء دورات خاصة للنقباء على مستوى الأسر، وذلك لتدريبهم على كيفية إدارة الأسر وتربيتهم حسبما تقتضى أهداف الجماعة وتعقد اجتماعاتها كل أسبوعين.

وحسبما روى لى أحد النقباء فإن مدة الدورة التى حصل عليها بلغت ١٤٠ أسبوعًا أى ما يقرب من عامين. ويتم خلال الدورة تدريس كتاب «المدخل فى التربية من المعرفة إلى السلوك» وهى دراسة ماچستير للباحث الأردنى زياد إبراهيم عدنان، وهى تركز على ثلاث نقاط رئيسية:

- بناء الذات الإخوانية، ويقصد بها كيفية بناء شخصية الطالب الإخوانى من خلال الالتزام بالمعايير والسلوكيات التى قال بها مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا، وذلك من خلال شرح واف للأصول العشرين. كما تحض على تربية النفس على الجهاد والتضحية والطاعة والثبات.

- تنمية مهارات القيادة من خلال التربية على مبادئ الولاء والقدوة والالتزام وتنمية الثقة فى نفوس الأعضاء، والتأكيد على أهمية الجماعة للأسرة وللمجتمع وللأمة بأسرها.
- تنمية القدرة على التخطيط وإدارة العمل الدعوى والسياسى وهى مجموعة إرشادات تساعد النقباء على وضع خطط للأسر وتكليف الأعضاء بمهام محددة لخدمة أهداف الجماعة.

وكما ذكر لى أحدهم، فإن الدورة التى يأخذها النقباء حاليًا تسمى «دورة مناهج النقباء»، ويتم خلالها الاطلاع على المراجع التالية:

- محمد عبد المعطى (زاد السائرين فى شرح أحاديث مختارة من كتاب رياض الصالحين).
- د. محمد عبد الرحمن (المذاهب والملل).
- ماجد بن يحيى العويسان (طرق التدريس الحديثة بين النظرية والتطبيق).
- د. على محمد الصلابى (السيرة النبوية .. عرض وقائع وتحليل أحداث).
- د. على محمد الصلابى (الدولة العثمانية .. عوامل النهوض وأسباب السقوط).
- حسام حميدة (إرشاد المجتمع فريضة شرعية وضرورة اجتماعية).

ثالثًا: التنشئة السياسية للقواعد

يكاد الجانب السياسى يكون الأضعف فى مناهج التربية لدى جماعة الإخوان المسلمين، على الأقل مقارنة بالمناهج الأخرى، ولتلافى هذا النقص قامت الجماعة منذ فوزها فى انتخابات ٢٠٠٥م باستحداث ما أطلق عليه «اللجنة السياسية» أو «لجنة التثقيف السياسى»، وهى لجنة تم تعميمها فى مختلف المستويات التنظيمية للجماعة بدءًا من الأسرة وانتهاء بمكتب الإرشاد. وهدفها الرئيسى زيادة الوعى السياسى لدى أعضاء الجماعة، وتتلخص مهام هذه اللجنة فيما يلى:

- تعريف الأعضاء بأهم الأحداث السياسية خاصة على الساحة المحلية.
- تعريف الأعضاء بكيفية التحاور مع الآخرين من منظور سياسى.
- تعريف الأعضاء بكيفية التعاطى مع وسائل الإعلام وفهم مضمون رسالتها.

وتكاد المكتبة الإخوانية تخلو من مناهج للتنشئة السياسية، وهو ما يمثل نقطة ضعف حقيقية لدى الجماعة، ولتفادى مثل هذا النقص قامت الجماعة فى مارس ٢٠٠٦م بنشر كتاب يحوى بعض المفاهيم السياسية الأولية، قام بإعداده المهندس فتحى شهاب الدين، وقدمه الدكتور عصام العريان. ويحمل الكتاب اسم «أوراق فى التربية السياسية» وهو مؤلف ضعيف للغاية إذا ما قورن بجماعة منظمة ولها مشروع كبير مثل جماعة الإخوان المسلمين.

فعلى سبيل المثال، يتناول الكتاب مفاهيم المشاركة السياسية والثقافة السياسية والوعى السياسى بنوع من التبسيط والاختزال، فى حين يمر على مفاهيم مثل مفهوم المجتمع المدنى وأشكال الحكم والنظم السياسية مرور الكرام.

فى حين يستطرد الكتاب فى شرح طبيعة المشروع الإسلامى الذى تستهدفه الجماعة والذى وضع لبناته الأولى مؤسس الجماعة حسن البنا، ويحدد خصائصه فى تسع هى: الربانية، والعالمية، والتميز، والشمولية، والعلمية، والعقلانية، والاستقلالية، والعملية، والوسطية.

ويتناول الكتاب المنهج الذى يمكن أن يتحقق من خلاله هذا المشروع الإسلامى ويحدده فى أربع أدوات هى:

- الاحتكام إلى السنن الإلهية فى جميع مجالات العمل.
- الاحتكام إلى سنة التدافع فى عملية الصراع مع أهل الباطل وأعداء الإسلام.
- الاحتكام إلى سنة التمكين فى بلوغ مواقع الحكم والقرار والإمساك بالسلطات.
- الاحتكام إلى الفقهيات الشرعية فى كل حركة (التكوين والتبليغ والتنفيذ وفقه الواقع وفقه الأولويات، وفقه الموازنات، وفقه الدعوة، وفقه الحسبة، وفقه الخطاب .... إلخ).

ويستطرد الكتاب فى شرح المحاور الأساسية لهذا المشروع الإسلامى، والتى يحددها فى أربعة محاور رئيسية سأتناولها نصًا كما وردت هى:

١ ـ المشروع الإسلامى والحكم

من الأهداف الرئيسية للمشروع الإسلامى إقامة حكم الله فى الأرض، واستئناف

الحياة الإسلامية من خلال تطبيق شرع الله. فالإسلام يعتبر أن التشريع حق الله وحده ولا يقبل أن تكون الحاكمية لغير الله، فى أى شأن من شئون الحياة. والمشروع الإسلامى يعتبر السعى لإقامة حكم الله فرض عين لا يسقط إلا بإقامته، لما يترتب على ذلك من تعطيل لشرع الله ورضوخ حتمى للقوانين الوضعية وللحكم بغير ما أنزل الله وهو كفران مبين تؤكده الآيات الكريمة ﴿ **وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** ﴾ [المائدة: ٤٤] وفى آية: الظالمون وفى أخرى: الفاسقون.

لقد كانت المؤامرة الكبرى على الأمة الإسلامية فى القرن الماضى إسقاط الخلافة، وكان هذا هو السبب الرئيسى لكل التداعيات التى شهدها المسلمون منذ ذلك الحين وحتى اليوم ومنها:

نشوء الكيان الصهيونى فى فلسطين واحتلال البلاد الإسلامية وتمزق العالم الإسلامى إلى دويلات وفق معاهدة «سايكس بيكو» والاحتكام إلى القوانين الوضعية، وتعطيل فريضة الجهاد فى سبيل الله.. إلى ما لا نهاية له من ارتكاسات على كل صعيد.

٢ ـ المشروع الإسلامى والوحدة

إن من أولويات المشروع الإسلامى إقامة الوحدة بين الإسلاميين، فضلاً عن عموم المسلمين، فالذين يتذرعون من العلماء بالآية الكريمة ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١١٩)** ﴾ [هود: ١١٨ـ ١١٩]، متجاوزين الاستثناء البين فى الآية المذكورة، إن هؤلاء موكول أمرهم إلى الله فيما اجتهدوا فيه ووصلوا إليه، ولكن موقفهم لا يلزم المشروع الإسلامى فى شىء.

إن وحدة العمل الإسلامى، كما وحدة المسلمين، مبدأ من مبادئ الإسلام وفريضة شرعية لا يجوز تجاوزها أو التقليل من شأنها وأهميتها، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة المتعددة تقطع بفرضية هذه الوحدة.

ثم إن ضراوة التحدى والحرب المعلنة على الإسلام والمسلمين التى تقوم بها أحلاف وجبهات عالمية على مستوى القارات الخمس، وبخاصة بعد الحادى عشر من سپتمبر تحتم قيام تلك الوحدة.

يضاف إلى ذلك أن الدور الكبير المكلف به المسلمون يحتم الخروج من الدوائر الفئوية والمحلية والقطرية إلى رحاب متماسكة متراصة تذوب فيها الأنانيات وتنعدم التعدديات وتختفى الصراعات، وينزل فيها الجميع عند أمر الله وقوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٤٥) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (٤٦)** ﴾. [الأنفال ٤٥-٤٦].

والمشروع الإسلامى يجب أن يلحظ الوحدة فى دائرتيه الاثنتين (العربية والإسلامية)، إذ لا تناقض بينهما ولا تضاد، ما دام الإسلام يشكل المضمون العقائدى لكليهما، وإن فشل التجارب الوحدوية السابقة إنما يعود إلى اختفاء العنصر الجامع، والوشيجة الأساسية الموحدة المتمثلة بالأخوة الإسلامية.

٣ـ المشروع الإسلامى والمرأة

والمشروع الإسلامى يجب أن يلحظ دور المرأة فى الأسرة والمجتمع والدولة والأمة وكل جوانب الحياة، وبخاصة أن هناك خلافًا فقهيًا بين الإسلاميين حول هذا الموضوع. إن المفاهيم الشائعة فى الساحة الإسلامية هى أن التكاليف الشرعية العامة تلزم الرجل ولا تلزم المرأة وبخاصة تلك المتصلة ببناء الحياة ومعترك الصراع، بصرف النظر عن الخصوصيات الشرعية المتعلقة بكل منهما، والتى لا يستطيع أن ينكرها أحد.

الإسلام يخاطب المرأة كما يخاطب الرجل سواء بسواء فى كل ما يتصل بدورهما ومسئوليتهما العامة، والآيات القرآنية فى ذلك واضحة وجلية، من ذلك ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [النحل: ٩٧]، وقوله تعالى ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ** ﴾ [التوبة: ٧١].

ثم إن الضوابط الشرعية التى تصون المجتمع تكاد تكون واحدة بالنسبة للرجل والمرأة، كغض البصر، وحفظ الفرج، وعدم جواز الخلوة وغيرها.

٤- المشروع الإسلامى وحقوق الإنسان

الحقوق العامة للأفراد تتمثل فى حق المساواة بجميع أشكالها أمام القانون وأمام القضاء، والحريات، خصوصًا الحرية الشخصية وحرية إبداء الرأى، بل والاحتفاظ بعقيدته حتى لو خالفت الشرع. والحق فى التفكير، فضلاً عن الحقوق السياسية مثل حق انتخاب الحاكم، وللأمة الحق فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله وأعمال معاونيه، وانتخاب الحاكم لا يضفى عليه أية قدسية أو تطاول على الشرع والقانون، وكذلك حق الترشيح. بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية كالزواج، والحقوق الاقتصادية كالملكية الفردية. واحترام حقوق المرأة، وحقوق أهل الذمة كافة كحرية العقيدة وحماية النفس وحماية الكرامة والأعراض والأموال وحرية العمل والكسب.

ولكن فيما يخص حق الولاية العامة فلا يجوز لأهل الذمة توليها، وكذلك قيادة الجيوش والقضاء بين المسلمين والولاية على الصدقات ونحو ذلك، وكذلك كل وظيفة تتعلق بوضع الخطط العملية وتوجيه الرأى العام أو نظام من أنظمة الدولة لا تصح ولايته لغير المسلمين، وما عدا ذلك فيجوز إسناد وظائف الدولة إلى أهل الذمة.

ولعل أول ما يلفت الانتباه فى هذا المشروع عموميته وعدم اختلافه عن غيره من المشاريع التى تطرحها الحركات الإسلامية، بما فيها تلك التى تنتمى للمدرسة السلفية، باختلاف الطريقة بينها وبين الإخوان بالطبع. فإذا كانت النظرة السلفية للتغيير تنطلق من إصلاح عقيدة الفرد بالأساس وعدم الاشتغال بالسياسة، فإن جماعة الإخوان تعتقد بشمولية الحركة بدءًا من الفرد وانتهاء بالمجتمع ووصولاً للأمة بأسرها.

كذلك فإن ثمة تماسًا واضحًا بين هذا المشروع والمشروع السلفى التقليدى، خصوصًا فيما يتعلق بمسألة الحاكمية وتطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن تحقيق الهدف «الحلم» الأصيل للجماعة، وهو بناء الدولة الإسلامية الكونية.

وإذا كان مثل هذا المشروع، بأفكاره العامة الفضفاضة، يمثل ركنًا مهمًا فى التنشئة السياسية للقواعد الإخوانية، فإن ثمة تضاربًا يهيمن على الخطاب السياسى للجماعة التى ترفض فيه فكرة «الأممية» والعالمية. وهو ما يدفع للتفكير بأحد احتمالين، **أولهما**: إما أن الجماعة تمتلك خطابين مختلفين أحدهما للقيادات والآخر موجه للقواعد بهدف الحفاظ على دعمها المطلق والبقاء تحت مظلة الجماعة، **وثانيهما**: أو أن الجماعة تؤمن بالفعل بهذا المشروع «الأممى»، ولا يعدو نفيه سوى تكتيك مؤقت لرد الاتهامات المتكررة تجاه الجماعة بالرغبة فى إعادة الخلافة الإسلامية وأستاذية العالم على حد قول حسن البنا.

رابعًا: الخطاب السياسى للقواعد

يقصد بالخطاب السياسى للقواعد، فى هذا الإطار، حقيقة المواقف السياسية للقواعد الإخوانية من مختلف القضايا الإشكالية كالديمقراطية والحزبية والتعددية والمرأة والأقباط. وقد كشفت المقابلات التى أجريت مع العديد من هؤلاء عن قدر واضح من اللبس الفكرى والسياسى الذى يسم موقف القواعد من هذه القضايا.

فعلى سبيل المثال ترى القواعد الإخوانية أنه لا يوجد تعارض بين الديمقراطية ومبادئ الإسلام، ويبدو واضحًا أنه كلما اعتقد كوادر الإخوان بأن الديمقراطية تتناقض مع مبادئ الإسلام فإنهم يميلون لرفضها (علاقة سلبية)، والعكس صحيح، فإذا حدث ربط ناجح بين الديمقراطية ومبادىء الإسلام فإن كوادر الإخوان يميلون إلى دعم الديمقراطية. وهى نتيجة تبدو منطقية، حيث إن الإسلام يمثل عند كوادر الإخوان القيمة الأمثل والأعلى والمعيار الذى يحكمون به على قبول ما دونها أو رفضه. بل الأكثر من ذلك أن كثيرين منهم يتفقون على أن الأمة هى مصدر السلطات.

ولكن فى الوقت نفسه، يرى كثيرون فى القواعد أن الديمقراطية ليست هدفًا فى حد ذاته، وإنما مجرد وسيلة لتحقيق نظام الحكم الإسلامى، بل يرفض البعض منهم أن تكون هناك أحزاب على أساس علمانى وشيوعى؛ لأنها تتناقض مع مبادئ الإسلام.

وفيما يخص موقف القواعد من إمكانية أن تتحول الجماعة إلى حزب سياسى، فقد كانت نتيجة ملفتة أن معظم من قابلتهم يرفضون مطلقًا التخلى عن فكرة «الجماعة»

لمصلحة «الحزب» ، ويرون أنه يجب ممارسة العمل السياسى من خلال الجماعة ، وليس من خلال تحول الجماعة إلى حزب . وإذا كان لا بد من وجود حزب سياسى ، فالمرجعية تكون للجماعة وليست للحزب .

وفى هذا الإطار يرى البعض أنه لا يمكن أن تتحول الجماعة إلى حزب سياسى ، ولكن أن يكون الحزب السياسى أحد أدوات الجماعة لأن ممارسة السياسة هى إحدى وظائف الحركة الإسلامية ، وليست هدفًا بحد ذاته على حد قول البعض .

وفيما يخص موقف القواعد من الأقباط ، فقد بدا أنه هناك تأييد مطلق لانخراط الأقباط فى العمل السياسى ، وقد بدا أن هناك علاقة طردية قوية بين ميل الإخوان نحو قبول حق الأقباط فى المشاركة فى الحياة السياسية وبين دعمهم لقيم الديمقراطية ، وهى نتيجة تعطى أملاً فى أنه لو نجحت مؤسسات التنشئة السياسية داخل الجماعة فى وضع الأقباط فى خانة المواطنة المصرية ، فإنهم سيميلون نحو دعم الديمقراطية .

والنتيجة مثيرة للتأمل من حيث إن ٢٣٪ من كوادر الجماعة قد أبدوا درجة عالية من التسامح الدينى تجاه الأقباط بإعلانهم قبول أن يصل أحد الأقباط لرئاسة الجمهورية طالما يتمتع بالكفاءة والوطنية المطلوبة كما أن نسبة مقاربة قد أعطتهم الحق فى أن يتولوا الوزارة وصولاً إلى منصب رئيس الوزراء . وهو ما يعطى صورة مغايرة نسبيًا لما هو سائد من أن طريقة ومنهج تربية الإخوان تتعارض مع قيم المواطنة المصرية .

بل الأكثر من ذلك فإن ما يقرب من ٧٣ ٪ من الذين قابلتهم لا يمانعون فى انضمام الإخوة الأقباط للجماعة ، مقابل رفض ٣ بالمائة منهم ، والبقية محايدون . وعند سؤالهم عن مسألة الجزية ، رفض ٨٦ بالمائة منهم أن يدفع الأقباط الجزية ، فى حين رأى ١٣ ٪ ضرورة أن يدفع الأقباط الجزية ، فى حين بقى الآخرون محايدين فى موقفهم إزاء هذه المسألة .

وعندما سألت عن مفهوم «الدولة المدنية» لدى القواعد ، أجاب ما يقرب من ٦٣ ٪ بأنها تعنى بالنسبة لهم «دولة ذات مرجعية دينية» ، فى حين أن كلمة المواطنة تعنى بالنسبة لهم المساواة بين المسلمين والأقباط دون تمييز فى الحقوق والواجبات .

أما فيما يخص الموقف من المرأة فقد أبدى كثيرون عدم معارضتهم لخروج المرأة من المنزل من أجل العمل، بل وافق ما يقرب من ٤٠٪ على أحقية المرأة فى الوصول لعضوية البرلمان والمجالس المحلية، بل ورئاسة الوزراء، فى حين رفض الجميع تولى المرأة لمنصب الرئاسة. وأزعم أن موقف القواعد الإخوانية فى هذه النقطة الأخيرة لا يختلف كثيرًا عن موقف المصريين العاديين منها، وهو ما يكشف مدى التأثير الذى تمارسه الثقافة المجتمعية والدينية على قطاعات واسعة من الشعب المصرى.

ملاحظات على الخطاب السياسى للقواعد

من خلال المقابلات التى أجريتها مع عدد كبير من أعضاء القواعد، ومن خلال استقراء نتائج النموذج الاستبيانى يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات:

أولاً: إن ثمة تناقضًا يسم مواقف القواعد فى بعض القضايا، وهو تناقض قد يكون مرده لأسباب إما تتعلق بالثقافة العامة لدى غالبية المصريين، كالموقف من المرأة مثلاً والذى قد يستوى فيه موقف الرجل العادى مع موقف العضو الإخوانى، أو قد يكون مرده للتنشئة السياسية والدينية لدى الجماعة كالموقف من الأقباط.

فعلى سبيل المثال فى الوقت الذى يقر فيه بعض أعضاء الجماعة فى القواعد أنه من حق أى قبطى الترشح لمنصب الرئاسة، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة اختياره والتصويت له، حتى وإن تمتع بالكفاءة والسمات الوطنية المطلوبة. وهو ما سمعته بنفسى خلال مقابلاتى مع بعض القواعد، ويفسر البعض ذلك بأنه لا يجوز، دينيًا، ولاية القبطى على المسلم. وقد جسد البعض هذا الموقف فى مقولة محددة مفادها «من حق القبطى أن يرشح نفسه للرئاسة، ولكن من حقى أيضًا ألا أختاره».

ثانيًا: فيما يخص مدى وجود ممارسات ديمقراطية داخل الجماعة، وما هى أهم مظاهرها، أكد جميع من قابلتهم على وجود ديمقراطية داخل الجماعة، ولكن مفهوم الديمقراطية لديهم يختلف عن المفهوم الشائع لها، فعلى سبيل المثال يرى كثيرون أن الديمقراطية بالنسبة له تتجسد فى مبدأ السمع والطاعة وعدم الاختلاف مع القيادات.

جدول (١)

ملامح الخطاب السياسى للقواعد الإخوانية

القضية	المؤشـر	نسبة التأيد ٪	نسبة الرفض٪	مدى الاختلاف عن خطابات القيادات*
التوافق بين الديمقراطية والإسلام		٪٨٠	٪٢٠	لا يوجد
المرأة	العمل خارج المنزل	٪٧٧	٪٢٣	لا يوجد
	المشاركة فى الحياة السياسية	٪٩٧,٧	٪٣,٣	لا يوجد
	التصويت فقط	١٣,٣		يوجد اختلاف كبير
	عضوية البرلمان والمجالس المحلية	٪٤٠		
	رئاسة الوزارة	٪٤٠		
	رئاسة الجمهورية	صفر		
الأقباط	المشاركة فى الحياة السياسية	٪٩٧,٧	٪٣,٣	يوجد اختلاف كبير
	التصويت فقط	٪١٠		
	عضوية البرلمان والمجالس المحلية	٪٢٦,٧		
	رئاسة الوزارة	٪٢٦,٧		
	رئاسة الجمهورية	٪٢٣,٣		
	دفع الجزية	٪١٣	٪٨٦,٧	هناك تضارب فى موقف القيادات
	انضمام الأقباط للجماعة	٪٧٣	٪٣	لا يوجد اختلاف
تحول الجماعة إلى حزب سياسى		٪١٦	٪٧٤	يوجد اختلاف كبير

* تمت مقارنة هذه النتائج بتصريحات العديد من قيادات الجماعة حول هذه القضايا.

فى حين أكد الجميع أن هناك انتخابات دورية تجرى على مختلف المستويات القيادية فى الجماعة خصوصًا فى الشُّعب والمكاتب الإدارية والمناطق.

ثالثًا: ينطوى مفهوم الدولة المدنية على خلط واضح بين عدد من القواعد، حيث يراها البعض مرادفًا للدولة العلمانية، فى حين يراها البعض مرادفًا لدولة المدينة التى كانت على أيام الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم. كما يفسر بعضهم مفهوم المواطنة على أنه مرادف للعلمانية، وذلك على الرغم من أن معظمهم يفهمه على أنه المساواة التامة بين المسلمين والأقباط دون تمييز فى الحقوق والواجبات.

رابعًا: مفهوم الدولة لدى بعض القواعد هو «إقامة دولة الإسلام على كل شبر وصل إليه الإسلام»، بغض النظر عن الشكل، فقد تكون دولة ائتلافية أو دولة وطنية فى الحدود الجغرافية لكل بلد، المهم هو خلق مناخ يمارس فيه الناس عبادتهم بحرية.

خامسًا: على الرغم من تأكيد نسبة كبيرة من القواعد على أن الأمة هى مصدر السلطات، كمبدأ عام، إلا أن هذا لا يعنى عدم الاحتكام للمرجعية الدينية، التى تتسم أيضًا بقدر من عدم الوضوح فى مخيلة هؤلاء.

سادسًا: ثمة غموض بين فى فهم القواعد للفكرة الديمقراطية، ففى الوقت الذى يباركون فيه كافة مظاهر الديمقراطية كالمشاركة فى الحياة السياسية، إلا أن التعاطى مع «قيم» الديمقراطية يواجه باعتراض واضح. فعلى سبيل المثال يرفض البعض فى القواعد أن تكون هناك أحزاب علمانية أو شيوعية، ما يسقط مبدأ أصيلاً من مبادئ الديمقراطية وهو المساواة.

حوار مع القواعد

يمثل لقاء الباحث بمفردة الظاهرة محل الدراسة، أداة مهمة فى تسجيل انطباعاته عنها، وهو ما يساعد بشكل مهم فى اختبار الفرضيات والوصول إلى الأحكام التى يمكن وصف الظاهرة من خلالها. وفى هذا الإطار حرصت على الدخول فى حوارات ونقاشات متعددة مع كثير من أعضاء القواعد. وقد اكتشفت عالمًا مليئًا بالأسرار، يختلف فى كثير من أفكاره وأطروحاته عما قد يدور فى ذهن نفر من الباحثين والسياسيين.

فعلى سبيل المثال دخلت فى مناورة فكرية مع أحد شباب الجماعة، على قدر من الثقافة، ويحظى بمكانة تنظيمية فى قطاع الجامعات، كان نصها كتالى:

- سألته فى البداية عن أوجه القصور التى تعانى منها الجماعة.

- فأجاب بكل ثقة: مشكلتنا أننا جسد بلا رأس؟

- استوضحته فأفاض: لدينا تراث فكرى ونظرى كبير، ولكن لا يجد منا الاهتمام الكافى للاعتناء به ونشره وتوصيله للناس، حيث تأخذنا تفاصيل الحياة اليومية والصراع مع النظام والقوى السياسية عن مهمتنا الأساسية وهى «نشر الدعوة».

- وهنا بادرته بالسؤال: إذاً لماذا لا تستجيب الجماعة لدعوات الحل، على غرار دعوة الدكتور عبد الله النفيسى التى أطلقها فى مجلة المنار الجديد، كى تتفرغ للعمل الدعوى؟

- أجابنى، من خلال مثل ضربه لى كى يفى بالإجابة، وسألنى: هل تعرف ما الفرق بيننا كجماعة ذات بناء تنظيمى وبين الجماعات الدعوية والسلفية غير الجهادية؟ واستدرك قائلا: الفارق هو فى دور الفرد فى الأمة المسلمة.

- سألته: ماذا تقصد؟

- أجاب: الأخ السلفى يحمل على ظهره تراثًا فقهيًا ومعرفيًا كبيرًا، ربما يفوق أى عضو «إخوانى» بيد أنه لا يعرف كيف يحافظ عليه ويبلغه للناس، وبالتالى يصبح طاقة معطلة ومهدرة، أما الفرد الإخوانى، فقد لا يحظى بالقدر نفسه من المعرفة والعلم الدينى، بيد أنه قادر على الوصول للناس والتأثير فيهم ببراعة، إننا جماعة -- يضيف - لا يمكنها أن تعيش دون أن يشعر الفرد فيها بملازمة «كتفه» لكتف أخيه، كالبنيان المرصوص، فكيف تطلب منا العيش دون تنظيم؟.

حوارى مع هذا الشاب تكرر مع كثيرين، وقد أوصلنى إلى قناعة تامة مفادها صعوبة، إن لم يكن استحالة، أن يحدث تحلل لهذه الجماعة أو اندثارها تحت أى مسمى، وأوصلنى إلى كلمة السر فى بقاء هذه الجماعة على قيد الحياة رغم الضربات العنيفة التى توجه إليها بشكل منتظم، وهى أن «بقاء الفرد من بقاء الجماعة»، وكدت

أن أصل إلى بلورة حكم قيمى بأنه « طالما كانت هناك حياة على كوكب الأرض، ستظل هناك جماعة الإخوان المسلمين» حتى وإن اختلفت الأشكال والمسميات.

وسأدلل على ذلك من خلال سؤال طرحته على كل من قابلت، وهو: هل توافق على تحول الجماعة إلى حزب سياسى؟ وكانت الإجابة بالنفى القاطع، وكأن هذه القضية خط أحمر لدى هذه القواعد، وهى تكشف مدى الارتباط العضوى بين المشروع الفردى «للعضو»، وبين مشروع الجماعة كفكرة دعوية. وكأن الفرد لا يشعر بنفسه ووجوده إلا من خلال الجماعة فقط، بحيث إذا انتهت فقد مبرر وجوده فيها.

وخلاصة القول: إن «إخوان القواعد» ليسوا تيارًا واحدًا، شأنهم فى ذلك شأن جميع التيارات السياسية والفكرية، فمنهم من يوافق على جميع مبادئ الديمقراطية ويقبل بقواعدها، ومنهم من يرفضها جزئيًا باعتبارها قد تتعارض مع الإسلام فى بعض الوجوه. منهم من يرفض تولى المرأة لمنصب الولاية العامة، ومنهم من يرفض خروجها من المنزل أصلاً إلا للضرورة. منهم من يؤيد وصول الأقباط للسلطة فى مصر، بما فيه منصب الرئاسة، ومنهم من يرفض ذلك ويقصره على المستويات الأدنى كعضوية المجالس المحلية والبلدية. منهم من يرى فى الديمقراطية مجرد وسيلة لإقامة الدولة المسلمة، ومنهم من يرى فيها هدفًا بحد ذاته. منهم من يقبل الدولة المدنية، ومنهم من يرفضها، ومنهم من لا يعرف معناها أصلاً.

مصطلحات خاصة بالقواعد

- إخوان الصف = إخوان الجماعة
- الربط العام = المتعاطفون مع الجماعة
- الربط الخاص = الذين على وشك الانضمام للجماعة
- الانتشار = مجال الدعوة الواسعة

❋ ❋ ❋

هوامش الفصل الثالث

(١) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، إلى الشباب وإلى الطلبة خاصة، (الإسكندرية: دار الدعوة)، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ٩٧ .

(٢) مقابلة مع أحد طلاب جامعة الأزهر، رفض ذكر اسمه، جرت المقابلة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٧م.

(٣) أحمد ربيع عبد الحميد خلف الله، الفكر التربوى وتطبيقاته لدى جماعة الإخوان المسلمين (القاهرة: مكتبة وهبه)، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ١٩٤ .

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٨ .

الفصل الرابع

الهيكل التنظيمى للإخوان المسلمين.. لا مركزية محسوبة

كان منطقياً وقد تغير الوزن السياسى لجماعة الإخوان المسلمين داخل الخريطة السياسية فى مصر، أن تسعى الجماعة لإعادة النظر فى بعض القضايا التى كانت معلقة منذ أمد، وأهمها طبيعة الهيكل التنظيمى الداخلى للجماعة، وشبكة التفاعلات البينية التى تحكم العلاقة بين المستويات الإدارية والفنية داخل التنظيم الإخوانى.

وبوجه عام لا يختلف الهيكل التنظيمى الحالى للجماعة كثيراً عما هو معروف، والذى يبدأ بالأسرة وينتهى بمكتب الإرشاد (أعلى سلطة إدارية). بيد أن ثمة تغييرات بعضها شكلى والآخر جوهرى طرأت على شكل وتركيبة بعض الوحدات التنظيمية، وذلك نتيجة للظروف الجديدة التى تمر بها الجماعة منذ ثلاثة أعوام، واستوجبت إعادة النظر فى ميكانيزمات العمل التنظيمى وشبكة التفاعلات الداخلية.

وهى تغييرات ترتبط بطبيعة الأهداف التى تسعى الجماعة لتحقيقها خلال هذه المرحلة، والتى يأتى الانفتاح على المجتمع فى مقدمتها، وهو ما يتطلب ضرورة إحداث بعض التغييرات فى حركة التنظيم وأدواته، كى تنسجم مع تحقيق هذا الهدف، ويتم ترسيخ الرسالة الإخوانية بين أفراد المجتمع.

لذلك فقد تم استحداث بعض اللجان الفنية، وتم تغيير شكل العضوية داخل الجماعة، كما جرى إعادة النظر فى آليات الترقى والحراك الداخلى فى الجماعة، بحيث بات أسلوب الانتخاب المباشر أحد الوسائل المهمة فى تشكيل المستويات الإدارية المختلفة.

ولعل الملفت فى هذا الصدد هو تأكيد الجماعة على ضرورة وجود مجالس إدارة منتخبة لجميع المستويات الإدارية، حيث يتم اختيار مجلس إدارة ومسؤول ونائب لكل مستوى تنظيمى، وذلك عبر آلية الاقتراع السرى المباشر، مع الالتزام بتحديد دورات زمنية لشغل هذه المواقع.

وللتعرف على الهيكل التنظيمى للجماعة فى المرحلة الراهنة لابد من التفرقة بين مستويين أحدهما إدارى والآخر فنى.

أولاً: التقسيم الإدارى للتنظيم

ربما لم يطرأ جديد على شكل التقسيم الإدارى للتنظيم «الإخوانى» بوجه عام، بيد أن الجديد هو فى كيفية إدارة الوحدات التنظيمية، وفى اختصاصاتها وأنشطتها، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

١ـ الأسرة

تعد الأسرة هى اللبنة الأولى فى التنظيم الإخوانى، وتتكون الأسرة (البعض يسميها الخلية) من عدة أفراد يتراوح عددهم ما بين ٥- ٧ أشخاص، يترأسهم شخص يطلق عليه مسمى «النقيب». وتعد الأسرة الوحدة التربوية الأولى فى الجماعة، وغالبًا لا يوجد فرد فى الجماعة لا يلتزم بالأسرة.

وتعقد الأسرة لقاء أسبوعيًا يستمر حوالى ساعتين تدرس فيها المناهج التربوية المقررة على الأسرة، سواء الشرعية من دراسة للقرآن والتفسير والحديث والسيرة والعقيدة وغيرها، أو الإخوانية من دراسة لكتب الإمام حسن البنا والدكتور محمد أحمد الراشد وسيد قطب وغيرهم، وتتابع فيها الأوراد وأحوال أفرادها.

ولعل الجديد فى هذا المستوى أنه تم استحداث نشاط جديد داخل الأسرة يعتنى بشرح الأوضاع السياسية وتبيينها للأعضاء، خصوصًا فى ظل الصعود السياسى المتواصل للجماعة، وانكشاف الأوضاع السياسية فى مصر بشكل غير مسبوق.

٢- الشعبة

هى الوحدة الثانية فى التنظيم الهرمى للجماعة، وهى تجمع يضم عدة أسر يختلف عددها حسب التوزيع الجغرافى للأسر من حيث النطاق والعضوية، بيد أن متوسط عدد الأسر داخل الشعبة الواحدة قد يتراوح ما بين ٥-٦ أسر، أى ما يقرب من ٣٠ - ٤٠ عضو إخوانى داخل الشعبة الواحدة. وتختص الشعبة بمباشرة العمل الدعوى والتنظيمى على مستوى منطقة جغرافية بعينها، وتعد الشعبة أصغر وحدة إدارية فى التنظيم «الإخوانى».

ولعل الجديد الذى أضيف مؤخرًا على الشعبة هو أنه يجرى انتخاب مسئول عن الشعبة ونائب له، ولابد أن يكون كلاهما من الأعضاء العاملين بالجماعة، ويتم انتخابهما لمدة دورتين فقط، مدة كل دورة أربع سنوات. وقد تم التأكيد على إجراء هذا السلوك الانتخابى بعد فوز الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٥م.

٣- المنطقة

هى عبارة عن تجمع جغرافى لعدد من الشعب يتراوح ما بين ٣-٤ شعب، وتتبع المنطقة المكتب الإدارى للمحافظة، وتقوم بتنفيذ خطط العمل على مستوى نطاق جغرافى محدد. ويختلف عدد المناطق من محافظة لأخرى، ويمكن لأكثر من منطقة أن يشكلوا سويًا إقليمًا بعينه.

والجديد هنا أنه يتم انتخاب مسئول للمنطقة ونائب له بالاقتراع السرى المباشر، ويجدد لهما نصفيًا كل أربع سنوات.

٤- المكتب الإدارى

هو تجمع لعدة مناطق جغرافية، ويعد هو السلطة الإدارية التى لها حق الإشراف على أداء الجماعة داخل محافظة بعينها. وهو يتبع مكتب الإرشاد مباشرة. وغالبا ما يكون لكل محافظة فى مصر مكتب إدارى، ولها أيضا مسئولها ومجلس لإدارتها ولجان تتابع أعمال لجان المناطق. ولكل محافظة مجلس شورى، يتم انتخاب أعضائه

بطريقة الانتخاب المباشر من الشعب الموجودة داخل المحافظة، ويقوم مجلس شورى المحافظة بانتخاب أعضاء المكتب الإدارى لمدة أربع سنوات.

٥ ـ مجلس الشورى العام

وهو بمثابة الجمعية العمومية للجماعة التى تتشكل من كافة الأعضاء العاملين من المحافظات التى بها تواجد إخوانى، وذلك بطريقة التمثيل النسبى، أى حسب حجم العضوية داخل كل محافظة.

وحسب اللائحة القديمة للجماعة التى أقرت عام ١٩٣٨ وتم تعديلها فى يوليو ١٩٨٢، فإن المواد من (٣٠) وحتى (٤١) تحدد طبيعة مجلس الشورى العام، ويمكن استعراض أهم نقاطها كما يلى:

* **مادة (٣٠):** مجلس الشورى العام هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين، وقراراته ملزمة، ومدة ولايته أربع سنوات هجرية.

* **مادة (٣١):**

(أ) يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضوا (تم تعديل اللائحة فى أوائل التسعينيات كى يصبح عددهم ٩٠ عضواً) يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة فى مختلف الأقطار، ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى فى الأقطار أو من يقوم مقامهم. ويحدد عدد ممثلى كل قطر بقرار من مجلس الشورى.

(ب) يجوز لمجلس الشورى أن يضم إليه ثلاثة أعضاء من ذوى اختصاص الخبرة يرشحهم مكتب الإرشاد العام.

(جـ) يمكن تمثيل أى تنظيم إخوانى جديد فى مجلس الشورى إذا اعتمده مكتب الإرشاد العام.

* **مادة (٣٢):** يشترط فيمن يختار لمجلس الشورى الشروط الآتية:

(أ) أن يكون من الإخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذى أو مجلس الشورى فى أقطارهم.

(ب) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

(جـ) أن يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات على الأقل .

(د) أن يكون متصفا بالصفات الخلقية والعلمية التى تؤهله لذلك .

(هـ) أن لا تكن قد صدرت فى حقه عقوبة التوقيف خلال الخمس سنوات .

* **مادة (٣٣)** : يقوم مجلس الشورى العام بالمهمات الآتية :

(أ) انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد العام وفق المادتين (١١) و(١٩) .

(ب) إقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة -وتحديد مواقفها من مختلف الاتجاهات والتجمعات والقضايا المتنوعة .

(جـ) إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة .

(د) مناقشة التقرير العام السنوى والتقرير المالى وإقرارهما ، واعتماد الميزانية للعام الجديد .

(هـ) انتخاب أعضاء المحكمة العليا التى تنظر فى القضايا التى تحول إليها من قبل المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو مجلس الشورى العام ، ومحاسبة أعضاء مكتب الإرشاد العام مجموعة وأفرادا ، وقبول استقالتهم بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .

(و) إعفاء المرشد العام أو قبول استقالته وفق المادة (١٦) من هذه اللائحة .

(ز) تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو اقتراح يوافق عليه ثمانية من أعضاء مجلس الشورى العام ، ويجب إبلاغ الأعضاء بنص التعديل قبل شهر من النظر فيه ، ويتم التعديل بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس إلا فى المواد التى نص عليها بنصاب خاص . فلا تعدل إلا بموافقة ثلثى الأعضاء .

* **مادة (٣٤)**: يجتمع مجلس الشورى العام دورياً كل ستة أشهر(لم يجتمع المجلس منذ عام ١٩٩٥)، فى موعد يحدده لنفسه ، ويجتمع

استثنائيًا بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه أو بقرار من مكتب الإرشاد العام أو بناء على طلب يوافق عليه ثلاثة أعضاء من مجلس الشورى، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة إلا فى الحالات التى اشترط فيها نصاب خاص فإذا لم يتوفر العدد أجل الاجتماع لموعد آخر، وأعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع . فإذا لم يتوفر النصاب مرة أخرى تطبق المادة (٣٧) من هذه اللائحة . وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت بموافقة أغلبية الحاضرين المطلقة إلا فى الحالات التى اشترط لها نصاب خاص .

* **مادة (٣٥):** يجب إبلاغ أعضاء المجلس بموعد أى اجتماع قبل انعقاده بشهر على الأقل، ويرفق مع التبليغ جدول الأعمال إلا فى الحالات الطارئة أو المستعجلة .

* **مادة (٣٦):** إذا تم استبدال أحد الأعضاء وفق النظام الداخلى للقطر الذى ينتمى إليه، فيجب إبلاغ مكتب الإرشاد العام بذلك فورا .

* **مادة (٣٧):** إذا تعذر اجتماع مجلس الشورى العام يقوم مكتب الإرشاد العام بجميع صلاحياته باستثناء تعديل اللائحة أو إعفاء المرشد العام حتى يتيسر اجتماع المجلس .

* **مادة (٣٨):** يشكل مجلس الشورى العام محكمة عليا تحدد صلاحياتها وأصول المحاكمة لديها فى لائحة خاصة، وللمجلس حق تشكيل لجان تحكيمية عند الحاجة .

* **مادة (٣٩):** إذا قصر أحد أعضاء مجلس الشورى العام فى واجباته أو أخل بشروط عضويته نصحه فضيلة المرشد العام، فإذا تكرر منه نفس الفعل أحاله إلى المحكمة العليا إلا إذا كان عضوا بالمكتب فيتخذ بشأنه ما نص عليه فى المادة (٢٣) .

* **مادة (٤٠):** تزول صفة العضوية عن عضو مجلس الشورى العام بقرار من المجلس نفسه أو من المحكمة العليا، كما يجوز لفضيلة المرشد العام

أن يأمر بإيقاف أى عضو عن عمله على أن يعرض أمره فورا على الجهة المختصة للنظر فى شأنه، وله أن يتظلم لدى فضيلة المرشد العام.

* **مادة (٤١):** يؤلف مجلس الشورى العام من بين الإخوان العاملين أقساما ولجانا دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بدراسة أحد أوجه النشاط، وكل لجنة تضع لائحة داخلية يقرها مجلس الشورى.

٦ـ مكتب الإرشاد العام

وهو يمثل أعلى سلطة إدارية فى الجماعة، ولم تجدد عضوية المكتب منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى، وحسب اللائحة نفسها فإن عضوية المكتب وصلاحيته تقرر على النحو التالى:

* **مادة (١٨):** مكتب الإرشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين، والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها.

* **مادة (١٩):** يتألف مكتب الإرشاد من ثلاثة عشر عضوا عدا المرشد العام يتم اختيارهم وفق الأسس التالية:

(أ) ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من الإقليم الذى يقيم فيه المرشد العام.

(ب) خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعى فى اختيارهم التمثيل الإقليمى.

(جـ) يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أمينًا للسر وأمينًا للمالية

* **مادة (٢٠):** يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الإرشاد العام ما يلى:

(أ) أن يكون من بين أعضاء مجلس الشورى العام.

(ب) ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية.

* **مادة (٢١) :** إذا تم انتخاب أعضاء المكتب يؤدى كل منهم أمام المجلس العهد التالى :

(أعاهد الله ـ تعالى ـ على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأن أكون حارسا أمينا لمناهج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسى منفذا لقرارات مكتب الإرشاد العام وإن خالفت رأيى ، مجاهدا فى سبيل تحقيق غاية الجماعة السامية ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وأبايع الله على ذلك ، والله على ما أقول وكيل) .

* **مادة (٣٢) :** مدة ولاية مكتب الإرشاد العام أربع سنوات هجرية ، ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة ، وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل مضى المدة المحددة حل محله الذى يليه فى عدد الأصوات فى انتخابات المكتب ، وإذا كان أحد أعضاء المكتب مراقبا عاما فى قطره ، فعلى القطر أن يختار مراقبا بدلا منه .

* **مادة (٢٣) :** من واجبات عضو المكتب الحرص على مصلحة الجماعة ، والمواظبة على حضور الجلسات والحفاظ على سرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص ، وليس له نقدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهمات التى يكلف بإنجازها على أكمل وجه ، وإذا قصر فى واجبات عضويته كان للمكتب أن يؤاخذه على التقصير بلفت نظره أو إنذاره أو بالإيقاف مدة لا تزيد عن شهر . أو بالإعفاء من عضويته بالمكتب ويجب أن يصدر قرار الإعفاء من مجلس الشورى فى جلسة يحضرها العضو ليشرح وجهة نظره فيما نسب إليه .

* **مادة (٢٤) :** يقوم مكتب الإرشاد العام بالمهمات الآتية :

(أ) تحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية ، أو تلك التى ترتبط بسياسة الجماعة أو تؤثر فى أى قطر من الأقطار ، وذلك فى ضوء الخطة العامة التى يضعها مجلس الشورى مع مراعاة أحكام المادة (٤٣) من الباب الخامس ، وله أن يقوم بنفسه أو يكلف من يرى بتأليف الرسائل وإصدار

النشرات والتعليمات التى تكفل شرح الدعوة وبيان أغراضها ومقاصدها ، ومراجعة ما تصدره تنظيمات الأقطار قبل نشره لصلته بصميم الفكرة .

(ب) الإشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها وتنفيذ أحكام اللائحة العامة ومراقبة القائمين على التنفيذ .

(جـ) رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام فى جميع الأقطار

(د) تكوين اللجان والأقسام المتخصصة فى المجالات اللازمة واعتماد لوائحها ومحاسبتها

(هـ) وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها .

(و) إعداد التقرير السنوى العام عن أعمال القيادة وأحوال الجماعة والوضع المالى لعرضه على مجلس الشورى العام .

(ز) اختيار مراجع للحسابات من غير أعضائه .

* **مادة (٢٥)** : جلسات المكتب دورية ، وتحدد بقرار منه ، وعلى كل عضو حضور الجلسات الدورية دون حاجة إلى دعوة ، ويجتمع المكتب فى غير الموعد الدورى إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه ، أو بطلب يقدم إليه من أحد أعضائه وبموافقة أربعة أعضاء على الطلب . وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها أغلبية الأعضاء المطلقة وتكون القرارات صحيحة متى صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات رجح جانب رئيس الجلسة .

* **مادة (٢٦)**: يرأس اجتماعات المكتب المرشد أو نائبه عند غيابه أو أكبر الأعضاء سنًا فى حالة تخلف النائب ، يتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه ، ثم ينظر فى جدول الأعمال ، ولا يكون القرار المتخذ فى غياب المرشد ونائبه نافذا إلا بعد اعتماده من أحدهما .

* **مادة (٢٧)**: أمين السر العام يمثل مكتب الإرشاد العام تمثيلا كاملا فى كل المعاملات إلا فى الحالات الخاصة التى يرى المكتب فك انتداب أخ آخر بقرار قانونى منه.

* **مادة (٢٨)**: مهمة أمين السر العام متابعة تنفيذ قرارات مكتب الإرشاد العام، ومراقبة نواحى النشاط وأقسام العمل، وله أن يستعين بغيره من الأعضاء أو الموظفين، ولكنه هو المسئول أمام المكتب عما يسنده إليهم من أعمال، وفى حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يحل محله مؤقتا.

* **مادة (٢٩)**: مهمة أمين المالية ضبط أموال الجماعة، وحصر ما يرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحى النشاط المالى والحسابى، والإشراف على تنظيمها وفق اللائحة المالية وإحاطة المكتب علمًا بذلك فى فترات متقاربة، وله أن يستعين بغيره من الإخوان العاملين تحت مسئوليته، وفى حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من يقوم بمهمته مؤقتًا.

٧- المرشد العام للجماعة

يقف المرشد العام للجماعة على رأس الهرم التنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين، وقد نصت اللائحة المذكورة على صفات ومهام وصلاحيات المرشد على النحو التالى:

* **مادة (٩)**: المرشد العام للإخوان المسلمين هو المسئول الأول للجماعة، ويرأس مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام - ويقوم بالمهام التالية:

(أ) الإشراف على كل إدارات الجماعة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة.

(ب) تمثيل الجماعة فى كل الشئون والتحدث باسمها.

(جـ) تكليف من يراه من الإخوان للقيام بمهام يحدد نطاقها له.

(د) دعوة المراقبين العامين الممثلين للأقطار للاجتماع عند الحاجة.

* **مادة (١٠)** : يشترط فيمن يرشح مرشدا عاما ما يلى :

(أ) ألا يقل عمره عن أربعين سنة هلالية .

(ب) أن يكون قد مضى على انتظامه فى الجماعة ـ أخًا عاملا ـ مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة هلالية .

(جـ) أن تتوافر فيه الصفات العلمية (وخاصة فقه الشريعة) والعملية والخلقية التى تؤهله لقيادة الجماعة .

* **مادة (١١)** : يتم اختيار المرشد العام وفق المراحل الآتية :

(أ) يقوم مكتب الإرشاد العام بعد استشارة المكاتب التنفيذية فى الأقطار - بترشيح أكثر اثنين قبولا لدى هذه المكاتب إذا لم يتم الإجماع على واحد ممن تتوفر فيهم الشروط المذكورة فى المادة (١٠).

(ب) بناء على ذلك وبقرار من مكتب الإرشاد العام يوجه نائب المرشد العام الدعوة إلى مجلس الشورى العام لاجتماع مدته أسبوع كحد أقصى يخصص لانتخاب المرشد العام الجديد ـ ويحدد فى الدعوة الزمان والمكان والموضوع والنصاب ـ وتوجه الدعوة قبل شهر على الأقل من الموعد المحدد .

(جـ) ينعقد اجتماع مجلس الشورى العام برئاسة نائب المرشد العام ، فإن كان هو المرشح فأكبر الأعضاء سنًا ، وبحضور أربعة أخماس أعضاء المجلس على الأقل ، فإذا لم يحضر العدد القانونى خلال الأسبوع أجل الاجتماع إلى موعد آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد عن شهرين من تاريخ الاجتماع الأول ، ويجب أن تتوافر فى هذا الاجتماع أكثرية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ، فإذا لم يحضر هذا العدد أجل الاجتماع مرة أخرى ، وعلى المجلس تحديد موعد الاجتماع الجديد فى مدة كالسابق بيانها مع الإعلان عنه وعن المهمة التى سيعقد من أجلها وأنه سيكون صحيحا بالأغلبية المطلقة .

(د) إذا كان المرشح واحدا فيجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل ويمكن إعادة التصويت مرة واحدة ، فإذا لم ينل الأكثرية المطلوبة يدعى المجلس

إلى جلسة أخرى خلال الأسبوع ، ويرشح مكتب الإرشاد العام أخا آخر ، ويمكن إعادة التصويت لهذا المرشح مرة واحدة أيضا ، فإذا لم ينل الأكثرية المطلوبة يدعى المجلس إلى جلسة أخرى خلال الأسبوع ، ويرشح مكتب الإرشاد العام أخا آخر ، ويمكن إعادة التصويت لهذا المرشح مرة واحدة أيضا ، فإذا لم ينل الأكثرية المذكورة يعاد التصويت بين المرشحين وفق الفقرة التالية :

(هـ) إذا كان هناك مرشحان يعتبر منتخبا من ينال العدد الأكثر من الأصوات على أن لا يقل عن نصف أعضاء مجلس الشورى .

* **مادة (١٢) :** عندما يتم اختيار المرشد العام يؤدى العهد التالى أمام مجلس الشورى العام :

«أعاهد الله ـ تعالى ـ على التمسك بكتاب الله ـ تعالى ـ وسنة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، والالتزام بمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسى منفذا لقرارات الجماعة المناطة بى ولو خالفت رأيى ، والله على ما أقول شهيد» . ثم يجدد أعضاء مجلس الشورى العهد أمام فضيلة المرشد العام مستشعرين أركان البيعة العشرة .

« أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد فى سبيله ، والقيام بشروط عضوية مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين وواجباتها والسمع والطاعة لقيادتهم فى المنشط والمكره فى غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وأبايع على ذلك والله على ما أقول وكيل» .

* **مادة (١٣):** يضطلع المرشد العام بمهمته فور انتخابه وأدائه للعهد ، وعليه أن يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التى اختير لها ، ويبقى فى مسئوليه ما دام أهلا لذلك .

* **مادة (١٤) :** لا يصح للمرشد العام بشخصه ولا بصفته أن يشترك فى إدارة شركات أو أعمال اقتصادية حتى ما يتصل فيها بالجماعة وأغراضها صيانة لشخصه وتوفيرا لوقته ومجهوده ، على أن يكون له الحق فى مزاولة الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام .

* **مادة (١٥):** تتحمل الجماعة نفقات المرشد العام وفق اللائحة المالية الخاصة بالمتفرغين .

* **مادة (١٦):** تنتهى ولاية المرشد العام فى الحالات التالية :

(أ) إذا أخل المرشد العام بواجباته ، أو فقد الأهلية اللازمة فلمجلس الشورى دراسة الوضع واتخاذ القرار المناسب . فإذا وجد أن مصلحة الدعوة تقتضى إعفاءه يدعو إلى جلسة أخرى مخصصة لذلك ، ويجب أن يصدر قرار الإعفاء بأكثرية ثلثى أعضاء المجلس .

(ب) إذا قدم المرشد العام استقالته ، يدعو مكتب الإرشاد مجلس الشورى لدراسة أسباب الاستقالة واتخاذ القرار المناسب ، وفى حالة إصرار المرشد على استقالته يتم قبولها بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس .

(جـ) إذا توفى المرشد العام يتولى نائبه صلاحياته كافة ويتم انتخاب مرشد جديد وفق المادة (١١) من هذه اللائحة .

* **مادة (١٧) :** يختار المرشد العام نائبا له أو أكثر من بين أعضاء مكتب الإرشاد العام .

ـ قواعد عامة تحكم الهيكل الإدارى للجماعة

ثمة قواعد عامة يجرى تطبيقها على مختلف المستويات الإدارية داخل التنظيم ، تتعلق بطريقة الاختيار ، والتصويت على القضايا الأساسية والصلاحيات ، وهو ما يمكن توضيحه فى النقاط التالية :

- المجالس المنتخبة فى كل مستوى إدارى هى صاحبة القرار فى كافة نواحى دوائر اختصاصها .

- الشورى ملزمة ، وليست فقط معلمة ، وذلك فى اتخاذ القرار داخل أى مستوى إدارى ، حيث يتم التصويت على أى قرار .

- هناك تصويت استشارى غير ملزم ، ولكن يشترط أن يتم الإعلان عن ذلك قبل بدء التصويت على موضوع ما .

- قرار الجهة الإدارية الأعلى ملزم للجهة الإدارية الأقل .
- اتخاذ القرارات يتم وفقًا لقاعدة الأغلبية فى التصويت .
- لا تكون اجتماعات المجالس الإدارية صحيحة إلا بحضور نصف أعضاء المجلس الإدارى على الأقل .
- فى حالة تساوى الأصوات فى اتخاذ قرار ما يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع ، ويتم التصويت مجدداً ، وفى حالة تساوى الأصوات مرة أخرى ، يتم الأخذ بالرأى الذى يرجح كفة مسؤول المستوى الإدارى .
- من حق المسؤول عن مستوى إدارى بعينه ، أن يتخذ قرارات طارئة قبل انعقاد المجلس على أن تعرض هذه القرارت فى أول اجتماع ، ويحق للأعضاء الموافقة على هذه القرارات أو إلغاؤها بأثر رجعى .
- تشكيل اللجان الفنية من اختصاص المستويات الإدارية .
- يمتلك المكتب الإدارى حق التعيين داخل المناطق والشعب .
- لابد من وجود ميزانية لكل مستوى إدارى ، تدون بها الإيرادات والمصروفات .

ثانياً : التقسيم الفنى للهيكل التنظيمى

إذا كان البناء الإدارى للجماعة مسئولاً عن وضع السياسات العامة للتنظيم ، فإن البناء الفنى هو الذراع التنفيذية التى تساعد الجماعة على تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع ، حيث توجد مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة التى تنهض بأعباء تفاصيل العمل اليومى للجماعة .

وغالبا ما يتم إنشاء هذه اللجان بطريقة لا مركزية ، ما يجعلها تحظى بقدر كبير من المرونة الحركية . وبهذا الصيغة توجد اللجان فى كافة المستويات التنظيمية للجماعة ، ابتداء من مكتب الإرشاد وحتى مستوى الشعبة .

ويحدد كل مستوى إدارى احتياجاته من اللجان الفنية . فعلى سبيل المثال توجد لجان

عديدة تساعد مكتب الإرشاد فى تنفيذ السياسات العامة للجماعة، ومنها لجان التربية والطلبة والدعوة والأخوات والجامعات . . . إلخ .

وقد نصت المادتان (٤١) و (٤٢) من اللائحة الداخلية للجماعة على أنه يحق لمجلس الشورى العام أن ينشئ من بين الإخوان العاملين أقساما ولجانا دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بدراسة أحد أوجه النشاط، وكل لجنة تضع لائحة داخلية يقرها مجلس الشورى . كما أن الأقسام واللجان المقترحة يمكن زيادتها أو إنقاصها حسب ما يقتضيه نشاط الجماعة .

ومن اللجان المهمة التى تم استحداثها مؤخرًا هى «اللجنة السياسية» التى تختص بالتوعية السياسية للأعضاء فى مختلف المستويات التنظيمية، وهدفها رفع مستوى الوعى السياسى لدى القواعد الإخوانية، وزيادة انخراطهم فى متابعة القضايا المحلية والإقليمية والعالمية .

ثالثا: عضوية الجماعة

كثيرًا ما يختلف الباحثون حول طبيعة العضوية ونوعيتها داخل جماعة الإخوان المسلمين، وذلك على الرغم مما نصت عليه اللائحة «التقليدية» للجماعة بخصوص العضوية وشروطها، والتى تلخصها المواد التالية :

• مادة (٤) :

(أ) يقضى المرشح لعضوية الجماعة مدة ستة أشهر على الأقل تحت الاختبار، فإذا ثبت قيامه بواجبات العضوية مع معرفته بمقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها . ويعمل على تحقيق أغراضها، ثم وافقت الجهة المسئولة عنه على قبوله عضوا فى الجماعة، فيصبح أخا منتظما لمدة ثلاث سنوات .

(ب) إذا ثبت خلال السنوات الثلاث الآنفة الذكر قيام الأخ بواجبات عضويته فللجهة المسئولة أن تعتبره أخا عاملا ويؤدى العهد التالى :

(أعاهد الله ـ العظيم ـ على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد فى سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة الإخوان المسلمين وواجباتها ، والسمع والطاعة لقيادتها فى المنشط والمكره فى غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وأبايع على ذلك ، والله على ما أقول وكيل) .

*** مادة (٥) :**

على كل عضو أن يدفع اشتراكا ماليّا شهريّا أو سنويّا وفق النظام المالى لكل قطر ، ولا يمنع ذلك من المساهمة فى نفقات الدعوة بالتبرع والوصية والوقف وغيرها ، كما أن للدعوة حقّا فى زكاة أموال الأعضاء القادرين على ذلك .

*** مادة (٦) :**

إذا قصر العضو فى بعض واجباته ، أو فرط فى حقوق الدعوة ، اتخذت الإجراءات الجزائية اللازمة فى حقه وفق النظام الجزائى الخاص بقطره ، بما فى ذلك الإعفاء من العضوية .

*** مادة (٧) :**

على الأعضاء أن يتكافلوا فيما بينهم ، وليتعهد بعضهم بعضا بالسؤال والبر ، وليبادر كل إلى مساعدة أخيه ما وجد إلى ذلك سبيلا ، كما يأمرهم بذلك الإسلام ، وذلك صريح الإيمان ولب الأُخُوَّة .

مراتب ودرجات العضوية فى جماعة الإخوان المسلمين:

يحيط مراتب العضوية داخل جماعة الإخوان المسلمين قدر من الغموض والتداخل ، وهو ما جعل الباحثين والمراقبين يدلون بدلوهم فى تحديد مراتب العضوية ، كل حسب اجتهاده ، دون وجود معيار حقيقى لترتيب درجات العضوية داخل الجماعة .

وقد استقر العرف البحثى على شكلين للعضوية داخل الجماعة، الأول يقسم العضوية إلى المراتب التالية (الأخ المساعد، الأخ العامل، الأخ المجاهد) وقد كان هذا التراتب سائدًا خلال العقود الأول لنشأة الجماعة. والثانى يرتبها على النحو التالى (المحب والمنتسب، والمنتظم، والعامل). بيد أنه وفى إطار إعادة الهيكلة التى تسعى إليها الجماعة، فقد بات متفقًا على أن مراتب العضوية هى (المحب والمنتظم والعامل)، وهى التقسيم المعتمد داخل الجماعة خلال هذه المرحلة، مع بعض الاختلافات البسيطة من مكان لآخر.

بيد أن دلالة هذا الترتيب لا تكتمل إلا بمعرفة خريطة التحرك الفعلى التى تقوم به الجماعة من أجل الوصول إلى هذا الترتيب، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

١ـ قاعدة العمل العام:

وهى الدائرة الأوسع لنشاط الجماعة، حيث يتم خلالها استهداف المجتمع كله من خلال الأعمال والمشروعات العامة. ولا يشترط فيها معرفة الشخص المستهدف، كما لو كانت الجماعة كالصياد الذى يقذف بشباكه فى عرض البحر، فيقع فيها من يقع.

٢ـ دائرة الربط العام:

وهى تختص بكل شخص له علاقة «طبيعية» بعضو داخل الجماعة، سواء أكان صديقًا أم قريبًا.

٣ـ الدعوة الفردية:

وهى بداية الارتباط الهادف، حيث يتم فى هذه المرحلة «استهداف» فرد بعينه يتمتع بمواصفات خاصة تمكن العضو الإخوانى بالتواصل معه بسهولة.

٤ـ العضو المحب:

وهذه الدرجة هى بداية الارتباط الفعلى للفرد بالجماعة، وهى درجة تنطبق على كل

من هو مقتنع بفكر الجماعة، ولكنه فى حاجة إلى تأهيل تنظيمى وفكرى ودعوى. ويحضر الفرد «المستهدف» لقاءات تربوية، ويمارس نشاطه فى الجماعة، ويمكنه الاشتراك فى عضوية لجنة من اللجان.

٥ ـ العضو المنتظم:

هذه المرحلة هى التى تم فيها إدماج صفتى العضوية (المنتسب والمنتظم) فى مرتبة واحدة هى «المنتظم»، وإن كانت بعض الوحدات الإدارية لا تزال تعمل بالتصنيف القديم. وخلال هذه المرحلة يحصل العضو الإخوانى على برنامج تربوى مكثف للتأكيد على المعانى التنظيمية للجماعة، ومنها: (الالتزام بأدبيات العمل الجماعى، الالتزام بالعبادة، الالتزام السلوكى، والالتزام التنظيمى). ولهذا العضو الحق فى التصويت فى انتخابات مجلس إدارة الشعبة فقط.

٦ ـ العضو العامل:

وهى المرتبة الأخيرة للعضوية، ويشترط أن يكون قد مر على العضو (المرشح) فيها ثلاث سنوات على الأقل منذ انضمامه للجماعة، وألا يكون ارتكب مخالفة أخلاقية أو تنظيمية. ويحق لهذا العضو الترشح فى كافة الانتخابات الداخلية فى الجماعة، كما يلتزم بدفع اشتراك شهرى يتم تحديده بناء على دخله.

ويوضح شكل (٢) مراتب هذه العضوية وخريطة التحرك باتجاه نشر الفكرة الإخوانية.

رابعًا: التقسيم الجيلى داخل الجماعة:

توجد داخل جماعة الإخوان المسلمين أجيال مختلفة، لكل منها صفاته ورموزه، وهو ما يمكن تقسيمه على النحو التالى:

- جيل الستينيات:

ويقصد به الجيل الذى شهد أحداث الستينيات من القرن الماضى، وعاصر الأزمات

شكل (٢)

مراتب العضوية وخريطة التحرك

العضو
العامل

العضو المنتظم

العضو المحب

الدعوة الفردية
استهداف فرد ذو مواصفات خاصة
ويميل ناحية الجماعة

دائرة الربط العام
استهداف شخص تربطه علاقة بأحد أعضاء الصف
(عائلية ـ صداقة ـ دراسة)

قاعدة العمل العام
استهداف المجتمع ككل من خلال المشروعات العامة

التى تعرضت لها الجماعة طيلة عقدى الخمسينيات والستينيات . وهو جيل محافظ فكريا ، وجامد سياسيًا . ويسيطر هذا الجيل على الكثير من عملية صنع القرار داخل الجماعة .

ومن أهم رموزه (مهدى عاكف ، محمود غزلان ، محمد هلال ، محمود عزت ، عبد الله الخطيب ، سيد نزيلى ، محمود حسين)، وتتراوح أعمار أعضائه ما بين (٦٥-٨٠) عامًا .

- جيل السبعينيات :

وهو الجيل الذى شهد أحداث السبعينات ، وعاصر عودة الجماعة للعمل العام فى عهد السادات ، وكان نشيطًا فى الجامعات المصرية . وأهم رموزه (حلمى الجزار ، عبد المنعم أبو الفتوح ، عصام العريان)، وأهم ملامحه انفتاحه الفكرى والسياسى وإصراره على ترك بصماته على مستقبل الجماعة من خلال العمل على دمجها فى المعادلة السياسية بشكل مشروع . ويتراوح عمر أعضائه ما بين (٥٠ - ٦٠) عامًا

- جيل الثمانينيات والتسعينيات :

وهو الجيل الذى تربى على أيدى شيوخ الجماعة وقادتها الكبار ، وعاصر أحداث العنف بين الحكومة والتيارات الجهادية ، كما عاصر أزمة الجماعة فى التسعينيات ، وتأثر بالتضييق الأمنى على قيادات الجماعة . وهذا الجيل يدين بالفضل للقيادات المحافظة فى الجماعة ، وهو يتحكم الآن فى المفاصل التنظيمية للجماعة على مستوى المكاتب الإدارية والمناطق والشعب ، ولا يحظى هذا الجيل بالتأييد داخل صفوف شباب الجماعة نظرًا لمحافظته الشديدة وعدم استعداده للانفتاح على متغيرات المرحلة . ويتراوح عمر أعضاءه ما بين (٤٠-٥٠) عامًا .

جيل ٢٠٠٠ جيل المدونين :

ويقصد به الجيل الذى يتراوح عمره حاليًا ما بين (٢٠ - ٣٥) عامًا ، هو جيل أبرز سماته الانفتاح السياسى والعقلى ، وتأثره بالتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية(خاصة

ثورة المعلومات المتمثلة فى شبكة الإنترنت و الإعلام المفتوح فى الفضائيات)، وتفاعله معها. وهو جيل يتمتع بثقافة سياسية واضحة. ويعانى معظم أعضائه من الاضطهاد والتعنت من قبل القيادات الوسيطة المحافظة من جيل الثمانينيات والتسعينيات.

ويمكن التعرف على أفكار هذا الجيل من خلال متابعة مدوناتهم الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومنها مدونة محمد حمزة (واحد من الإخوان)، ومدونة إبراهيم الهضيبى، حفيد حسن الهضيبى المرشد العام الثاني للجماعة ومدونة سمية العريان، ابنة القيادى عصام العريان، ومدونة عبدالرحمن رشوان (شباب الإخوان)، ومدونة عبدالمنعم محمود (أنا إخوان). وتعد هذه المدونات إحدى الأدوات التى يعبر بها شباب الإخوان عن أفكارهم وتصوراتهم إزاء الجماعة وخطابها السياسى.

ملاحظة هامة:

هناك جيل إدارى فى الجماعة يقوم بإدارة العمل التنظيمى للجماعة، ويبتعد عن التحركات السياسية، كما يتجنب الظهور العلنى كثيرًا، ويمثله خيرت الشاطر وحلمى الجزار، وقد نجح هذا الجيل فى تكوين جيل إدارى آخر يمارس دوراً مهمًا على مستوى القيادات الوسيطة داخل الشعب والمناطق والمكاتب الإدارية، من أبرز أمثلته أيمن عبد الغنى صهر خيرت الشاطر.

خامسًا: إخوان الجامعات .. مصدر الدعم القيادى للجماعة:

يحتل قطاع الطلاب مساحة مهمة داخل جماعة الإخوان المسلمين، فى حين يشكل القطاع الجامعى منه لبنة أساسية ومؤثرة فى الهيكل التنظيمى للجماعة، ليس فقط لقدراته التعبوية والتنظيمية الهائلة التى يجرى توظيفها بشكل فعال إبان المناسبات والأحداث المختلفة، وإنما أيضا باعتباره أحد المصادر المهمة لتنشئة وتربية الكوادر السياسية التى تحمل أهداف الجماعة فى مرحلة لاحقة.

ومنذ نشأة الجماعة قبل ثمانين عامًا كان هناك قسم خاص بالطلاب داخل مكتب الإرشاد، يتولى الإشراف والتوجيه والإعداد لمختلف الأنشطة والواجبات التى يضطلع

بها طلاب الجماعة خصوصًا فى المرحلة الجامعية . ويوضح شكل (٣) طبيعة الهيكل التنظيمى للجماعة داخل الجامعات المصرية .

فى إطار عملية إعادة التقييم التى جرت داخل الجماعة عقب فوزها الكبير فى انتخابات ٢٠٠٥ ، كان لابد من تطوير الأداء الطلابى للجماعة ، بحيث يتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة التى تمر بها الجماعة على مستوى المجتمع ككل ، وقد تمثلت التغييرات التى أدخلت فى هذا الإطار فيما يلى :

أولاً: المستوى الحركى:

لأول مرة منذ عودتها للساحة قبل ثلاثين عامًا ، يمارس طلاب جماعة الإخوان المسلمين نشاطهم الجامعى بأريحية وحرية ، حيث بدأ الطلاب يتحركون باسم الجماعة بدلاً من مسمى «التيار الإسلامى» . وقد تركز الهدف الرئيسى لنشاط الطلاب فى رفع مستوى الوعى السياسى لدى طلاب الجامعات بوجه عام . ولهذا الغرض حدث قدر من التحول النسبى فى الهيكل التنظيمى لقطاع الجامعة يتمثل أهم ملامحه فى :

- تم استحداث لجنة سياسية فى كل جامعة ، تتكون من نحو خمسة أفراد ، تم توزيعهم على النحو التالى :

* القيام بالتنسيق مع القوى والتيارات السياسية الأخرى فى الجامعة ، والوصول إلى توافق معهم فى مسائل الانتخابات والتظاهر .

* الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان .

* عقد لقاءات سياسية تثقيفية وتوزيع نشرات وبيانات .

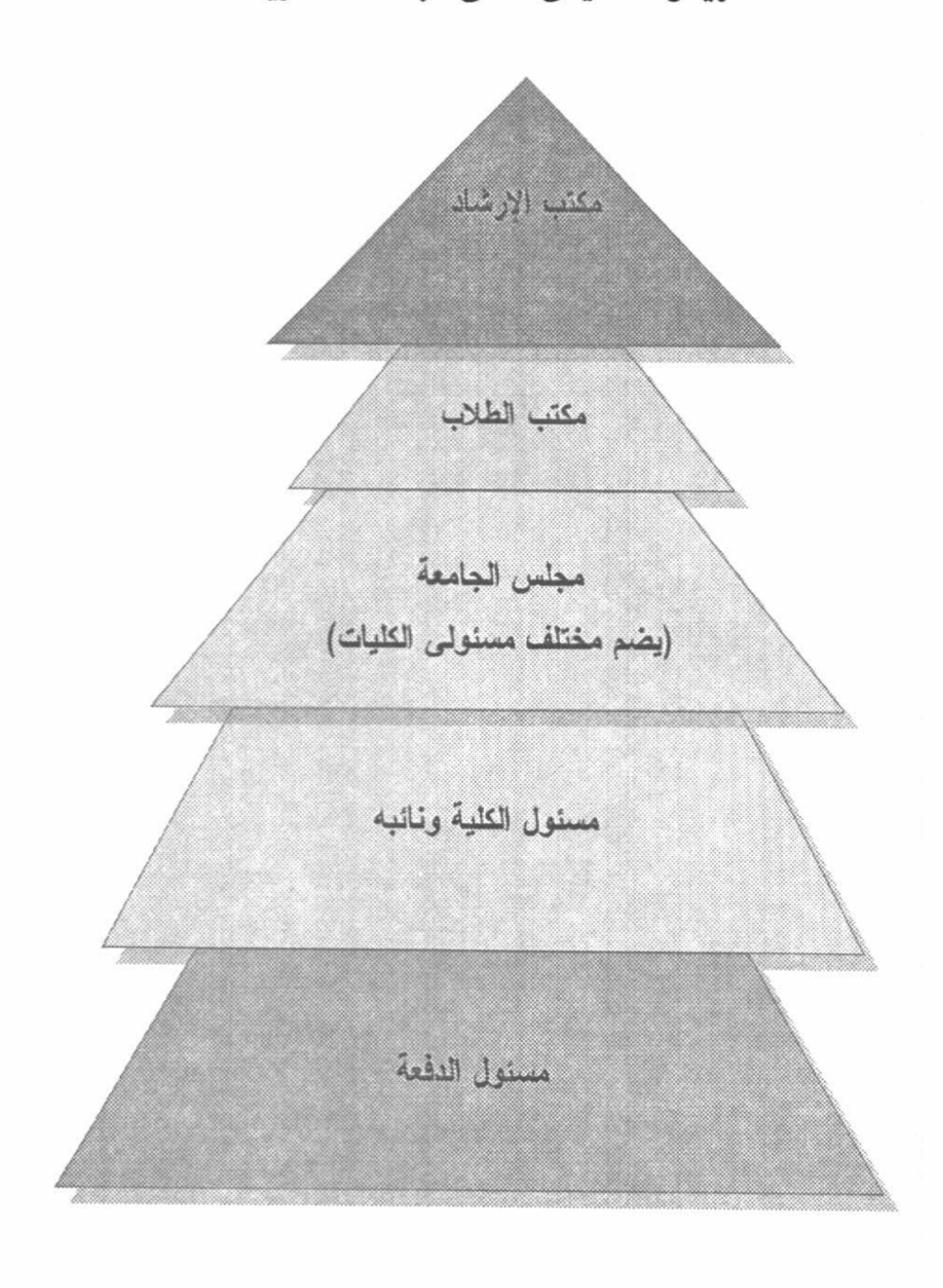
* مكتب إعلامى .

* حضور الندوات التى تنظمها منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية وغيرها .

- تم التخلص من معضلة الإقصاء فى الانتخابات الطلابية من خلال تنظيم ما يطلق عليه «الاتحادات الطلابية الموازية» وهى فكرة مستحدثة فى الإخوان ، ولكن جرى تفعيلها بشكل كبير فى العامين الأخيرين .

شكل (٣)

الهيكل التنظيمى لقطاع الجامعات المصرية



هناك لقاءات شهرية يتم عقدها مع مسئول مكتب الطلاب بمكتب الإرشاد .

- اللامركزية الشديدة فى العمل الطلابى ؛ لذا يختلف شكل هذا العمل من جامعة لأخرى .

ثانيًا: المستوى الفكرى:

تم إعادة صياغة البرامج التربوية والتأهيلية لطلاب الجامعات ، بحيث تتماشى مع الهدف الرئيسى للجماعة ، وهو الانفتاح على المجتمع ، وذلك فى إطار التوجهات العامة التالية :

* الانفتاح على الآخر المجتمعى بمختلف أطيافه وأشكاله .

* المشاركة الإعلامية الكثيفة .

* التحرك الميدانى المجتمعى بشكل أكبر .

* تجسيد شعارات (لا للتصادم - مشاركة لا مغالبة - الانفتاح) .

التعاطى الرسمى مع طلاب الجماعة بعد حادثة الأزهر:

كان منطقيًا فى ظل التزايد الملحوظ لنشاط طلاب الجماعة أن يجرى التعاطى معهم بشكل أكثر خشونة وحدة عما كان عليه الأمر من قبل . وقد زادت هذه الخشونة بعد حادثة الأزهر التى كانت وبالاً على العمل الإخوانى داخل الجامعات .

ويمكن رصد الإجراءات التى جرى اتخاذها بحق طلاب الإخوان كما يلى :

انظر جدول (٢) .

- أصدرت محكمة القضاء الإدارى الدائرة الحادية عشرة (تعليم) برئاسة المستشار محمد إبراهيم سليمان النجار حكمًا بوقف تنفيذ قرارات الفصل وما ترتب عليها من آثار والتى أصدرتها إدارة جامعة عين شمس ضد ١٢ طالبًا وإدارة جامعة الأزهر ضد ٦ طلاب مع إلزام الجامعات بالمصروفات ، كذلك أصدرت الدائرة نفسها حكمًا

جدول (٢)

الجامعة	الكلية	الإجراء	الاتهام	عدد الطلاب	التاريخ
حلوان	التجارة	حبس	تظاهرات	١٥ + ١٤ من ذويهم	٥ نوفمبر ٢٠٠٦م
القاهرة	الزراعة	فصل لمدة أسبوعين	الاتحاد الحر	١٣	٥ ديسمبر
	الآداب	فصل لمدة أسبوعين	الاتحاد الحر	٤	١١ ديسمبر
	الطب	فصل لمدة أسبوع	تعليق لافتات مناهضة لأمريكا	٥	١١ ديسمبر
	الطب البيطرى	التحقيق	الاتحاد الحر	٢٦	١١ ديسمبر
	دار العلوم	التحقيق	الاتحاد الحر	٢١	١١ ديسمبر
	التجارة	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٤	١١ ديسمبر
حلوان	التجارة	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٢٠	١١ ديسمبر
الأزهر	كليات مختلفة	اعتقال	أحداث الأزهر	١٨٠	١٤ ديسمبر
القاهرة	الزراعة	فصل أسبوع	تعليق لافتات	٣	١٧ ديسمبر
حلوان	الخدمة الاجتماعية	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	١٩	١٠ يناير ٢٠٠٧م
	التجارة	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	١٩	٩ يناير
		مجلس تأديب + فصل لمدة فصل دراسى كامل	الاتحاد الحر	٣	١٥ يناير

تابع جـــدول (٢)

الجامعة	الكلية	الإجـراء	الاتهـام	عـدد الطلاب	التاريخ
	التجارة	فصل لمدة عامين		١٣	٢٤ يناير
	التجارة	فصل لمدة عام		٤	٢٤ يناير
	الخدمة الاجتماعية	فصل لمدة ٣ أعوام		١	٢٧ يناير
	التجارة	التحقيق	مناصرة الأقصى	١٥	٣٠ يناير
عين شمس	الحقوق	فصل لمدة عام دراسى	الاتحاد الحر	١٢	٢١ فبراير
	الهندسة	فصل لمدة شهر	توزيع ملازم على الطلبة	٥	٢١ فبراير
	الآداب	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٢٣	٢١ فبراير
	التربية	مجلس تأديب	الاتحاد الحر	٤	٢١ فبراير
الأزهـر	الشريعة التربية أصول الدين التجارة	فصل شهر وفصل دراسى		١١ ٩ ٢ ١	٢٢ فبراير
المنصورة		فصل لمدة ٣ أسابيع	عرض مسرحى «مبروك الابن»	٢٣	٢٢ مارس
الأزهر ـ طنطا	الشريعة والقانون	فصل لمدة شهر	المشاركة فى ندوة لأمين الحزب الوطنى	٤	٢٦ مارس
القاهرة	الصيدلة	فصل لمدة أسبوع	توزيع جدول محاضرات	٤	٢٧ مارس
الإجمالى				٤٦٢	

* تم رصد هذه الأرقام بمعرفة الباحث من واقع جرائد المصرى اليوم ونهضة مصر والأهرام وموقع إخوان أونلاين.

بإنهاء الخصومة وإلزام رئيس جامعة حلوان بتحديد موعد لمجالس التأديب الاستئنافية لـ ٢٩ طالبًا بالجامعة، وتم تأجيل باقى قضايا الطلاب وعددهم يزيد على الـ٣٠ قضيةً للحكم الأحد ٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.

- قررت محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار محمد إبراهيم سليمان النجار وقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر بفصل ٣٢ طالبًا ومنْع عدد منهم من أداء الامتحانات مع ما ترتب على ذلك من آثار، وإلزام الجامعة بالمصروفاتّ، كما قررت تأجيل الحكم فى قرارات فصل عشرة طلاب بجامعة الأزهر وثلاثة آخرين بجامعة عين شمس إلى ١٥/ ٤/ ٢٠٠٧م.

ثالثًا: التجنيد الإخوانى داخل الجامعات:

لا يزال التجنيد الإخوانى داخل الجامعات يتم بالطريقة المعروفة نفسها، وذلك من خلال استقطاب الطلاب الجدد وحثهم على المشاركة فى أنشطة الجماعة عبر تقديم كافة التسهيلات والخدمات الطلابية التقليدية. أما عن مصادر التربية الإخوانية داخل الجامعة، فلا يوجد منهج محدد فى التربية لإخوان الجامعات، ولا تختلف مناهج التربية الدينية والسياسية لديهم عن تلك التى لدى مختلف فئات الشباب داخل الجماعة، والتى تتركز فى:

١ـ: التربية الدينية:

- القرآن والسنة (قراءة وتفسيرًا وحفظًا).
- رسائل الإمام البنا.
- الأصول العشرون.

٢-: التربية السياسية:

ترتكز بالأساس على القراءة التطوعية لأهم ما أصدره منظرو الجماعة، وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض المراجع التى قد تختلف من شخص لآخر:

* **الفكر السياسى المعاصر لجماعة الإخوان المسلمين :** تأليف الدكتور توفيق الواعى .

* **المشاركة السياسية فى ظل أنظمة الحكم المعاصرة :** تأليف الدكتور مشير المصرى القيادى بحركة حماس الفلسطينية .

* **المنهج الحركى للسيرة النبوية :** تأليف منير الغضبان .

* **أصول الفقه والاجتهاد وسلسلة إحياء فقه الدعوة :** تأليف محمد أحمد الراشد .

* **ماذا يعنى انتمائى للإسلام :** تأليف فتحى يكن .

* **أوراق فى التربية السياسية :** تأليف فتحى شهاب الدين .

* * *

الفصل الخامس

الإخوان وقضية الديمقراطية .. الداء المزمن

قد لا تمثل جماعة «الإخوان المسلمين» استثناء فيما يخص علاقة الإسلاميين بالديمقراطية، وهى العلاقة «الملتبسة» التى تمثل بحد ذاتها إشكالية فى تأويلات الفكر السياسى الإسلامى بشقيه التراثى والمعاصر.

بيد أن الاختلاف الرئيسى بين الجماعة «الأم» فى مصر وبقية فروعها المتناثرة فيما يقرب من نحو سبعين دولة إسلامية، أو حتى تلك التى تنتمى لمدرسة الفكر الإخوانى، باعتباره تجسيداً للوسطية والاعتدال، أنها لا تزال تقف على أول الطريق فيما يخص التعاطى مع ما تثيره الديمقراطية من إشكالات وقضايا شائكة، فى حين قطعت «الأطراف» ـ التى تنتمى لمدرسة الإخوان خارج مصر ـ شوطًا كبيراً فى الوصول إلى صيغة أكثر تقدمًا فى التعاطى مع مثل هذه الإشكالات.

وقد ينافح البعض فى هذا الصدد بأحجية الوضع الصعب والمعقد الذى تعيشه الجماعة «الأم» فى مصر، والذى قد لا يتيح لها فرصة الاجتهاد والابتكار فيما يخص مسألة الديمقراطية، وهو قول مردود على أصحابه لأكثر من علة، فمن جهة لا يمكن قبول أن تظل جماعة، تحتفظ بجذور قوية فى بنية المجتمع المصرى، وتقدم نفسها باعتبارها البديل المأمول لما هو قائم، على حالها من التكلس الفكرى والعقلى بحيث لا يمكنها تطوير أطروحاتها الفكرية والتعاطى بواقعية مع مختلف الإشكالات والقضايا السياسية والفكرية المتجددة، والتى قد تمثل دليل إدانة للمستوى الفكرى للجماعة.

من جهة أخرى، كان من الأجدر بجماعة تعانى الاضطهاد السياسى والرفض النخبوى، أن تبذل جهوداً مضاعفة لأجل إثبات أحقيتها فى أن تحتل مركزاً مرموقًا كفصيل سياسى يطرح رؤية متقدمة للعلاقة بين الدين والسياسة، قد تمثل نموذجًا يحتذى لبقية القوى التى تدور فى الفلك الإسلامى. ومن جهة ثالثة، أن ثمة فروعًا للجماعة عانت، ولا تزال، من الاضطهاد السياسى والمجتمعى، على غرار الحال مع حركة النهضة التونسية، وجماعة الإخوان المسلمين فى سوريا، والأردن، بيد أن ذلك لم يمنعها من تطوير أفكارها ورؤيتها السياسية. ومن جهة أخيرة، ربما مثلت حجة الاضطهاد والتضييق الأمنى والسياسى، كعقبة فى سبيل التطور الفكرى للجماعة، حجة مقبولة إبان المحنة «الناصرية» التى كادت أن تودى بالجماعة، بيد أن ما تشهده الجماعة منذ عودتها للحياة السياسية قبل ثلاثة عقود ونصف، وانخراطها فى العمل السياسى بكافة أشكاله، يعرى مثل هذه الحجة، ويجعلها دليل إدانة أكثر من كونها حائط مبكى.

بالطبع نجحت الجماعة فى التخلص من العديد من آفاتها التاريخية، كالموقف من التعددية الحزبية التى رفضها المرشد الأول للجماعة حسن البنا، وكانت له أسبابه الخاصة حينذاك، وكذلك الموقف من العنف والمشاركة السياسية والدستور، ولا يمكن لعاقل أن ينكر التطور الملحوظ الذى شهده الخطاب السياسى للجماعة على مدار السنوات الأخيرة، بيد أنه من الصعوبة بمكان القول بوجود مشروع «سياسى» للجماعة تهيمن عليه الفكرة الديمقراطية، وهو ما يدفع بالكثيرين نحو إثارة الشكوك تجاه مدى إيمان الجماعة بقيم الديمقراطية ودفاعها عنها.

الفهم «الإخوانى» للديمقراطية

يبذل كثير من الباحثين جهدًا طائلاً لإثبات التعارض التام بين أفكار جماعة الإخوان المسلمين ومسألة الديمقراطية، وقد تبارى البعض فى إطلاق الكثير من المقولات التى تحولت بفعل الزمن والتسييس إلى تهم بديهية ألصقت بالجماعة منذ نشأتها.

وحقيقة الأمر فإن طرح مثل هذا الموضوع للنقاش يفترض التعرف على أمرين **أولهما:** طريقة فهم الجماعة لمسألة الديمقراطية، وإذا ما كان هناك مفهوم خاص للديمقراطية يسيطر على مخيلة قيادات الجماعة، **وثانيهما:** التعاطى الإخوانى مع مظاهر الديمقراطية وإشكالاتها.

بالنسبة للأمر الأول يمكن القول إن اقتراب جماعة الإخوان المسلمين من مسألة الديمقراطية كان قسريًا، لعبت فيه عوامل البيئة الخارجية دورًا أصيلاً، بحيث أصبح الشكل الاضطرارى هو المهيمن على نظرة الجماعة للديمقراطية. أى أن الديمقراطية كثيرًا ما شكلت هاجسًا وعامل ضغط على المحتوى الفكرى والتربوى للجماعة، ما دفعها إلى ضرورة البحث عن صيغة ما لنحت مفهوم خاص بالديمقراطية تتبناه الجماعة.

وتؤكد الخبرة التاريخية للجماعة هذه الفرضية، حيث لا يوجد فى أدبيات الجماعة حتى الآن مفهوم واضح ومحدد للديمقراطية، وكثيرًا ما يجرى الحديث عن الشورى باعتبارها بديلاً عن الديمقراطية، ومعروف بالطبع حجم الإشكالات التى يثيرها هذا المفهوم، وهى حالة وإن لم تكن خاصة بجماعة الإخوان، إلا أن كثيرًا من الحركات الإسلامية قد تخلص منها منذ أمد؛ لذا فقد كان اقتراب الجماعة من المفهوم اقترابًا وظيفيًا، أى بمقدار ما يقدمه من خدمات تساهم فى تعضيد وضع الجماعة على الساحة السياسية من جهة، وتحقيق أهدافها السياسية من جهة أخرى.

أما بالنسبة للأمر الثانى (التعاطى الإخوانى مع مظاهر الديمقراطية وإشكالاتها)، فيمكن القول إن حركة الجماعة فى هذا المجال كانت أسرع من سابقه، حيث طورت الجماعة أداءها السياسى، وحاولت تقديم أطروحات متقدمة فيما يخص إشكالات الديمقراطية كالنظرة للمرأة والعلاقة مع الآخر. وإن كان يغلب على هذه الأطروحات قدر من العمومية والغموض يزيد من شكوك الكثيرين تجاه الموقف الحقيقى للجماعة من هذه الإشكالات.

وباعتقادى أن مشكلة الجماعة مع مسألة الديمقراطية تنبع من التعاطى معها باعتبارها تحديًا خارجيًا مفروضًا على الجماعة، وليست مطلبًا داخليًا أو واقعيًا يفترض التعاطى معه بجدية من أجل ترسيخه فى نفوس أعضائها وقواعدها. وليت نظرة

الجماعة للديمقراطية تكون بالحسم والوضوح اللذين يميزان موقفها من مسألة العنف وممارسة القوة لتحقيق الأهداف السياسية.

لذلك فكثيراً ما تتهم الجماعة بازدواجية الموقف من الديمقراطية، كما لو أن لديها مفهومًا مزدوجًا يقوم على الاعتقاد بأهمية الديمقراطية كأداة للحراك السياسى وتداول السلطة فى المجتمع، فى حين يعكس البناء الداخلى للجماعة، وطريقة التفاعل البينى رفضًا قاطعًا لمثل هذا المفهوم، وذلك على نحو ما سيرد لاحقًا.

ولا يجوز مطلقًا أن يتم الخلط بين الديمقراطية كفلسفة وكقيمة تستهدف مجتمع المساواة التامة والحرية والمشاركة فى اتخاذ القرار لكافة فئات المجتمع، وبين مظاهر الديمقراطية كالمشاركة فى الحياة السياسية والاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية. ذلك أنه كثيراً ما يفترض قادة الجماعة أن مجرد المطالبة بإفساح المجال للمشاركة السياسية كدليل على إيمان الجماعة بالفكرة الديمقراطية، فى حين تبدو الجماعة عاجزة عن إبداع مشروع سياسى حقيقى يستهدف الديمقراطية كقيمة أصيلة فى بناء النظام السياسى.

وسوءة الأمر أن يعتقد البعض بأن مشاركة الجماعة فى الفعاليات السياسية من انتخابات عامة ونقابية لهى دليل كاف على إقناع الآخرين بإيمان الجماعة بالديمقراطية كقيمة إنسانية يمكن التضحية لأجلها ببعض من التراث الفكرى والسياسى التاريخى الذى قد يتعارض مع إقرار هذه القيمة. الأكثر من ذلك أنه لا يمكن فهم كيف يمكن لجماعة تسعى بكل جد لأن تعيد بناء المجتمع على أساس سليم يستهدف إقامة دولة مسلمة، أن تماطل فى توضيح موقفها الحازم من قضية الديمقراطية.

بالطبع قطع بعض قيادات الجماعة شوطًا مهمًا فى سبيل تنقيح مواقف الجماعة من قضية الديمقراطية، بيد أن المفارقة أنه من الصعوبة بمكان إصدار حكم معمم على الجماعة ككل بأنها تحولت بالفعل كى تصبح جماعة ديمقراطية حقيقية. وهذا هو جوهر المشكلة لدى جماعة الإخوان المسلمين، ففى الوقت الذى يبدو سلوك الكثير من قياداتها الذين دخلوا البرلمان خلال الانتخابات الأخيرة أقرب لسلوك البرلمانيين المخضرمين سياسيًا، إلا أن ثمة فارقًا كبيراً بين هؤلاء وغيرهم من قيادات الجماعة الذين لا يزالون يعيشون فى كهوف الماضى، ولا يبذلون جهداً للخروج منها.

على أن ما جرت الإشارة إليه لا ينفى حقيقة مهمة تتمثل فى طبيعة المناخ السياسى والثقافى السائد فى مصر على مدار العقود الثلاثة الماضية، والذى أسدل حجابه وستائره الفكرية على كافة القوى السياسية، وعطّل نمو الفكرة الديمقراطية بداخل مؤسساتها وهياكلها التنظيمية. فقد عانت، ولا تزال، معظم الأحزاب المصرية من أزمة حقيقية فى مسألة الديمقراطية، وهو ما يرفع قدراً من الحرج عن جماعة الإخوان المسلمين فيما يخص المسألة ذاتها.

ولا أحسب أننى أقر واقعًا حين أؤكد أن إحدى إشكاليات الديمقراطية فى مصر هى انتفاء «البذرة» ذاتها، وانعدام أصلها فى مختلف بنية النظام السياسى المصرى التى يحكمها الاستبداد، ويتغذى عليها حكم الفرد منذ أكثر من نصف قرن.

بين الجماعة والحزب.. صعوبة الحسم

نظريًا، لم تعرف النظم السياسية قوة اجتماعية ترغب فى ممارسة العمل السياسى، دون الاحتفاظ بهيكل حزبى يمكن من خلاله توفير عناصر للاستقطاب والممارسة والمشاركة السياسية. ولم تنشأ الأحزاب إلا كى تفى بهذا الغرض، بحيث تحظى بحق المشاركة فى صنع القرار السياسى، وبالتالى تحقيق برامجها وأهدافها التى قامت لأجلها.

لذلك فإن ثمة مفارقة كبيرة تعيشها جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، ففى الوقت الذى تنخرط فيه الجماعة بقوة فى المجال السياسى، بحيث يكاد يطغى على غيره من المجالات، لم تحسم الجماعة موقفها من مسألة التحول إلى حزب سياسى. وهى معضلة تضرب بجذورها فى طبيعة الفكرة الإخوانية ذاتها، والتى وضع لبنتها مؤسس الجماعة الذى عرف جماعته بكونها « دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية»[1] وهو تعريف يجهض أى محاولة لنزع «اللباس» الدينى عن الجماعة، ويتركها عرضة لكافة سهام النقد الداخلى والخارجى.

معضلة الجماعة ليست فى وجود حزب من عدمه، فثمة اتفاق جامع على أنه مجرد وسيلة ليس أكثر، بيد أن السؤال هو وسيلة لأى هدف، هل هو الوصول للسلطة، أم

لإقامة الحكومة الإسلامية، أم لتحقيق حلم الدولة الإسلامية وأستاذية «العالم»؟ أم لهذه الأهداف جميعًا.

وكثير ممن قابلتهم ـ خاصة على مستوى القواعد ـ لا يؤمنون بأهمية الحزب قدر إيمانهم بالجماعة ودورها الدينى والإرشادى، ومن ثم فإن أى حديث عن نية الجماعة تأسيس حزب سياسى، يهدف إما لرفع الضغط الذى يمارسه عليها النظام، كما هو الحال فى معظم الحالات التى أعلنت فيها الجماعة نيتها تشكيل حزب منذ الثمانينيات من القرن الماضى، وإما كتكتيك سياسى لتقليل مخاوف النخبة من أن تصبح الجماعة مجرد هيئة دينية لا تؤمن بالحزبية والتعددية السياسية.

مطالب الجماعة بأن يكون لهم حزب سياسى ليست جديدة، بل متكررة منذ أواسط الثمانينيات رغم التأكيد المستمر لقيادة الجماعة على أنهم لن يتقدموا بطلب رسمى بذلك، لاقتناعهم بعدم جدوى التقدم بطلب لتأسيس حزب فى ظل قانون الأحزاب القائم، والذى لن يسمح لهم بأى حال من الأحوال بتكوين حزب سياسى، وهو ما بات أكثر وضوحًا بعد تعديل المادة الخامسة فى الدستور المصرى، والتى تحظر ممارسة أى نشاط حزبى أو سياسى على أساس دينى أو انطلاقًا من مرجعية دينية.

وقد نشأت فكرة تكوين حزب سياسى للإخوان عام ١٩٨٤م عندما قرر الإخوان دخول انتخابات مجلس الشعب، وكان يتعين عليهم، وفقًا لقانون الانتخابات الذى اعتمد نظام القوائم، أن ينتموا لحزب سياسى، كى تحق لهم المشاركة. وقد استدل المرشد العام للجماعة حينذاك محمد حامد أبو النصر بما قاله المرشد الثالث للجماعة عمر التلمسانى بضرورة أن يكون هناك حزب ينهض بجانب من نشاط الجماعة السياسى لتحقيق التكامل والشمول. وقد ظهرت الفكرة إلى النور بشكل كبير قبيل وفاة التلمسانى عام ١٩٨٦م، وحملت اسم «حزب الشورى»، ثم أعيدت المحاولة أوائل التسعينيات تحت اسم «الإصلاح»، وتكررت للمرة الثالثة بالاسم نفسه عام ١٩٩٥م وقادها هذه المرة عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد، وتم الكشف عن المحاولة الثالثة قبل القبض على مجموعة الـ «٨٢» عام ١٩٩٥م وتحويلها للمحاكمة العسكرية. وجرى الحديث عن محاولة رابعة قام بها عضو الإخوان محمد السمان عام

١٩٩٥م تحت اسم «الأمل»، ولكنها بدت كموقف شخصي من السمان ولا يعتبرها البعض محاولة إخوانية. ثم جاءت المحاولة الخامسة التي حملت اسم «الوسط» والتي أثارت جدلاً كبيراً داخل أروقة الجماعة أسفر عن انشقاق جزئي وخروج بعض الشباب عن الجماعة في مقدمتهم أبو العلا ماضي وعصام سلطان [٢].

ثم جاءت المحاولة الأخيرة في منتصف يناير ٢٠٠٧م حين أعلن المرشد العام الحالي للجماعة محمد مهدي عاكف عن نية الجماعة تأسيس حزب سياسي. وقد بدا هذا الإعلان أقرب لرد الفعل على حملة التصعيد التي تتعرض لها الجماعة منذ أحداث جامعة الأزهر (ديسمبر ٢٠٠٦)، أكثر من كونها تعبيراً عن مراجعة فكرية بضرورة وجود حزب سياسي يعبر عن الجماعة، ويحقق طموحاتها السياسية.

وأغلب الظن أن هذه المحاولة قد تلقى المصير نفسه الذي لقيته سابقاتها، ليس فقط لعدم اختلاف الظروف عما كان عليه الوضع في السابق فحسب، وإنما أيضاً لعدم وجود جسم داخل الجماعة بشأن مسألة الحزب. ولعل أسوأ ما في الأمر أن ينظر بعض قيادات الجماعة مع مسألة الحزب بمنطق الصفقات، أي أن يتم التعاطي مع الإشكالات التاريخية التي تعوق الفكر السياسي للجماعة كالموقف من المرأة والأقباط ومسألة الحريات والحدود والموقف من الأيديولوچيات والأفكار المغايرة كالعلمانية والشيوعية وغيرها، بالقطعة ومن خلال المزايدة على مواقف القوى السياسية الأخرى. وهو ما تجسده تصريحات بعض قيادات الجماعة حين يتم سؤالها عن مدى قدرة الجماعة على تقديم برنامج سياسي ديمقراطي.

إشكالات على طريق الحزب:

ثمة إشكالات عديدة تعترض طريق جماعة الإخوان المسلمين من أجل إنشاء حزب سياسي، وهي إشكالات يجب على الجماعة الالتفات إليها قبل التحرك فعلياً في هذا الإطار.

- **لعل أول هذه الإشكالات يتعلق بالناحية الإجرائية**، وهي تختص بالشكل النهائي الذي ينبغي أن تكون عليه الجماعة في حال الحصول على ترخيص بتأسيس حزب سياسي.

هنا تثار أسئلة عديدة: هل سيتم تفكيك الهيكل التنظيمى «الإخوانى» القائم، وذلك لمصلحة قيام حزب سياسى ببنية تنظيمية وقيمية مختلفة تمامًا عما درجت عليه الجماعة، أم ستظل الجماعة والحزب معًا، كى نصبح أمام «رأسين» لجسد واحد، على غرار الحال فى التجربة الأردنية.

وفى هذا الصدد يمكن القول بأن ثلاثة سيناريوهات يجرى تداولها داخل أروقة الجماعة بشأن الشكل الذى قد تصبح عليه الجماعة، إذا ما حظيت بفرصة تأسيس حزب سياسى، وجميعها يثير تساؤلات كثيرة.

السيناريو الأول، أن تتحول الجماعة كلية إلى حزب سياسى، ولكن مع وجود جمعية أهلية تمارس دورًا اجتماعيًا واقتصاديًا، ولكن ليس لها علاقة بالحزب مطلقًا. وهذا السيناريو يلقى تأييدًا ما يمكن أن نطلق عليه التيار الإصلاحى داخل الجماعة.

السيناريو الثانى (مؤقت)، وهو أن يظل الحزب جزءًا من الجماعة ولو بشكل مؤقت، إلى أن تصبح هناك حياة ديمقراطية سليمة فى مصر، بحيث تضمن الجماعة عدم حظر أو تفكيك هذا الكيان الحزبى، حينئذ يمكن أن تتحول الجماعة إلى حزب حقيقى.

السيناريو الثالث، أن يظل الحزب جزءًا من الجماعة بشكل مستمر، وهذا السيناريو تؤيده غالبية القيادات المحافظة فى الجماعة، ولكنه يصطدم عمليًا بتساؤلات كثيرة، سواء حول الصفة الرسمية للجماعة، وما إذا كانت ستحول إلى جمعية أهلية أم ستظل جماعة دينية دعوية؟، أو حول الصيغة التنظيمية، وما إذا كان الباب سيفتح أمام الجميع للانضمام بما فيهم الأقباط؟ وهنا يحق للبعض التساؤل: كيف تفتح العضوية للأقباط فى ظل وجود المعيار الدينى والتربوى كأساس للتجنيد والتنشئة والترقى. كذلك فإن ثمة تساؤلات مصيرية تطرح نفسها فى ظل هذا السيناريو منها: من الذى سيضع السياسة العامة للحزب؟ ولمن ستكون مرجعية القرار، للحزب أم للجماعة؟

ولعل الصيغة المثلى لحل هذه الإشكالية، تتمثل فى أن تمر الجماعة بمرحلة انتقالية، تبدأ بصيغة جمعية أهلية، إلى أن يتم تغيير البنى الفكرية والتنظيمية والهكيلية، بحيث يصبح أعضاء الجماعة مؤهلين للانخراط فى بناء حزب سياسى على أسس مدنية، بيد

أن هذه الصيغة لن تنجح إلا إذا ما حدثت انفراجة ديمقراطية حقيقية، ووجود ضمانات دستورية تسمح للجميع بالمشاركة فى الحياة السياسية.

● **الإشكالية الثانية،** هى إشكالية تنظيمية، وتتعلق بقدرة الجماعة على دفع فاتورة تحولها إلى حزب سياسى. وهنا لا غرو فى القول بأن الجماعة ذاتها قد تكون الطرف الأكثر تعرضًا للضرر إذا ما أقدمت على مثل هذه الخطوة. وذلك استنادًا للحقائق التالية، أولاً: لا يوجد حسم داخل جماعة الإخوان المسلمين إزاء مسألة الحزب، خصوصًا فى ظل اقتناع نفر كبير من قياداتها بانعدام فرصة الحصول على رخصة قانونية. فى حين يخشى بعضهم أن يأتى ذلك على حساب الدور الدعوى للجماعة، وما قد يؤدى إليه من فقدانها لتعاطف جمهور عريض من قواعدها ومريديها.

لذا فكثير ما يصاب شيوخ الجماعة بالقلق لمجرد طرح فكرة الحزب، مما قد يسببه ذلك من قلاقل قد تهدد وحدة الجماعة وتماسكها الداخلى.

ثانيًا: ثمة سجال «إخوانى» داخلى، لا تخطئه عين، وذلك فيما يخص المضى قدمًا فى فكرة طرح برنامج لحزب سياسى، وهو سجال يعكس طبيعة الخلاف الفكرى والفقهى بين تيارى المحافظين والپراجماتيين داخل الجماعة، وتبدو فيه الغلبة لمصلحة القيادات المحافظة، التى تحظى بالتأثير الأوسع فى عملية صنع القرار فى مختلف الهياكل التنظيمية. ولا مبالغة فى القول بأن مصير أى محاولة حزبية من جانب جماعة الإخوان المسلمين قد يتوقف على حسم هذا الصراع، ولمصلحة أى الطرفين قد تميل الكفة.

ثالثًا: ثمة انقسام «إخوانى» فى المستوى القاعدى، حول مسألة الحزب السياسى برمتّها، فمن جهة ترفض شريحة معتبرة من القواعد فكرة وجود حزب سياسى للجماعة، وذلك تحت وطأة عوامل كثيرة، منها الإيمان المطلق بالدور الدينى - الإرشادى للجماعة، والتخوف من طغيان النشاط السياسى على ما سواه. ومنها عدم هضم الكثير من هؤلاء لمفاهيم العمل الحزبى «العلنى»، والرغبة فى استمرارية العمل التطوعى «السرى»، لما يوفره من حرية فى الحركة، وإتقان فى الأداء. ناهيك عن تخوف بعضهم من حدوث انشقاقات داخلية بسبب مسألة الحزب، قد تدفع الجماعة تكلفتها.

وفى المقابل فإن ثمة شريحة «قاعدية» أخرى تتمتع بحس سياسى مرهف، وترغب فى مزاولة العمل السياسى من خلال كيان حزبى، مستلهمة فى ذلك تجارب عربية وإسلامية عى غرار الحال فى المغرب وتركيا، وهو ما يوفر عبئًا معنويّا مضاعفًا على قادة الجماعة بشأن ضرورة حسم مسألة الحزب. ولعل أحد المشاكل التى تتحسب لها الجماعة كثيراً، هى طبيعة رد الفعل المتوقع من إخوان «القواعد» تجاه مسألة الحزب إذا ما عرض عليهم برنامجه.

● **أما الإشكالية الثالثة**، فهى إشكالية قيمية، وتتعلق بمدى قدرة الجماعة على إعادة تأسيس نفسها وفق أسس حزبية مدنية مغايرة لما درجت عليه الجماعة طيلة عمرها المديد. وهو ما يعنى ضمنًا التعاطى مع أربع عقبات.

أولاها تتعلق بإعادة النظر فى معايير الاستقطاب والتجنيد والتنشئة، وضرورة تجاوز البعد الدينى - العقائدى كمعيار وحيد، وإنما إضافة معايير الانتماء السياسى والحزبى والإيديولوجى إليها. ذلك أن أحد الأسئلة البديهية التى قد تفرض على الجماعة، إذا ما فتح الباب للأقباط للدخول فيه هو: ما هى معايير التنشئة التى سيخضع لها هذا العضو؟ وما هى فرصه فى الترقى الحزبى؟ وهل سيكون من حقه الوصول إلى أعلى منصب داخل الحزب؟ بالطبع قد يبدو بعض هذه الأسئلة غير منطقى من الناحية العملية، بيد أنه يظل مطروحًا على الجماعة على الأقل نظريًا.

ثانيتها، إعادة التفكير فى منظومة القيم «السرية» التى تهيمن على مجالات الترقى التنظيمى والحراك الداخلى، وإحلالها بقيم الشفافية والكفاءة.

ثالثتها، تفكيك قيم «تصنيم» القيادة وتقديس الأفراد، وإتاحة الفرصة للاختلاف وتبادل الآراء، بعيداً عن منهج الثواب والعقاب.

ورابعتها التخلص من عقلية «الترس» فيما يخص قيمة الفرد داخل الجماعة، وأن تصبح مصلحة الفرد وليس التنظيم هى الغاية النهائية للجماعة.

● **أما الإشكالية الأخيرة**، فهى إشكالية موضوعية، وتتعلق بالتعاطى مع المضمون الفكرى والسياسى لأى حزب سياسى قد تؤسسه الجماعة، ونقصد هنا كيفية تعاطى

الجماعة مع القضايا الخلافية التقليدية، كالولاية العامة (المرأة والأقباط)، والعلاقات الدولية، والرؤية الاقتصادية خصوصاً فى مجالى السياحة والتوجه الاقتصادى.

وهنا يمكن القول بأن الجماعة لا تبدو مستعدة لتغيير موقفها من قضية الولاية العامة، التى تعد بالنسبة لبعض القيادات فى الجماعة كما لو كانت خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، وهو ما يعقد موقف الجماعة من قضية الديمقراطية بوجه عام، ويفقدها قدراً معتبراً من مصداقيتها أمام الرأى العام.

وتكمن المعضلة الرئيسية التى تواجه الجماعة إزاء مسألة الولاية العامة، أنها لا تستند فى موقفها ذلك إلى حكم دينى، أو فتوى فقهية تمنع تولى المرأة والأقباط لمنصب رئاسة الدولة، وإذا كان الأمر محل خلاف، فضلاً عن صعوبات تحققه من الناحية العملية، فلا مبرر أن تظل الجماعة رابضة خلف موقف غير مبرر يقيد حركتها ويزيد الشكوك فى قدرتها على إنجاز نقلة نوعية فى أطروحاتها الفكرية.

الأكثر من ذلك أن الجماعة، لم تجهد نفسها فى البحث عن مخرج منطقى من هذه «الورطة»، وكان لها فى ذلك أن تستفيد من الاجتهادات الفقهية والرؤى الفكرية التى يقدمها علماء ومفكرون ذوو مصداقية عالية، كالدكتور محمد سليم العوا، والدكتور عبد المعطى بيومى، والمستشار طارق البشرى . . . إلخ.

أما فيما يخص الاتفاقات الدولية، فيبدو أن الجماعة فى حاجة لإعادة صياغة رؤيتها لمنظومة العلاقات الدولية، بحيث تتخلص من مفردات خطابها الأيديولوجى «العتيق» باتجاه شكل العلاقة مع الآخر، وكيفية التعاطى معه بشكل براجماتى.

وفيما يخص الرؤية الاقتصادية، فتبدو الجماعة فى حاجة لإعادة ترتيب أجندتها وفق فقه الأولويات، قبل طرح أى برنامج اقتصادى على الأمة.

استحقاقات (فاتورة) إقامة حزب سياسى للإخوان:

تخطئ جماعة الإخوان المسلمين إذا ما اعتقدت بأن إقامة حزب سياسى، عملية بسيطة يمكن أن تتم من خلال صياغة بعض البنود وملء بعض الصفحات، ثم إرسالها للمثقفين ليتداولوا أمرها فيما بينهم.

ذلك أن أى حديث عن رغبة الجماعة فى إقامة حزب سياسى يفترض قبلاً استعداد الجماعة لدفع «فاتورة» إقامة هذا الحزب، وذلك من خلال القيام بعمل إصلاحات جذرية داخلية بهدف تحويل التنظيم الإخوانى من جماعة دينية (دعوية)، حسبما تؤمن بذلك شريح واسعة من أعضائها، إلى تنظيم سياسى بحت، لا مكان فيها للوعظ والإرشاد.

كما أن إقامة حزب سياسى لا يتم من خلال إدخال «موتور» سيارة مرسيدس ٢٠٠٧ فى قلب عربة ڤولكس موديل عام ١٩٢٨، وإنما يتطلب الأمر تغيير العربة برمتها، كى تصبح أكثر أهلية للقيادة، لذا فإن ثمة استحقاقات يتوجب على الجماعة التعاطى منها، بعقلانية وإيجابية، قبل أى حديث عن إنشاء حزب سياسى، لعل أهمها ما يلى:

أولاً: على الجماعة أن تتخلص من طابعها الدينى الذى يميز هويتها السياسية، ، وهو ما يعنى إعادة النظر فى الميثاق التأسيسى للجماعة، وإعادة تعريف نفسها بعيداً عن الثوب الذى كساها به مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا حين عرف الجماعة بأنها «دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعية رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية». وأعتقد أن كل هذه الزوائد لم تعد الجماعة فى حاجة إليها حاليا بعد أن اشتد عودها وترسخت جذورها، ويكفيها فقط أن تكون حزبا سياسيّا بكل معنى الكلمة. وهى بالطبع معضلة مركبة، يتمثل جزء منها فى طبيعة النظرة «التبجيلية» لتراث حسن البنا والتعاطى معه، أحيانا، باعتباره خارج مجال إعادة النظر والتطوير. ولا أدرى لماذا لم تقم الجماعة بتطوير هذا التراث وإعادة تقديمه بشكل يتناسب مع واقع ٢٠٠٧ بدلاً من الوقوف به عند عام ١٩٣٨ الذى شهد التأسيس الحقيقة للجماعة فى مؤتمرها الخامس.

ثانيًا: أن تبدأ الجماعة عملية نقد «جذرى» لخطابها الدينى، والذى يشكل حجر راوية فى درجة التطور السياسى للجماعة، فلا يعقل أن تتعاطى جماعة، تطرح نفسها بديلا لما هو قائم، وتحمل على عاتقها مهمة تغيير المجتمع، مع الإشكالات والقضايا المطروحة بالطريقة القديمة نفسها، وكأن الزمن لا يتحرك، ولا شك أنه بدون تفكيك الإرث الدينى لجماعة الإخوان المسلمين، فلن تتحرك الجماعة خطوة للأمام، مهما علا نجمها السياسى وتطور أداؤها التنظيمى.

ثالثا : أن تقوم الجماعة ، إذا ما أرادت إقامة حزب سياسى ، بإحداث قطيعة معرفية وسلوكية مع إرثها التنظيمى ، القائم على المعايير الدينية الطهورية ، وإعادة تأهيل أعضائها ومريديها وفق قيم ومبادئ سياسية محضة لا مكان فيها للسمع والطاعة وتقديس الزعامات ، والابتعاد عن «تصنيم» التنظيم .

رابعا : أن تعلن الجماعة ، أن الهدف الرئيسى لإنشاء مثل هذا الحزب هو الوصول للحكم ، وذلك شأن أى حزب سياسى فى العالم ، وهو ما يعنى قيام الجماعة بتحديد موقفها بوضوح من مسائل كثيرة ، فى مقدمتها كيفية صياغة علاقتها مع الآخر ، بنوعيه الداخلى والخارجى ، ومنها أيضا رؤيتها لإدارة شئون الدولة والمجتمع .

باختصار تبدو الجماعة فى حاجة إلى عملية جراحية صعبة للغاية ، ولكنها ليست مستحيلة ، من أجل تحويل طبيعتها وهيئتها كليا ، وأعتقد أن لدى الجماعة كفاءات و«أطباء» قادرين على القيام بمثل هذه العملية ، إن توافرت لهم المساحة ، وخلصت النوايا .

الخطاب الفلسفى للجماعة

برغم مظهرها السياسى ، تظل جماعة الإخوان المسلمين جماعة دينية لا تختلف كثيراً عن الجماعات الدينية التى وجدت على مر التاريخ من حيث المرجعية وطريقة التفكير ، لذا فإن الإطار الفلسفى الحاكم للجماعة ينطلق من مبدأ «سوسيولوچيا الهيمنة الدينية» الذى سبق وشرحناه فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، وهو المبدأ الذى ينصرف إلى انتظام جماعة دينية ما فى بناء محدد ووفق نظام عقيدى منتظم ، يوجه طاقاتها باتجاه خدمة القيم والمبادئ التى جاء لأجلها هذا الدين . ويعبر هذا المبدأ عن نفسه فى أمرين أولهما الصلة الاجتماعية التى يولدها ، ونموذج السلطة التى يتيحها . ويترجم هذا المبدأ فى كافة القضايا التى تعترض الجماعة . ويمكن اختبار محددات الخطاب الفلسفى للجماعة من خلال تحليل مستوياته الثلاثة . الدينى ، والفكرى ، والسياسى .

فكثيراً ما تتهم الجماعة بعمومية خطابها الدينى ، وتناقض خطابها الفكرى ، وازدواجية خطابها السياسى ، إلى الدرجة التى اعتبر فيها البعض أن مثل هذا الغموض

يمثل إحدى الأدوات التاريخية للجماعة، التى تتم ممارستها بشكل مقصود. بالطبع شهد الخطاب السياسى للجماعة على مدار السنوات الأخيرة تطوراً لافتًا، عطفًا على حال الزخم السياسى الذى مرت به البلاد، بيد أن ثمة شكوكًا لا تزال قائمة حول قدرة الجماعة على إنجاز تقدم حقيقى ينقلها إلى مستوى الحركات السياسية التقدمية، بدلاً من أن تظل مجرد حركة دينية احتجاجية.

فعلى مستوى الخطاب الدينى، يكاد المرء أن يجزم بأنه لم يحدث تغيير حقيقى فى مفردات هذا الخطاب منذ أن وضع أسسه حسن البنا قبل ما يزيد عن ثلاثة أرباع القرن، وهو الخطاب العام الذى يقوم على عدد من العناصر أوردها فى رسالة المؤتمر الخامس للجماعة المنعقد عام ١٩٣٨م أهمها(٣):

- أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته، وهو السبيل النهائى للحياة بنواحيها كافة.
- الإسلام نابع من، وقائم على، مصدريه الأساسيين (القرآن، والسنة).
- الإسلام قابل للتطبيق فى كل زمان ومكان.

وهو ما يتجسد فى الشعار الشهير الذى أطلقه البنا بأن الإسلام «دين ودنيا». ومنذئذ لم يحدث تطور حقيقى فى الميراث الدينى الذى وضعه البنا للجماعة، وهو ما يسبب الكثير من الحرج للجماعة عند التعرض للعديد من القضايا والإشكالات التى تتطلب اجتهادات فقهية ودينية كقضية المرأة والأقباط وتطبيق الشريعة.

وحتى الآن تعانى الجماعة من ضعف واضح فى تراثها الفقهى، وينصرف الحديث هنا إلى قضيتين رئيستين **أولاهما**: ضعف تيار التجديد الدينى داخل الجماعة، فلا يكاد الخطاب الدينى الراهن للجماعة يختلف كثيراً عما وضعه مؤسس الجماعة حسن البنا على غرار ما سبقت الإشارة إليه.

أما القضية الثانية: فتتعلق بعدم قدرة الجماعة على الاستفادة من الاجتهادات الفقهية المتميزة التى أضافها رجال الأزهر المنتمين للجماعة من أمثال الشيخ محمد الغزالى والعلامة الدكتور يوسف القرضاوى، فضلاً عن الأطروحات المتقدمة التى قام بها المنتمون لمدرسة الإخوان والمقيمون فى الأطراف على غرار الكتابات الأولى للدكتور حسن الترابى، وإسهامات راشد الغنوشى وعبد الله النفيسى وغيرهم. وهو

ما يسبب الكثير من الحرج للجماعة عند التعرض للعديد من القضايا والإشكالات التى تتطلب اجتهادات فقهية ودينية كقضية المرأة والأقباط وتطبيق الشريعة والحدود والحريات والأيديولوچيا السياسية .

أما على الصعيد الفكرى ، فيبدو الغموض والتردد جليّا فى مواقف الجماعة ، ويكاد التراث الإخوانى يخلو من اجتهادات فكرية تعبر فى مجملها عن مشروع متكامل . وهى المعضلة التى يطلق عليها جمال البنا «القصور فى التنظير» والتى تشير إلى انقطاع الإسهام الفكرى لجماعة الإخوان بوفاة مؤسسها حسن البنا ، ولم يقدم أحد من الذين شغلوا منصب المرشد العام عملاً يمثل إضافة مبدعة فى الفكر الإخوانى باستثناء كتاب «دعاة لا قضاة» الذى صدر باسم المرشد العام الثانى حسن الهضيبى وعالج قضية التكفير التى ابتدعها سيد قطب . بل إن الخواء النظرى لدى الجماعة ، على حد تعبير جمال البنا ، هو الذى سمح بظهور اجتهادات مختلفة عن منهج الإخوان مثل كتابات سيد قطب «معالم على الطريق» وكتاب «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج(٤) .

الأكثر من ذلك ، أن المفكر الإسلامى د . عبد الله النفيسى يرى بأن الريادة الفكرية لجماعة الإخوان فى مصر قد تقلصت إلى حد بعيد ، وانتقلت بعد إعدام سيد قطب إلى تنظيمات الإخوان فى بلدان الشام (سعيد حوى ، فتحى يكن) . ويؤكد النفيسى أن من يقرأ كتابات سعيد حوّى ويستوعبها ، فقد قرأ واستوعب الفكر الحركى لدى الإخوان خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٩٣ م . ولعل أهم كتابين كتبهما حوى هما «المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين» ، و «دروس فى العمل الإسلامى» .

لذا يقسم النفيسى الفكر الحركى لجماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها عام ١٩٢٨م وحتى أوائل التسعينيات إلى ثلاث مراحل رئيسية تمثلها ثلاثة نماذج من المفكرين : حسن البنا ، وسيد قطب ، وسعيد حوى . وإذا كان البنا قد تمتع فى كتاباته بسعة نفسية وفكرية ، فإن قطب عبر عن فكر حركى صفوى طليعى ، أما حوى فهو خير معبر عن الازدواجية الفكرية والحركية التى تعيشها جماعة الإخوان المسلمين بين التزمت النظرى والفكرى داخل التنظيم ، والتسيب العقائدى خارجه على حد وصف النفيسى(٥) .

أما على مستوى الخطاب السياسى فقد شهد تطوراً ملحوظًا خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك ارتباطًا بتغير الظروف السياسية فى مصر ما بين حكم الرؤساء عبدالناصر، والسادات، ومبارك. ويتضح هذا الأمر بجلاء عند اختبار موقف الجماعة من قضية الديمقراطية، بمختلف محدداتها من تعددية سياسية وحزبية ودولة مدنية وحقوق المواطنة. فبعد الرفض الشديد الذى كان يبديه مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا لفكرة التعددية الحزبية، والذى استمر مهيمنًا على قطاع عريض من قيادات الجماعة حتى بداية الثمانينيات، حدث تحول نسبى من مسألة الحزبية ودخلت الجماعة فى تحالفات حزبية لخوض انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧م، وبدأت الجماعة فى السعى من أجل تأسيس حزب سياسى منذ منتصف الثمانينيات، كى يصبح أداة سياسية فى يد الجماعة.

بيد أن مواقف الإخوان ظلت متضاربة من مسألة التعددية الحزبية حتى أوائل التسعينيات، فعلى الرغم من قبول الجماعة بالتعددية، إلا أنها كانت تشرطها بأن تكون داخل إطار مرجعية واحدة يمثلها الإسلام.

كما رفضها من قبل المرشد العام الأسبق للجماعة مصطفى مشهور فى مقال له نشرته مجلة الدعوة بقوله: «وفيما يختص بالأحزاب السياسية التى ظهرت وتظهر على ساحة البلدان الإسلامية، فالإخوان يرفضون هذا النوع من الأحزاب التى تقوم على مبادئ أرضية، وطالب الإخوان من زمن بحلها، فقد أساءت وتسىء إلى البلاد، إذ توقد نار الخصومة والحقد فى نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء.. ونحن فى غنى عن كل ذلك، فإسلامنا نظام كامل لا بديل له؛ لأنه من عند الله الحكيم العليم»[٦].

أما فيما يخص مسألة احترام الدستور المدنى، فقد شاب خطاب الجماعة نوع من التضارب، فعلى سبيل المثال يشير المرشد العام الرابع للجماعة محمد حامد أبو النصر فى خطاب وجهه للرئيس مبارك فى يناير ١٩٩٥م دفاعًا عن أهداف الإخوان بعدما اتهمتهم السلطات بالسعى للانقلاب على نظام الحكم إلى أن «الجماعة تحترم الدستور المصرى، وهذا الدستور يكفل للإخوان الحق فى ممارسة دورهم فى النظام الديمقراطى دونما قيود، وأنهم يسعون للسلطة فى ظل التعددية دونما تأثيم أو تجريم» فى حين يشير المرشد العام السادس للجماعة مأمون الهضيبى إلى أن الإخوان لا يزالون يصرون على مطلبهم بتغيير الدستور من أجل أن يتلاءم مع الشريعة[٧].

ولكن مع تزايد الانتقادات الموجهة للجماعة باعتبارها لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية الحزبية، وترفض مقومات الدولة المدنية، خاصة فيما يتصل بالدستور المكتوب والمساواة بين المرأة والرجل، وحقوق المواطنة، أصدرت الجماعة بعض الوثائق والبيانات لتوضيح رؤيتها لهذه القضايا. وكانت أبرز الوثائق فى هذا الصدد هى «وثيقة الشورى وتعدد الأحزاب» التى صدرت عام ١٩٩٤، وتناولت المبادئ العامة التى يراها الإخوان المسلمون لشكل نظام الحكم، ومنها[٨]:

- اعتبار الشورى هى أساس ممارسة الحكم.

- الأمة مصدر السلطات.

- الالتزام بالتعددية الحزبية والسياسية.

- إطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات.

- على الرغم من التسليم بأن القرآن والسنة هما الدستور الأسمى للمسلمين، إلا أنه من الضرورى وجود دستور مكتوب للأمة.

- المساواة بين المسلمين والأقباط فى الحقوق والواجبات.

ورغم ذلك، فقد ظلت هناك شكوك فى جدية الإخوان بالالتزام بما ورد بهذه الوثيقة، ورآها البعض مجرد تغيير تكتيكى لا يعكس تحولاً إستراتيجيًا فى فكر الجماعة.

وعلى مدار عقد كامل لم تصدر الجماعة وثيقة شاملة، أو برنامجًا سياسيًا متكاملاً يمكن من خلاله استيضاح موقف الجماعة من الكثير من القضايا والإشكالات الملتبسة، إلى أن أعلنت الجماعة فى الرابع من مارس ٢٠٠٤م، وللمرة الأولى، عن برنامج واضح للإصلاح، فيما عرف بـ«مبادرة الإصلاح». وقد تحولت المبادرة إلى برنامج سياسى فيما بعد خاضت من خلاله الانتخابات التشريعية. وقد ركز البرنامج على «المرجعية الإسلامية والآليات الديموقراطية فى الدولة المدنية الحديثة»، ويرفض فكرة «الدولة الدينية»، ويحدد هدفه فى «الإصلاح» والتغيير وتطبيق شرع الله عبر «الوسائل السلمية المتاحة وعبر المؤسسات الدستورية»، وينقسم هذا البرنامج لثلاثة محاور هى :

(النهضة، والإصلاح، والتنمية) تندرج تحت كل محور منها برامج سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ونسائية وإعلامية وصناعية واستراتيجية وتربوية وصحية وغيرها بالتفصيل(٩).

وقد بدا واضحًا أن الجماعة حسمت أمرها فيما يخص قبول مبادئ ومؤسسات وإجراءات النظام الديمقراطى الحديث، وفى مقدمتها الانتخابات العامة كوسيلة للمنافسة، والبرلمانات كمؤسسات للتغيير السياسى والاجتماعى، والتعدد الحزبى كمؤسسة وآلية للتعبير، والنشاط السياسى والتداول السلمى للسلطة كمبدأ حاكم للعبة السياسية الداخلية.

فى حين يرى البعض أن الجماعة لا تزال تعانى من بعض الغموض فى قضيتين رئيسيتين تتعلقان بالحقوق المتساوية لكل من المرأة والأقليات غير المسلمة داخل النظام السياسى الذى يتبناه الإخوان المسلمون. فبالرغم من أن الحركة قد تبنت فى عديد من وثائقها الرسمية، وآخرها مبادرة الإصلاح المشار إليها، موقف المساواة فى الحقوق والواجبات بين المسلمين عمومًا والأقليات غير المسلمة من جانب وبين رجال المسلمين ونسائهم، إلا أن ذلك أتى فى صياغات عامة تفتقر إلى الوضوح والتفصيل اللذين يغلقان باب الالتباس فى الموقف أو الشبهات حوله، وبخاصة فيما يتعلق بحق الفئتين فى تولى الولاية العامة فى البلاد ذات الأغلبية المسلمة(١٠).

ويبدو أنه ليس ثمة مجال أمام جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، إذا ما رغبت فى البقاء كطرف أصيل فى المعادلة السياسية المصرية، سوى إعادة تأسيس نفسها على أساس فكرى متقدم يدفع قواعدها نحو تخطى فجوة «الزمن» الديمقراطى، ويعوض سنوات جدبها السياسى.

التنظيم الداخلى للجماعة .. «تسلطية» مشروعة

تمثل طريقة التفاعل وبناء العلاقة بين المستويات المختلفة داخل جماعة الإخوان المسلمين إحدى النقاط الغامضة تاريخيًا، وذلك على الرغم من وجود هيكل تنظيمى حددته لائحة الجماعة منذ أكثر من ستين عامًا. وكثيراً ما تعرضت الجماعة للانتقاد

بسبب سلطوية بنائها التنظيمى، وانتفاء أى صفة ديمقراطية فى تحديد هرمية العلاقات الداخلية. ويكاد اعتماد مبدأ السمع والطاعة أن يصبح تهمة لاصقة بالجماعة، ما انفك الجميع يهاجمها بها. من جهتها لم تنف الجماعة اعتمادها هذا المبدأ، ولا ترى فيه تناقضاً مع فكرة الديمقراطية وحرية التعبير، بل تنظر إليه باعتباره أحد أدوات القوة والانضباط.

وللحق فإن ثمة إفراط فى اتهام الجماعة بانتفاء ممارسة أى نوع من الديمقراطية الداخلية، فحسب لائحة الجماعة فإن اختيار الأعضاء فى مختلف المستويات يتم عبر انتخابات حرة ومباشرة، سواء على مستوى مكتب الإرشاد أو مجلس شورى الجماعة، أو على مستوى الشُّعب والمناطق. بيد أن ما يثير اللغط حول هذه المسألة أمران أساسيان: **أولهما**: يتعلق بقدرة أى عضو إخوانى على معارضة رئيسه أو الأعلى منه مرتبة، ومجادلته أو حتى رفض تعليماته. **وثانيهما**: يتعلق بطرق الترقى والحراك الداخلى بين المستويات التنظيمية للجماعة.

وبالنسبة للعنصر الأول، فيمكن القول إن الجماعة تتبنى مبدأ «المعارضة من الداخل» أى من حق كل أخ أن يبدى اعتراضه أو عدم موافقته على مسألة ما، ولكن بشرط أن يتم ذلك من خلال التناصح والتشاور الداخلى، وليس من خلال التشهير أو التلويح بالخروج من الجماعة. وهى مسألة تضرب بجذورها فى طبيعة الفكرة الإخوانية التى تقوم على ضرورة الحفاظ على وحدة الجماعة وعدم تفرقة صفها، وهى تجسيد لمبدأ «دعنا نتعاون فيما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»، لذا لم يكن غريباً أن تشهد الجماعة على مدار تاريخها خروج العديد من قياداتها والمنتمين إليها، إما بسبب رفض الاستماع لوجهات نظرهم، وإما بسبب عدم رضاهم عن طريقة إدارة الجماعة لشئونها، وإما لأسباب خاصة بهم.

أما بالنسبة للقضية الثانية، فإنها منطقية ومفهومة فى ظل جماعة تعتمد البعد الإيمانى ـ العقائدى مصدراً وحيداً للتجنيد والاستقطاب، وبالتالى يصبح «أهل الثقة والإيمان» الأجدر بالترقى وحجز المقاعد القيادية. وتبدو هذه المسألة أكثر وضوحاً فى المستويات القاعدية التى تبدو فيها المنافسة واضحة على حجز مقاعد قيادية على مستوى الأسر والشُّعب والمناطق.

بيد أن الأهم من هذا كله هو مسألة البيعة، والتى تودى بأى حديث عن الديمقراطية داخل الجماعة، كما تجهض حديث الجماعة عن إيمانها بالفكرة الديمقراطية ذاتها. وقد وضع حسن البنا صيغة تاريخية لمسألة البيعة فى رسائله حيث يقول: «أركان بيعتنا عشرة فاحفظوها: الفهم، والإخلاص، والعمل، والجهاد، والتضحية، والطاعة، والثبات، والتجرد، والأخوة، والثقة»، وهى مبادئ تبدو لأى شخص كما لو كانت دليل اختبار لصدق الأخ وجدارته بنيل ثقة قياداته. وفى شرحه لمفهوم الطاعة يكتب البنا عنه أنه «امتثال الأمر، وإنفاذه توًا فى العسر واليسر والمنشط والمكره».

ولا تخلو أدبيات الإخوان من تأكيد معنى الطاعة والالتزام بما تقرره القيادات؛ لذا يصعب اعتبار علاقة القيادة والقاعدة داخل الجماعة على أنها أحد أشكال العلاقات الحزبية المتعارف عليها، ذلك أنها أقرب للعلاقة الهيروقراطية التى تسم التجمعات الدينية بكافة أشكالها.

وخلال مقابلاتى بالعديد من أعضاء القواعد، اكتشفت أن ثمة خللاً واضطرابًا يسيطر على الجميع منهم فيما يخص مدى العلاقة بين مبدأ السمع والطاعة وحرية التعبير عن الرأى الذى قد يصل إلى رفض بعض الأوامر والالتزامات. بل إن كثيراً منهم ينظر لمبدأ السمع والطاعة باعتباره أحد أشكال الديمقراطية الداخلية فى الجماعة.

بيد أن ما يجب ذكره هنا أنه منذ أن فازت الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٥م قد تم التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات دورية على مستوى الأسر والشُّعب والمناطق، بحيث تصبح الديمقراطية هى المعيار الوحيد للترقى داخل الجماعة. بالطبع تنص لائحة الجماعة على إجراء هذه الانتخابات، إلا أنه لم يكن هناك التزام حقيقى بذلك، إلى أن تم تعميم بريد داخلى من المرشد العام للجماعة بضرورة تفعيل آلية الانتخابات الداخلية.

وهنا يتبلور المفهوم الإخوانى «المزدوج» للديمقراطية فى أوجه، ففى الوقت الذى من المفترض أن تصبح فيه الديمقراطية آلية للحراك الداخلى، فإن مظاهرها الأخرى كالمعارضة والشفافية ورفض تعليمات القيادات تظل على حالها من التجاهل وعدم الاعتراف بأحقية العضو الإخوانى فى ممارستها.

الموقف من الآخر «الداخلى»

يكاد الموقف من الآخر الداخلى، وأقصد به الآخر النوعى والدينى، أى المرأة والأقباط، أن يكون رأس حربة فى كثير من الاتهامات التى تكال ضد جماعة الإخوان المسلمين، ويقوم دليلاً على ضعف الثقافة الديمقراطية لديها. وكثيراً ما اتهمت الجماعة بازدراء هذا الآخر والتقليل من شأنه على أساس دينى، إلى درجة تحولت فيها مثل هذه الاتهامات إلى «لعنة» تاريخية تطارد الجماعة أينما ذهبت.

وحقيقة الأمر، فإنه وبغض النظر عن موقف الجماعة الحقيقى من قضية العلاقة مع الآخر الداخلى، فإن القضية تبدو أبعد من ذلك بكثير، فهى ترتبط فى جزء رئيسى منها بالثقافة العامة فى المجتمع، وما تنتجه من أنماط سلوكية ومعرفية تجاه هذا الآخر، وهذه هى الكارثة بحد ذاتها. بيد أن هذا لا يقوم كمبرر لأى موقف متشدد يسم جماعة الإخوان المسلمين فى هذا الصدد، إنما قصدت أن ألفت الأنظار إلى مدى عمق هذه القضية وتجذرها فى بنية العقل المصرى، وربما العربى.

أما ونحن نتحدث عن حركة «دينية» تستهدف مشروعًا سياسيًا فإنه من المحتم عليها أن تأخذ مواقف تتلاءم وفرص تحقيق هذا المشروع؛ لذا فإن الموقف من المرأة والأقباط يظل بابًا مفتوحًا على مصراعيه لكل من يرغب فى مهاجمة الجماعة ونعتها بجميع صفات السلطوية والطائفية.

وإذا كان من المنصف أن نذكر التطور الذى لحق بموقف الجماعة من هذه القضية خصوصًا منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى، والتى أصدرت فيها الجماعة عدة وثائق تحدد موقف الجماعة من المرأة والأقباط وتولى المسئوليات العامة، وقد نظر البعض إلى هذه الوثائق باعتبارها «التأسيس الثانى» للجماعة، إلا أنه يمكن القول إن هذا الموقف لم يتحرك خطوة واحدة إلى الأمام على الرغم من مرور أكثر من عقد كامل على إصدار هذه الوثائق.

ففى وثيقة «بيان للناس» التى صدرت فى الثلاثين من أبريل ١٩٩٥م جرى التأكيد على موقف الجماعة من غير المسلمين، وأطلقت العبارة الشهيرة التى لا يزال يرددها قادة الجماعة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وهم شركاء فى الوطن وإخوة فى الكفاح

الوطنى الطويل، لهم كل حقوق المواطن المادى منها والمعنوى، المدنى منها والسياسى، والبر بهم والتعاون معهم على الخير فرائض إسلامية لا يملك مسلم أن يستخف بها أو يتهاون فى أخذ نفسه بأحكامها، ومن قال غير ذلك وفعل غير ذلك، فنحن برآء منه ومما يقول ويفعل»(١١).

أما وثيقة «المرأة المسلمة فى المجتمع المسلم» التى صدرت فى مارس ١٩٩٤م فإنها تؤكد على حق المرأة فى العمل والمشاركة فى الانتخابات والترشح للمجالس المنتخبة، وتولى الوظائف العامة والحكومية.

بعد عقد كامل من إصدار هذه الوثيقة وفى الرابع من مارس ٢٠٠٤م أطلقت الجماعة مبادرة شهيرة أطلقت عليها «مبادرة الإصلاح» تناولت فيها جوانب مختلفة لمفهوم الإصلاح حسبما تراه الجماعة، لم يطرأ فيها أى جديد فيما يخص الموقف من الأقباط والمرأة.

لذا لم يكن غريبًا أن يحظى موقف الجماعة من الأقباط بالكثير من الاهتمام عقب صعودهم المفاجئ خلال انتخابات ٢٠٠٥م، وكان حريًا بالجماعة أن تعيد التأكيد على موقفها فى هذا الشأن، بل سعت إلى الدعوة إلى تدشين مبدأ الحوار المستمر مع الإخوة الأقباط من أجل إزالة الكثير من المخاوف التى تصاعدت بشكل ملحوظ عقب فوز الإخوان فى الانتخابات.

وبغض النظر عن حال الهلع «المزمن» التى تحولت بفعل الحملات الإعلامية المنهجية ضد الجماعة، خصوصًا فيما يتعلق بالموقف من الأقباط، فإن الأمر قد تحول إلى «فوبيا» تجاه الجماعة، أو «مصيدة» يسعى كثيرون لاصطياد الجماعة من خلالها. وإن كان مثل هذا الطرح لا يقلل من قدر الجمود الذى يحيط بالجماعة، سواء فى هذه القضية أو غيرها من قضايا وإشكاليات الديمقراطية.

وللإنصاف فلا يمثل خطاب جماعة الإخوان المسلمين فيما يخص رؤية الآخر وكيفية التعاطى معه استثناء على قاعدة عموم المصريين، وهو ما يلقى بمسئولية مزدوجة على الجماعة، مرة لأنها تعبر عن شريحة معتبرة من المجتمع المصرى يجب تغيير محتواها الثقافى والفكرى وتنقيحه فى نظرته للآخر، ومرة ثانية لكونها تنطلق من

مرجعية دينية يفترض معها التوصل إلى حلول فقهية لهذه المسألة حتى لا يتهم الإسلام ذاته بالجمود فى التعاطى معها .

غموض فكرة « المرجعية الدينية »

تمثل قضية المرجعية الدينية إحدى الإشكاليات التى تقع فيها جماعة الإخوان المسلمين ، ويبدو هنا الفرق واضحًا بين الجماعة وبين بقية التيارات الإسلامية التى قطعت شوطًا كبيرًا فى الاقتراب من الفكرة الديمقراطية . ومنبع الاختلاف ليس فى الاعتقاد بأهمية مسألة المرجعية ، فالجميع يتفق على ذلك ، بيد أنه فى طريقة التعاطى مع استحقاقاتها ، ففى حين تتناول التيارات الإسلامية التقدمية كحركة النهضة التونسية أو حزب العدالة والتنمية المغربى ، فضلاً عن أحزاب الوسط الإسلامية مسألة المرجعية تنظر إليها باعتبارها الخلفية العريضة أو «الضمير الخلفى» الذى ينبثق منه مشروع الجماعة ، وهو ما يضفى كثيراً من المرونة على مواقفها من القضايا الإشكالية كالمرأة والآخر والحريات وغيرها . فى حين يسم الغموض موقف جماعة الإخوان المسلمين من مسألة المرجعية الدينية ، وهو ما يترجم فى غموض مواقف الجماعة فى العديد من القضايا السابق الإشارة إليها .

وقد أدى تمسك الجماعة بفكرة المرجعية الدينية إلى النص فى تعديلات الدستور المصرى على حظر ممارسة أى نشاط سياسى أو حزبى على أساس دينى أو مرجعية دينية ، وكأنما استهدف المشرع جماعة الإخوان تحديداً بهذا التعديل .

وإجمالاً ، تتركز حجج الرافضين للتمسك بمثل هذه المرجعية فى أربعة نقاط رئيسية .

أولها : أنها تعبر من وجهة نظرهم عن ردة «فكرية» ونكوص مبين لمكتسبات الحداثة والقيم المدنية التى يجب أن تنخرط فيها المجتمعات العربية . وذلك انطلاقًا من المقولة السوسيولوجية التى تفترض انحسار النزعة الدينية كلما زادت جرعة الحداثة و«العصرنة» .

ثانيها : أن ثمة تصورًا راسخًا لدى البعض باحتمالات انخراط أى فصيل «إسلامى» ذى مرجعية «دينية» ، وهو فى هذه الحال الإخوان المسلمون ، فى ممارسة نوع من الوصاية

الدينية على المجتمع، محاولاً فرض رؤيته للإسلام على بقية الأطراف والقوى التى قد تكون مختلفة معه سياسيًا وإيديولوجيًا أو حتى دينيًا، وهو ما قد يعد تعسفًا بالحقوق الفردية وفى مقدمتها حقوق الاعتقاد والاختلاف. ويستشهدون فى ذلك الأمر بحال الجمود الفقهى والفكرى لدى جماعة الإخوان المسلمين، خصوصًا فى مصر.

ثالثها: أن التمسك بمثل هذه المرجعية من شأنه أن يعيد إنتاج المعضلة التاريخية المتمثلة فى إشكالية العلاقة بين الدين والدولة (أو السياسة حسب رؤية البعض) والتى تعطلت بسببها معظم الأطروحات النهضوية التى أنتجها العقل العربى على مدار القرنين الماضيين.

رابعها: أنه من شأن تمسك أى فصيل إسلامى «معتدل» بمثل هذه المرجعية أن يفتح الباب أمام التيارات الإسلامية الأخرى ذات النهج المتشدد فى اللجوء إلى هذه المرجعية كمبرر لأية رؤى (وربما أفعال) قد تراها تعبيراً عن الالتزام بهذه المرجعية.

ودون التقليل من هذه الحجج، أو غيرها مما قد يرى فيها البعض التفافًا على مكتسبات الدولة المدنية، يمكن القول إن جوهر المشكلة لا يكمن فى التمسك بالإسلام كمرجعية عامة فى ممارسة كافة أنواع النشاط الإنسانى بما فيها السياسى ـ الدنيوى، بقدر ما هى فى فهم كل طرف لمسألة المرجعية ذاتها.

حيث يبنى كل طرف حججه ومنطقه على مفهوم خاطئ ومشوه لفكرة المرجعية، فمن جهة لا يتعدى تمسك جماعة «الإخوان المسلمين» بفكرة المرجعية حاجز الشعار العام الذى يجرى استخدامه لتمرير فهمهم للنصوص الدينية وتأويلاتها المختلفة، والتى قد لا تتفق بالضرورة مع أية تأويلات وأطروحات أخرى لمعانى هذه النصوص. وكثيراً ما يصطدم الإخوان بمسائل سياسية تثبت عجزهم عن استنباط أحكام «دينية» تتلاءم ومتطلبات الواقع.

فى حين لا يتعدى طرح الطرف المقابل حاجز الرفض المسبق لأية فكرة قد تكتسى برداء إسلامى، وذلك إما لأسباب حداثية تنطلق من ضرورة التخلص من أية أفكار دينية (وهى هنا مرادفة للشعوذة والخرافة) كشرط استباقى لانطلاق مسيرة التحديث والتقدم، وذلك استشهاداً بما فعلته المدنية الأوروبية التى انطلقت بعد فك العلاقة بين

الكنيسة والقصر. وإما لأسباب ثقافية تنطلق من ضرورة تطليق الثقافة التقليدية العربية والتخلص من هيمنة العقل «الدينى»، ووقف «المنتج» الدينى كمصدر للثقافة، باعتباره تعبيراً عن التخلف والجهل. وإما لأسباب سياسية، تنطلق من ضرورة وقف المد الدينى «الإسلامى» باعتباره خطراً يهدد وجود التيارات السياسية والأيديولوچية الأخرى.

وسوءة الأمر أن يصبح الجدل بين الطرفين حول مفهوم المرجعية مجالاً للمزايدة فى مواقفهما، وأداة يجرى توظيفها من أجل تعظيم مكاسب كل طرف، فمن جهة يدرك الإخوان المسلمون أن مجرد التمسك بهذا الشعار العام أحد أسباب الجذب لدى الجمهور الإسلامى العريض، الذى تلهبه الشعارات الفضفاضة، بغض النظر عن التفسير «الإخوانى» له، فى حين تتوحد النخب العلمانية (أو على الأقل تلك التى لا تتفق مع الإسلاميين) مع النظم الحاكمة من أجل ممارسة نوع من التخويف تجاه أفكار وتأويلات الإخوان المسلمين وغيرهم من التيارات الدينية.

من هذا المنطلق يصبح من المفيد طرح بعض الحدود الضابطة لمفهوم المرجعية الإسلامية، وما تنطوى عليه من أفكار وأطر عامة، قد يساهم فى إزالة بعض من جوانب الالتباس بين رؤى الطرفين، ووقف حال الاستقطاب الراهنة التى تكاد تشطر المجتمعات العربية إلى فريقين متصارعين.

وفى نظرنا أن نقطة البدء فى حل هذه الإشكالية تنطلق من البحث عن إجابات محددة لثلاثة أسئلة رئيسية هى: ماهية فكرة المرجعية بحد ذاتها؟ ولماذا المرجعية الدينية (الإسلامية تحديداً) دون غيرها؟ وما هو الاستخدام الأمثل لفكرة المرجعية؟

تبدو فكرة المرجعية كما لو كانت «حاضنة» قيمية تتجسد من خلالها ليس فقط طرق التفكير والممارسة لدى أمة من الأمم، وإنما أيضاً تعبر عن طموحات وآمال شعوب هذه الأمة، تلك التى تتم ترجمتها فى إطار مشروع حضارى يمثل دعامة قوية فى مواجهة مخاطر الانحلال أو التراجع فى مواجهة الأيديولوچيات والأفكار الأخرى. وهى (المرجعية) تعبر عن نفسها بشكل «عفوى» فى ممارسات البشر اليومية، كما تحدد استجاباتهم وردود فعلهم تجاه القيم والثقافات الأخرى.

ومن هنا تأتى خطورة الحدة فى اتخاذ مواقف «مطلقة» من هذه المرجعية، إما من خلال الرفض التام لها، وإما من خلال استغلالها دون القدرة على تحمل تبعاتها، ناهيك عن فهم معانيها العميقة. كما أنه لا يجوز لأى طرف أن يحتكر تقديم تفسير أو «تأويل» محدد لهذه المرجعية، طالما أنه لم يضع محدداتها أو يبتكرها من العدم، ذلك أنه لا يعدو كونه مستفيداً منها، شأنه فى ذلك شأن الآخرين.

وإذا كان التعريف السابق ينصرف إلى جميع أصناف المرجعيات سواء كانت دينية أم وضعية، فإن ما يخص المجتمعات الإسلامية منها هو تلك المرجعية الدينية، والتى لا تعنى مطلقًا نفى أو إقصاء أى مرجعية أيديولوچية أخرى (وفى هذه الحال لن تسمى مرجعية بقدر ما هى انتماء فكرى مقيد زمنيًا وبشريًا)، وأيضًا لا تعنى إعادة إنتاج الحكم الثيوقراطى، بقدر ما تعنى ضرورة ملاءمة هذه الانتماءات والعقائد الفكرية لتلك المرجعية العامة.

وتفصيل الأمر أن الإسلام لم يتنزل باعتباره مجرد دعوة سماوية تختصر نفسها فى أداء العبادات فحسب، وإنما جاء تطويراً وتجديداً للأفكار الدينية السابقة عليه، وتوحيداً لقيمها الإنسانية فى مركب حضارى واحد، له قدرة «مُلهمة» على تجديد الحياة الروحية والمدنية، وهو الذى لا يزال يشكل حتى اليوم مصدراً مهمًا للعزيمة والثقة من أجل بناء المجتمعات المدنية. بل إن فكرة الفصل المادى بين العقائد الدينية والممارسة السياسية فى بعض الديانات الأخرى (والذى يتخذه البعض دليلاً على المدنية والتقدم)، لهى دليل على صعوبة تحقيق هذا الدمج «الخلاّق» بينهما، أكثر من كونه علامة على فشل الإسلام فى تحقيق هذا الفصل.

باختصار فقد جمع الإسلام بين عدم قدرة اليهودية على التخلص من الرغبة فى امتلاك الأرض والدمج بين ملكوت الله وملك بنى إسرائيل (فى نزعة ثيوقراطية واضحة)، وبين نزوع المسيحية نحو الخلاص والحياة الأخروية والتبشير بقدوم الساعة وإهمال الشأن الدنيوى (فى نزعة كهنوتية راسخة)، وذلك من خلال إنتاج مركب حضارى حرر الفرد من أى سلطة وسيطة قد تعوق المدنية وانطلاقه لتعمير الأرض.

أى أن الإسلام مثل بحد ذاته ثورة مدنية واسعة فى مواجهة استبداد الدولة الدينية من جهة، وكهنوت السلطة التبشيرية التى عطلت الحضارة الأوروبية ردحًا طويلاً من الزمن من جهة أخرى؛ لذا لم يكن غريبًا أن تصبح مؤلفات ابن رشد، خصوصًا فى علم الكلام الإسلامى، منبعًا رئيسيًا لأفكار النهضة الأوروبية، بل ما كان له (ابن رشد) أن يبدع ويقدم أطروحاته الفلسفية لولا رحابة العقل الإسلامى التى سمحت لها بنقل أفكار الفلاسفة الإغريق وتطويرها والإضافة لها. ومن هنا تأتى إجابة السؤال الثانى المطروح أعلاه، ذلك أن أفضل ما قام به الإسلام، هو نقل مركز الثقل فى السياسة (باعتبارها بناء للهوية الجامعة) من الدولة إلى المجتمع، بحيث حررت الإرادة الإنسانية من قيود الملك (الإله) ورجل الدين (الوصى) كى تعطى للفرد حرية التصرف والتحرك بإرادة واعية ومخيرة (ومبدعة).

من هنا تبدو قضية المرجعية الإسلامية، دون غيرها من المرجعيات الدينية، أمرًا مصيريًا وأصيلاً فى تكوين هوية الشعوب العربية والإسلامية، يصعب التخلص منه تحت أى مبرر.

أما فيما يخص الاستخدام الأمثل لفكرة المرجعية الإسلامية، فيقع جزء كبير من مسئوليته على عاتق الفقهاء والمجددين ورجال الدين المصلحين. ذلك أن طبقات الجمود والتكلس الفقهى التى تراكمت فوق تراثنا الدينى والعقلى أفقدت هذه المرجعية بريقها، وعطلت مفعولها، بل على العكس جعلت منها عبئًا، ومصدر قلق يسعى الكثيرون للتخلص منه.

وفى هذا الإطار يمكن الاستفادة بما قرره برهان غليون الذى يشير فى مؤلفه المتميز (نقد السياسة . . الدولة والدين) من أن فهم علاقة الإسلام بالسياسة، يستدعى إدراك ثلاثة أمور كبرى، **أولها**: مركزية الدين بالنسبة للاجتماع المدنى كله، وبالتالى وضعه فى مركز الحياة الاجتماعية بمختلف ميادينها، **وثانيها**: استيعاب الدين للنشاطات الروحية والزمنية معًا وانغماسه فى النشاطات الدنيوية، وعدم اشتراط التطابق بين مفهوم الدينى والمقدس الإلهى بالضرورة. **وثالثها**: إدراك أن الدين، وذلك بما هو شرع وقانون، وبما هو إطار لتكوين المشروعية العامة للجماعة السياسية، وبما هو مركز التكوين العقيدى للأطر والقيادات، وبما هو المسئول بتكوين اللُّحمة الجماعية وتربية

روح التضامن التى تقوم عليها السياسة نفسها ، بات هو المقر الرئيسى للممارسة السياسية وذلك على غرار ما كان يجرى فى المراحل الأولى للإسلام .

من هذا المنطلق فإن التحاف أى جماعة بمسألة المرجعية الدينية ، على غرار ما تفعل جماعة الإخوان المسلمين ، لا يمثل فى حقيقته ميزة أو أداة قد تستخدمها الجماعة فى تمرير رؤيتها للدولة والمجتمع عبر شعاراتها الفضفاضة ، بقدر ما هو مسئولية ثقيلة يجب التفكير بها جديًا والتعاطى معها بمسئولية ، ذلك أن الفشل (أو بالأحرى عدم القدرة) فى ترجمة هذه المرجعية عبر منظومة من القيم والأنساق الفكرية السامية ، سيمثل طعنًا مباشرًا للفكرة ذاتها ، ويزيد من حجج المناوئين لها .

فى حين تبدو محاولات البعض التشكيك فى هذه المرجعية ، كما لو كان تعطيلاً لرأس المال المدنى وتجفيفًا للنبع «الثورى» للحضارة الإسلامية ، التى ظلت طيلة قرونها الأولى رمزًا للتجديد والإبداع ، وهو ما يقلل فى الوقت نفسه من قدرة هذه المرجعية على تحرير المجتمعات الإسلامية من ربق الاستبداد الدينى والزمنى على حد سواء .

* * *

هوامش الفصل الخامس

(١) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد: (رسالة المؤتمر الخامس)، (الإسكندرية: دار الدعوة ١٩٨٨) ص ١٧٤، وكذلك مجلة «الإخوان المسلمون» العدد ٣٠ بتاريخ: ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ م.

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذه الاستراتيجية راجع تقرير الحالة الدينية فى مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) الطبعة الرابعة، العدد الأول، ١٩٩٥م ص ١٧٠ . وكذلك د. عمرو الشوبكى، إسلاميون وديمقراطيون.. إشكاليات بناء تيار إسلامى ديمقراطى، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة) الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ١٣٣ .

(٣) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤ .

(٤) جمال البنا، ما بعد الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص ٨٤ .

(٥) عبد الله النفيسى، الفكر الحركى للتيارات الإسلامية.. محاولة تقويمية، (فى) الحركات الإسلامية والديمقراطية.. دراسات فى الفكر والممارسة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الثانية ٢٠٠١م، ص ٢٠٢ .

(٦) مصطفى مشهور، مجلة الدعوة عدد أغسطس ١٩٨١ م.

(٧) جريدة الشعب / ١٠١٧/ ١٩٩٥م، نقلاً عن تقرير الحالة الدينية فى مصر، مرجع سابق، ص١٧١ .

(٨) الإخوان المسلمون، موجز عن الشورى فى الإسلام وتعدد الأحزاب فى المجتمع المسلم، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية)، ١٩٩٤ م.

(٩) محمد جمال عرفة، فوز الإخوان.. يُسرع أم يعرقل «الإصلاح» و«التوريث»، إسلام أونلاين على الرابط:

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2005/11/article18.shtml

(١٠) ضياء رشوان، الإخوان المسلمون: الولادة مرتين، جريدة الشرق الأوسط، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦م.

(١١) هذه دعوتنا ـ بيان للناس، رسالة المرأة، رسالة الشورى، لندن، أكتوبر ١٩٩٥ م.

الفصل السادس

حادثة الأزهر .. هل تغيرت قواعد اللعبة؟

ستظل حادثة «الأزهر»، التى قام فيها بعض طلاب جماعة الإخوان المسلمين بجامعة الأزهر باستعراض فنون ومهارات القتال فى العاشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٦م، علامة فارقة فى علاقة الجماعة بالنظام المصرى، ولا غرو فى أن يؤرخ البعض لعلاقة الطرفين فيما قبل وما بعد هذه الحادثة.

بالطبع ليست هى المرة الأولى التى يقع فيها صدام بين النظام الحالى، والجماعة (المحظورة من ممارسة أى نشاط سياسى منذ عام ١٩٥٤م)، ولكنها بلا شك المرة الأكثر عنفًا وتأثيرًا خلال ما يزيد عن ربع قرن هى فترة حكم الرئيس مبارك. فقد سبق وأن تصادم الطرفان عدة مرات، بدأت بالصدام الشهير عام ١٩٩٢م فيما عُرف بقضية «سلسبيل» التى حاولت من خلالها الجماعة إعادة تشكيل هيكلها التنظيمى حسبما جاء فى لائحة توقيف معتقليها، مرورًا بالقضايا العسكرية ٨ و١١ و ١٣ لعام ١٩٩٥م والتى تم القبض فيها على ما يقرب من ٨٢ عضوًا من أعضاء الجماعة بتهمة العمل على إحياء تنظيم يسعى لإسقاط نظام الحكم، والتى ارتبطت جميعها بالقضية ١٣٦ لعام ١٩٩٥م أمن دولة عليا. تلتها قضية تأسيس حزب سياسى «الوسط» عام ١٩٩٦م والتى ضمت ١١ شخصًا تمت إحالتهم جميعًا للقضاء العسكرى، وكان على رأسهم آنذاك محمد مهدى عاكف المرشد العام الحالى للجماعة. وما حدث أيضا عام ١٩٩٩م فيما عرف بقضية نقابة المهندسين، وكان فى مقدمة المعتقلين آنذاك الدكتور محمد على بشر عضو مكتب الإرشاد والمعتقل فى قضية (ميليشيات الأزهر). وأخيرًا قضية «أساتذة

الجامعة» عام ٢٠٠١م والتى حكم فيها على عدد من أساتذة الجامعات المصرية بالسجن لمدة خمس سنوات.

ما الذى حدث؟

صبيحة العاشر من ديسمبر ٢٠٠٧م قام ما يقرب من ٢٧ طالبًا من طلاب جامعة الأزهر المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين بأداء عرض مسرحى استعرضوا فيه قسطًا من فنون ومهارات القتال لمدة عشرين دقيقة. وقد ارتدى الطلاب خلال العرض زيًا موحدًا (تى شيرت أسود وقناع أسود خطت على جبهته كلمة «صامدون») وقد بدا مشهد الطلاب الملثمين مفاجئًا ومرعبًا للكثيرين الذين شاهدوه عبر شاشات التلفزة (شبكة الأوربت) وانفردت جريدة المصرى اليوم «المستقلة» بنشر صوره.

وقد مثل هذا المشهد سبقًا إعلاميًا تبارت الصحف المصرية والقنوات الفضائية على نقل وقائعه وخلع جميع صفات العسكرة والقوة عليه، ما بين «ميليشيات»، و«جيوش»، و«تدريبات عسكرية» و«شبه عسكرية» و«حرب أهلية». فى حين شن الإعلام الحكومى هجومًا عنيفًا، بهدف الحث على ضرورة اتخاذ إجراء فعلى تجاه الجماعة، بعد أن ضُبط طلابها «متلبسين» فى ممارسة عروض القوة والتشبه بحركات المقاومة فى البلدان العربية المحتلة على حد وصف الصحف الحكومية.

وفى حين لم يدر بخلد «صهيب الملط، ومحمد شامية، وعبد الحميد السنجاوى، ومحمد الصنهاوى، وأحمد نور»، قيادات الجماعة بجامعة الأزهر، أن يصبحوا بين ليلة وضحاها نجومًا إعلامية تتصدر أسماؤهم وصورهم صفحات الجرائد المصرية وقنوات التلفزة، فقد أدى العرض المسرحى الذى نفذه زملاؤهم إلى إثارة عاصفة من الاتهامات والاعتقالات طالت ١٨٠ من زملائهم فضلاً عن ثمانية عشر قياديًا بارزًا فى الجماعة، فى مقدمتهم خيرت الشاطر، النائب الثانى للمرشد العام للجماعة، وأحد أعمدتها «الاقتصادية». وما هى إلا اثنان وسبعون ساعة، فصلت بين العرض المسرحى، وصدور مذكرة اعتقال شملت ما يقرب من مائتى عضو بالجماعة، ما بين طلاب وأساتذة جامعات، وممولين.

فلاش باك

عشية نشر صور العرض المسرحى قمت بالاتصال بأحمد البحيرى المحرر بجريدة المصرى اليوم للحصول على هواتف بعض طلاب الإخوان المسئولين عن تنظيم العرض، وقد التقيت بعدد منهم للوقوف على حقيقة ما حدث. وقد روى معظمهم تسلسل الأحداث التى أدت فى النهاية إلى العرض المسرحى، وكانت روايتهم على النحو التالى[1]:

- بدأ طلاب الإخوان موسمهم الدراسى بشكل طبيعى، وكان الهدف الرئيسى للجماعة هذا العام هو نشر الوعى السياسى لدى الطلاب فى مختلف الجامعات، ومن ضمنها جامعة الأزهر.

- سعى طلاب جامعة الأزهر للتقرب من الطلاب والعمل على حل مشاكلهم كطلاب إخوان، وهى عادة سنوية يتم القيام بها مع بداية كل عام دراسى.

- تحرك الطلاب بكثافة من خلال عقد لقاءات احتفالية للطلاب الجدد.

- بدا أن ثمة تعليمات أمنية مسبقة بضرورة التصدى لأى نشاط طلابى من طلبة الإخوان، وتم ترجمة هذه التعليمات فى عدد من الخطوات هى:

* استبعاد ٢٠٩ طلاب من المنتمين للجماعة من السكن الجامعى.

* عقد مجالس تأديب لعدد من طلاب الإخوان بحجة القيام باستقبال الطلبة الجدد وتوزيع الورود عليهم، مع العلم بأنه كانت هذه هى المرة الأولى التى تعقد فيها مجالس تأديب منذ عام ٢٠٠١ م.

* تم فصل بعض الطلاب لمدة شهر، وهو إجراء إدارى تضمنته اللائحة الطلابية لعام ١٩٧٩ م.

* تمت مصادرة حق طلاب الإخوان فى خوض انتخابات الاتحادات الطلابية، وذلك عبر تهرب المسئولين داخل الكليات عن تنظيم الانتخابات من مقابلة طلاب الإخوان.

* قام طلاب الإخوان بعمل انتخابات موازية لإنشاء ما يسمى «الاتحاد الحر للطلاب»، وتم إجراء الانتخابات فى سبع كليات فى جامعة الأزهر شارك فيها ما يقرب من ٣٥ بالمائة من الطلاب، بنسبة مشاركة بلغت ٨٠ بالمائة.

* تم توجيه تعنيف شديد من قبل إدارة الجامعة لطلاب الاتحاد الحر، وتم استدعاء بعضهم لمكتب رئيس الجامعة ونائبه، وتم التلميح عن مقايضة بين عودة الطلاب المفصولين مقابل التخلى عن موضوع الاتحاد الحر الموازى.

* تم فصل ستة طلاب من كليتى الطب والصيدلة.

التصعيد

- يوم الخميس ٧ ديسمبر ٢٠٠٦م حاول طلاب الاتحاد الحر الذى يضم طلاب الإخوان وبعضًا من طلاب التيارات السياسية الأخرى كحزب الغد والكرامة وحركة كفاية دخول مكتب رئيس الجامعة للتفاهم حول مسألة فصل الطلاب فرفض الاستماع إليهم ومشى بينهم بكل هدوء.

- يوم السبت الموافق ٩ ديسمبر حاول الطلاب الوصول لرئيس الجامعة لمناقشة الموضوع ثانية وفشلوا.

- عقدت مجموعة من قيادات العمل الطلابى داخل جامعة الأزهر اجتماعًا ليليًا للاتفاق على كيفية مواجهة هذا التعنت من قبل إدارة الجامعة واتفقوا على أن يتم عمل يوم اعتصام مفتوح تتخلله فقرات رياضية وترفيهية، وأثناء الاجتماع اقترح أحد الطلاب عمل عرض مسرحى بزى عسكرى، مع ملاحظة أنه ليس الأول من نوعه، حيث سبق عرضه إبان التضامن مع اغتيال الشيخ أحمد ياسين.

- تم التنبيه على أن يتم اختيار ما يقرب من ٢٧ طالبًا ممن يجيدون ألعاب الكونغوفو والشيدوكان، للقيام بالعرض المسرحى.

- تم الاتصال ببعض محطات التلفزيون وبعض الصحف لتغطية الحدث، كالمصرى اليوم وقناة الأوربت الفضائية.

- لم يتم إخبار مكتب الطلاب فى الجماعة بفقرات الحفل أو شكله.

- فى السابعة صباحًا من يوم الأحد ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م تجمع طلاب العرض المسرحى وقاموا بالتمرين على أداء بعض الحركات فى شكل جماعى، تمهيدًا لعرضها خلال عشرين دقيقة كفقرة من فقرات الاحتفال. وفى الثامنة صباحًا بدأت فعاليات يوم الاعتصام.

- فجر الخميس الرابع عشر من ديسمبر تم اعتقال ١٢٤ طالبًا من طلاب الإخوان من مدينة الصفا السكنية والشقق المجاورة لها. وتم احتجازهم لمدة سبعين يومًا وتم إخلاء سبيلهم.

- ومن المفارقات أنه لم يتم التحقيق معهم فى مسألة العرض المسرحى، وإنما فى مسائل شكلية مثل كسر بوابة رئيس الجامعة، وكسر بوابة المدينة الجامعية.

رد فعل الجماعة على حادثة الأزهر:

لم يرق رد فعل جماعة الإخوان إلى مستوى الحدث، وهو ما يعكس عدم تقدير من الجماعة لحقيقة ما هى مقدمة عليه من توتر وتصعيد مع الدولة، ولكنه فى الوقت نفسه يشى بعدم علم قيادات الجماعة مسبقًا بطبيعة ما حدث. فقد قلل المرشد العام للجماعة محمد مهدى عاكف من أهمية الحدث، معتبراً إياه مجرد «ثرثرة إعلامية» يحاول البعض استغلالها لتشويه صورة الجماعة. فى حين استنكر عبد المنعم أبو الفتوح، «عضو مكتب الإرشاد بالجماعة»، ما قام به الطلاب أثناء اعتصامهم، ولكنه قلل فى الوقت نفسه من محاولات البعض تضخيم ما حدث، مشيراً إلى أن الجماعة طلقت العنف منذ أكثر من ثلاثين عامًا، بعد استئناف نشاطها فى السبعينيات من القرن المنصرم. ومعتبراً ما قام به الطلاب مجرد «اسكتشات وأناشيد لا ضرر منها» حسب تصريحاته لقناة الأوربت الفضائية.

الأكثر من ذلك ما أشار إليه الدكتور عصام العريان، رئيس المكتب السياسى للجماعة والذى أفرج عنه عشية العرض المسرحى بعد فترة اعتقال دامت ما يقرب من نصف عام، حين ذكر أن «ما حدث من إدارة الجامعة كان خطأً فى حق الطلاب

المعتصمين، وهو ما دفع بهم إلى حائط مسدود»، مؤكدًا فى اتصال هاتفى «أن ما قام به الطلاب (يقصد استعراض القوة) لو كان أمرًا مقصودًا، لتبنته الجماعة ودافعت عنه» ولكنه لا يعدو كونه «خطأ من الطلاب نتيجة جرعة حماسية بسبب ما يتعرضون له داخل الجامعة» وقد «فوجئنا به؛ لذا فقد تمت إدانته على الفور». معتبرًا أن اعتقال الطلاب داخل الجامعة ومحيطها السكنى، يمثل «انتهاكًا صارخًا للتقاليد الجامعية لم يحدث منذ عام ١٩٧٢م»[٢].

وقد بدت الجماعة عاجزة عن مجاراة النظام فى حملة التصعيد ضد كوادرها، فى حين فشلت فى تقليل مخاوف المجتمع، خصوصًا فى أوساط النخبة، من مشهد طلابها «الملثمين» الذى أعاد للأذهان الخبرة العنيفة للجماعة خلال النصف الثانى من أربعينيات القرن المنصرم.

وقد جدد هذا العرض مخاوف تلك الحقبة المظلمة من تاريخ «الإخوان» التى ترتبط فى أذهان الكثيرين بالجهاز الخاص، وهو ما استثمره البعض خلال الأيام الأولى لأزمة الأزهر، للضغط «وربما التحريض» على الجماعة. فى حين نفت قيادات الجماعة أى وجود لأنشطة سرية «عسكرية» للجماعة، بل تهكم بعضهم من حالات التضييق المستمرة على معسكرات «الترويح» التى تعقدها الجماعة، وفى هذا الصدد يشير العريان إلى أنه لم تعد هناك معسكرات بالمعنى المعروف، وبات أغلبها يعقد «داخل الشقق السكنية». مؤكدًا أن الجماعة تخلت نهائيًا عن العنف منذ أكثر من نصف قرن، ومشيرًا إلى الدور المهم الذى قامت به الجماعة فى توجيه وإرشاد العديد من شباب «الجماعة الإسلامية» أوائل التسعينيات للتخلى عن العنف.

ومن الجدير بالذكر أن معسكرات فرق الجوالة والكشافة تعد إحدى الأدوات الرئيسية التى تعتمد عليها جماعة الإخوان المسلمين فى تربية وتنشئة الأعضاء المنتمين إليها، وتعد إحدى أدوات الاستقطاب الرئيسية للأعضاء الجدد، وقد تم تشكيلها ضمن الإطار التنظيمى للجماعة الذى تحدد فى مؤتمرها الثالث الذى عقد عام ١٩٣٥م.

بيد أنها ترتبط بذكريات سيئة لدى الجماعة، حيث شكلت العمود الفقرى لما أطلق عليه التنظيم السرى «أو الجهاز الخاص» للجماعة، الذى أوكلت إليه مهام القيام بأعمال العنف والتصفية خلال الأربعينيات من القرن الماضى. وهو الجهاز الذى تكون من ثلاثة

فروع رئيسية هى : «الجهاز المدنى، وجهاز الجيش، وجهاز البوليس»، ويرى البعض أنه المسئول عن حادث اغتيال محمود فهمى النقراشى فى الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٤٨، وربما كان السبب فى اغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة فى الثانى عشر من فبراير ١٩٤٩م[٣].

رد فعل النظام

لم يكن النظام يحلم بهدية كتلك التى أهداها له طلاب الجماعة كى يشرع فى شن حملة قوية وعنيفة ضد كوادرها وقياداتها فى مختلف المستويات. وللحق فإن تحرك النظام لم يأت فور وقوع الحادث، وإنما سبقته حملة إعلامية كبيرة شنتها الصحف الحكومية على الجماعة بهدف تبرير أو تغطية أية إجراءات يمكن أن تتم لاحقًا.

وقد شرع النظام فى اتخاذ العديد من الإجراءات يمكن استعراضها على النحو التالى :

- اعتقال ما يقرب من ٢٥٠ شخصًا من كبار قيادات الجماعة، وفى مقدمتهم النائب الثانى للمرشد خيرت الشاطر، فضلاً عن عدد كبير من رجال الأعمال المحسوبين على الجماعة مثل رجل الأعمال حسن مالك ونظيره عبد الرحمن سعودى وغيرهم.
- شن حملة قوية على العديد من الهيئات الاقتصادية والشركات التابعة لأفراد ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين، وضرب البنية الاقتصادية والمالية للجماعة، وذلك من خلال القبض على عدد كبير من رجال الأعمال وممولى الجماعة فى الداخل والخارج والذين يقدر البعض حجم استثماراتهم بنحو ٤ مليارات دولار، ناهيك عن قرار النائب العام المصرى بالتحفظ على أموال ٢٩ قياديًا فى الجماعة ومنعهم من التصرف فيها. وقد تحدث البعض عن أن خسائر الجماعة من هذه الضربة قد ناهزت ٨ ملايين دولار، فى حين تقدرها الجماعة بمائتى ألف دولار فقط.
- تصريح الرئيس مبارك لصحيفة الأسبوع بأن الإخوان يشكلون «خطرًا على أمن مصر» وبدا الرئيس كما لو كان مفزوعًا من «الصعود السياسى للإخوان» وتخوفه من أن تتحول على إثره البلاد إلى «دولة دينية تكرر تجارب أخرى لنظم مجاورة بما قد يفرض العزلة علينا»[٤].

- تحويل أربعين من قيادات الجماعة للمحاكمة العسكرية، وذلك بعد أن أفرجت عنهم محكمة جنايات جنوب القاهرة، من بينهم خيرت الشاطر النائب الثانى للمرشد العام، ومحمد على بشر عضو مكتب الإرشاد.

- توجيه لائحة اتهامات غير مسبوقة للمعتقلين تتعلق بالإرهاب، وغسيل الأموال، وتشكيل ميليشيا عسكرية على غرار الحرس الثورى الإيرانى وحزب الله وحماس، وهى المرة الأولى فى تاريخ الجماعة التى تواجه فيها مثل هذه الاتهامات. كما طالت الاتهامات، ولأول مرة أيضًا، أعضاء فى التنظيم الدولى للجماعة من بينهم المليونير المعروف يوسف ندا المقيم بسويسرا، والسورى غالب همت.

بين وجهتى نظر

من الصعب على أى باحث محايد اكتشاف ما حدث فى جامعة الأزهر صبيحة العاشر من ديسمبر ٢٠٠٧ م دون الاشتباك مع كافة وجهات النظر التى سيقت حول هذا الموضوع. ومن بين عشرات الروايات التى صدرت من مختلف الأطراف، يمكن استخلاص روايتين، **الأولى**: تتبناها الجماعة وتقوم على أن ما قام به الطلاب لا يعبر مطلقًا عن نهج الجماعة التى طلقت العنف منذ أكثر من نصف قرن. **والثانية**: يتبناها النظام وبعض القوى السياسية تقوم على أن ما حدث من طلاب الأزهر يعتبر «استعادة» للخط الأساسى للجماعة الذى يقوم على العنف والترهيب، وأن ما قامت به الجماعة طيلة العقود الثلاثة الماضية لم يكن سوى نوع من «التقية» حتى تنضج الظروف. مستشهدين فى ذلك بالهفوات «المتكررة» التى وقع فيها المرشد العام الحالى للجماعة، والتى أبدت، حسب نظرهم، ميلاً لاستخدام القوة لتحقيق أهداف الجماعة.

بيد أنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن ما قام به مجموعة من الطلاب يمكن تسكينه ضمن «نهج عسكرى» تدخره الجماعة إلى حين. وذلك لعدة أسباب منطقية، **أولها**: اقتناع الجماعة بأنه لا جدوى من الدخول فى أى مواجهة مع الدولة، وهى حقيقة توصلت إليها أغلب القيادات قبل ردح طويل من الزمن. أو حسبما يرى العريان أن «أى رد فعل عنيف ضد الدولة لم يعد مجديًا». **ثانيها**: أن لجوء الجماعة لخيار القوة يعد بحد ذاته انتحارًا سياسيًا، ويمثل هدرًا للعديد من المكاسب السياسية والمجتمعية التى

حققتها الجماعة طيلة العقدين الماضيين، والتى أفضت فى النهاية إلى حصول الجماعة على عشرين بالمائة من مقاعد البرلمان المصرى خلال الانتخابات الأخيرة التى أجريت قبل عام، وهى مكاسب لا يمكن التفريط بها بمجرد «استعراض للقوة قام به بعض طلاب الجماعة». **ثالثها**: أنه من الصعوبة بمكان تخيل وجود «جناح عسكرى» للجماعة، فى ظل القبضة الأمنية الشديدة التى تواجه بها جميع تحركات الجماعة، فى حين يمثل وجود مثل هذا الجناح إدانة دامغة للسلطات الأمنية ذاتها نظرًا لتراخيها فى مراقبة أنشطة الجماعة. **رابعها**: أنه كان بإمكان الجماعة استخدام مثل هذه «الميليشيات» خلال العام الماضى الذى شهد أعلى درجات الاستقطاب بينها وبين والنظام. فعلى مدار العام الماضى نظمت الجماعة ما يقرب من ثلاثة وعشرين تظاهرة، شارك فيها ما يقرب من مائة وأربعين ألف متظاهر فى أكثر من خمس عشرة محافظة، لم يجر خلال أى منها استعراض للقوة، أو القيام بأية «عروض مسرحية» عنيفة. **خامسها**: وهو الأهم، أنه كان من المنطقى اللجوء لهذا الجناح لصد عمليات البلطجة التى يتعرض لها أعضاء الجماعة سواء خلال المظاهرات التى يجرى تنظيمها، أو خلال عمليات المداهمة والاعتقال التى تجرى لقياداتها، الأمر الذى لم يحدث.

هل عاد الإخوان لانتهاج العنف؟

تشير طبيعة الاستقطاب الحاد الذى وصلت إليه العلاقة بين الجماعة والنظام طيلة عام ٢٠٠٦م، والتى تمت الإشارة إليها فى الفصل الثالث من الكتاب، إلى أن ثمة مواجهة حتمية بين الطرفين كانت على وشك الحدوث، خصوصًا مع اشتداد حدة الاستقطاب داخل مجلس الشعب على خلفية طرح التعديلات الدستورية فى دور الانعقاد الثانى للمجلس.

وقد دفعت المواجهة العنيفة بين النظام والإخوان هذه المرة بالبعض إلى القول بأن قواعد اللعبة بين الطرفين قد تغيرت، وأنهما بصدد البحث عن معادلة جديدة تحكم العلاقة بينهما. بيد أن تتبع مسارات الأزمة لاحقًا يؤكد أن ما حدث يعد أمرًا طبيعيًا نتيجة للتحولات التى طرأت على موقف كلا الطرفين كلاعب على الساحة المصرية، وهو ما يتطلب العودة للوراء قليلاً لفهم ميكانيزمات العلاقة بين الطرفين.

واقع الأمر أنه لا يمكن تفسير ما حدث خارج سياق العلاقة التاريخية بين النظام الحالى والجماعة على مدار العقدين الماضيين، والتى مثلت مزيجًا من «التهدئة والمطاردة».

فمنذ بداية الثمانينيات وحتى الآن، لجأ النظام للجماعة ثلاث مرات، ولفظها ثلاثًا. احتاجها ابتداء، فى النصف الأول من الثمانينيات، حين سعى لتدشين شرعيته «الحديثة»، فكان أن سمح لها بالانخراط فى مناسبتين انتخابيتين عامى ١٩٨٤م، و١٩٨٧م، ثم عاد ولفظها بعد أن حققت فوزًا هائلاً فى تلك الانتخابات.

ثم احتاجها بعد ذلك لوقف المد المتطرف للجماعات الأصولية أواخر الثمانينيات، فيما تحدث البعض عن دور لبعض قيادات الجماعة فى توجيه «النصح» لشباب «الجماعة الإسلامية» لنبذ العنف، وما لبث أن عاد ولفظها منتصف التسعينيات فيما عرف بالقضايا العسكرية (٨، و١١، ١٣) لعام ١٩٩٥م.

واحتاجها خلال الانتخابات الأخيرة (خريف ٢٠٠٥م) لإضفاء مسحة «تنافسية» على جولاتها من جهة، وإظهار «الفزاعة» الإسلامية فى وجه الضغط الخارجى المتزايد آنذاك من جهة أخرى. ثم عاد ولفظها عقب حصول مرشحيها على ما يقرب من عشرين بالمائة من مقاعد مجلس الشعب، فبدأت حملة «ممنهجة» لخفض سقف توقعات الجماعة، وتبريد انتصارها على الصعيد المجتمعى، فجرت عمليات ملاحقة لمعظم قيادات الصف الأول بالجماعة، ووصل الأمر مع أزمة الأزهر إلى اتهام بعض أعضائها بـ«ممارسة الإرهاب».

وتكشف هذه الأزمة مدى الضمور الذى أصاب «العقل» المصرى، فلا الحكومة تعاطت معها بحنكة «سياسية» وإنما جاء تناولها من خلال النهج الأمنى المعتاد. ولا قوى المعارضة، التى تحالفت مع الإخوان إبان الانتخابات الماضية، اتخذت موقفًا واضحًا مما قام به طلاب الأزهر. فى حين لم تتحرك منظمات المجتمع المدنى للتعبير عن استيائها لاعتقال الطلاب من داخل الحرم الجامعى فى مشهد لم يحدث منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضى. وتشرذم المثقفون، كالعادة، بعضهم انساق وراء مواقف مسبقة من الجماعة، فى حين لزم بعضهم الصمت إلى درجة «الموات»، وكانت الفوضى عنوان الجميع.

ربما لا تختلف أزمة الأزهر، كثيراً، عن غيرها من الأزمات السابقة، التى نجح خلالها الطرفان (الجماعة والنظام) فى تكييف أوضاعهما حسب درجة الحدث. كما أنها لا تخرج عن كونها إحدى جولات الصراع «التاريخى» بين الطرفين. بيد أن مكمن الخطورة فى سعى البعض لتغيير قواعد اللعبة بين الطرفين، ودفع كليهما لتبنى خيارات «صفرية»، كأن ينتقل النظام من المطاردة «المحسوبة» إلى الصدام «المفتوح»، وكأن تتحول الجماعة إلى العمل «السرى» بشكل صريح، مما قد يمهد الأرض لظهور جيل من «الإخوان الجدد» لم تعرفه الساحة المصرية من قبل.

وقد حمل البعض لهذه الأزمة وتصويرها على أنها تمهد الأرض لتيار «عنيف» ينمو داخل الجماعة، أو باعتباره انعكاسًا لرغبة الجماعة فى العودة للعمل السرى «العسكرى»، قدراً من الاختزال والتبسيط، وربما «التجييش»، لا يمكن الانسياق وراءه لتقديم فهم موضوعى للأزمة. وسوءة الأمر هى فى إصرار البعض على التعاطى مع الإخوان بوصفهم ملائكة، وهم حتمًا ليسوا كذلك، فى حين يصر البعض الآخر على تأطيرهم خارج قانون «الصيرورة والتحول»، فيتم استدعاء أدوات قديمة لتحليل مواقفهم «الجديدة»، وتكون المحصلة، هدم التطور التاريخى لعلاقتهم بالنظام والعودة لمربع الصفر.

الدوافع الخفية للصدام بين الجماعة والنظام

لا تعدو «حادثة الأزهر» أن تكون مجرد غطاء للصدام الذى وقع بين الجماعة والنظام، فقد بدا هذا الأخير طيلة عام ٢٠٠٦ م وكأنه يتحين الفرصة لتصفية الحساب مع الجماعة، ورغبته فى وقف حال التمدد والانتشاء التى عاشتها إثر فوزها الكبير فى انتخابات ٢٠٠٥ م.

من هنا، فإن ثمة دوافع ظلت تشكل الخلفية الحقيقية لموقف النظام من الجماعة فى مرحلة ما بعد الانتخابات، ساهم فى إنضاجها مواقف الجماعة خلال هذه المرحلة، وهو ما يمكن تفصيله فى النقاط التالية:

ـ حدد مؤسس جماعة الإخوان المسلمين سبعة أهداف كبرى للجماعة، يتم السعى لتحقيقها من خلال استراتيجية المراحل، هذه الأهداف تتمثل فى الوصول لما يلى(٥):

ـ الرجل المسلم.

ـ البيت المسلم.

ـ المجتمع (الشعب) المسلم.

ـ الحكومة المسلمة.

ـ الدولة الإسلامية.

ـ الإمبراطورية (الخلافة) الإسلامية.

ـ إعلان الدعوة على العالم (الأستاذية).

ـ هذه الأهداف السبعة تتم بطريقة مرحلية، بحيث لا يتم الانتقال إلى إحداها إلا عندما تشعر الجماعة أن التى سبقتها قد تحققت. وقد فهمت جماعة الإخوان المسلمين نتائجها فى انتخابات ٢٠٠٥م باعتبارها دليلاً على انتهاء المرحلة الثانية (مرحلة البيت المسلم) ويجب الاستعداد للدخول فى المرحلة الثالثة (مرحلة المجتمع المسلم). ولهذا الغرض عقدت الجماعة اجتماعًا تنظيميًا أوائل العام ٢٠٠٦م (ما بين شهرى فبراير ومارس) وذلك حسب مصادر موثوقة داخل الجماعة، وقد حضر هذا الاجتماع جميع مسئولى المكاتب والمحافظات لوضع خطة خمسية لتحقيق هذا الغرض، وتم تعميم الهدف المرحلى الجديد وخطته على كل شبر يوجد به عضو إخوانى.

ـ تم الاتفاق على آليات العمل الجديدة، وذلك فى إطار مجموعة من السياسات العامة الكبرى هى:

* الانفتاح على الآخر المجتمعى بمختلف أطيافه وأشكاله.

* المشاركة الإعلامية الكثيفة.

* التحرك الميدانى المجتمعى بشكل أكبر .

* تجسيد شعارات (لا للتصادم ـ مشاركة لا مغالبة ـ الانفتاح) .

لذلك كانت الجماعة حريصة منذ فوزها على تمرير رسائل عديدة لتهدئة القوى السياسية ، والتقليل من صدمة فوزها الكبير فى الانتخابات . ولعل النظرة السائدة الآن داخل الجماعة أنها لا تسعى لزوال النظام الحالى ، باعتبار أن الوقت لم يحن بعد لكى تتحمل الجماعة مسئوليات الحكم ، وباعتبار أن المجتمع غير مؤهل الآن لإقامة الدولة الإسلامية التى ستقوم بتطبيق الشريعة .

ولما كان هناك العديد من الخبراء المحليين والأجانب قد أعربوا عن مخاوفهم بشأن احتمالية وصول جماعة الإخوان إلى الحكم ، فقد سارع المرشد العام للجماعة محمد مهدى عاكف على أن الأولوية للجماعة الآن ليست الوصول لمنصب الرئيس ، ولكن أولويتها تكمن فى أن تمضى قُدمًا فى عملية الإصلاح عن طريق تثقيف الناس[٦] . إن هذا التصريح يعكس بعمق الرؤية القوية داخل الجماعة ، وهى أن الظروف لم تتهيأ بعد ليصلوا للحكم .

ـ بعد أيام قليلة من الانتخابات قام رئيس المكتب السياسى للجماعة الدكتور عصام العريان بتقديم ما أسماه خطة عمل للجماعة فى المرحلة القادمة ، قام فيها بسرد أربعة أهداف للجماعة هى[٧] :

* بلورة المشروع السياسى لجماعة الإخوان المسلمين وعرضه على العامة والمثقفين .

* تحقيق توازن بين الأنشطة التنظيمية والتعليمية والسياسية والاجتماعية للجماعة .

* ترجمة الدعم الشعبى المتأجج عند الناس إلى مشاركة فعالة على الصعيد الاجتماعى والسياسى .

* تعزيز التعاون وتكوين شراكات مع الجماعات السياسية والفكرية الأخرى .

ـ فى ظل هذا التحرك غير المسبوق لجماعة الإخوان كان منطقيًا أن تبيت النية لقصم ظهر الجماعة ، بطريقة غير مسبوقة فى تاريخ العلاقة مع النظام ، ووقف مدها الحركى الذى بدأ يهدد ركائز الدولة والنظام معًا ، بيد أن المعضلة كانت فى التوقيت

المناسب، وجاءت حادثة الأزهر، كى تعطى النظام الفرصة كى يجهز على العصب التنظيمى والمالى للجماعة دون أن يوقفه أحد، وأن يصل فى تصعيده مع الجماعة إلى درجة لم يصل إليها من قبل على مدار ربع قرن.

على أن الخلفية الأبعد لهذا الصدام يمكن استكشافها من خلال التعرف على حقيقة التغير الذى طرأ على معادلة العلاقة بين الجماعة والنظام. فتقليديّا، تمثل جوهر الخلاف بين جماعة الإخوان والنظام المصرى فى ثلاثة محاور رئيسية طرحتها الجماعة كتحد للنظام، الذى حاول باستمرار الاستجابة إليها لتقويض الأساس الدينى والسياسى للجماعة. هذه المحاور دارت فى فلكها مجموعة من التفريعات حسب متطلبات كل مرحلة من مراحل المواجهة. مع ملاحظة أن كل محور جرى تطويره «وتطويعه» تدريجيّا طيلة العقدين ونصف العقد الماضيين من أجل تبرير أى سياسات من أحد الطرفين إزاء الآخر.

الأول هو «المحور الدينى»، وقد تركز طيلة فترة الثمانينيات والتسعينيات فى مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، وفى حين تلخص الموقف الرسمى آنذاك فى التأكيد على أن مصر دولة إسلامية بنص المادة الثانية من الدستور التى تؤكد على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وأن معظم القوانين المعمول بها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وكان هناك تأكيدات رسمية على أن ثمة محاولات تجرى لتنقية القوانين والتشريعات الوضعية من أية أحكام تخالف الشريعة، وتقنين أوضاع المعاملات غير الإسلامية فى المجتمع بما ينسجم مع أحكام الشريعة. ووصل الأمر إلى حد تأكيد البعض على أنه لم يتبق من التطبيق الكامل للشريعة فى مصر سوى مسألتين هما تطبيق الحدود والفوائد المصرفية. فى حين نظرت جماعة الإخوان المسلمين إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها نظامًا شاملاً للحياة غير مطبقة فى مصر، وأن الدولة لا تحترم نص المادة الثانية من الدستور السابق الإشارة إليها، فى حين كانت الانتقادات الموجهة من الجماعة إلى النظام بأنه لم يقم بأى جهد فى إعادة صياغة السياسات الإعلامية والتعليمية والثقافية على أسس إسلامية.

الآن تطور هذا المحور، دون أن يفقد وجوده كمحدد للعلاقة بين الطرفين، كى يأخذ شكل الصراع بين أطروحتى الدولة الدينية والدولة المدنية، فالدولة تحاجج الآن،

وهى التى ادعت كثيراً قيامها بتطبيق الشريعة الإسلامية، بأنها دولة مدنية تحترم حقوق المواطنة وخصوصية العناصر المكونة لشعبها، ولن تسمح بقيام أية أحزاب أو ممارسة أى أنشطة على أساس دينى؛ لأن ذلك من شأنه تقويض «مدنية» الدولة المصرية، ويهدد وحدتها الوطنية. فى حين تؤكد الجماعة على أن مرجعية الدولة هى الإسلام بدليل وجود المادة الثانية من الدستور، وبالتالى لا يمكن التبرؤ من هذه المرجعية تحت أى مسمى، وأن هذا لا يعنى بحال إقامة دولة دينية فى مصر، بقدر ما يحفظ هوية الأمة المصرية.

وكما استخدم الطرفان «الدين» كأداة لكسب الشرعية والشارع فى الثمانينيات والتسعينيات، فهما يفعلان ذلك الآن من أجل استمرار هذه الشرعية، النظام من خلال تأكيده على احترام ثوابت الدين الإسلامى فى المساواة بين المواطنين ودعم فكرة المواطنة، مما يتطلب بالطبع إلغاء أى شكل للتمييز بما فيها «التمييز الدينى» ووقف أى نشاط سياسى على أساس دينى. فى حين يؤكد الإخوان المسلمون على عدم التنازل عن المرجعية الإسلامية للدولة، وبالتالى عدم إلغاء المادة الثانية من الدستور المصرى، أو تعديل المادة الخامسة التى تمنع ممارسة أى نشاط دينى فى دولة إسلامية. وهذا هو جوهر المعركة الدائرة حاليًا بين الجماعة والنظام.

المحور الثانى هو المحور السياسى، ويكاد يكون هو المحور «الصلب» فى تحديد علاقة الطرفين ببعضهما البعض، وفى إطاره يجرى توظيف المحورين الآخرين. وقد بنى النظام استراتيجيته طيلة الثمانينيات والتسعينيات على اتهام الإخوان بضعف أطروحاتهم السياسية وقصور رؤيتهم فى قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والحزب الدينى. وهى الحجج التى استطاع من خلالها النظام تجييش عدد كبير من المثقفين والقوى السياسية وخندقتهم ضد الإخوان المسلمين. فى الوقت نفسه الذى كان يرد فيه الإخوان باستحياء على هذه الاتهامات، ولم تسفر معظم البيانات التى أصدرها قادة الجماعة طيلة التسعينيات بشأن الشورى والديمقراطية والحزبية عن تبديد المخاوف التى تملأ صدور المعارضين لهم.

الآن ما الذى تغير؟ فضلاً عن تآكل مصداقية النظام المصرى، خصوصًا فى أوساط النخبة، فقد نجح الإخوان فى تطوير أنفسهم ورؤاهم السياسية، وقدموا، لأول مرة فى

تاريخهم، برنامجًا سياسيًا متكاملاً، ربما به بعض الثغرات، لكنه شمل معظم نقاط الخلاف السابقة التي كان يستخدمها النظام للتخويف من الجماعة. وقد لا يختلف البرنامج عن غيره من برامج الأحزاب بما فيها الحزب الحاكم، والتي تتسم جميعها بالتعميم والإنشاء.

الأكثر من ذلك بدت الجماعة أكثر تقبلاً للنقد الخارجي خصوصًا من أوساط المثقفين، واستطاعت تجسير الفجوة مع معظم الفرقاء السياسيين طيلة العام الماضي. وهو ما شكل منبع قلق شديد للنظام الذي كان يسعى دائمًا لضرب طوق من العزلة على الجماعة خصوصًا في أوساط النخبة.

أما المحور الثالث، فيمكن أن نسميه «المحور الحركي»، فعادة ما كان النظام المصري يبالغ في رد فعله إزاء أي تحرك للجماعة، ولم يحدث مطلقًا أن تناسب رد فعل النظام مع أي حركة تقوم بها الجماعة، سواء على المستوى الدعوي أو التنظيمي أو السياسي.

وقد كان تعاطي النظام مع الجماعة عادة ما ينسجم مع عدم تجرؤ هذه الأخيرة على الخروج عن قواعد اللعبة المتعارف عليها سلفًا، وأهمها تجنب الدخول في مواجهة «خشنة» مع النظام. ولم يكن لهذه الأخيرة أن تتخطى الخط الأحمر في تحدي النظام، من خلال النزول للشارع أو إعلان التحدي الصريح ومبادلة لغة التهديد إزاء النظام. وقد حفظت هذه المعادلة للطرفين قدرًا من إعادة الحسابات كلما سعى أحدهما لتقييم قوة الطرف الآخر. وقد شهد عام ١٩٩٥م تصعيدًا حقيقيًا تم إزاء الجماعة طيلة عهد الرئيس مبارك حتى الحملة الراهنة. فيما عرف وقتها بالقضايا ٨ و١١ و١٣ لعام ١٩٩٥م محكمة عسكرية، وجميعها ارتبط أساسًا بالقضية ١٣٦ لعام ١٩٩٥م أمن دولة عليا، ووصل عدد المتهمين في هذه القضايا إلى نحو ٩٥ متهمًا.

وقد بنى النظام، إستراتيجيته للجماعة طيلة تلك الفترة على فرضية أنها جماعة محظورة، تسعى لقلب نظام الحكم، وهي فرضية كان النظام يسوقها من أجل استدرار عطف القوى السياسية الأخرى، وفي الوقت نفسه ترهيبها من أية محاولة للتقرب من الجماعة، وقد فشلت هذه الاستراتيجية طيلة الثمانينيات من القرن الماضي بعد أن خاضت الجماعة انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧م متحالفة مع أكثر من فصيل سياسي.

ما الذى تغير الآن؟ بداية حدث تغير كبير فى موازين الطرفين، فالنظام تآكلت شرعيته بشكل غير مسبوق خلال العقد ونصف العقد الماضيين، وانحسرت إنجازاته فى مجرد تسيير شئون الحياة اليومية للمواطنين، وما أن دخلت الألفية الثالثة حتى منى حزبه الحاكم بأقسى هزيمة يتعرض لها، وذلك فى انتخابات ٢٠٠٠م التى لم يحصل فيها «الحزب الوطنى الديمقراطى» على أكثر من ٣٧,٥ بالمائة من أصوات الناخبين. ولم يكن الوضع أحسن حالاً فى انتخابات ٢٠٠٥ م. وإذا كان من نتيجة لذلك فهى انحسار الكتلة الاجتماعية التى تدعم النظام، واتجاهها، إن لم يكن إلى البحث عن بديل آخر، فعلى الأقل للانكفاء على ذاتها وعدم الثقة فى أية وعود يتحدث بها رجال الحكم. باختصار يعانى النظام المصرى منذ عام ٢٠٠٠م من أزمة شرعية عميقة، تعطى لأى فصيل آخر، يمتلك مقومات التنظيم والشرعية، أفضلية الحلول محله.

على الضفة الأخرى، حصدت جماعة الإخوان جزءا مهمًا من انهيار شرعية النظام، على الأقل لدى مؤيديها والمتعاطفين معها، خصوصًا فى ظل هشاشة الوسائط السياسية الأخرى كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى. ويكفى أن نستحضر هنا انتخابات ٢٠٠٥م التى كشفت عن القوة الحقيقية للجماعة، وهى التى استطاعت أن تحقق خلالها الجماعة ما لم تحققه أى قوة معارضة منذ تدشين الحكم الجمهورى قبل أكثر من نصف قرن.

وبغض النظر عن تقليل البعض من فوز الجماعة استنادًا إلى نظرية «الصفقة» أو رغبة النظام فى استخدام «الفزاعة» الإسلامية داخليًا وخارجيًا، وهو ما لا يتناقض قطعًا مع قدرة الجماعة على الاستفادة منها بل يعزز موقعها فى الظروف الطبيعية، فقد بدت الجماعة هى البديل «المنتظر» للنظام الحالى، ما يستدعى التعاطى وبجدية مع ما قد يراه البعض خطرًا حالاً.

الآن ليس بوسع النظام إقناع المجتمع بأن الإخوان المسلمين يشكلون جماعة محظورة، وهم الذين يحتلون عشرين بالمائة من مقاعد البرلمان، ويمارسون نشاطًا سياسيًا علنيًا شأنهم فى ذلك شأن أى حزب سياسى مشروع. ومن سوء حظ النظام أن استراتيجية الترهيب تلك لم تعد تلق رواجًا على المستوى الشعبى والنخبوى. ولم يكن من بد أمام النظام سوى اللجوء إلى الخطة (ب) فى التعاطى مع الجماعة، والتى تقوم على الضرب

دون هوادة. فقد بدأ النظام منذ مارس ٢٠٠٦م أى بعد أقل من ثلاثة شهور من بدء الدور الانعقادى للبرلمان فى اعتقال العشرات من المنتمين للجماعة، وفى مقدمتهم عصام العريان وحسن الحيوان. وكانت «سقطة» جماعة الأزهر بمثابة «سكينًا» أهداه الإخوان للنظام كى يذبح به الجماعة مجددًا. الذى لم يخيب ظن الجماعة فانقض على مفاصل القوة لديها مستفيدًا فى ذلك من ذعر المجتمع المصرى من مشهد الطلاب الملثمين.

باختصار تغيرت المعادلة تمامًا، ويكفى للتدليل على ذلك أن أستعرض بعض الأرقام التى تدلل على مدى الصدمة التى أصابت النظام المصرى من القوة التنظيمية لجماعة الإخوان طيلة العامين الماضيين، والتى لم يكن له ليفوتها وإن طال الأمد.

ففضلاً عن اتخاذ قرار نزول الشارع للمرة الأولى منذ حل الجماعة عام ١٩٥٤م، فقد قامت الجماعة بما يقرب من ٢٣ تظاهرة خلال ثلاثة شهور فقط (من مارس وحتى مايو ٢٠٠٥م) أى بمعدل تظاهرة كل ثلاثة أيام، شارك فيها ما يقرب من ١٤٠ ألف شخص فى نحو ١٥ محافظة، وتم اعتقال ما يقرب من أربعة آلاف شخص.

إذًا، وفى ضوء ما سبق، فإن قواعد اللعبة بين النظام والإخوان لم تتغير، وإنما الذى تغير هو قدرة النظام على احتمال الجماعة، وهو الذى فشل طيلة ربع قرن فى تحجيم وجودها فى الشارع على غرار ما فعل مع بقية المراكز والقوى السياسية المناوئة له وآخرها رئيس حزب الغد أيمن نور الذى حكم عليه بالسجن خمس سنوات.

إن أزمة النظام المصرى مع الجماعة هى ذاتها أزمته مع نفسه، أزمة الشرعية والقدرة على البقاء، تلك الأزمة التى كانت ستعبر عن نفسها حتمًا مع أى فصيل يلقى قدرًا من الشرعية المجتمعية، حتى وإن لم يكن من أتباع حسن البنا.

ولئن ظل ميزان العلاقة بين الطرفين قرابة ربع قرن يراوح مكانه بين الشدة واللين، عطفًا على استمرار المعادلة التقليدية للصراع (والتى تلخصت فى إبقائه عند أدنى مستوياته طالما أن النظام يشعر بالاستقرار، وما دامت الجماعة تتحرك بحرية دون مستوى الخطر)، فإن ما يحدث منذ فوز الجماعة الكبير فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥م وطيلة العامين الأخيرين، يبدو كما لو كان محاولة من كلا الطرفين لـ «كسر» تلك المعادلة، والخروج من تحت عباءتها بأى ثمن.

فالنظام من جهته قرر، اعتماد استراتيجية «القبضة الحديدية» من أجل إقصاء الجماعة سياسيًا ومجتمعيًا، وهو فى ذلك لم يتورع عن استخدام أوراقه السياسية والدستورية والأمنية كافة. فمن جهة أولى سعى النظام للتقليل من حجم الفوز الذى حققته الجماعة فى الانتخابات التشريعية، وذلك من خلال احتكار تسهيل (أو عرقلة) عملية إصدار التشريعات داخل مجلس الشعب، من دون الإنصات لأصوات الكتل البرلمانية للقوى الحزبية المعارضة أو المستقلين، ومن بينهم نواب الجماعة.

ومن جهة ثانية جرى «تفخيخ» الوضع الدستورى للجماعة من خلال تعديل بعض مواد الدستور المصرى بهدف إغلاق جميع المنافذ فى وجه أى محاولة «إخوانية» للمشاركة السياسية، ووضع نهاية «دستورية» لزحفها السياسى والمجتمعى.

ومن جهة ثالثة ارتفع سقف الاستخدام «الفجّ» لورقة الحظر القانونى للجماعة، تلك التى توجد فى أدراج أنظمة ما بعد الاستقلال منذ أكثر من نصف قرن، ويجرى استدعاؤها كلما رغبت الأنظمة فى «تهذيب» سلوك الجماعة.

لذا، فلا غرابة أن تعود إلى الأذهان فى ظل حملات التصعيد المستمر والمحاكمات العسكرية، تلك الأجواء السلبية لخبرة الستينيات فى العلاقة بين الجماعة والنظام. فلا يكاد يمر يوم واحد من دون حدوث اعتقالات ومطاردات فى صفوف الجماعة على مختلف مستوياتها، ومن دون أى خطوط حمراء فى استهداف رؤوسها.

ويبدو أن ثمة سياسات «ممنهجة» يجرى تنفيذها بحق الجماعة، وهى سياسات لا تبتعد كثيرًا عن طبيعة الصراع المكتوم داخل أروقة النخبة الحاكمة بجناحيها (القديم والجديد) حول ترتيب الأوضاع المستقبلية، ومن أهمها كيفية التعاطى مع الجماعة بشكل مغاير، يضمن عدم دخولها طرفًا مؤثرًا فى هذه الترتيبات. وأغلب الظن أن الكفة تميل لصالح تيار يسعى لإقصاء الجماعة سياسيًا ومجتمعيًا، باعتبارها التهديد الأبرز لمصالحه فى هذه المرحلة.

وبينما يقوم هذا التيار الإقصائى بذلك، لا يتحسب لأى تداعيات يمكن أن تفضى إليها استراتيجيته «الخشنة» تجاه الجماعة، فمن جهة أولى تكرس هذه الاستراتيجية تلك الصورة النمطية عن العلاقة بين الجماعة والنظام والتى استندت تاريخيًا لمنطق «الضحية

والجلاد»، وهو بذلك يحقق عكس ما يريد ويمنح الجماعة مزايا مجانية، تبرع فى توظيفها لزيادة رصيدها المجتمعى، وهو خطأ ساذج كثيراً ما وقعت فيه الحكومات المصرية المتعاقبة منذ أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم.

ومن جهة ثانية، تدفع هذه الاستراتيجية باتجاه ترسيخ هيمنة التيار المحافظ على عملية صنع القرار داخل الجماعة، وهى استراتيجية تضر بالنظام وبالمجتمع فى آن واحد. ويخطئ القائمون على الأمر إذا اعتقدوا أن مثل هذا التيار يعبأ باستمرار المواجهة مع النظام، أو أن هذه الاستراتيجية قد تؤدى إلى تراجع الجماعة أمام قوة الضربات الأمنية. ذلك أن هذا التيار تمرس كثيراً على مثل هذه الممارسات طيلة العهدين الماضيين (عبد الناصر والسادات)، سواء من خلال اعتماد نهج «التقية» السياسية استناداً لفسلفة «المحن» التاريخية، أو عبر استراتيجية الكرّ والفرّ «الحركية» التى يجيد شيوخ الجماعة فنونها. فيما تعطّل مثل هذه الاستراتيجية مسعى بعض «البراجماتيين» داخل الجماعة من أجل المضى قدماً فى سيناريو الإصلاح التدرجى لبنية الجماعة الفكرية والتنظيمية.

وتضر مثل هذه الاستراتيجية بالمجتمع حين تحرمه من عملية «تدافع» فكرى وسياسى، كان لها أن تحدث الجماعة وبقية التيارات السياسية والدينية، من أجل تليين مواقفها السياسية.

ومن جهة أخيرة، فمن شأن اعتماد هذه الاستراتيجية كأساس وحيد للعلاقة مع جماعة «الإخوان المسلمين»، أن يرفع درجة الاحتقان المجتمعى الملتهبة بطبيعتها لدوافع كثيرة تتراوح ما بين انخفاض مستوى الأداء الحكومى، وانهيار معايير العدالة الاجتماعية، ناهيك عن التوتر الطائفى، وهو ما قد يمثل تهديداً جدياً لحال الاستقرار السياسى فى البلاد بوجه عام. وهو فى استراتيجيته تلك يقف وحيداً من دون سند من بقية أطراف اللعبة السياسية، التى قُطعت أوصالها بسبب سياسات الحزب الحاكم.

معضلة التيار الجديد مع الجماعة، ليست فقط بسبب عدم قدرته على تحمل وطأة الوضع اللافت للجماعة كقوة معارضة ذات بأس فحسب، وإنما لافتقاده القدرة على تطوير أدوات «تحكميّة» جديدة تتناسب وحال الحراك السياسى التى تعيشها البلاد منذ عامين.

بكلمات أخرى ليست ثمة قدرة حقيقية لدى السلطات المعنية بإدارة العلاقة مع جماعة «الإخوان المسلمين»، على إبداع «نمط» جديد للسيطرة على أنشطة الجماعة وملاحقة أعضائها، وهو ما يفقد هذه السلطات قدرتها على تبرير سياستها الفجّة تجاه الجماعة، ولا يفت فى ذلك ترديد النغمة البائدة حول سعى الجماعة «للعمل على قلب نظام الحكم وإثارة الرأى العام».

الأكثر من ذلك أن يحدد النظام علاقته بالجماعة، ليس فقط بسبب تمددها الداخلى، وإنما أيضًا وفق متغيرات الوضعين الإقليمى والدولى. ويصبح منطقيًا أنه كلما ارتفعت أسهم الإسلاميين إقليميًا، كلما زادت وطأة عمليات الضغط والحصار على الجماعة داخليًا فى مصر، خوفًا من انتقال العدوى إليها. وبذلك تدفع الجماعة الفاتورة مرتين، الأولى بسبب نشاطها الداخلى، والثانية بحجة تماثلها مع نظيرٍ إقليمى مرجعية ومنهجًا.

فى حين يختص الوجه الآخر لتغيّر المعادلة التقليدية بين النظام المصرى وجماعة «الإخوان المسلمين»، بطبيعة التحولات التى طرأت على الحركة الذاتية لجماعة «الإخوان» تنظيميًا وسياسيًا، والتى يمكن وضعها ضمن إطار مشروع «للإصلاح وإعادة التأهيل الداخلى»، ترغب الجماعة فى تنفيذه على مهل، وإن احتفظت به فى سريرتها تخوفًا لتبعاته.

فمنذ فوزها فى الانتخابات التشريعية تحاول الجماعة إعادة تأسيس نفسها وفق أسس مغايرة لما هو معهود عنها. فمن جهة أولى ثمة رغبة «إخوانية»، فى إضفاء «مسحة» ديموقراطية على ممارساتها الداخلية، سواء من خلال تفعيل آلية الحوار (الشورى) فى اتخاذ القرارات المصيرية، أو عبر تنشيط آلية التداول (تدوير المناصب التنظيمية) كأساس لعمليات الترقى الداخلى فى الجماعة.

ومن جهة ثانية تبذل الجماعة، بمكاتبها الإدارية ولجانها الفنية، جهودًا واضحة من أجل رفع مستوى الوعى السياسى لدى القواعد، بهدف استيعاب (وربما التحكم فى) غزارة المدخل السياسى والثقافى للعقل الإخوانى، قبل ارتداده على الجماعة بشكل قد يهدد تماسكها الداخلى.

أما سياسيًا فثمة إشارات متعددة تظهرها الجماعة على استعدادها لتغيير محتوى خطابها السياسى، على الأقل شكليًا، وذلك بهدف إذابة الكثير من المخاوف الرئيسية «التقليدية» إزاء عدم حسم بعض القضايا الخلافية كالولاية العامة والاتفاقات الدولية والرؤية الاقتصادية.

وهى بذلك إنما تسعى لاستبدال استراتيجيتها التقليدية «الدفاعية» مع النظام، بأخرى قوامها «الهجوم الناعم» فكريًا وسياسيًا، وذلك عبر جر النظام الى ساحة عراك مفتوحة، لا مكان فيها للقوة «الصلبة»، وإنما للأفكار والبرامج والأداء المنظم.

وهى إذ تطرح برنامجًا «أوليًا» لحزب سياسى، تدرك جيداً مخاطر تلك الخطوة على بنيتها الداخلية، خصوصًا فى ظل عدم حسم الخلاف حول هذا الموضوع، بيد أنه لا يعدو كونه إحدى الأدوات الناجعة فى الصراع مع التيار «الإقصائى» الذى يستهدف الجماعة.

ويبقى مستقبل العلاقة بين الطرفين (النظام والإخوان)، رهنًا بقدرة كل طرف على تحمل تبعات سعيه لتغيير الصيغة التقليدية للصراع بينهما، واستعداده لدفع فاتورة معادلتها «الجديدة».

* * *

هوامش الفصل السادس

(١) تم تجميع هذه البيانات عبر اتصالات هاتفية ومقابلات شخصية مع عدد من الطلاب المعتقلين، وللمزيد يمكن مراجعة مقالنا المنشور بجريدة الحياة بتاريخ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧ م.

(٢) اتصال هاتفي مع الدكتور عصام العريان يوم الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧ م الساعة العاشرة مساء.

(٣) نبيل عبد الفتاح (محرر)، تقرير الحالة الدينية في مصر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الرابعة، ص ٩٨.

(٤) جريدة الأسبوع بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٧ م.

(٥) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، إلى الشباب وإلى الطلبة خاصة، (الإسكندرية: دار الدعوة)، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص٩٥ـ٩٦.

(٦) محمد مهدي عاكف «الاستبداد يقف عائقًا» الموقع الرسمي لجماعة «الإخوان المسلمين» ٧ مايو ٢٠٠٦م.

(٧) عصام العريان «الإخوان المسلمون وحكم مصر . . . لا مبرر للقلق» الموقع الرسمي لجماعة «الإخوان المسلمين» ٢٨ يناير ٢٠٠٦ م ـ ومحمد السيد حبيب «ماذا لو وصل الإخوان إلى الحكم؟» الموقع الرسمي لجماعة «الإخوان المسلمين» ٦ فبراير ٢٠٠٦م.

الفصل السابع

الإخوان وأمريكا .. التوظيف المتبادل

تمثل علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالولايات المتحدة إحدى القضايا المفتوحة التى يجرى الحديث عنها بشكل دائم. ويبدو أن ثمة ترددًا وغموضًا يشوب موقف كلا الطرفين من هذه القضية، التى تتعرض للصعود والهبوط وفق مقتضيات الظروف السياسية.

وفى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة، فى إطار خبرتها القاسية من أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، أن تعيد صياغة علاقتها بقوى الإسلام السياسى المعتدل، وفى مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، تحاول هذه الأخيرة الاستفادة من طبيعة العلاقة الخاصة بين النظام المصرى والولايات المتحدة من أجل استثمار أى فرصة قد تساهم فى حلحلة عمليات «الإقصاء» التى يمارسها النظام تجاهها منذ أكثر من ربع قرن.

لذلك فما أن انتهت الانتخابات البرلمانية بالنتيجة الكبيرة التى حققتها الجماعة، حتى لمحّت الإدارة الأمريكية إلى أنها لا تمانع فى إجراء حوار مع نواب الإخوان الجدد فى البرلمان باعتبارهم أعضاء مستقلين وليسوا أعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين[١]، ومن جانبها تعلن الجماعة باستمرار أنها لا تمانع فى إجراء حوار مع مسئولين أمريكيين، طالما أن ذلك يتم تحت نظر الدولة المصرية، وطالما يحقق مصالح وطنية. لكن مسألة الحوار بين الأمريكيين والإخوان دائما ما كانت مسألة شائكة، سواء من الناحية الفكرية والسياسية والدينية، وهى سلاح لطالما استخدمته جميع القوى السياسية ضد بعضها البعض.

وابتداء يمكن القول إنه من الصعوبة بمكان أن تصل العلاقة بين الإخوان المسلمين وأمريكا إلى مرحلة التعاون أو التحالف الاستراتيچى، فنحن نتحدث عن مشروعين حضاريين مختلفين، إن لم يكونا متصارعين، تغذيهما أفكار وأچندات متناقضة تماماً، وهو ما يصعب معهما الاعتقاد بإمكانية الالتقاء تحت مظلة واحدة. بيد أن العامل المشترك بينهما هو علاقة كل منهما بالنظام المصرى، وهو ما يجعل كلا الطرفين يسعى لتوظيف علاقته بالآخر لممارسة الضغوط على النظام المصرى. وهذا الأخير بدوره يحاول ممارسة اللعبة نفسها ولكن من خلال التلويح بالفزاعة «الإخوانية» فى مواجهة أى ضغوط أمريكية من أجل الإصلاح والدمقرطة، معتمداً فى ذلك على تجربة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فى الأراضى الفلسطينية.

وعليه، فإن الولايات المتحدة تحاول الاحتفاظ بورقة «الإخوان» باعتبارها «فزاعة» يمكن من خلالها «ابتزاز» النظام المصرى لتقديم المزيد من التنازلات فى ملفات كثيرة تحكم العلاقات الاستراتيچية بين القاهرة وواشنطن، ناهيك عن حاجة النظام المصرى لقدر من القبول (الشرعية) الخارجى لتأمين بقائه فى السلطة. فى حين تسعى جماعة الإخوان المسلمين إلى استغلال كافة أوراق الضغط التى يمكن من خلالها مواجهة الهجوم الذى يشنه عليها النظام بين الفينة والأخرى.

لذلك فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين ستظل دائماً فى مستواها التكتيكى الذى يحقق مصالح كل طرف، ويصبح من العبث الحديث عن علاقات أو «صلات» إخوانية ـ أمريكية، يسعى البعض لاستخدامها كورقة فى مواجهة جماعة الإخوان المسلمين.

ولكن ماذا عن رأى قيادات الجماعة فى هذه المسألة؟

«ليست هناك أية فرصة للتواصل مع أية إدارة أمريكية، وذلك بسبب الاستراتيچية الأمريكية الثابتة التى ترى فى الإسلام «خطراً حقيقيّاً»، ما يضع الولايات المتحدة فى سلة واحدة مع العدو الصهيونى . . . ولكن فى الوقت نفسه ليس لدينا موقف مسبق من الشعب الأمريكى، أو من المجتمع الأمريكى أو هيئاته الأهلية ومراكز الأبحاث، وليس لدينا أية مشكلة فى التواصل معه، ولكن القضية أنه ليس هناك جهد كاف ومبذول للتقريب بيننا وبينه»[٢].

بهذه الكلمات يحدد الدكتور عصام العريان، رئيس القسم السياسى فى جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية، رؤية الجماعة للعلاقة مع الولايات المتحدة حكومة وشعبًا. وهو موقف لا يختلف كثيراً عن رؤية العديد من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، كما أنه لا يختلف كثيراً عن رؤية الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة عام ١٩٢٨م، للغرب عمومًا وموقفه من الحضارة الغربية، والذى قام بالأساس على النظر للغرب باعتباره رمزاً للانحلال الأخلاقى والانحطاط الإنسانى.

ولا يختلف هذا الموقف من الناحية العقائدية عن رؤية العديد من التنظيمات السلفية، خصوصًا الجهادية، للعلاقة مع الولايات المتحدة، بيد أن الاختلاف الأساسى هو فى طريقة التعاطى مع واشنطن، ففى حين تقوم رؤية الإخوان على الطابع السلمى وضرورة مجادلة الأمريكيين بالتى هى أحسن عبر وسائل الحوار والنقاش، ترى الجماعات المتشددة أنه ليس هناك أى مجال للحوار، ويجب استخدام القوة فى تحديد العلاقة معهم.

أولاً: طبيعة الرؤية الإخوانية للولايات المتحدة

تتميز جماعة الإخوان المسلمين دون غيرها من حركات الإسلام السياسى بقدر عال من البراجماتية والواقعية السياسية، وهو ما يجعلها تتحرك بقدر من التوازن فى ترتيب علاقتها بالأطراف الإقليمية والعالمية المؤثرة. بيد أن الأمر مختلف بالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة، التى تنظر إليها الجماعة بقدر عال من الريبة والشك فى إمكانية قيام علاقة طبيعية متواصلة على أسس من التفاهم المشترك.

ونحن نتحدث هنا عن الجماعة الأم الموجودة فى مصر، وليس عن فروعها المتناثرة فى بقية بلدان العالم العربى، والتى قد يتمتع بعضها بعلاقات جيدة مع واشنطن كما هو الحال فى الكويت وسوريا والأردن والمغرب، كل حسب مصالحه وأهدافه بالطبع.

فبالنسبة للإخوان المسلمين فى مصر فإن رؤيتهم للولايات المتحدة، كطرف يمكن الوثوق به والدخول فى علاقات مباشرة، سلبية للغاية، وهى رؤية يتداخل فيها العديد من العوامل السياسية والأيديولوچية والتاريخية، دون أن يعنى ذلك عدم وجود قنوات اتصال «خلفية» بين الطرفين، ولكنها لم تصل يومًا إلى حد العلانية أو التصريح بها، وهو ما يعكس مدى هشاشة العلاقة بين الطرفين.

ويمكن القول إن هناك ثلاثة متغيرات تحكم الرؤية الإخوانية للعلاقة مع الولايات المتحدة:

أولها: مدى الثقة التى يمكن أن تنشأ بين الطرفين، والتى تجسدها مواقف واشنطن من الجماعة، ومدى إصرارها على المضى قدمًا فى توطيد العلاقة مع الجماعة.

ثانيها: مدى استعداد واشنطن للضغط على النظام المصرى بهدف تقليل مساحة الاستبداد وفتح الحياة السياسية أمام جميع القوى والحركات الاحتجاجية، وهو ما قد يسمح للجماعة بالاندماج «الشرعى» فى الحياة السياسية.

وثالثها: ألا تلجأ واشنطن إلى استخدام علاقتها مع الإخوان المسلمين كـ«فزاعة» تلوح بها للنظام السياسى فى مصر، حتى لا تفقد الجماعة جزءًا كبيرًا من رصيدها المجتمعى.

ثانيًا: مصادر الرؤية الإخوانية للولايات المتحدة

يمكن القول إن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية تشكل الخلفية الأساسية فى رؤية الإخوان للولايات المتحدة، وتتمثل فى:

• البعد العقائدى

تقيم جماعة الإخوان المسلمين رؤيتها للولايات المتحدة على أساس عقيدى «دينى» انطلاقًا من فهمها للإسلام كمنهج كامل تنبثق منه رؤية شاملة للكون والحياة والإنسان والعالم. وهى رؤية وضع جذورها الإمام حسن البنا الذى أكد على ضرورة أن يكون الإسلام هو قائد البشرية بما يقدمه من منظومة قيمية تقوم على الأمن والحرية والمساواة والعدالة؛ لذا ترفض الجماعة قيادة الغرب وزعامته للعالم ومنازعته للأمة الإسلامية فى هذا الإطار. فضلاً عن التبشير بنهاية الغرب وانحلال حضارته، وهو ما يسرى على الحضارة الأمريكية بالطبع[٣].

• البعد الحضارى

يمكن القول إن ما كتبه حسن البنا فى مذكراته عام بشأن النظرة للحضارة الغربية، ولا يزال يمثل المرجعية الأساسية التى تشكل علاقة الجماعة بالغرب، والتى يستند إليها

العديد من قيادات الجماعة حتى اليوم. ومن المعروف أن البنا قد وجه انتقادات عنيفة للحضارة الغربية واصفًا إياها بأنها حضارة انحلال وتردٍّ، فهى بالنسبة له « حضارة مادية» وعاجزة عن قيادة البشر وإسعادهم، وذلك لافتقارها إلى الجانب الروحى والأخلاقى[٤].

وعلى الرغم من أن حديث الإمام البنا كان ينصرف إلى الغرب بشكل عام، وتحديداً الغرب «الأوروبى»، إلا أن الخطاب نفسه، والمفردات نفسها يتم إعادة إنتاجها من خلال الخطاب الذى يتحدث به المرشد الحالى لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدى عاكف الذى يشير فى إحدى رسائله الأسبوعية إلى أن «النظام العالمى الجديد (الذى تقوده الولايات المتحدة) نظام استعمارى قديم يستخدم أدوات جديدة. . الإغواء مع القمع، والاختراق والسيطرة مع مزاعم الشراكة، والتفكيك مع التدمير، وتفكيك الدول كإطار لتجميع الشعوب ضد الهيمنة، وإثارة الأقليات ومشكلات الحدود والنعرات العرقية والفتن الطائفية والحروب الأهلية، وعزل المجتمعات العربية عن المجتمعات الإَسلامية، بتشجيع الاتجاهات القومية، وتجهيل المجتمعات، واستهداف عقول الشباب، وتدمير نظام القيم، وتعميم مشاعر الإحباط».

كما أنه يرى أن «الغرب يرى فى نفسه (الأنا) المقدَّسة»، وهو بذلك قد شطر العالم إلى شطرَين (غرب ينبغى أن يكون قويًا غنيًا، مسلَّحًا وغازيًا ومنتجًا. . وبقية العالم أو الآخر الذى يستحق أن يكون ضعيفًا فقيراً أعزلَ من السلاح مغزواً ومحتلاً ومستهلكًا، ويحاول الغرب أن يفرض رؤيته ـ بالقوة ـ مثلما يفرض استمرار حالة التفاوت بين الشعوب، وقد تتغير أشكال الاستغلال ولكن يبقى النظام واحداً، نظامًا يقوم على فلسفات عنصرية، ويتلبَّس أفكار «داروين» و«نتشه»، ويجعل الغرب هو المركز، وأنه يجب أن يكون قويًا على الدوام؛ لأن البقاء للأقوى، والآخر يجب أن يكون ضعيفًا على الدوام»[٥].

ولا يختلف رأى العريان عن ذلك كثيراً حين يشير إلى أنه «من الصعب إطلاق هذا المسمى على بلد لا يتعدى تاريخه مائتى عام؛ لذا من الصعب الحديث عن وجود حضارة بالمعنى المعروف. وبافتراض أنها حضارة، إلا أنها قامت بالأساس على نزعة استئصالية إقصائية من خلال استئصال الهنود الحمر، كما أنها حضارة «مادية» تقوم على ثنائية القوة والمال»[٦].

بل هو الرأى نفسه الذى يراه النائب الأول للمرشد الدكتور محمد حبيب الذى يرى أن الحضارة الأمريكية تقوم على مبدأ «البقاء للأقوى»، وأنها قائمة على الازدواجية فى مسألة الديمقراطية والحريات[٧].

• البعد السياسى

يعتبر البعد السياسى أحد المحددات الرئيسية فى نظرة الإخوان للولايات المتحدة، ويتم من خلالها بناء الكثير من المواقف الإخوانية، وهو موقف وإن كان لا يختلف كثيراً عن موقف قطاعات عريضة من الشعوب العربية، إلا أنه فى الحال الإخوانية أكثر حدة نظراً لتأثير العاملين السابقين. ويمكن تشريح هذا البعد من خلال ثلاث نقاط رئيسية، **أولها**: النظر للولايات المتحدة باعتبارها قوة احتلال، وفى هذا الإطار يتبى المرشد الحالى للإخوان المسلمين الموقف نفسه الذى أعلنه الإمام الأول للجماعة حين كان يتحدث عن الاحتلال الأوروبى (البريطانى والفرنسى والإيطالى) للدول العربية، ويرى فيه نموذجًا لـ« حكم الجبروت والقهر»، فى حين ينظر المرشد الحالى للجماعة للولايات المتحدة باعتبارها رمز الجبروت والطغيان، لذا يوجه لها تحذيراً على غرار ذلك الذى وجهه البنا للدول الأوروبية حين قال: « إن حكم الجبروت والقهر قد فات، ولن تستطيع أوروبا بعد اليوم أن تحكم الشرق بالحديد والنار، وإن هذه النظريات السياسية البالية لن تتفق مع تطور الحوادث ورقىّ الشعوب ونهضة الأمم الإسلامية، ولا مع المبادئ والمشاعر التى ستطلع بها هذه الحرب الضروس على الناس». ويستبدل عاكف الولايات المتحدة بأوروبا لتأكيد المعنى نفسه.

وهو ما يتفق فيه كلٌّ من العريان وحبيب اللذين يؤكدان على السعى الأمريكى للسيطرة على المنطقة العربية وفق أجندة معدة سلفًا، تقوم على حماية المصالح الأمريكية مقابل أى شىء. ويدللان على ذلك من غزو أفغانستان والعراق.

ثانيها: هو العلاقة مع إسرائيل، وتحتل هذه العلاقة مساحة كبيرة جداً من نظرة الإخوان المسلمين للعلاقة مع الولايات المتحدة، وهى نظرة لها جذور تاريخية منذ عهد حسن البنا وحتى الآن، وهى العلاقة التى تتحطم على صخرتها أية رغبة

إخوانية فى التقرب والتحاور مع الولايات المتحدة. وهى نقطة «مقدسة» لدى الإخوان المسلمين، الذين يرون أن هناك تطابقًا فى الأفكار والأچندات السياسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهنا ينتقد مهدى عاكف بشدة «الانحياز الأمريكى والغربى للكيان الصهيونى» كما يرى حبيب أنه لا فرق بين أمريكا وإسرائيل حيث إن كليهما تأسس على فكرة التوسع والاستيطان. وهو ما يصيغه العريان بكلمات أكثر تحديدًا حين قال: «إن أحد الأسباب الرئيسية لنظرتنا السلبية تجاه الولايات المتحدة تتمثل فى علاقتها بإسرائيل، والتى ستظل تشكل محددًا رئيسيًا فى علاقتنا بالولايات المتحدة».

أما **ثالثها**: فيتعلق بدعم الولايات المتحدة للأنظمة الاستبدادية فى العالم العربى، وازدواجية الخطاب الأمريكى فيما يتعلق بمسألة الحريات ونشر الديمقراطية. وهى نظرة تاريخية لدى الإخوان المسلمين، حيث تبدو غالبيتهم على يقين بأن «الغرب» له اليد الطولى فى إيجاد وتثبيت النظم الحاكمة فى معظم بلدان العالم الإسلامى، وهو فى ذلك يربطها به ويستغلها لتحقيق مصالحه مقابل بقائها فى السلطة. وهنا يرى محمود عزت عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين أن « سياسةَ الولايات المتحدة تجاه العالم العربى تدعم الاستبدادَ، ولا تتفق مع ما يتردَّد فى خطابها السياسى، من مزاعم حول الديمقراطية»[٨]. وهو الرأى نفسه الذى يتبناه محمد حبيب الذى ينتقد بشدة ازدواجية الخطاب الأمريكى فى مسألة الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويرى أن المسألة ليست لها علاقة بالديمقراطية بقدر ما لها علاقة بالمشروع الأمريكى فى المنطقة، ويدلل على ذلك بموقف الولايات المتحدة مع حركة «حماس»، ويفسر ذلك بالقول إن «أمريكا ليست جمعية خيرية أو مؤسسة إصلاحية» بل لها مصالح تسعى لتحقيقها بشتى الوسائل[٩].

وقد بدت هذه الازدواجية بشكل واضح بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية المصرية والتى حققت فيها جماعة الإخوان المسلمين فى مصر مكاسب غير مسبوقة، حيث حازت على ما يقرب من ٢٠ بالمائة من مقاعد البرلمان (٨٨ مقعدًا من أصل ٤٥٤ مقعدًا) وتعرضت الجماعة بعد ذلك لحملة من الاضطهاد والملاحقات الأمنية لم تحرك ساكنًا لدى أى مسئول أمريكى.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين فى مصر والولايات المتحدة

تاريخيًا، يشير البعض إلى وجود علاقات بين جماعة الإخوان المسلمين فى مصر والولايات المتحدة، ومن ذلك ما يقال عن بعض الوقائع التاريخية فى العلاقات الملتبسة بين الإخوان والأمريكيين، فعندما بدأت تظهر إبان الحرب العالمية الثانية بوادر وراثة أمريكا للإرث الإمبراطورى الإنجليزى كان الإخوان من أنشط الحركات الشعبية، فأراد الإنجليز وبموافقة أمريكية تأسيس جمعية منافسة هى «إخوان الحرية» كان نشاطها ثقافيًا واجتماعيًا وتحرريًا لجذب الشباب. وفشلت التجربة، كما فشلت محاولات أميركية لاستقطاب عدد من الرموز الفكرية الإسلامية المصرية. فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أشار البعض إلى إجراء حوار بين الإمام الشهيد حسن البنا وأحد أعضاء السفارة الأميركية فى القاهرة حول مقاومة المد الشيوعى الذى كان هدفًا مشتركًا، لكنه لم يصل إلى نتيجة بسبب اختلاف التوجهات والمنطلقات.

وقد تكرر الأمر فى السبعينيات عندما وقع الاحتلال السوفييتى لأفغانستان وبدأت أميركا بمساعدة حلفائها فى المنطقة العربية وپاكستان فى التصدى لخط الوصول إلى المياه الدافئة وظهرت فكرة دعم المجاهدين الأفغان وحاول الأمريكيون عن طريق الرئيس أنور السادات إقناع الإخوان بالمشاركة فى القتال بجوار الأفغان، وقد رفض الإخوان ذلك.

ولاحقًا استنجدت إدارة الرئيس كارتر بكل من تستطيع الاستنجاد بهم لإنقاذ الرهائن الأمريكيين فى طهران، وكان ذلك لإنقاذ حملة إعادة انتخاب الرئيس كارتر نفسه بإذن من الحكومة المصرية - عن طريق السفير الأمريكى، بالمرشد العام الثالث للجماعة عمر التلمسانى حينذاك ليطلب تدخله لدى الإمام الخمينى قائد الثورة الإيرانية. وبعد استئذان الرئيس السادات، أرسل التلمسانى إلى الإيرانيين رسالة يطلب فيها زيارة طهران، وجاء الجواب: «أهلاً وسهلاً ومرحبًا، لكن لا حديث حول الرهائن الأمريكيين»، فلم تتم الزيارة. وقدم الإيرانيون أكبر خدمة لمنافس كارتر، الرئيس ريجان، عندما أجلوا الإفراج إلى نهاية الحملة الرئاسية، ففقد كارتر فرصته وجاء ريجان ومعه مشروع تحطيم الإمبراطورية السوفييتية وبناء الإمبراطورية الأمريكية [١٠].

ثم جاء عقد الثمانينيات والذى تطورت فيه العلاقة بين الطرفين بشكل غير مسبوق وعلى خلفية حاجة الولايات المتحدة للمجاهدين العرب فى مواجهة الاتحاد السوفييتى فى أفغانستان، وهو ما ساهم فى تقريب العلاقة بين مختلف تيارات الإسلام السياسى فى المنطقة والولايات المتحدة عبر المظلة السعودية.

وقد كان وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م علامة فارقة فى رؤية الطرفين (الإخوان والإدارة الأمريكية) كليهما للآخر، وهو ما حدا بهما إلى النظر فى ضرورة إعادة صياغة هذه العلاقة على أسس جديدة، وفى هذا الإطار يمكن تقسيم العلاقة بين الطرفين إلى مرحلتين رئيسيتين هما:

١ـ مرحلة ما قبل أحداث ١١ سبتمبر

وهى المرحلة التى تمتد طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضى، ففى عام ١٩٩٥م وبعد فوز الجماعة بعدد من المقاعد فى مجلس الشعب، جرى الحديث حول وجود اتصالات بين الجماعة والإدارة الأمريكية من خلال السفارة الأمريكية بالقاهرة، وفى هذا الإطار أشار السفير السابق لدى مصر فى بداية التسعينيات دانيال كيرتز إلى أنه التقى مع أشخاص يمثلون الإخوان المسلمين أو على علاقة بهم، وكان ذلك يتم إما داخل السفارة الأمريكية أو خارجها[١١].

وفى حين نفى بعض أعضاء الجماعة حدوث مثل هذه اللقاءات فى حينها، أكد البعض الآخر حدوثها، مشيرًا إلى أنها لم تأخذ شكل مفاوضات؛ لأن الجماعة ليس لديها ما تتفاوض عليه، وإنما كانت مجرد جلسات استماع على حد تعبير المستشار مأمون الهضيبى نائب المرشد العام للجماعة آنذاك[١٢].

كما أن الرئيس مبارك قد أشار إلى هذه القضية عندما أعلن عام ١٩٩٥م أن واشنطن على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين التى وصفها آنذاك بـ«الإرهابية» مشيرًا إلى أن السلطات المصرية لم تكن على علم بذلك فى بادئ الأمر[١٣].

وقد سعى النظام المصرى خلال تلك المرحلة إلى نسف أى علاقة قد تنشأ بين الجماعة والولايات المتحدة إما عبر التشدد ضد الجماعة، وذلك على غرار ما حدث

إزاء أزمة ١٩٩٥م، والتى تم القبض فيها على عدد كبير من قيادات الجماعة فيما عرف بقضية «سلسبيل» التى بدأت عام ١٩٩٣، وجرى تحويل عدد من هذه القيادات إلى محاكمات عسكرية، وتم الحكم عليهم بفترات تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وكان من بينهم المرشد الحالى للجماعة مهدى عاكف، وعصام العريان ومحمد حبيب وخيرت الشاطر.

٢ـ مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر

أفرزت هذه المرحلة العديد من المتغيرات التى دفعت كلا الطرفين إلى إعادة صياغة الحسابات، فمن جهتها دخلت الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس الحالى چورج بوش الابن، فى مواجهة مباشرة مع العديد من تنظيمات الإسلام السياسى خاصة تلك التى تنتهج العنف، وبدا أن ثمة اضطرابًا فى رؤية الإدارة الأمريكية للعلاقة مع التيارات الإسلامية المعتدلة، وكيفية التعاطى معها.

وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين فرعيتين، **الأولى:** مرحلة ما قبل فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية، وهى المرحلة التى شهدت دعمًا معنويًا واضحًا من الإدارة الأمريكية للتيارات المعتدلة، وفى مقدمتها الإخوان المسلمون فى مصر، حتى وصل الأمر إلى التصريح بعدم ممانعة الولايات المتحدة فى وصول الإسلاميين المعتدلين للحكم. وهى تصريحات جاءت على لسان أعلى القيادات فى الإدارة الأمريكية بدءًا من الرئيس بوش نفسه، وحتى وزيرة خارجيته كوندليزا رايس. وفى هذا الصدد يمكن رصد العديد من الإشارات:

- جاءت أولى الإشارات بعدم ممانعة الولايات المتحدة بمشاركة الإسلاميين المعتدلين فى السلطة عبر تصريحات ريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، والتى جاءت فى سياق خطابه الذى ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، والذى سبقت الإشارة إليه، حيث ذكر هاس أن «الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية.. نحن ندرك تمامًا عندما نشجع الديمقراطية أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة فى البلدان ذات الأكثرية الإسلامية قد يأتى بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم. لكن السبب لا يكمن فى كون الأحزاب الإسلامية

تتمتع بثقة السكان الساحقة، بل لأنها فى الغالب المعارَضة المنظَّمة الوحيدة للحالة الراهنة التى يجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة»[١٤]. وقد جاء خطاب هاس متأثرًا بما حققه الإسلاميون فى تركيا والمغرب والبحرين.

- تم طرح فكرة الإسلام الليبرالى على نطاق واسع، وأصدر مركز «راند» دراسة للباحثة شيرلى بينارد حول إمكانية دعم الولايات المتحدة لمشروع الإسلام الليبرالى فى الشرق الأوسط، والذى يعنى ضمنًا القبول بالإسلاميين المعتدلين طرفًا فى العملية السياسية[١٥].

- أعلنت رايس أثناء عودتها من جولتها فى الشرق الأوسط فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٥م بأن الولايات المتحدة لا تمانع فى وصول الإسلاميين إلى الحكم، إذا ما أجريت انتخابات حرة فى العالم العربى. وأن الولايات المتحدة ترى أهمية فى التحاور مع الإسلاميين فى المنطقة العربية، وأنها لا تخشى من وصول تيارات إسلامية إلى السلطة[١٦].

وعشية فوز الإخوان المسلمين فى مصر بنحو عشرين بالمائة من مقاعد البرلمان المصرى ترددت دعوات كثيرة لفتح حوار معهم، وقد بدا أن هناك تيارًا داخل الإدارة الأمريكية يتبنى فكرة التواصل مع الإسلاميين المعتدلين وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، ولكنها كانت دعوات تجرى على استحياء، ولم تجد حماسًا كبيرًا من صقور البيت الأبيض والمحافظين الجدد.

ومن جهتها لم تمانع جماعة الإخوان المسلمين فى مصر تجاه عقد لقاءات مع مسئولين أمريكيين، وجاء ذلك على لسان العديد من قادتها، فقد أكد العريان أن الجماعة على استعداد لمحاورة الولايات المتحدة مشيرًا فى تصريحات أدلى بها لوكالة فرانس برس عشية انتهاء الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ٢٠٠٥ م إلى أن «موقف الإخوان يتلخص فى أننا دعاة حوار ونؤمن بالتعاون بين الحضارات على أسس متكافئة ونؤمن بأن هناك قيمًا مشتركة بين كل الثقافات والشعوب»[١٧].

وغالبًا ما تشترط الجماعة حضور ممثل من وزارة الخارجية المصرية لأى حوار قد يجرى مع أى من المسئولين الأمريكيين، وهو ما أكده المرشد العام للجماعة فى حواره مع جريدة الشرق الأوسط الذى أجرى فى الحادى عشر من ديسمبر ٢٠٠٥ م حين أشار إلى ضرورة أن يتم ترتيب أى لقاء فى هذا الإطار من خلال وزارة الخارجية المصرية[١٨].

وهى بالطبع اشتراطات مفهومة فى إطار رغبة الجماعة فى إزالة المخاوف لدى النظام المصرى من أى محادثات قد تجرى بينها وبين الأمريكيين، وفى الوقت نفسه تجنب استغلال النظام لأى حوار قد يجرى بين أعضاء الجماعة ومسئولى السفارة الأمريكية بالقاهرة من أجل التنكيل بالجماعة وتشويه صورتها أمام الرأى العام.

وعلى الرغم من عدم وجود حوار مباشر بين الطرفين (الإخوان والأمريكيين) إلا أن العلاقة بينهما خلال هذه المرحلة اتسمت بالتفاؤل والرغبة فى البحث عن مخرج من معضلة الرقابة الحكومية على إجراء مثل هذا الحوار، إما من خلال ممثلى الجماعة فى مجلس الشعب، أو من خلال وسطاء آخرين.

أما **المرحلة الفرعية الثانية**: فهى مرحلة ما بعد فوز حماس بأغلبية المجلس التشريعى الفلسطينى فى السادس والعشرين من يناير ٢٠٠٦م، وهو الفوز الذى قلب موازين المعادلة الأمريكية فى المنطقة، وأعاد الهواجس التقليدية حول احتمالات وصول الإسلاميين للسلطة فى العالم العربى.

ومنذ هذه اللحظة تبخر الحديث عن إمكانية إجراء أى حوار بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين فى مصر، وذلك لأسباب عديدة، ليس أقلها امتعاضًا الولايات المتحدة من فوز حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وهو ما يمثل ازدواجية واضحة فى التعامل مع جماعة الإخوان بوجه عام، فمن المعروف أن حركة حماس تعد إحدى تنظيمات الإخوان المسلمين، وهو ما وضع الولايات المتحدة فى مأزق. فكيف لها أن ترحب بإجراء حوار مع الإخوان فى مصر، فى حين ترفض وصول حماس للسلطة فى فلسطين. وقد خفت الحديث عن إجراء أى حوار مع إخوان مصر، والأكثر من ذلك أن واشنطن لم تعلق مطلقًا على عمليات الاعتقال والتضييق التى تتعرض لها الجماعة منذ مارس ٢٠٠٦م وبعد دخولها البرلمان. وهو ما أكد الشكوك «الإخوانية»، والعربية عمومًا، حول مدى جدية الولايات المتحدة فى دعم الديمقراطية فى الشرق الأوسط.

رابعًا: معوقات الحوار بين الطرفين

بافتراض وجود نية لدى الطرفين (الأمريكى والإخوانى) لإجراء حوار جاد حول صياغة العلاقة بينهما، إلا أن ثمة معوقات يجب التخلص منها قبل الحديث عن إجراء مثل هذا الحوار، ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلى:

١ ـ عدم الثقة فى الولايات المتحدة

هناك اقتناع لدى قيادات جماعة الإخوان المسلمين بعدم جدية الولايات المتحدة فى إجراء حوار مع الجماعة، فضلاً عن اقتناعهم بالتردد الأمريكى فى مسألة دعم الديمقراطية فى العالم العربى، وهو ما أعلنه عصام العريان صراحة فى إحدى مقالاته التى نشرها بجريدة الشرق الأوسط، وبدا وكأنه رسالة موجهة إلى واشنطن، وذلك حين أشار إلى أن هناك قدراً من الارتباك لدى الإدارة الأمريكية التى لم تحسم موقفها من قضايا جوهرية قبل البدء فى إجراء أى حوار مع الإخوان المسلمين. وأشار إلى بعض من هذه القضايا ممثلاً فى، أولا: موقفها الحقيقى من احترام القانون الدولى، والذى يقضى بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية. ثم هناك الموقف الامريكى من الديمقراطية وما قد تسفر عنه من نتائج قد تأتى بخصومها السياسيين إلى سدة الحكم والإدارة فى بلاد تعدها أساسية فى مناطق نفوذها. كذلك موقف واشنطن من تعدد الثقافات التى يمكن أن تشارك فى بناء حضارة إنسانية عالمية واحدة ومدى احترامها لتراث الأمم والشعوب، ومدى احترام أمريكا لمصالح الشعوب والدول الأخرى فى ظل تنامى نشاط الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات، والتى يسيطر الأمريكيون على معظم رأسمالها[١٩].

كما أن هناك شكوكًا قوية لدى الإخوان المسلمين حول نوايا الإدارة الأمريكية من الدعوة لإجراء أى حوار مع الإخوان وما إذا كان حواراً جاداً يهدف إلى مصلحة مشتركة أم هو لاستخدام الإخوان فزاعة يتم تهديد النظام المصرى بها كى يرضخ للشروط الأمريكية، خاصة حول الملفات الإقليمية الصعبة (العراق وفلسطين والسودان). ثم هناك السياسة الأمريكية الواضحة نحو توظيف المعارضة العربية ضد النظم الحاكمة: حدث ذلك فى العراق، وكانت الكارثة التى ستؤدى بالعراق إما إلى حرب أهلية أو فوضى عارمة، ويحدث ذلك الآن مع سورية. وهو ما يرفضه الإخوان رفضًا قاطعًا على حد تعبير عصام العريان.

٢ ـ التخوف من تآكل الرصيد الشعبى

تخشى جماعة الإخوان المسلمين فى مصر من أن يؤدى إجراء أى حوار «علنى» مع الولايات المتحدة إلى تآكل الرصيد الشعبى والمجتمعى للجماعة، خصوصًا فى ظل

الصورة السلبية التى تسود العالم العربى تجاه الولايات المتحدة. كما أن هناك تخوفًا كبيرًا من أن يستغل النظام المصرى إجراء مثل هذا الحوار من أجل تشويه صورة الجماعة لدى الرأى العام، وهى حيلة يبرع النظام المصرى فى استخدامها منذ أكثر من نصف قرن.

وفى هذا الإطار يشير عصام العريان إلى واقعة مهمة وهى أنه بعد أن قام الإخوان بمفاوضات مع السفارة البريطانية عام ١٩٥٤م بعلم حكومة عبد الناصر وقتذاك وتأييدها، قام النظام المصرى بتشويه صورتهم أمام الرأى العام المصرى والعربى والإسلامى، بل ادعى عليهم فى المحاكم أنهم يتخابرون مع الاحتلال، رغم أن موقف الإخوان كان متشدداً مع الإنجليز لتقوية موقف المفاوض المصرى[٢٠].

٣- تناقض الرؤية بين الطرفين

بالنظر للخلفية الأيديولوچية لكل طرف، يبدو أن ثمة تناقضًا جوهريًا يقف حائلاً دون إجراء أى حوار بين الطرفين. فالإدارة الأمريكية، حسب جماعة الإخوان المسلمين، لديها مشروع كونى يهدف للهيمنة على العالم. فى حين أن الجماعة، وحسب ما يشير إليه عصام العريان فى مقاله المذكور، لديها مشروع ثابت يتقدم بخطى ثابتة لبناء نهضة إسلامية إصلاحية يعتمده الإخوان المسلمون كحركة إسلامية شعبية واسعة الانتشار فى أنحاء العالم كله. فالمشروع الإسلامى للنهضة يهدف إلى تحرير الأركان الإسلامية من كل هيمنة أجنبية عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، ويسعى إلى إصلاح الحكم فى البلاد الإسلامية لتحقيق الحريات والديمقراطية الإسلامية على حد قوله.

٤ ـ الخوف من بطش النظام المصرى

لا يمكن لأحد أن يتجاهل الوضع القانونى لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، والتى لا تحظى بالشرعية القانونية، وهو ما يضعها باستمرار تحت «رحمة» النظام المصرى، والذى لا يتورع عن التنكيل بأى فصيل سياسى يسعى لإقامة علاقة مع الولايات المتحدة، ويرغب فى أن يظل هو «المحتكر» الوحيد لهذه العلاقة.

❊ ❊ ❊

هوامش الفصل السابع

(١) أمريكا تعتزم إجراء اتصالات بالإخوان المسلمين الذين انتخبوا كمستقلين، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٧٤، بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥ م.

(٢) مقتطفات من مكالمة هاتفية أجريت مع د. عصام العريان، يوم الجمعة ٢ فبراير ٢٠٠٧م، الساعة الحادية عشرة مساء.

(٣) حسن البنا: مجموعة رسائل الإمام الشهيد، (رسالة المؤتمر الخامس) (الإسكندرية: دار الدعوة ١٩٨٨م).

(٤) حسن البنا، أصول الإسلام كنظام اجتماعي، (مجلة الشهاب، العدد الثاني، ١٤ ديسمبر ١٩٤٧م).

(٥) من نص الرسالة الأسبوعية للمرشد العام للإخوان المسلمين، موقع الإخوان أونلاين، دخول بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٧م على الرابط:

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=24978&SectionID=101

(٦) من محادثة هاتفية مع د. عصام العريان، يوم الجمعة ٢ فبراير ٢٠٠٧م، الساعة الحادية عشرة مساء.

(٧) من محادثة هاتفية مع د. محمد السيد حبيب، يوم السبت ٣ فبراير ٢٠٠٧م، الساعة العاشرة والنصف مساء.

(٨) من مقابلة مع د. محمود عزت أجرتها صحيفة واشنطن بوست في ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦م، ونقلها موقع إخوان أونلاين على الرابط:

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=21519&SectionID=0&Searching=1

(٩) من محادثة هاتفية مع د. محمد السيد حبيب، يوم السبت ٣ فبراير ٢٠٠٧، الساعة العاشرة والنصف مساء.

(١٠) د. رفعت السعيد، إخوان مصر والأمريكيون .. الفزاعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٨٠، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥ م.

(١١) منال لطفي، الإخوان وأمريكا .. كيف انفتحت أبواب الحوار .. وهل تغلق؟، الحلقة الأولى من سلسلة حلقات نشرت في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٧ م.

(١٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسى المصرى والإخوان المسلمون فى مصر . . من التسامح إلى المواجهة (١٩٨١-١٩٩٦م)، (بيروت: دار الطليعة) الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص ٨٧ .

(١٣) المرجع السابق، ص ٤٤ .

(١٤) Richard N. Haass, Towards Greater Democracy in the Muslim World, Council on Foreign Relations, Washington, D.C. December 4, 2002 at: http://www.cfr.org/publication/5283/towards_greater_democracy-in-the-muslim-world.html

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير، راجع الرابط:

http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/2005/MR1716.pdf

(١٦) نص الحديث مع رايس على الرابط:

http://usinfo.state.gov/mena/Archive/2005/Jun/27-774513.html

(١٧) تصريح لوكالة فرانس برس بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٥ م .

(١٨) جريدة الشرق الأوسط «اللندنية»، ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ م العدد ٩٨٧٥ .

(١٩) عصام العريان، بحثًا عن شرعية وأجندة، جريدة الشرق الأوسط، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥ م .

(٢٠) المرجع السابق .

القسم الثانى

الصعود السياسى للإخوان المسلمين

آلياته ودلالاته

الفصل الثامن

مصر وأمريكا... توتر أفَادَ الإخوان

«موعد مع القدر» قد تبدو هذه العبارة هي الأقرب لتفسير حساسية الظرف التاريخي الذي توفر لجماعة الإخوان المسلمين على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وأفضى في النهاية إلى صعودهم السياسي اللافت عبر صناديق الاقتراع في انتخابات ٢٠٠٥م .

ولو حلمت جماعة الإخوان المسلمين بهدية من السماء، لما كانت أفضل من التوتر الذي حدث في العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر طيلة عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م، فضلاً عن الهزات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط طيلة تلك الفترة.

فلأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود تصل العلاقة بين واشنطن والقاهرة إلى أقصى درجات التوتر، وذلك على خلفية الضغط الأمريكي الشديد من أجل فرض الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط. وهو الضغط الذي ترجم في مؤشرات عديدة أهمها عدم ممانعة الولايات المتحدة من وصول الإسلاميين للحكم في البلدان العربية، وانتقادها الشديد لملف الحريات وحقوق الإنسان في هذه البلدان.

وقد تراوحت أشكال الضغط الأمريكي ما بين رسائل غير مباشرة كالتصريحات الصادرة عن أرفع مسئولي الإدارة الأمريكية بما فيهم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وامتعاضهم من دعم الأنظمة الاستبدادية لأكثر من نصف قرن في تلميح صريح لإمكانية تغير العلاقة بين الطرفين، وبين الانتقادات المباشرة التي وجهتها مراكز البحث ووسائل الإعلام الأمريكية للواقع السياسي والديمقراطي في المنطقة.

وقد أسهمت هذه الحال فى فرض متغيرات جديدة ساهمت فى إحداث قدر من التحول فى بيئة النظام السياسى المصرى، التى تميزت بالسكون والثبات فى معظم التجارب الانتخابية السابقة. وهو ما صب بشكل غير مباشر فى مصلحة الطرف الداخلى القوى، وهو هنا جماعة الإخوان المسلمين.

من يدفع فاتورة الإصلاح؟

منذ وقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م انتقل مركز الاهتمام للسياسة الخارجية الأمريكية باتجاه الشرق الأوسط، وتزايد الاهتمام الأمريكى بما يحدث داخل مصر والعالم العربى، بشكل بات فيه الإصلاح السياسى يمثل أحد أهم محددات العلاقات العربية ـ الأمريكية، وتحديداً العلاقات المصرية ـ الأمريكية.

فقد تبلور خطاب أمريكى رسمى يضع الإصلاح السياسى فى الدول العربية كواحدة من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وركز هذا الخطاب على عدة مفاهيم من قبيل: التأكيد على الحرية، وإنهاء «استثنائية» الشرق الأوسط، والاعتراف بالتنوع والخصوصية، والديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج و لكن مساعدتها، وإمكان التعامل مع الإسلاميين المعتدلين، وضرورة تنظيم انتخابات حرة وتنافسية.. إلخ[١].

وقد جاءت هذه المفاهيم فى مناسبات عديدة، منذ عام ٢٠٠٢م، بدأها ريتشارد هاس مدير إدارة التخطيط بإدارة بوش الأولى، بكلمة ألقاها بمجلس العلاقات الخارجية بواشنطن فى ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٢م وشدد فيها على سعى الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية فى العالم الإسلامى[٢]. مروراً بكلمة وزير الخارجية (السابق) كولن باول التى ألقاها فى مؤسسة التراث بواشنطن فى ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢ م وأعلن فيها عزم الولايات المتحدة على تغيير الأوضاع السياسية فى الشرق الأوسط، وتم تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لتحقيق هذا الهدف وذلك فى إطار ما عرف بـ«مبادرة باول»[٣]، وكانت كلمة الرئيس بوش التى ألقاها فى احتفالية مؤسسة الصندوق القومى للديمقراطية فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٣م أكثر صراحة ووضوحاً، حيث شدد فيها على ضرورة تقويض منابع الفساد والاستبداد فى العالم العربى التى تساهم فى ازدهار الإرهاب[٤].

هذه الرؤى وغيرها، شكلت الوعاء الذى صبَّ فيه العديد من المبادرات الأمريكية للإصلاح فى الشرق الأوسط، من أهمها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، ومشروع الشرق الأوسط الموسع، وغيرها من مشروعات الإصلاح الأمريكية للمنطقة(٥).

أما عن دوافع تغير الخطاب الأمريكى بعد ١١ سبتمبر من الحفاظ على الأمر الواقع إلى « الإصلاح» و الرغبة فى تغيير هذا الأمر الواقع فى الشرق الأوسط، فتكمن فى دافعين: **الأول:** مرتبط برؤية واشنطن للمنطقة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر والنظرية التى صاغتها إدارة بوش لتفسير أسباب وقوع هذه الأحداث، والتى تقوم على أن الاستبداد العربى يشكل «مفرخًا» جيدًا للأفكار المتطرفة التى قد تهدد الأمن القومى الأمريكى.

أما الدافع الآخر: فيتعلق بدور مصر فى هذه الرؤية، وهل مصر بنظامها الحالى جزء من الحل أم من المشكلة؟ بالنسبة للدافع الأول، فقد صاغت الإدارة الأمريكية نظرية بسيطة مفادها أن الإرهاب هو نتاج فكر متطرف سائد لم يكن لينمو ويزدهر لولا انسداد أفق التغيير السياسى أمام ملايين الشباب العربى وتقييد المشاركة السياسية، وهو ما نجمت عنه ظاهرة الاغتراب السياسى التى تعنى إحساس هؤلاء الشباب بعدم السيطرة على مصيرهم وعدم التحكم فى مستقبلهم، ما دفع ببعضهم إلى الانضمام للجماعات المتشددة، التى قامت أولاً بالانقلاب على النظم فى دولها، قبل أن تنتقل إلى «احتراف» الإرهاب العالمى.

وتأسيسًا على هذه النظرية تبلور المشروع الأمريكى، ومن بعده الأوروبى، للإصلاح السياسى بالمنطقة. وبهذا المعنى أصبح مشروع الإصلاح الأمريكى ـ الأوروبى للمنطقة مسألة أمن قومى وأولوية للسياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية، أى أن مصلحة الطرفين الأوروبى والأمريكى كانت المحرك الأساسى لمشروعهما للإصلاح السياسى فى المنطقة.

كما أدركت واشنطن أن التطور السياسى والتاريخى لدول المنطقة المعنية بالإصلاح مختلف، وأثبتت تجربة غزوها للعراق بأن الولايات المتحدة لو طبقت الإصلاح

بنفسها، فإن النجاح ليس مضمونًا على الإطلاق بسبب اختلاف المجتمعات
تقبلها لهذا الدور.

وهنا تأتى أهمية مصر (الدافع الثانى) التى أشار إليها مسئولون أمريكيون
«الجائزة» التى يمكن أن تحصل عليها الإدارة الأمريكية، فيما لو تبنت القاهرة
الإصلاح على الطريقة الأمريكية[٦].

وقد كان لقضية المساعدات الأمريكية لمصر تأثير كبير على العلاقات بين ا
منذ إقرار الكونجرس لها نهاية سبعينيات القرن العشرين. وقد كان المطلوب مر
بداية الأمر، الاستمرار فى عملية السلام مع إسرائيل، والعمل على خلق منا
موات للتسوية السلمية العربية معها، لكن هذه المساعدات أصبحت فى ا
الأخيرة عامل ضغط مؤثر على صانع القرار المصرى، فيما يتعلق بالشئون ا
سواء بشأن الإصلاح أو الديمقراطية أو التعامل مع منظمات المجتمع المدنى.

لذا لم يكن غريبًا أن يعلن الرئيس بوش فى خطابه السنوى عن حالة الاتحاد
٢٠٠٥م عن ضرورة أن تصبح مصر «قاطرة الديمقراطية فى الشرق الأو
ووصل الاهتمام الأمريكى بما يحدث داخل مصر ذروته، مع قرار تعديل الماد
الدستور المصرى، والذى اعتبره كثيرون أنه جاء استجابة للضغط الأمريكى
استجابة لضغوط الداخل، واستمر هذا الاهتمام مع مراحل تعديل المادة
والاستفتاء عليها والانتخابات الرئاسية الأولى التى أجريت بناء عليها،
الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حيث كانت الإدارة الأمريكية على اضطلاع
يجرى خلال تلك الفترة، بل إنها وضعت القواعد فى بعض الأحيان، ث
لنفسها دور الحكم الذى يتابع ويراقب ويحذر وقد يعاقب، وبدأت تتصرف
مباشر ودون مواربة، فتوقفت حالة «الغمز واللمز» التى كان المسئولون الأم
يمارسونها مع مصر عبر تصريحات غير مباشرة، وما لبثت أن تحولت إلى ا
مباشرة، خصوصًا بعد اعتقال النائب المعارض أيمن نور رئيس حزب الغد يوم
٢٠٠٥م على خلفية اتهامات بتزوير توقيعات لتأسيس الحزب.

وقد نقلت هذه المواقف الأمريكية العلاقات مع مصر إلى مرحلة جديدة لم
مصر من قبل، قوامها التعليق المباشر والعلنى من جانب مسئولى الإدارة والك

على أمور لا تعجبهم فى مصر، ودخلت وسائل الإعلام الأمريكية المضمار بصورة مكثفة وشبه يومية. وتطور الأمر إلى إلغاء مؤتمر كان مقرراً عقده فى القاهرة بداية مارس ٢٠٠٥ م بين وزراء خارجية دول الثمانية ونظرائهم العرب بشأن خطط الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط. ,وقد ذكرت تقارير عديدة أن الإلغاء جاء بسبب رفض وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الحضور طالما ظل أيمن نور فى الحبس[٨].

وقد جاءت الرسالة الأقوى لمصر من الولايات المتحدة مع زيارة رايس للقاهرة فى يونيو ٢٠٠٦م وخطابها «الشهير» فى الجامعة الأمريكية والتى اعترفت فيه صراحة بأن الولايات المتحدة «ارتكبت خطأ فادحا عندما سعت على مدى الستين عامًا الماضية إلى تحقيق الاستقرار فى المنطقة العربية على حساب الديمقراطية ولم تنجز أيّا منهما» وانتقدت فيه بشدة مجموعة القوانين المقيدة للحريات فى مصر، وعلى رأسها قانون الطوارئ[٩].

ومع الاستعداد للانتخابات الرئاسية التى جرت فى السابع من سبتمبر ٢٠٠٥م واصلت الولايات المتحدة سياستها الضاغطة من أجل مزيد من الإصلاحات فى مصر. حيث تلقت الحكومة المصرية فى نهاية أغسطس ٢٠٠٥م تقريراً جديداً من الخارجية الأمريكية حول مدى القبول المصرى بالإشراف الدولى على الانتخابات، معتبرة أن ذلك يمثل فرصة حقيقية للتأكد من مدى مصداقية نتائج هذه الانتخابات.

وفى الإطار ذاته أرسل بعض أعضاء الكونجرس، المتحمسين لأهمية إجراء الرقابة على الانتخابات الرئاسية المصرية، بمذكرة إلى الخارجية الأمريكية أوائل سبتمبر ٢٠٠٥م مفادها ضرورة رفع وتيرة الضغوط على الحكومة المصرية لإقناعها بقبول الرقابة الدولية على الانتخابات حتى وإن وصل الأمر إلى حد التهديد المباشر والصريح بوقف برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، والتى تقدر بنحو ١,٨ مليار دولار[١٠].

وبعد نهاية الانتخابات ركز الكثير من التعليقات الأمريكية الرسمية والصحفية على نقاط سلبية عديدة فشلت بسببها الانتخابات الرئاسية فى الارتقاء إلى المقاييس المقبولة دوليًا للسباق الديمقراطى الحقيقى. وانتقد عدد من الكُتَّاب مثل المفكر المحافظ الشهير روبرت كاجان إدارة بوش لعدم إرغام مصر بوضوح وقوة على الالتزام بالمعايير القياسية

للانتخاب التى أوضحتها وزيرة الخارجية الأمريكية رايس فى كلمتها التى ألقتها فى القاهرة فى يونيو ٢٠٠٥ م والسابق الإشارة إليها. أما عن الموقف الرسمى فقد اتضح من خلال تصريحات كوندليزا رايس التى انتقدت الانتخابات ورأت أنها لم تكن من «أنزه الانتخابات التى شاهدتها»(١١).

لذلك فقد بات إقامة انتخابات برلمانية حرة ونزيهة هى المحطة التالية التى سيتم من خلالها الضغط الأمريكى على مصر فى مجال الإصلاح السياسى، والذى مارسته جهات عدة من بينها الإدارة الأمريكية والكونجرس، الذى نشر تقريراً على موقعه الإلكترونى قبيل الانتخابات يؤكد فيه على أن الانتخابات البرلمانية سيشوبها العديد من التجاوزات لصالح مرشحى الحزب الحاكم، كما حدث فى انتخابات ٢٠٠٠م. كما أكد التقرير أن الرئيس الأمريكى «چورچ بوش» سيطالب بوجود مراقبة دولية للانتخابات البرلمانية القادمة حتى لا تتكرر سيناريوهات التزوير التى اعتادت مصر على تنفيذها مع بدء انتخابات المجالس التشريعية الماضية، أو كالتى حدثت فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة والتى رفضت فيها مصر المطلب الأمريكى بوجود مراقبة دولية عليها. وأكد التقرير نفسه أن كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أشارت إلى أن أمريكا تساند مصر وتشجعها للمضى قدمًا فى إجراء انتخابات برلمانية نزيهة لتحمى نفسها من الانتقادات التى وجهت لها فى الانتخابات الماضية وما شابها من تزوير ومشاكل كبيرة أدت لعزوف المصريين عن الذهاب للانتخابات، وأشارت إلى أنه يجب على مصر أن تبدى الكثير من الاحترام للمواطنين حتى يشعر المواطن بقيمة صوته الانتخابى (١٢).

كما قام مجلس النواب الأمريكى بممارسة ضغوط واضحة على الإدارة الأمريكية لكى تقوم بدورها بممارسة ضغوطها على الحكومة المصرية من أجل إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، وهو ما تجلى فى مشروع القرار الذى قدمته النائبة عن الحزب الجمهورى عن ولاية فلوريدا ورئيسة لجنة الشرق الأوسط «إلينا روسى» إلى مجلس النواب فى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥م وتضامن معها فيه ٢٧ نائبًا فى مجلس النواب من الحزبين الديمقراطى والجمهورى على رأسهم نائب كاليفورنيا عن الحزب الديمقراطى توم لانتوس، وتمت مناقشته وإقراره فى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م بأغلبية ٣٨٨ نائبًا ومعارضة ٢٢ فقط، وكان الدافع وراء تقديم هذا القرار هو تقييم الانتخابات الرئاسية

فى مصر ومناقشة ضمانات نزاهة الانتخابات البرلمانية، ولكن تاريخ مناقشته جاء بعد نهاية الانتخابات البرلمانية مما جعله تقييمًا لكل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وطالب القرار الذى حمل عنوان «التعبير عن موقف الكونجرس من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى مصر» [١٣] الرئيس جورج بوش بأن يأخذ فى الاعتبار عند تقديم المعونات السنوية لمصر أن يربط ذلك بمدى التقدم فى الإصلاح السياسى الجارى فى البلاد، وأن يعبر الرئيس جورج بوش بمنتهى الوضوح عن خيبة أمل الولايات المتحدة من سلوك النظام والحكومة المصرية فى أسلوب إجراء الانتخابات ليس فقط البرلمانية ولكن الرئاسية أيضًا.

كما طالب مجلس النواب أيضا فى قراره بأن تقوم الحكومة المصرية بمساءلة كل من ارتكب الانتهاكات الخاصة بالانتخابات البرلمانية. وطالب المجلس أن يقوم النظام المصرى بفصل الحزب الوطنى الديمقراطى عن أجهزة الدولة والحكومة، وأن تقوم الحكومة بالتخلص بالكامل من كل ملكية لها فى أجهزة الإعلام، وأن تنهى احتكارها لعمليات توزيع وطباعة الصحف ورفع حالة الطوارئ المطبقة منذ ٢٤ عامًا، والعمل على ضمان أن أى تشريع بديل لمواجهة الإرهاب يجب أن يكون مراعيا لحرية ممارسة الأنشطة السياسية والدستورية السلمية.

وقد تجلت انعكاسات هذه البيئة الضاغطة بالنسبة الإخوان المسلمين فى الطريقة الجديدة التى اعتمدتها الولايات المتحدة فى الحديث عن موقفها من مشاركة الإسلاميين المعتدلين فى السلطة، وفى هذا الصدد يمكن رصد العديد من الإشارات:

- جاءت أولى الإشارات بعدم ممانعة الولايات المتحدة بمشاركة الإسلاميين المعتدلين فى السلطة عبر تصريحات رينشارد هاس مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، والتى جاءت فى سياق خطابه الذى ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، والذى سبقت الإشارة إليه، حيث ذكر هاس أن «الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية.. نحن ندرك تمامًا عندما نشجع الديمقراطية أن التحرك المفاجئ نحو الانتخابات الحرة فى البلدان ذات الأكثرية الإسلامية قد يأتى بالأحزاب الإسلامية إلى الحكم. لكن السبب لا يكمن فى كون الأحزاب الإسلامية تتمتع بثقة السكان الساحقة، بل لأنها فى العالب المعارَضة

المنظّمة الوحيدة للحالة الراهنة التى يجدها أعداد متزايدة من الناس غير مقبولة»[١٤] . وقد جاء خطاب هاس متأثراً بما حققه الإسلاميون فى تركيا والمغرب والبحرين .

- تم طرح فكرة الإسلام الليبرالى على نطاق واسع ، وأصدر مركز «راند» دراسة للباحثة شيرلى بينارد حول إمكانية دعم الولايات المتحدة لمشروع الإسلام الليبرالى فى الشرق الأوسط ، والذى يعنى ضمناً القبول بالإسلاميين المعتدلين طرفاً فى العملية السياسية [١٥] .

- أصدرت المجموعة الدولية للأزمات تقريراً مهمّاً فى صيف ٢٠٠٤ م يحث على ضرورة أن تعمل الحكومة المصرية على احتضان الإسلاميين المعتدلين ، ويقصد بهم الإخوان المسلمون تحديداً ، وأن تعترف بشرعيتهم السياسية عبر منحهم الحق فى تأسيس حزب سياسى يعبر عن أفكارهم [١٦] .

- أعلنت رايس أثناء عودتها من جولتها فى الشرق الأوسط فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٥م بأن الولايات المتحدة لا تمانع فى وصول الإسلاميين إلى الحكم ، إذا ما أجريت انتخابات حرة فى العالم العربى . وأن الولايات المتحدة ترى أهمية فى التحاور مع الإسلاميين فى المنطقة العربية ، وأنها لا تخشى من وصول تيارات إسلامية إلى السلطة [١٧] .

مصر ... وحديث الجائزة الكبرى

انصرف الاهتمام الأمريكى بالدمقرطة والإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط إلى بلدان عديدة ، فقد شهد العديد من البلدان العربية طيلة عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م تطورات سياسية مهمة ، كان لابد وأن تترك أثرها على الأوضاع فى مصر .

ولأول مرة منذ عقود يجرى الحديث عن «ربيع الديمقراطية» فى العالم العربى ، حيث شهدت بلدان مثل العراق وفلسطين والسعودية ولبنان والكويت ، أحداثاً سياسية متلاحقة عبرت بشكل أو بآخر عن حالة من الانفتاح فى نظمها السياسية .

فعلى سبيل المثال جرت انتخابات نيابية فى كلٍّ من العراق وفلسطين، رآها البعض أكثر نزاهة وشفافية، وهما البلدان الواقعان تحت الاحتلال، عن غيرها فى البلدان العربية. كما شهدت السعودية، ولأول مرة فى تاريخها، انتخابات بلدية تعددية. تلاها حصول المرأة الكويتية على حقها السياسى الكامل، تصويتًا وترشيحًا، وتوقفت السلسلة عند الانتخابات اللبنانية، التى جاءت فى أعقاب مناخ متوتر على خلفية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى فى الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥م.

وقد تواتر الحديث عن أن مصر هى الجائزة الكبرى من موجة الضغط الخارجى من أجل تعزيز الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى. وفى ظل هذا المناخ الضاغط، لم يكن أمام النظام المصرى من سبيل سوى الاستجابة لهذه المتغيرات المطردة، وأن يسمح بتحقيق انفتاح سياسى «تكتيكى» يواجه به موجات الضغط الخارجى المتواصل، ويمتص به الضغوط الداخلية التى نضجت على وقع الارتباك الذى بدا عليه رد فعل النظام المصرى. وهو ما ترجم فى بعض الإجراءات السياسية التى مهدت الطريق أمام تحقيق «تحول» لافت فى إدارة النظام للعملية الانتخابية.

وقد كانت مبادرة الرئيس مبارك التى أطلقها فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٥م بتعديل المادة (٧٦) من الدستور والخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية أول الغيث. حيث بات من الممكن، ولأول مرة فى التاريخ المصرى، الحديث عن أن يتم اختيار الرئيس بالانتخاب العام المباشر بين أكثر من شخص بدلاً من الاستفتاء على شخص مرشح واحد. وهو القرار الذى أطلق قوى المجتمع المدنى وأحزاب المعارضة من عقالها وحررها ـ جزئيّا ـ من جمودها الذى ظلت أسيرة له لفترة طويلة لافتقادها أى أمل فى الإصلاح فى ظل وجود نخبة الحكم الراهنة ،وما أن بدا أن هناك ضوءاً خافتًا فى نهاية النفق المعتم حتى تحركت التفاعلات السياسية والحزبية حتى ظهر العديد من حركات الرفض السياسى الجديدة ،التى تميزت بجرأة أطروحاتها للإصلاح السياسى. وتصاعدت المطالب الخاصة بضرورة إحداث إصلاح سياسى حقيقى، يضمن تدشين عملية تطور ديمقراطى بعيدا عن محاولات الترميم الجزئية والإصلاحات الشكلية التى يقوم بها النظام.

وهو ما خلق مناخًا سياسيّا جديداً يمتاز بعمليات مثيرة للجدل السياسى بين فريقين أولهما يرى أن خطوة تعديل الدستور كافية فى حد ذاتها، باعتبارها تتيح انتخاب

رئيس الجمهورية لأول مرة فى التاريخ المصرى، وحاول هذا الفريق تفريغ هذه الخطوة من مضمونها التنافسى والتعددى عبر المغالاة فى اقتراح ضوابط معينة للترشيح لهذا المنصب.

وفريق ثان تمثله قوى وأحزاب المعارضة وحركات الرفض الاجتماعى والسياسى يرى أن التحرك نحو تغيير طريقة اختيار رئيس الجمهورية وإن كان مطلوبا، إلا أنه لا يزال تحركًا محدودًا وجزئيًا، ولم تخف على هذا الفريق الدوافع الكامنة وراء هذا التحرك وعلى رأسها الضغوط الخارجية القوية التى تعرض لها النظام، بما كشف فى النهاية عن لحظة ضعف يمر بها النظام وكان لا بد من استغلالها، ومن هنا وجد هذا الفريق الفرصة سانحة لممارسة مزيد من الضغوط للحصول على مزيد من التنازلات فى «الشأن الإصلاحى».

وعلى الرغم من انتصار وجهة نظر الفريق الأول، إلا أن ما يحسب لهذه الخطوة هو ما رتبته من حراك سياسى، هو بالقطع غير مسبوق من حيث زخمه وبروز مساحات جديدة لفعل القوى المختلفة على الرغم من عدم تغييره حقائق كثيرة راسخة فى الحياة السياسية المصرية.

ولعل ارتباط حالة الجدل هذه، والحراك السياسى، التى شهدتها مصر بقرار تعديل المادة ٧٦ من الدستور يمكن إرجاعه إلى أهمية وخطورة هذه المادة.

ذلك أنها، بالذات، تشكل محور وعصب النظام السياسى المصرى كله، لسبب بسيط هو أن دستور ٧١، يركز معظم السلطات فى يد رئيس الجمهورية باعتباره رأس السلطة التنفيذية وقائدها، ويمنحه صلاحيات شبه مطلقه تمكنه من الهيمنة الفعلية على كافة السلطات والمؤسسات الأخرى بما فيها السلطتان التشريعية والقضائية. ولأن تلك الصلاحيات شبه المطلقة تمنح لفرد غير منتخب مباشرة من الشعب، فقد كانت المادة ٧٦ تضفى على النظام برمته سمة استبدادية واضحة، وبالتالى فإن تعديلها بما يسمح بانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السرى المباشر فى انتخابات حرة ونزيهة، يغير من طبيعة النظام نفسه ويجعل من التشكيك فى شرعيته أمرًا صعبًا. يضاف إلى ذلك أن تعديل هذه المادة بالذات، وهى المادة التى تشكل الكتلة الحرجة فى النظام السياسى

برمته، يمكن أن يفتح الباب أمام إمكانية تعديل أى مادة أخرى، بما فى ذلك تغيير الدستور كله أى وضع دستور جديد للبلاد ، ومن هنا كان طبيعيًا أن تفرز معركة تعديل المادة ٧٦ من الدستور حالة من الاستقطاب غير المسبوق بين الدولة وحزبها الحاكم من ناحية، والمجتمع بكل قواه غير المرتبطة ارتباطًا مباشرًا وتنظيميًا بالدولة وحزبها من ناحية أخرى.

وكان من الطبيعى أن يترتب على الاستفتاء على تعديل هذه المادة والذى جرى فى ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥ م تحول واضح فى صورة المشهد السياسى فى مصر. فلأول مرة منذ نشأة التعددية السياسية فى منتصف سبعينيات القرن الماضى، تُجمع القوى السياسية الحزبية والمستقلة على موقف سياسى موحد يتم التعبير عنه، وبالتالى اختباره من خلال صناديق الاقتراع، ألا وهو مقاطعة التصويت على التعديل الدستورى، ولم يسبق للدولة أن ألقت بكل ثقلها السياسى والإعلامى على نحو ما حدث، من أجل استنفار وحشد وتعبئة الجماهير للتوجه إلى صناديق الاقتراع، مثلما حدث قبيل وأثناء الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور. ومعنى ذلك أن النتائج الرسمية للاستفتاء كانت أقصى ما يمكن للدولة وحزبها الحاكم أن يحققاه فى مواجهة مجتمع مدنى ما زال هشًا وضعيفًا، لكنه قابل للنمو بسرعة.

الإخوان يتفاعلون

كانت جماعة الإخوان المسلمين وحركات الرفض السياسى الجديدة، أكثر المستفيدين من أجواء الحراك السياسى غير المألوف، وإذا كان هناك من تميز فى أداء قوى رئيسية فى مصر على خلفية الاستحقاق الرئاسى وما سبقه وما صاحبه من زخم فهو بدون شك يرتبط بجماعة الإخوان المسلمين والحركات الاحتجاجية مثل كفاية وغيرها من التجمعات الجديدة المطالبة بالإصلاح.

فقد أظهر الإخوان ذكاء سياسيًا واضحًا باستغلالهم لتلك الأجواء للتفاعل مع حركة الشارع المُطالب بالإصلاح قبل السابع من سبتمبر وتنظيمهم للعديد من المظاهرات الضخمة الرافعة لراية الإصلاح السياسى، ودعوتهم الناخبين للمشاركة

بالانتخابات الرئاسية فى بيانهم المعلن يوم ٢١ أغسطس ٢٠٠٥م على نحو أقنع العديد باحترامهم لقواعد اللعبة السياسية الشرعية، وتثمينهم لإجراءات المشاركة الشعبية حتى وإن جاءت قاصرة، بل واستبعدتهم هم كحركة لها وجود فعلى، بما أثبت استعدادهم للتعامل بمنطق براجماتى مع الأوضاع السياسية السائدة لتعزيز مكاسبهم لا سيما أن الانتخابات البرلمانية كانت على الأبواب، وهى بمثابة ساحة الفعل الرئيسية للجماعة.

والغريب أن موقف الجماعة «المحظورة» من انتخابات الرئاسة جاء مناقضًا لما اتبعته أحزاب «رسمية» مثل حزبى التجمع والعربى الناصرى بمقاطعتهما للاستحقاق الرئاسى فى منطق يصلح للحركات الاجتماعية الاحتجاجية وينافى بديهيات دور الحزب السياسى الباحث عن المشاركة والتواجد، وإن تعددت العقبات وتوارت فرص المنافسة الفعلية.

أما عن حركات الرفض السياسى الجديدة التى تأتى على رأسها حركة كفاية فقد كانت بمثابة تعبير عن تجديد وحيوية غير مسبوقة فى الساحة المصرية. فتأسيس كفاية وأقرانها يعبر بجلاء عن محاولة واعية لتخطى حواجز حياة سياسية همشت قطاعات واسعة من المجتمع وميزها خلال الأشهر القليلة التى سبقت الانتخابات الرئاسية ابتكار أساليب مستحدثة للوصول للمواطن العازف عن المشاركة والاهتمام بالشأن العام على نحو يوظف حالة الاستياء الشعبى لبلورة روح معارضة تعيد اكتشاف السياسة، وتذكر نخبة الحكم وأحزاب المعارضة بأن هناك من يتابع أفعالها.

وقد هدفت هذه الحركات إلى صياغة توافق إصلاحى حول المرتكزات الأساسية للتحول الديمقراطى المنشود من حرية وشفافية وتداول للسلطة وإجراءات ممارستها من خلال انتخابات نزيهة ودورية ورقابة متبادلة بين مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتتسع عضويتها لتشمل علمانيين وإسلاميين، ليبراليين ويساريين وقوميين توحدهم - على الأقل جزئيًا - القناعة بحتمية الديمقراطية، متخطيةً بذلك ثنائيات فاصلة حالت طوال العقود الماضية دون ظهور أجندة إصلاح وطنية خارج السياق الرسمى.

وعلى الرغم من أن نتائج انتخابات الرئاسة كانت متوقعة ولم تحمل أى جديد أو أى مفاجآت، وعلى الرغم مما شاب تلك الانتخابات من أخطاء وتجاوزات، إلا أنها جاءت

كدليل مادى على رياح التغيير التى هبت على الحياة السياسية فى مصر، وساهمت فى تزايد الحاجة إلى مزيد من التغيير.

وقد كشفت انتخابات الرئاسة عن عدد من الظواهر الجديدة التى ستترك تأثيرها لاحقًا على الانتخابات البرلمانية، ليس أقلها درجة الحيوية النسبية التى أضفتها على الشارع السياسى المصرى، فانتعشت المناقشات السياسية من جديد واتسعت لتتناول موضوعات لم تكن محل اهتمام من قبل. كما زاد هامش حرية التعبير بشكل ملحوظ، إلى الدرجة التى يمكن الإشادة بالدور التاريخى الذى لعبته الصحافة المصرية، خصوصًا المستقلة والمعارضة، فى تهيئة أجواء حقيقية للممارسة السياسية.

فى الوقت الذى زالت فيه الهالة والقداسة عن «شخصية الزعيم» وأفراد حاشيته سواء كانوا وزراء أو محافظين أو من المنخرطين فى النظام السياسى بوجه عام بعد أن أصبحوا محلاً للنقد اللاذع فى كافة التظاهرات التى شهدتها تلك الفترة. وكان من شأن التركيز على القضايا العامة بشكل مكثف أن باتت اللغة السياسية مألوفة لدى العامة، ونزلت ولو قليلاً عن عرشها الأيديولوچى، كما هيأت الحملات الانتخابية وعملية الانتخاب والتصويت الفرصة لكافة النشطاء السياسيين، بما فى ذلك هؤلاء الذين قاطعوا عملية الانتخاب لتعزيز مهاراتهم السياسية المتعلقة بهذا الصدد.

بكلمات أخرى، دبت الحيوية فى أوصال البيئة السياسية ككل، وبدأ ذلك منذ اللحظة التى تم فيها تعديل المادة ٧٦، وبعث ذلك بالحياة فى الوسط السياسى كله بعد أن أصابته الشيخوخة والترهل. فهؤلاء الذين لم يخبروا من قبل مغزى الحملات الانتخابية، أو كانوا منهمكين فى حشد الناخبين للتصويت أو للامتناع عن عملية التصويت، يملكون الآن الخبرة الكافية التى تمكنهم مستقبلاً من القيام بتلك المهام على نحو يتصف بالحنكة، وهو ما دللت عليه الانتخابات البرلمانية. فبمجرد انتهاء الانتخابات الرئاسية توجهت الأنظار وبسرعة شديدة، نحو التركيز على الترتيبات الخاصة بالانتخابات البرلمانية، حيث اعتبرها الكثيرون قد ترسم خطًا فارقًا بين مرحلتين، وستصبح هى مجال الاختبار الحقيقى لنوايا النظام فى المرحلة المقبلة.

ولعل ما أعطى الانتخابات البرلمانية مثل هذا الزخم غير المسبوق، وجعلها محط اهتمام جميع القوى السياسية، هو تأثيرها الحاسم على تحديد مصير النظام السياسى

المصرى الراهن كله . فهذه الانتخابات تعد أول انتخابات تشريعية تجرى بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، وبعد إجراء أول انتخابات رئاسية على أساس هذا التعديل . فضلاً عن كونها ستلعب دوراً مهمًا فى تحديد القوى التى من حقها التقدم بمرشحين لانتخابات الرئاسة ، على اعتبار أنه لن يسمح لأى حزب سياسى بطرح مرشح فى الانتخابات الرئاسية القادمة إلا إذا كان ممثلاً فى مجلس الشعب بعدد لا يقل عن خمسة فى المائة من إجمالى المقاعد (أى حوالى ٢٢ مقعدًا) .

وهو ما كان يعنى أن جميع القوى والتيارات السياسية التى قررت خوض انتخابات مجلس الشعب سيكون عينها فى الواقع على الانتخابات الرئاسية . صحيح أنه يفترض ، نظريًا على الأقل أن تسبق انتخابات الرئاسة التالية ، والمقرر لها سبتمبر ٢٠١١م انتخابات تشريعية أخرى تجرى فى نوفمبر عام ٢٠١٠م ، غير أن احتمال خلو منصب الرئاسة قبل نهاية فترة الولاية الخامسة للرئيس مبارك هو أمر وارد أيضًا ، وهو ما أضفى على الانتخابات التشريعية أهمية غير مسبوقة فى تاريخ الحياة السياسية المعاصرة باعتبارها الأولى فى هذا المناخ السياسى الجديد ، كما أنها مثلت أول اختبار جدى لمدى صدقية هذا المناخ أو زيفه ، وبالتالى كان الكل فى انتظار ما سيسفر عنه هذا «المخاض الديمقراطى» .

وقد اعتبر كثيرون أن انتخابات مجلس الشعب ، من شأنها تحديد وجهة مصر السياسية فى المرحلة القادمة ، وما إذا كانت تتجه نحو الخروج من المأزق أم نحو انفجار الأوضاع . وقد استشعرت كافة القوى السياسية هذه الأهمية الاستثنائية لتلك الانتخابات ، وهو ما تُرجم فى عدد من المؤشرات من قبيل :

- ضخامة عدد المرشحين الذين وصلوا إلى ٥١٧٧ مرشحًا ؛ ليصبح هذا الرقم هو الأضخم لعدد المرشحين فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية ، وبلغ عدد المستقلين منهم ٤٤٢٣ مرشحًا ، بنسبة ٨٠٪ من إجمالى المرشحين ، ينتمون لكافه ألوان الطيف السياسى .

- المشاركة الكثيفة للقوى السياسية والتى بلغت ٢٣ قوة سياسية للمرة الأولى أيضًا حيث لم يعلن أىٌّ من القوى الموجودة فى المجتمع مقاطعته للعملية الانتخابية ، على

غرار ما شهدته انتخابات عام ١٩٩٠م على سبيل المثال، وقد عكست هذه المشاركة تجاوبًا وتفاعلاً من قبل هذه القوى مع مطالب وضرورات الإصلاح، وقد كان من بين تلك القوى من يشارك للمرة الأولى مثل حزب الغد الذى رشح ١٢٨ مرشحًا لخوض الانتخابات البرلمانية رغم انشقاقه على نفسه إلى مجموعتين تحملان الاسم نفسه.

- نمط التحالفات الجديدة الذى شهدته العملية الانتخابية، حيث شهدت الانتخابات تأسيس ما أطلق عليه «الجبهة الوطنية للتغيير»، والتى ضمت أحزاب المعارضة الرئيسية وحركات الرفض السياسى الجديدة التى تأسست خلال عام ٢٠٠٤م، فضمت أحزاب الوفد والناصرى والتجمع والكرامة وحزب الوسط والعمل وحركة كفاية والتجمع الوطنى للتغيير (بقيادة د. عزيز صدقى) والتحالف الوطنى للإصلاح (الإخوان) والحملة الشعبية من أجل التغيير.

- باتت جبهة المعارضة أول ائتلاف حقيقى، بهذا التنوع والاتساع تشهده الانتخابات النيابية فى مصر. فعلى الرغم من حالات الائتلاف السابقة التى تمت فى انتخابات ١٩٨٧ و١٩٩٠م، إلا أن الائتلاف هذه المرة أكثر اتساعًا وتمثيلاً، حيث ضم أطيافًا متنوعة من النخبة السياسية فى مصر، ما بين أحزاب سياسية وحركات اجتماعية وناشطين، فضلاً عن التنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين ذات الثقل الانتخابى. كذلك كان هناك تحالف لأحزاب المعارضة الصغيرة باسم أحزاب لجنه التشاور، وضم ٩ أحزاب هى: أحزاب مصر العربى الاشتراكى ومصر ٢٠٠٠، والتكافل، والاتحادى الديمقراطى، والوفاق القومى، والخضر، والأحرار، والدستورى الاجتماعى، وشباب مصر، والتى رشحت ٧٥ مرشحًا.

ويمكن تلخيص أهم محددات البيئة الداخلية التى ساهمت فى تقوية موقف الإخوان خلال الانتخابات البرلمانية فيما يلى:

- ظهور عدد من اللاعبين الجدد على الساحة المصرية، تمثل فى ظاهرة الحركات الاحتجاجية العديدة التى ملأت الساحة السياسية، وهى بالرغم من ضعف تأثيرها، بوصفها شظايا صغيرة، إلا أنها ساهمت فى تسخين المناخ العام، ورفعت من سقف

مطالب المعارضة السياسية فى مواجهة النظام. وهو السقف الذى سمح لجماعة الإخوان المسلمين بتنظيم تظاهرتها الشهيرة فى ٢٧ مارس ٢٠٠٥م، والتى كانت إيذانًا ببدء المعركة الحقيقية مع النظام.

- توتر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية، حتى وصل الأمر إلى تهديد نادى القضاة بعدم الإشراف على الانتخابات البرلمانية إذا لم ترفع الدولة يدها عن العملية الانتخابية، وتترك المجال متاحًا للإشراف القضائى الكامل على الانتخابات. وهو ما تبلور لاحقًا فى السماح بإخضاع الانتخابات للإشراف القضائى الكامل، وتمت ترجمته فى النتائج الكبيرة التى حققها الإخوان.

- إصدار حزمة من القوانين المعدلة مثل قانون الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥م، والذى حدد ضوابط العملية الانتخابية. وقانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥م، والذى تم بمقتضاه إنشاء هيئة عليا للإشراف على الانتخابات البرلمانية. ثم قانون الأحزاب السياسية رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥م، والذى يتضمن إجراءات تكوين الأحزاب السياسية. ورغم العيوب التى شابت هذه القوانين، إلا أن صدورها على هذا النحو من السرعة، يدل على مدى التوتر الذى خيم على أداء النظام، ورغبته فى امتصاص الضغوط المتزايدة عليه.

- النقلة النوعية التى شهدها أداء مؤسسات المجتمع المدنى، وساهمت فى خلق مناخ أكثر مرونة فى التعاطى مع مسألة الحريات وحقوق الإنسان. وقد كان لهذه المؤسسات دور مشهود فى الرقابة على ممارسات النظام السياسى مع بقية القوى السياسية، وأهمها جماعة الإخوان المسلمين.

- الارتباك فى أداء منظومة الحكم، وخصوصًا الحزب الوطنى الحاكم، واشتداد الصراع «المكتوم» بين جناحيه القديم والجديد، وهو الصراع الذى شكل عاملاً إيجابيًا، كان يمكن لبقية القوى الاستفادة منه، وذلك على نحو ما فعله الإخوان خلال إدارتهم للمعركة الانتخابية.

وقد ترجم الإخوان هذه المحددات إلى أفعال على الأرض، وهو ما تكشف عنه الوقائع التالية:

- **استعراض القوة:** حيث عمل الإخوان على استغلال هذا المناخ السياسى «الطارئ» من خلال تصعيد مواقفهم تجاه النظام، فكان أن نظموا العديد من التظاهرات، كانت أهمها تلك التى حدثت خلال الفترة من مارس وحتى نهاية مايو ٢٠٠٥م، وكانت بمثابة إعلان صريح عن الحجم الحقيقى للجماعة. حيث شارك فيها ما يقرب من ١٢٨ ألف شخص، ورآها البعض محاولة لاستعراض القوة من جانب الإخوان، كان من أهم أهدافها تحسين شروط التفاوض مع النظام لاحقًا.

- **التقارب مع الفرقاء السياسيين:** ساهمت هذه الأجواء فى تضييق الفجوة بين الإخوان وبقية القوى السياسية، بما فيها تلك التى ترفض الإخوان شكلاً وموضوعًا كحزب التجمع. وقد حرص الإخوان دائمًا على الظهور بمظهر الراغب فى العمل مع هذه القوى من أجل الضغط على النظام لإجراء إصلاحات حقيقية. ولم يكن غريبًا أن ينتظم الإخوان فى حوارات فاعلة ومتواصلة مع حركات الاحتجاج المجتمعى، وعلى رأسها الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية».

- **تأكيد التمايز:** أدرك الإخوان أن التقارب مع القوى السياسية الأخرى لا يعنى التماهى معهم بشكل كلى، أو الموافقة على أجندتهم الإصلاحية دون قيد أو شرط، وإنما ضرورة التمايز عن ذلك من خلال طرح برنامج مختلف للإصلاح الشامل، لذلك لم يكن غريبًا، على نحو ما سيرد ذكره، أن يمتنع الإخوان عن الانضمام للتجمع الذى أعلنه الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء الأسبق وعدد من النشطاء السياسيين لمواجهة الفساد والاستبداد، مؤثرين تدشين تحالف آخر من أجل الإصلاح والتغيير.

- **الاستعداد للمعركة الانتخابية الأهم:** فقد شعر الإخوان بأن ساعة الحصاد قد دنت، وأن على الجماعة الاستفادة من هذه الأوضاع الجديدة كى تعلن عن نفسها بشكل قوى عبر صناديق الاقتراع، لذلك بدأ العمل على قدم وساق من أجل الاستعداد لخوض الانتخابات البرلمانية بشكل مستقل، وبطريقة بدت للكثيرين غريبة ومفاجئة لجرأتها غير المعهودة على نحو ما سيتم تفصيله فى الفصول القادمة.

❊ ❊ ❊

هوامش الفصل الثامن

(١) ركزت الولايات المتحدة على فكرة نشر الحرية والديمقراطية باعتبارها الخيار الوحيد لحماية الأمن القومى الأمريكى، باعتبارها تساهم فى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية مما يمنع ظهور متشددين إسلاميين ناقمين على أوضاعهم، ومتمردين على الخارج.

(٢) Richard N. Haass, Towards Greater Democracy in the Muslim World, Council on Foreign Relations, Washington, D.C. December 4, 2002at:http://www.cfr.org/publication/5283 towards -greater democracy -in-the-muslim-world.html

(٣) The U.S.-Middle East Partnership Initiative: Building Hope for the Years Ahead, at:) http://www.heritage.org/Research/MiddleEast/hl772.cfm

(٤) انظر الترجمة الكاملة لخطاب الرئيس بوش على موقع إسلام أونلاين، الرابط:

http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2003/11/article05.SHTML

(٥) لمزيد من التفاصيل حول مبادرة الشراكة الشرق أوسطية انظر الرابط:

http://mepi.state.gov/

(٦) تصريح لجيمس وولسى رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية الأسبق أمام طلبة جامعة أكسفورد، المصدر: جريدة الحياة ١٢/ ٢/ ٢٠٠٥ م.

(٧) State of the Union Address, at:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/02/20050202-11.html

(٨) جريدة المصرى اليوم، ٥/ ٣/ ٢٠٠٥ م.

(٩) جريدة المصرى اليوم، ٢١/ ٦/ ٢٠٠٥ م.

(١٠) جريدة المصرى اليوم ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥ م.

(١١) موقع الجزيرة نت، دخول ١٠/ ٩/ ٢٠٠٥م على الرابط: www.aljazeera.net

(١٢) طالع نص التقرير على الرابط:

http://fpc.state.gov/documents/organization/54274.pdf

(١٣) طالع نص القرار على الرابط:

http://thomas.loc.gov/cgi-bin/bdquery/z?d109:h.con.res.00284:

(١٤) Richard N. Haass, Towards Greater Democracy in the Muslim World, Council on Foreign Relations, Washington, D.C. December 4, 2002 at: http://www.cfr.org/publication/5283/towards - greater- democracy-in-the - muslim- world.html

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير، راجع الرابط :

http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/2005/MR1716.pdf

(١٦) راجع التقرير الكامل للمجموعة الدولية للأزمات على الرابط :

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=2994&l=1

(١٧) نص الحديث مع رايس على الرابط :

http://usinfo.state.gov/mena/Archive/2005/Jun/27-774513.html

الفصل التاسع

الإخوان والنظام .. جدل السلطة ومشروعيتها

تكشف خبرة السنوات الثلاث الماضية، فترة هذه الدراسة، عن طبيعة التفاعلات الحاكمة للعلاقة بين نظام الرئيس مبارك وجماعة الإخوان المسلمين، وهى الفترة التى تلخص حقيقة النهج الذى ساد بين الطرفين طيلة ربع قرن، وارتكز إلى معادلة التعايش والصدام فى آن واحد.

وتكشف تجربة انتخابات ٢٠٠٥ م الكثير من مكنونات هذه العلاقة، كما تحل الكثير من ألغازها، حيث كانت شاهدة على جميع أشكال الكر والفر بين الطرفين. ولا مبالغة فى القول إنها كانت نقطة تحول رئيسية فى نظرة النظام للجماعة، ودافعًا رئيسيًا لإعادة تكييف علاقته بها، وإدراك مدى خطورتها عليه.

انتخابات ٢٠٠٥ م ... النظام فى خدمة الإخوان

من الصعوبة بمكان التعرف على علاقة الإخوان المسلمين بالنظام إبان الانتخابات الأخيرة، دون تقصى التواتر الذى حدث فى هذه العلاقة طيلة العامين الأخيرين (٢٠٠٤، ٢٠٠٥م)، والتى تنوعت فيها ما بين اللين والشدة، وبين الغزل والتحدى. ولا تضير الإشارة فى هذا السياق إلى أن الإخوان قد فطنوا، من خلال رصد الضغوط الخارجية والداخلية على النظام المصرى، إلى أن هامش المناورة مع النظام قد اتسع عن ذى قبل، وهو ما يمكن ترجمته عمليًا فى البحث عن أساليب جديدة للتعاطى معه، تتلاءم وهذا الوضع الجديد.

وتثبت الوقائع التى تم رصدها طيلة هذه الفترة، أن علاقة الإخوان بالنظام قد مرت عبر ثلاث مراحل، صبت جميعها، بشكل أو بآخر، فى أداء الإخوان الانتخابى، وهى مراحل كانت أشبه بعملية «حرث الأرض» التى سبقت حصد الثمار، على نحو ما جرى لاحقًا ودللت عليه المكاسب الانتخابية الكبيرة التى حققها مرشحو الإخوان. بكلمات أخرى، يصبح من العسير التعرف على حقيقة الأداء السياسى للإخوان دون التعرض لتطور علاقتهم بالنظام طيلة الفترة التى سبقت إجراء الانتخابات وإبانها، وهو ما توضحه المراحل التالية:

* **المرحلة الأولى:** ويمكن أن نطلق عليها مرحلة (جس النبض) وهى التى تمتد طيلة عام ٢٠٠٤م، وقد شهدت هذه المرحلة تحولاً ملحوظًا فى الفكر السياسى للجماعة، سواء فى رؤيتها لنفسها ولدورها المتوقع فى ظل مستجدات الوضع الداخلى والخارجى، أو فى تقييمها للعلاقة مع النظام ونظرته للجماعة.

بالنسبة لرؤية الجماعة لنفسها ولدورها، فقد بدا أن ثمة استشعارًا «إخوانيًا» بحيوية الفترة «الحرجة» التى تمر بها البلاد، وأهمية اللحظة التاريخية التى يتداخل فيها الداخلى والخارجى على نحو غير مسبوق، وهو ما قد يصب فى النهاية فى مصلحة الجماعة، ويضعها على بداية الطريق نحو العمل السياسى العلنى والمباشر، بعد عقود طويلة من العمل السرى.

أما بالنسبة لتقييم الجماعة لعلاقتها بالنظام، فقد شعرت الجماعة أن الفرصة قد تكون مواتية لتغيير ما درج عليه النظام فى التعاطى مع الجماعة من خلال الأداة الأمنية فقط، وأن بإمكان الجماعة مقارعة النظام، بل وإحراجه، سياسيًا، من خلال الاقتراب من الخطوط الإصلاحية التى يحاول النظام الانطلاق منها لمخاطبة الداخل والخارج. وكان ثمة اقتناع بأنه إذا لم تستطع الجماعة تحقيق هذين الهدفين فى هذه المرحلة، فمن الصعب إنجازهما فيما بعد.

لذلك انطلقت الجماعة كى تعلن عن نفسها بجرأة، لم يعهدها النظام من قبل، فكانت أن أعلنت، ولأول مرة، عن مشروع متكامل للإصلاح، وذلك فى الثالث من مارس ٢٠٠٤م، أطلقت عليه «مبادرة الإخوان للإصلاح»[١]، وقد شكلت المبادرة أول

برنامج سياسى متكامل، شكلاً، يبلوره الإخوان طيلة العقود الثلاثة الماضية، إلى الدرجة التى رأى فيها البعض أن المبادرة أقرب إلى برنامج حزبى. وهو ما نفاه المرشد العام للجماعة لاحقًا.

وقد حمل الإعلان عن المبادرة رسائل عديدة للنظام، ولبقية القوى السياسية، لجهة المكان والزمان اللذين انطلقت منهما المبادرة، ذلك أنه تم إطلاقها من أحد الأماكن العامة (نقابة الصحفيين)، وهو اختيار كان به من الدلالة ما يكفى لمعرفة رد فعل النظام تجاه الجماعة. كما كانت الجماعة من الذكاء بأن طرحت المبادرة فى وقت كان فيه مرجل الضغط الخارجى من أجل الإصلاح قد بدأ فى الغليان. وهو ما فسره البعض بكونه استغلالاً للظروف، وانتهازية لتحقيق مكاسب للجماعة على حساب النظام.

وبالرغم من عمومية المبادرة، والتى كانت أشبه بلملمة أوراق مبعثرة حول قضايا الإصلاح المختلفة، إلا أن صدورها عن الإخوان، كان هو الحدث بحد ذاته، فقد رآها البعض محاولة استباقية، يحاول من خلالها الإخوان إعادة تأطير علاقتهم بالقوى السياسية. ذلك أنها (المبادرة) انطلقت من المرتكزات نفسها، وحفلت بالمفردات نفسها، التى هيمنت على خُطَب الإصلاح التى تبنتها التيارات السياسية بمختلف ألوانها. كما كشفت المبادرة عن حجم التغير الذى طرأ على الخطاب السياسى للجماعة، والذى تعدى حاجز الدعوى والإرشاد للدخول فى صميم القضايا والإشكاليات الكبرى التى باتت تحتل مساحة كبيرة من النقاش العام.

ولم يكن من بد أمام الجماعة، لإثبات حسن نواياها بانفصال المبادرة عن دعوات التغيير الخارجية، إلا إعلان التضامن مع النظام والتشديد على رفض الضغط الخارجى المتزايد من أجل الإصلاح. ولم يكن هناك ما يمنع المرشد العام من التصريح بأن المبادرة «قصد بها وجه الله، ولا علاقة لنا بأمريكا، وبأطروحات أخرى تطرحها جهات مختلفة»[٢].

وتمثل المبادرة بحد ذاتها أداة ضغط، غير تقليدية، لجأ إليها الإخوان للتأثير على النظام. فلأول مرة تطرح الجماعة برنامجًا «متماسكًا» للإصلاح، وذلك مقارنة بالدعوات الخجولة التى كانت تتم من قبل، والتى كانت تعبأ ببعض القضايا دون غيرها.

وهى المرة الأولى أيضًا التى يجاهر فيها الإخوان ببرنامجهم السياسى على هذا النحو، وهو الذى يعنى ضمنًا تقديم بديل سياسى لما هو قائم، وذلك دون قيد أو

خوف من تداعيات ذلك على أعضاء الجماعة وقياداتها. كذلك شكلت المبادرة تحديًا، مستترًا، للبرنامج الإصلاحى الذى طرحه التيار الجديد فى الحزب الوطنى، ووضحت معالمه فى المؤتمر الأول للحزب الوطنى الذى عقد فى سبتمبر ٢٠٠٣ .

بيد أن هذا التوجه الجديد للإخوان باتجاه النظام، والذى قام على استخدام كافة أشكال الضغط النفسى والمعنوى خصوصًا مع وطأة الضغط الخارجى كما حدث فى مقاطعتهم لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، والتذرع بـ«عدم وجود أية رغبة فى التغيير أو الإصلاح»[٣]، لم يثن (هذا الضغط) النظام عن التذكير، وفى كل مناسبة يجهر فيها الإخوان بصوتهم، بالأداة القمعية، ومركزية النهج الأمنى فى التعاطى معهم، فكان أن تم القبض على ما يقرب من ٥٧ قياديًا بتهمة «السعى لتسفير عناصر إلى كل من العراق وفلسطين والشيشان للتدريب على استخدام السلاح»[٤]، فضلاً عن التهمة المعتادة حول «محاولة قلب نظام الحكم وإقامة الخلافة الإسلامية».

وقد وصل التصعيد بين الطرفين ذروته بعد وفاة أحد قيادات الجماعة (أكرم الزهيرى) فى محبسه فى ٩/ ٦/ ٢٠٠٤م، وهو ما أطلق حملة انتقادات «إخوانية» واسعة للنظام، تحمله مسئولية وفاة الزهيرى، ومتهمة إياه بتعذيب «المعتقلين على ذمة التحقيقات»[٥]. بيد أن هذه الحال ما لبثت أن اتجهت إلى التهدئة، حين صرح عبد المنعم عبد المقصود، محامى الجماعة، بتحسن معاملة المعتقلين[٦]. وهو ما رأته الجماعة مؤشرًا دافعًا نحو مواصلة الضغط على النظام، خصوصًا بعد حال الانكشاف التى تعرض لها على خلفية «الوعكة» الصحية التى تعرض لها الرئيس مبارك، وتغيبه عن ممارسة مهامه لأكثر من ثلاثة أسابيع للعلاج فى ألمانيا. وهو الذى شكلت عودته بداية لمرحلة جديدة فى عمر النظام، قوامها ضرورة التغيير من أجل البقاء. فكان أن تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد نظيف، ودخول خمسة وزراء من أمانة السياسات بالحزب الوطنى التى يرأسها جمال مبارك، ما رآه البعض مؤشرًا على تزايد دور الابن، وفى الوقت نفسه على سخونة الصراع بين التيارين القديم والجديد فى الحزب الوطنى، وهو ما تأكد مع زحزحة وزير الإعلام صفوت الشريف، الذى كان البعض يعتبره الرجل الثانى فى النظام، وإحالته لرئاسة مجلس الشورى فى مفاجأة غير متوقعة.

وقد قرأ الإخوان هذا التحول داخل النظام، بوصفه تحولا فى معادلة الصراع، ليس باتجاه العلاقة معهم فحسب، وإنما باتجاه العلاقة مع بقية القوى السياسية. وأن هذا التحول، وبغض النظر عن كنهه، لم يكن لينضج لولا اشتداد الضغوط التى يتعرض لها النظام، خصوصًا من الداخل، وذلك على خلفية الحيوية التى شهدها الشارع المصرى والضغط من أجل التغيير، خصوصًا بعد قيام الحركة المصرية من أجل التغيير التى عرفت لاحقًا باسم «كفاية». ولم يكن للنظام من سبيل، فى ظل هذا التمدد الإخوانى، إلا بإعادة التذكير بالتاريخ الإرهابى للجماعة، وذلك على نحو ما صرح به الرئيس مبارك لمجلة دير شبيجل الألمانية [٧].

وقد كان هذا التصريح كفيلاً بقطع شعرة معاوية بين الإخوان والنظام، التى كانت تقوم على الرهبة وعدم المس، إلى الهجوم والاستفادة من مأزق النظام، وهو ما يمكن قراءته فى حملة التصعيد التى شنها الإخوان على النظام فى الفترة اللاحقة.

* **المرحلة الثانية:** ويمكن أن نطلق عليها (الهجوم الحذر)، وهى التى تمتد طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٥م، وهى المرحلة التى انتقلت فيها الجماعة من مرحلة «جس النبض» مع النظام، والتى كانت تعتمد فيها على استراتيجية رد الفعل، إلى استراتيجية التقدم بحذر، التى ما لبثت أن تحولت بنهاية المرحلة إلى هجوم حقيقى على النظام، ساهم الأخير فى بلورة جزء كبير من ملامحه.

وكانت غاية الجماعة فى هذه المرحلة أن تحقق اختراقًا فى سقف العلاقة مع النظام، كى يقر بها طرفًا فعالاً فى معادلة التغيير والإصلاح، وأن يعترف بها قوة حقيقية موجودة وفعالة، تعبر عن تيار سياسي يمتلك من مقومات اللعبة ولغة الصراع، ما يؤهله كى يصبح ندًا يحسب حسابه، وتُخشى مواجهته. وليست مجرد جماعة دينية، تفرح بما يرتضيه لها النظام، وتقنع بسلامتها وبقائها على قيد الحياة.

لذلك فقد شهدت هذه المرحلة كل فنون الكرّ والفرّ بين الطرفين، وتراوحت فيها علاقة الطرفين بين اللين والشدة، صعوداً وهبوطًا. وكانت شاهدًا على روح المغامرة التى لازمت تحركات الجماعة، ويكفى أنها شهدت أخطر قرارات الجماعة فى عهد النظام الحالى، وهو قرار النزول إلى الشارع، وهى التى كثيراً ما نأت بنفسها عن خوض مثل هذه المغامرة حرصًا على البقاء وإيثاراً للسلامة.

وقد بدأت هذه المرحلة بهجوم «سلمى» من الإخوان، عبرت عنه محاولتهم لمغازلة النظام، وذلك من خلال تصريح «مفاجئ» للمرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدى عاكف، أكد فيه على أن الرئيس مبارك هو «ولى الأمر وطاعته واجبة» (٨)، فيما فسره البعض بعدم ممانعة الجماعة فى بقاء الرئيس مبارك لفترة رئاسية جديدة.

وهو الموقف الذى وضح بشكل كبير بعد طرح الرئيس مبارك لمبادرته الشهيرة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى كى يصبح منصب الرئيس، لأول مرة، بالانتخاب الحر المباشر بدلاً من آلية الاستفتاء العام، حيث رحبت الجماعة بالمبادرة واعتبرتها «قرارًا تاريخيًا» يُحسب للرئيس مبارك (٩).

وقد كانت مبادرة تعديل الدستور بمثابة نقطة التحول فى نظرة الجماعة للعلاقة مع النظام؛ ذلك أنها «الجماعة» رأت فى المبادرة خير تعبير عن المأزق الذى يمر به النظام فى مصر، وتداعى «صموده» فى مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية، وهو ما يعنى، بالنسبة للجماعة، زيادة الضغط من أجل تحسين موقفها، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب التى قد يصعب تحقيقها فى ظروف أخرى.

وقد رصدت الجماعة تعديل الدستور بعيون مختلفة عن غيرها من القوى السياسية، حيث رأت فيه ميزة لا تتوافر لغيرها من القوى السياسية فى مواجهة النظام، ليس لمكنون التعديل وشروطه التعجيزية، وإنما لتأثيره النفسى على نظرة النظام إلى الجماعة؛ ذلك أن الاستفتاء على الدستور كان يتطلب حشداً شعبيًا وجماهيريًا، لا يمتلك أىٌّ من هذه القوى مفاتحه بقدر ما يمتلكه الإخوان. وهو ما رآه الإخوان فرصة جيدة، خصوصًا إذا ما فكر النظام فى اللجوء إليهم لتأمين «شرعية» الاستفتاء على التعديل الدستورى، فى مواجهة الرفض الاحتجاجى له.

فضلاً عن ذلك، فإن إقدام النظام على تعديل الدستور، وهو الذى أشاح بوجهه مرارًا فى مواجهة المطالب المستمرة لحدوث مثل هذا التعديل، فهمه الإخوان، كشأن غيرهم من القوى السياسية الأخرى، باعتباره دليل ضعف «وهرِم» قد يفيد فى ممارسة مزيد من الضغط على النظام.

لذا لم يكن غريبًا أن يعلن المرشد العام، وفى محاولة أخيرة لإثبات حسن النية، عن عدم ممانعة الجماعة فى اختيار الرئيس مبارك، أو نجله جمال، شريطة أن يقوم

بتعديلات دستورية أخرى [١٠] . وهى رسالة لم يعبأ النظام بالالتفات إليها، وكأن الأمر لا يعنيه .

وهو ما حدا بالجماعة إلى اللجوء إلى الخيار الثانى ، خيار التصعيد، فكان قرار النزول إلى الشارع، وجاءت تظاهرة ٢٧ مارس ٢٠٠٥ م كى تعيد أجواء الخمسينيات والستينيات إلى العلاقة بين الإخوان والنظام، حيث خرج ما يقرب من ١٠ آلاف شخص فى أول تظاهرة من نوعها يقوم بها الإخوان فى عهد الرئيس مبارك. وذلك لتوجيه رسالة قوية لمجلس الشعب الذى كان ينظر فى تعديل المادة ٧٦ [١١] . وهى التظاهرة التى اعتقل فيها ما يقرب من ٢٥٠ عضواً فى الجماعة، فى مقدمتهم عضو مكتب الإرشاد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح [١٢] .

وقد حملت هذه التظاهرة من الدلالات والرسائل ما يكفى للتعرف على رؤية الإخوان للمرحلة المقبلة وفى القلب منها معركة الانتخابات البرلمانية، فالتظاهرة تعنى، أولاً، أن الإخوان لم يعدموا قدرتهم على النزول إلى الشارع، وهو سلاح كان قد تم إدخاره لوقت الحاجة، وقد حان. وهى، ثانيًا، تقذف بالجماعة فى قلب الحدث السياسى الذى بات حديث الداخل والخارج، ولم يكن ليمر دون أن تنال الجماعة قدراً من أضوائه. وهى، ثالثا، قد تدفع بالنظام إلى إعادة التفكير فى الإخوان مجدداً، وتقدير حجم تأثيرهم على الساحة السياسية .

وقد شكلت هذه التظاهرة بداية التصعيد الحقيقى فى العلاقة بين الجماعة والنظام، وكان حريًا أن تستخدمها الجماعة مبررًا للهجوم على النظام، فى مواجهة ما يمكن أن نطلق عليه استراتيجية «تكسير العظم» التى اتبعها النظام مع الجماعة، وفى هذا الصدد لم يكن غريبًا أن تعلن الجماعة رفضها لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسية خامسة، وتقدم نوابها فى مجلس الشعب، بالتعاون مع كتلة الوفد، بمشروع لتعديل المادة ٧٦ من الدستور مرة أخرى [١٣] . ووصل الأمر ذروته مع تهديد الدكتور محمد السيد حبيب النائب الأول للمرشد العام بقدرة الجماعة على الرد على حملة الاعتقالات التى طالت أعضاءها [١٤] . ويوضح جدول (٣) أهم التظاهرات التى قامت بها الجماعة خلال الفترة من ٢٧ مارس وحتى ١٧ مايو ٢٠٠٥م، وشكلت عامل ضغط قوى على النظام .

جـدول (٣)

أهم التظاهرات التى قام بها الإخوان خلال الفترة من ٢٧ مارس حتى ١٧ مايو ٢٠٠٥م*

التاريخ	مكان التظاهرة	عدد المتظاهرين	عدد المعتقلين
٢٧ مارس ٢٠٠٥	القاهرة (أمام مجلس الشعب)	١٠ آلاف	٢٤٤
٤ مايو	القاهرة وتسع محافظات هى (الشرقية - الدقهلية - دمياط - البحيرة - السويس - الإسماعيلية - الغربية - الفيوم - المنيا)	٥٠ - ٧٠ ألف	ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠
٧ مايو **	القاهرة والاسماعيلية والسويس والدقهلية	١٠ - ١٥ ألف	٢٠٠ ومقتل طارق الغنام
٩ مايو	المنوفية	٤ آلاف	٥٠ شخصًا
١٠ مايو	أسيوط (مظاهرة ليلية)	٤ آلاف	٣٣٣
١٠ مايو	الشرقية	٣ آلاف	ـ
١٣ مايو	الشرقية (اعتصام للأطباء احتجاجًا على اعتقال . . .)		

(**) تجدر الإشارة إلى أنه فى فجر اليوم نفسه تم إلقاء القبض على د. عصام العريان وثلاثة من قيادات الجماعة (الدكتور عمرو دراج نائب رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة - د. حمدى شاهين الأستاذ بكلية دار العلوم - ياسر عبده أمين نقابة التجاريين بالجيزة).

تابع جدول (٣)

أهم التظاهرات التى قام بها الإخوان خلال الفترة من ٢٧ مارس حتى ١٧ مايو ٢٠٠٥م*

التاريخ	مكان التظاهرة	عدد المتظاهرين	عدد المعتقلين
١٣ مايو	القاهرة والبحيرة	٤٠٠٠ بالقاهرة و١٥ ألف بالبحيرة	٧٢٣
١٤ مايو	الغربية	٣ آلاف	٢٦ بينهم الشيخ سيد عسكر الأمين العام المساعد لمجمع البحوث الإسلامية
١٧ مايو	الفيوم	٤٠٠٠ - ٥٠٠٠	

(*) **المصدر:** الجدول بمعرفة الباحث، اعتماداً على جرائد (المصرى اليوم والأخبار والأهرام ونهضة مصر) خلال الفترة محل الدراسة.

وفيما بدا أنه محاولة من جانب النظام للتهدئة، وإلقاء الكرة فى ملعب الإخوان، أعلن الرئيس مبارك بعدم ممانعته فى أن يمارس الإخوان نشاطًا سياسيًا، ولكن بوصفهم أفرادًا وليس باعتبارهم حزبًا سياسيًا [١٥]. وقد التقط الإخوان الخيط، معتبرين تصريح الرئيس محاولة لكسب تأييدهم فى انتخابات الرئاسة، واعتباره دليلاً على ضعف موقف النظام فى ظل الوضع الجديد الذى ستتم فى إطاره إجراء الانتخابات البرلمانية.

لذا لم يكن غريبًا أن يبدأ الإخوان فى موجة جديدة من التصعيد مع النظام، وقد جاء التصعيد هذه المرة أكثر قوة وبشكل غير مسبوق، حيث نظمت الجماعة أضخم مظاهرة لها فى عهد الرئيس مبارك، وتراوح عدد المشاركين فيها ما بين ٥٠ ـ ٧٠ ألف فى تسع محافظات، حسب أقل التقديرات.

وعلى إثرها تم إلقاء القبض على ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص، كما قتل فيها «طارق الغنام» أحد كوادر الجماعة [١٦]. وكادت الأحداث أن تتطور إلى ما هو أسوأ بعد إلقاء القبض على القيادى البارز فى الجماعة الدكتور عصام العريان، وذلك حين هدد المرشد العام بإعلان العصيان المدنى فى المحافظات المصرية [١٧]. ما حدا بأجهزة الأمن بالقبض على اثنين من كبار قيادات الجماعة وهما الدكتور محمود عزت أمين مكتب الإرشاد، والدكتور حلمى الجزار مسئول التنظيم بالجيزة [١٨]. ويبرز جدول (٤) درجة التصعيد التى وصلت إليها العلاقة بين الطرفين والتى استمرت لأكثر من ثلاثة شهور وحتى بدء الاستعداد للانتخابات الرئاسية. وذلك إلى أن بدأ النظام فى الإفراج عن عدد كبير من معتقلى الجماعة باستثناء عصام العريان ومحمود عزت. وهو ما دفع بالمرشد العام للإخوان مناشدة الرئيس مبارك بحماية المعتقلين، ووقف عمليات التعذيب التى يتعرضون لها فى السجون المصرية [١٩].

ويمكن رصد مجموعة من المؤشرات الدالة على سخونة هذه المرحلة لعل أهمها:

- شهدت هذه المرحلة أعلى درجات التصعيد بين الإخوان والنظام طيلة العقدين الماضيين، أسفرت عن تنظيم ما يقرب من ٢٣ تظاهرة خلال الفترة من ٢٧ مارس وحتى ١٧ مايو، وشملت ١٢ محافظة هى: (القاهرة ـ الشرقية ـ البحيرة ـ السويس ـ الإسماعيلية ـ الغربية ـ الدقهلية ـ المنوفية ـ دمياط ـ الفيوم ـ المنيا ـ أسيوط) بلغ عدد المشاركين فيها ما يقرب من ١٢٨ ألف شخص (بشكل دورى)، أى بمعدل تظاهرة كل يومين تقريبًا.

- شهدت هذه المرحلة أيضًا أعلى درجات العنف فى المواجهة بين الطرفين، فقد قتل فيها مواطن (طارق الغنام) وأصيب ما يقرب من ١٠٠ شخص، وتم اعتقال ما يقرب من ٣٧٠٠ شخص (٣٥٠٠ أثناء التظاهر و٢٠٠ بدون تظاهر) وذلك خلال الفترة من ١٥

جـدول (٤)

أهم الأحداث والاعتقالات فى صفوف الإخوان (بدون تظاهرات) حتى أغسطس ٢٠٠٥م*

التاريخ	الحـدث	عدد المعتقلين
١٨ مايو	إلقاء القبض على كوادر الإخوان فى سبع محافظات هى : (الشرقية ـ الفيوم ـ البحيرة ـ الغربية ـ المنوفية ـ دمياط ـ القليوبية) .	٦٣
١٩ مايو	القبض على (١٥) من الإخوان فى محافظات أسوان وقنا والمنيا وأسيوط .	١٥
٢٢ مايو	القبض على أمين مكتب الإرشاد وعدد من أعضاء الجماعة .	٢٥
٢٥ مايو	القبض على عدد من الجماعة بمحافظتى كفر الشيخ والإسماعيلية .	١٥
٢ يونيو	تجديد حبس د . العريان والثلاثة الآخرين .	
٣ يونيو	تجديد حبس أمين مكتب الإرشاد	
١٤ يوليو	تجديد حبس ١٣ من إخوان المنصورة للمرة السادسة	
٤ أغسطس	تجديد حبس محمود عزت و ٢٣ إخوانيًا	

(*) **المصدر**: الجدول بمعرفة الباحث، اعتمادًا على جرائد (المصرى اليوم والأخبار والأهرام ونهضة مصر) خلال الفترة محل الدراسة .

مارس وحتى ٣١ مايو ٢٠٠٥م، وبلغ عدد الذين حكم عليهم بالحبس الاحتياطى ٧٨٥ شخصًا، وذلك مقارنة بنحو ٦٠ معتقلاً فى الفترة نفسها من عام ٢٠٠٤م.

- بدأت حدة المواجهات بين النظام والإخوان فى الهبوط بدءًا من أوائل شهر يونيو، بما أنبأ باحتمالات التوصل لاتفاق «غير معلن» بين الطرفين بالتهدئة ووقف التصعيد المتبادل. فيما رآه البعض نوعًا من التراجع التكتيكى تحاول من خلاله الجماعة التهدئة مع النظام، وذلك استعدادًا للمعركة الأهم فى الانتخابات البرلمانية.

المرحلة الثالثة هى مرحلة **التراجع التكتيكى**، وهى المرحلة التى بدأت من منتصف يونيو وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية فى التاسع من نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد تناثرت الأسئلة حول مغزى تراجع الإخوان وعدم استمرارهم فى حملة التصعيد ضد النظام، خصوصًا مع الضغوط الخارجية المتزايدة التى كان يتعرض لها، وكان أبرزها ما حدث مع زيارة كوندليزا رايس للبلاد وانتقادها مجددًا للقيود التى يفرضها النظام المصرى على الحياة السياسية، كما سبقت الإشارة من قبل.

هل كانت هناك صفقة بين النظام والإخوان؟

ترددت أحاديث كثيرة حول وجود صفقة «ما» بين الإخوان والنظام، وذلك على خلفية التهدئة التى حدثت بين الجانبين بعد ذلك، وقد زاد من احتمالات وجود هذه الصفقة ما تم الكشف عنه من مفاوضات أمنية جرت بين الحكومة والإخوان لبحث سبل التهدئة، وتدخل أطراف عديدة لتثبيتها ووقف التصعيد المتبادل. وقد جاء هذا التدخل بناء على رغبة الطرفين فى التهدئة، وإعادة ترتيب الأوراق.

وقد بدا أن العلاقة بين الطرفين على وشك الدخول فى مرحلة جديدة، قوامها التقاط الأنفاس وإعادة ترتيب أرضية الصراع، فالنظام كان فى أشد درجات الارتباك، وذلك على خلفية الضغوط الأمريكية المتواصلة، وكان أهمها تصريح كوندليزا رايس بعدم معارضة الولايات المتحدة وصول الإسلاميين إلى السلطة، فضلاً عن إعلان بعض المصريين فى الخارج عن تدشين حملة للضغط على النظام المصرى أطلقوا عليها «جبهة إنقاذ مصر»، وكانت رغبة النظام قوية فى معرفة موقف الإخوان من هذه الحملة

الخارجية . فى الوقت الذى كانت فيه الجماعة فى حاجة ماسة للإفراج عن كوادرها ومعتقليها خاصة من قيادات الصف الأول، وذلك استعداداً للمعركة البرلمانية . لذلك فقد دارت شروط التهدئة حول حدود الهدف منها، وهى بالنسبة للنظام، وقف التصعيد، وبالنسبة للإخوان وقف الاعتقالات ؛ لذا كانت الصيغة المقبولة للطرفين هى :

بالنسبة للنظام، عدم تنظيم تظاهرات تبرزها وسائل الإعلام، وتعكس وجود مطالب داخلية بالإصلاح، وعدم تضامن الإخوان مع جبهة «إنقاذ مصر» أو الانضمام لحركة كفاية حتى لا تظهر كأنها ذات ثقل فى الشارع المصرى .

أما **بالنسبة للإخوان:** فقد اشترطت الجماعة الإفراج عن ٨٤ من كوادرها الذين قد تم اعتقالهم بالمحافظات المختلفة خلال تظاهرات مارس ومايو . فضلاً عن تحسين أوضاع المعتقلين بالسجون، وإجراء مزيد من الإصلاحات السياسية وتخفيف الضغوط عن الإسلاميين، مع السماح للجماعة بتشكيل حزب سياسى مدنى، متى سنحت الفرصة لذلك .

وفى هذا الإطار أعلن الدكتور محمد حبيب عن الدخول فى مفاوضات مع قيادات من وزارة الداخلية لتنظيم تظاهرة كبيرة تعلن تضامن الجماعة مع النظام ورفض الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح مقابل الإفراج عن قياداتها، وهو ما تم حيث أفرج عن ٣٦ متهمًا، فى واقعة هى الأولى من نوعها بعدما تم توجيه الاتهامات المعروفة لهم وهى «الانضمام إلى تنظيم غير شرعى ومحاولة قلب نظام الحكم» [٢٠] . كما طالبت الجماعة بتخفيف الضغوط عليها فى المحافظات طيلة الفترة اللاحقة، وهو ما اتضح جليًا عندما سمحت أجهزة الأمن، ولأول مرة فى تاريخ نقابات المحافظات، بعقد مؤتمر حاشد لنقابة الأطباء بمحافظة الشرقية حمل اسم «رؤية النقابات المهنية للإصلاح السياسى» أشرفت عليه الجماعة إشرافًا كاملاً، واحتشد فيه أكثر من ١٠ آلاف عضو من جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى رئيس الكتلة الإخوانية بالبرلمان آنذاك، إضافة إلى مسئولى الإخوان بالمحافظة وذلك فى أول ظهور علنى لهم . وكان المؤتمر الأول من نوعه الذى يتم التحدث فيه عن قضايا سياسية، وهو ما يعنى أنه جاء فى إطار الاتفاق أو «الصفقة» التى جرى الحديث عنها .

وفى هذا الإطار أشارت جريدة المصرى اليوم «المستقلة» إلى أن الوفد الأمنى الذى التقى بالجماعة طالب بوقف التظاهرات الإخوانية والتهدئة الكاملة حتى إجراء الانتخابات الرئاسية وعودة العلاقات المصرية ـ الأمريكية إلى طبيعتها، وهو ما رفضته الجماعة حسب قول الصحيفة (٢١).

كما أشارت الجريدة أيضًا إلى أن الإخوان كانوا قد أرسلوا برسالة للرئيس مبارك عبر أحد القيادات المقربة من الرئاسة فى بداية العام ٢٠٠٥م، مفادها استعداد الجماعة على الوقوف بجانبه ضد الضغوط الخارجية ومحاولة حشد الشارع الداخلى مع الرئيس. ولكن شريطة أن تكون هناك إصلاحات سياسية حقيقية، وتحسين علاقة النظام بالإسلاميين، وتمكين الجماعة من إنشاء حزب سياسى مدنى على غرار بعض الدول العربية كالأردن. وهو ما خرجت على إثره تصريحات صحفية من قيادات الجماعة فى صورة رسائل للنظام مثل أن الرئيس مبارك «ولى الأمر وطاعته واجبة» وأن الإخوان يوافقون على انتخابه شريطة إجراء إصلاحات سياسية، على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

الأكثر من ذلك أن الجريدة نفسها أشارت صراحة فى ٢١/ ٦/ ٢٠٠٥م إلى وجود «صفقة» بين الحكومة والإخوان، مفادها البحث فى تقنين الوضع «القانونى» للجماعة، مقابل التهدئة من جانبها، حيث أشارت الجريدة إلى أن لقاء جمع الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية ونائبين من الإخوان فى مجلس الشعب فى وجود قيادة حزبية شابة، وذلك أثناء حضور وفد من البرلمان لمراسم توقيع الرئيس مبارك قانون الضرائب، وتم فيه الحديث حول الوضع السياسى للجماعة، وإفادة عزمى بأن الدولة تدرس ذلك، مع التحفظ على مسألة إشهار حزب للجماعة فى ذلك الوقت (٢٢).

وطيلة شهرى يوليو وأغسطس تم الإفراج عن معظم معتقلى الجماعة الذين اعتقلوا فى تظاهرة مايو الشهيرة، ولم يمر شهر أغسطس إلا وتم الإفراج عن أمين مكتب الإرشاد محمود عزت، الذى نفى أن تكون هناك أى صفقة بين الحكومة والجماعة أدت إلى الإفراج عنه، ولكنه صرح بشكل ملفت إلى أنه سيتم الإفراج عن القيادى فى الجماعة عصام العريان فى «وقت قريب»، وكان لافتًا أيضًا أن الإفراج عن عزت جاء قبل استكمال التحقيقات معه، مما يشى بوجود «سبب غامض» وراء الإفراج عنه، وترددت تكهنات بوجود صفقة بين الإخوان والنظام مفادها مشاركة الإخوان فى انتخابات الرئاسة وعدم مقاطعتها (٢٣).

وكانت أبرز الملامح على وجود علاقة «غامضة» بين الجماعة والنظام فى هذه المرحلة، موقف الجماعة من انتخابات الرئاسة التى أجريت فى السابع من سپتمبر ٢٠٠٥ م وتنافس فيها الرئيس مبارك مع تسعة مرشحين آخرين أبرزهم الدكتور أيمن نور مرشح حزب الغد، والدكتور نعمان جمعة عن حزب الوفد.

فمن حيث المبدأ لم تقاطع الجماعة انتخابات الرئاسة، كشأن القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها حزبيًا التجمع والعربى الناصرى وحركة كفاية، ولكنها فى الوقت نفسه لم تحدد موقفها من المرشحين. وكان أهم ما ذكره المرشد العام فى هذا الصدد هو دعوة أعضاء الجماعة للمشاركة فى التصويت، وترك الحرية لهم لاختيار من يرضونه [٢٤].

وفى هذا الصدد تحدث البعض عن دعم الجماعة لمرشح حزب الغد أيمن نور، فى حين أن المنطق كان يسير فى اتجاه دعم الرئيس مبارك وذلك لعدة أسباب: **أولها**: عدم ممانعة الجماعة ـ من حيث المبدأ ـ من بقاء الرئيس مبارك بشرط إجراء إصلاحات سياسية، وقد تكرر ذلك على لسان العديد من قيادات الجماعة. **ثانيها**: التشكك فى علاقة أيمن نور بالخارج وتحديدًا الولايات المتحدة. **ثالثها**: الرغبة فى إطلاق سراح بقية المعتقلين للاستفادة من جهودهم فى معركة الانتخابات البرلمانية. **رابعها**: التأكد من حسم معركة الرئاسة لمصلحة الرئيس مبارك لأسباب مختلفة، وبالتالى فلا داعى لإظهار رفض الجماعة له.

وبالرغم من أن فرضية «الصفقة» تدخل فى إطار التكهنات، إلا أن المؤشرات التالية قد تفيد فى فهم بقية أجزاء الصورة:

- تم الإفراج عن جميع معتقلى الجماعة (راجع جدول ٥)، خاصة قيادات الصف الأول وعلى رأسهم عصام العريان، الذى تم الإفراج عنه فى السابع عشر من أكتوبر ٢٠٠٥م، وهو الذى كان يواجه اتهامات خطيرة أهمها السعى لقلب نظام الحكم. وقد بلغ عدد المفرج عنهم خلال هذه المرحلة فقط ١٨٩٣ من إجمالى ٣٨٥٥ تم الإفراج عنهم. وقد كان من بين المفرج عنهم ما يقرب من ٩٥٣ كانوا من المعتقلين طيلة العام ٢٠٠٥م، فى حين أن البقية (٩٤٠) كانوا ممن يقضون أحكامًا سابقة، وذلك على غرار الإفراج عن ٥ من قياديى الإخوان من بينهم الدكتور محمود غزلان القيادى البارز وعضو مكتب الإرشاد الذى حكم عليه فى القضية التى عرفت باسم

جدول (٥)

تسلسل عمليات الإفراج عن أعضاء الجماعة خلال الفترة (مايو - أكتوبر ٢٠٠٥)*

٢٩ مايو	إخلاء سبيل ٧٧ من أعضاء الجماعة بمحافظات البحيرة ودمياط والمنيا وأسيوط والإسماعيلية
١٣ يونيو	الإفراج عن عدد من أعضاء الجماعة بلغ ١٦٣ من بينهم الشيخ سيد عسكر
١٥ يونيو	الإفراج عن عدد من أعضاء الجماعة بلغ ١٣٣ شخصًا بمحافظات القاهرة (٢٥) والشرقية (٣٠) والمنيا (٢٠) والدقهلية (١٠) ودمياط (١٠) والإسماعيلية (١٣) والفيوم (١٦) والبحيرة (٩)
١٦ يونيو	الإفراج عن عدد من إخوان القاهرة بلغ ١٦ شخصًا
١٧ يونيو	الإفراج عن عدد من الإخوان بلغ (١٤٠) شخصًا: القاهرة (٤٤) والفيوم (١٦) والمنيا (٢٠) والشرقية (٤٠) والدقهلية (٢٠).
٢٠ يونيو	النائب العام يعلن إخلاء سبيل ٤٦٣ وبقاء ٣٧ تحت الحبس الاحتياطى فى حين شكك الإخوان بأن معتقلى الإخوان والمحبوسين يبلغ عددهم ٣٠٦ .
٢٩ أغسطس	الإفراج عن محمود عزت وتسعة آخرين بكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهم.
١ سبتمبر	الإفراج عن ٥ من قياديي الإخوان من بينهم الدكتور محمود غزلان القيادى البارز وعضو مكتب الإرشاد وذلك بعد قضائهم ثلاثة أرباع المدة فى القضية التى عرفت باسم تنظيم «أساتذة الجامعة»، والتى تم الحكم فيها عام ٢٠٠١م بحبس غزلان وطاهر عبد المنعم البربرى وأسامة أبو شادى
١٦ أكتوبر	وماجد الزمر لمدة خمس سنوات.
١٧ أكتوبر	الإفراج عن عصام العريان
٢١ أكتوبر	الإفراج عن ياسر عبده أمين نقابة التجاريين وأربعة آخرين دون كفالة مالية. الإفراج عن ٩٥٣ من أعضاء الإخوان.

(*) **المصدر:** تم رصد هذه الحوادث بمعرفة الباحث من جرائد الحياة والمصرى اليوم ونهضة مصر والأهرام خلال الفترة محل الدراسة.

تنظيم «أساتذة الجامعة» بالإضافة إلى طاهر عبد المنعم البربرى وأسامة أبو شادى وماجد الزمر لمدة خمس سنوات [٢٥] .

- السماح بخوض الجماعة للانتخابات البرلمانية دون قيود حقيقية كتلك التى كانت تتم فى السابق، فكان أن سُمح لمرشحيها بنزول الانتخابات، ولأول مرة، تحت المسمى الحقيقى للجماعة، بدلاً من مسمى «التيار الإسلامى» على غرار ما جرى فى جميع الانتخابات السابقة، وتم استخدام شعار «الإسلام هو الحل» الذى ظل مثار جدل كبير طيلة الانتخابات .

- السماح لمرشحى الجماعة بعقد مؤتمرات انتخابية، وتنظيم مسيرات لدعمهم فى مختلف المحافظات، فى سابقة هى الأولى من نوعها أيضًا .

- غض الطرف عن حجم الإنفاق المالى على الدعاية الانتخابية، وهى إن كانت ظاهرة عامة تخص كافة المرشحين، إلا أن التذرع بها، قانونيًا، ضد مرشحى الإخوان كان كفيلاً بتجميد ترشيحهم، وذلك إذا ما أراد النظام القيام بذلك .

ومجمل القول فى مسألة الصفقة، أنه قد يكون بالفعل تم الاتفاق بين الطرفين على مجموعة من «الضمانات» التكتيكية، خصوصًا على الجانب الأمنى وليس السياسى، تعكس فى حقيقتها تقدير كل طرف لقوة الطرف الآخر، وأوراق اللعب التى بحوزته، وبما يصب فى النهاية بتحقيق مصالح الطرفين، التى هى عدم إبراز الجماعة لقدرتها على تحدى النظام، فى الوقت الذى يخفف فيه هذا الأخير من قبضته على مشاركة الجماعة فى الانتخابات البرلمانية. وقد ترك الطرفان لنفسيهما مساحة للتحرك أثناء الانتخابات، وكأنهما ارتضيا بأن يتركا الأمور تسير وفق تطورات المعركة الانتخابية، لذا لم يكن غريبًا أن يدخل بعض مرشحى الإخوان فى مفاوضات مباشرة مع مرشحى الحزب الوطنى، فى بعض الدوائر، وذلك على نحو ما سيرد ذكره لاحقًا .

أى أنها لم تكن صفقة بالمعنى السياسى، والتى قد يفهم منها السماح بتحول الإخوان إلى منافس ذى وزن، أو أن يشكل بديلاً للنظام. وهو ما يدركه الإخوان جيدًا، ولا يمكن لأحدهم الجزم بإمكانية سماح النظام لهم بلعب مثل هذا الدور .

ربما كانت هناك صفقة بالفعل، ولكنها كانت داخل أجهزة الحكم، وتحديدًا بين قيادات الحزب الوطنى، وذلك من أجل السماح بتحقيق تمثيل نوعى للإخوان فى البرلمان

الجديد، ومن شأن ذلك أن يحقق للنظام فوائد عديدة ليس أقلها وقف حملة الضغوط الخارجية من خلال فك الحصار عن الإخوان، أكبر حركة معارضة حقيقية، فضلاً عن إبراز حجم التهديد الذى قد ينجم عن وصولهم للسلطة وحكم البلاد للخارج؛ لذا فإن ثمة اتفاقا تم فى إطاره السماح للجماعة بدخول الانتخابات، خصوصًا وأن أغلب التقديرات كانت ترى أن ما يمكن للجماعة تحقيقه من مقاعد البرلمان لن يزيد بحال عن ٥٠ مقعدًا؛ لذا فلا ضرر فى ذلك. وعلى هذا المنوال جرت الانتخابات البرلمانية، وانتظر الجميع ما ستسفر عنه صناديق الاقتراع.

ويمكن القول إن المراحل الثلاث قد شكلت الصورة التى جرى فى خلفيتها مشاركة الإخوان فى الانتخابات البرلمانية بهذا الشكل غير المسبوق، وهى التى مهدت لحصول الإخوان على هذا العدد الكبير من مقاعد مجلس الشعب.

ما بعد الانتخابات .. مرحلة تصفية الحساب

لم تكد انتخابات ٢٠٠٥ م تنتهى، ولم تكد الجماعة تتنفس عبير الفوز الكبير، وينتشى أعضاؤها فرحًا باقتناص مقعد المعارضة الأول فى مجلس الشعب منذ أكثر من نصف قرن، حتى فاجأها النظام بحملة ضغط شديدة، عاد خلالها إلى أساليبه القديمة من المطاردة والملاحقة والاعتقال. وقد بدأت هذه الحملة مبكرًا، وتحديداً فى شهر مارس ٢٠٠٦م حين بدأت أول عملية اعتقال لأعضاء فى الجماعة منذ ديسمبر ٢٠٠٥م، وتم إغلاق المقر العام للجماعة فى الإسكندرية.

وكان الصدام بين القضاة والدولة إحدى المناسبات التى كشف فيها النظام عن العودة لسياسته القديمة تجاه الجماعة من خلال الضرب بيد من حديد على أية تجاوزات لأعضائها، والحيلولة دون تقاربهم من القوى الناشطة.

وشكلت تظاهرة القضاة فى ١٨ من مايو ٢٠٠٦ م بداية حملة التصعيد الجديدة ضد الإخوان، فتم اعتقال عشرات الإخوان كان من بينهم الدكتور عصام العريان، وعضو مكتب الإرشاد الدكتور محمد مرسى، ولم يتم الإفراج عنهما إلا فى التاسع من ديسمبر ٢٠٠٦ م. ويمكن استعراض بعض أشكال التصعيد تجاه الإخوان منذ دخولهم البرلمان وذلك فيما يلى:

- تحويل أحد أعضاء مكتب الإرشاد لأول مرة لمحكمة أمن الدولة العليا بتهمة جنائية تتمثل في حيازة أسلحة، وهو الدكتور حسن الحيوان، وذلك بعد اعتقاله أثناء الانتخابات، وقد استمر في محبسه بالرغم من صدور قرارات عديدة بالإفراج عنه، وذلك حتى وافته المنية في التاسع عشر من شهر نوفمبر ٢٠٠٦ م بعد أن ساءت حالته الصحية بشكل واضح. وكانت السلطات المصرية قد ألقت القبض على الدكتور حسن الحيوان في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ م على خلفية التصعيد ضد جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وقد وجهت النيابة له تهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

- اعتقال عشرة أفراد من المنتمين للجماعة من بينهم رشاد البيومي عضو مكتب الإرشاد وذلك على خلفية تنظيم حملة للتوعية بمخاطر وباء إنفلونزا الطيور الذي وصل مصر في فبراير ٢٠٠٦ م.

- اعتقال ما يقرب من سبعين طالبًا من المنتمين للجماعة في جامعة أسيوط، وذلك كإجراء احترازي تخوفًا من مشاركتهم في أحداث الفتنة الطائفية التي اندلعت في الإسكندرية في شهر أبريل ٢٠٠٦م، وراحَ ضحيتَها اثنان أحدهما قبطي والآخر مسلم.

- بدء حملة مداهمات للعديد من الأنشطة الاقتصادية والمالية التي يديرها أفراد محسوبون على الجماعة، وقد شملت هذه الحملة العديد من المحافظات في الإسكندرية والبحيرة والدقهلية وقنا. ففي مارس ٢٠٠٦م اعتقلت قوات الأمن المهندس «حمدي علام» رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للإنشاءات، وعضو الاتحاد المصري للمقاولين. وبالتزامن مع اعتقال «علام» داهمت قوات الأمن منزل اثنين من رجال الأعمال ينتميان إلى الجماعة هما محمد إبراهيم زويل، والدكتور محمد عبد الفضيل، غير أنها لم تتمكن من القبض عليهما لعدم تواجدهما وقت المداهمة. وفي أبريل ٢٠٠٦م تم اعتقال خمسة من الناشرين المنتمين للإخوان المسلمين على خلفية اتهامات بنشرهم مطبوعات للجماعة. ومن بين الناشرين الخمسة: المهندس عاصم شلبي مالك «دار الوفاء للنشر والتوزيع»، كما صادرت قوات الأمن خلال المداهمات بعض متعلقات وأموال المعتقلين. ومن بين الوجوه الاقتصادية البارزة بالجماعة الذين طالتهم ضربات أمنية «محمد سعد عبد الرحمن» صاحب شركة مقاولات «الربوة» والذي اعتقل نهاية مارس ٢٠٠٦ م. كما أغلقت قوات الأمن مقر

شركة «عاليا للتسويق العقارى» ـ التى تعتبرها الحكومة تابعة للجماعة ـ وهى المملوكة لشريف كونيللى وشمعتها بالشمع الأحمر، وهو الإجراء الرسمى الذى تتخذه السلطات فى حال إغلاق شركة لـ «عدم سلامة أنشطتها من الناحية القانونية»[٢٦].

- استمرار استراتيجية التحريض الإعلامى، حيث نشرت جريدة الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٦م وثيقة تقول إن جماعة الإخوان المسلمين تستعد للقيام بمظاهرات وتحريض المواطنين على الخروج فيها فيما اعتبره البعض مقدمة لحملة اعتقالات جديدة فى صفوف الإخوان[٢٧].

- منع الجماعة من المشاركة فى أية مناسبة انتخابية حتى على مستوى الغرف التجارية، فعلى سبيل المثال تم اعتقال العديد من الأفراد المنتمين للجماعة على خلفية التحضير للمشاركة فى انتخابات الغرفة التجارية بمدينة الإسكندرية، وتم إغلاق المكتب الإدارى للجماعة بالمدينة واعتقال بعض قياداته. ناهيك عن شطب العديد من المرشحين فى الانتخابات العمالية التى جرت أوائل شهر نوفمبر ٢٠٠٦ م.

- منع العديد من قيادات وكوادر الجماعة من مغادرة البلاد، وعلى رأسهم المرشد العام للجماعة الذى منع من السفر لأداء العمرة، وكذلك الشيخ جمعة أمين عبد العزيز، كذلك تم منع الدكتور عبد الحميد الغزالى، والدكتور جمال حشمت والدكتور عصام العريان والمستشار على جريشة وغيرهم من السفر خارج البلاد لأسباب مختلفة.

- وصل عدد المعتقلين من أعضاء الجماعة حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٦ م نحو ٦٦٠ شخصًا كان أبرزهم خمسة من قيادات الجماعة، وهم: الدكتور محمد مرسى، والدكتور رشاد بيومى، والدكتور إبراهيم الزعفرانى، والدكتور عصام العريان، والدكتور حسن الحيوان[٢٨].

باختصار بدت العلاقة بين النظام والإخوان طيلة عام ٢٠٠٦م كما لو كانت تصفية للحساب من قبل النظام، الذى حاول إعادة العلاقة إلى وضعها الطبيعى، من خلال وضع سقف لطموحات الجماعة وإنهاء حال التضخم التى بدت عليها عشية الانتخابات، واستمرت هذه الحال حتى جاءت حادثة الأزهر لتؤكد هذا الطرح، وذلك على نحو ما ورد فى الفصل السادس من الكتاب.

* * *

هوامش الفصل التاسع

(١) للاطلاع على النص الكامل للمبادرة، راجع موقع الإخوان على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط :

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=5172&SectionID=0

(٢) تصريح للمرشد العام للإخوان المسلمين فى المؤتمر الصحفى الذى شهد إعلان المبادرة، راجع جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٤ م.

(٣) تصريح للنائب الأول للمرشد العام الدكتور محمد السيد حبيب. راجع الحياة ٧/ ٤/ ٢٠٠٤ م.

(٤) جريدة الحياة ١٨/ ٥/ ٢٠٠٤ م.

(٥) راجع جرائد الأهرام والشرق الأوسط والحياة، يومى ١٥و١٦/ ٦/ ٢٠٠٤ م.

(٦) الشرق الأوسط، ١١/ ٧/ ٢٠٠٤ م.

(٧) جريدة الرأى العام الكويتية، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٤ م.

(٨) جريدة المصرى اليوم، ١/ ١/ ٢٠٠٥ م.

(٩) جريدة المصرى اليوم، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٥ م.

(١٠) جريدة المصرى اليوم، ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٥م، وجريدة الشرق الأوسط، ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٣ م.

(١١) راجع جرائد المصرى اليوم والشرق الأوسط والحياة يومى ٢٨، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٥ م.

(١٢) راجع جرائد المصرى اليوم والشرق الأوسط والحياة، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٥ م.

(١٣) راجع بنود المشروع فى جريدة المصرى اليوم، ٧/ ٤/ ٢٠٠٥ م.

(١٤) راجع تصريح الدكتور محمد السيد حبيب، النائب الأول للمرشد العام، لجريدة المصرى اليوم، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٥ م.

(١٥) راجع حوارات الرئيس مبارك فى برنامج «كلمة للتاريخ»، جرائد الأهرام والأخبار والمصرى اليوم والشرق الأوسط، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥ م.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، راجع التغطية الشاملة للتظاهرة فى الجرائد المصرية أيام ٧،٨/ ٥/ ٢٠٠٥م.

(١٧) جريدة المصرى اليوم، ٩/ ٥/ ٢٠٠٥ .

(١٨) جريدة المصرى اليوم، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥

(١٩) جريدة المصرى اليوم، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥ .

(٢٠) جريدة المصرى اليوم، ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) جريدة المصرى اليوم، ٢١/ ٦/ ٢٠٠٥ .

(٢٣) جريدة المصرى اليوم، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥ م.

(٢٤) جريدة المصرى اليوم ٦/ ٩/ ٢٠٠٥ م.

(٢٥) جريدة المصرى اليوم ١/ ٩/ ٢٠٠٥ و ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

(٢٦) إسلام أونلاين دخول بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠٠٦م على الرابط :

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-05/28/13.shtml

(٢٧)جريدة الأهرام، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٦ م.

(٢٨) موقع نافذة مصر على الرابط :

http://www.egyptwindow.net/modules.php?name=News&file=article&sid=2281

الفصــل العاشــر

الإخوان وقـوى المعارضـة.. زواج المتعـة

منذ عودتها إلى الساحة السياسية أوائل السبعينيات من القرن الماضى، تغيرت نظرة الإخوان لشكل العلاقة مع القوى السياسية الأخرى، وباتت أكثر براجماتية وواقعية فى تحديد علاقتها بهذه القوى.

وعلى مدار ثلاثة عقود نجحت الجماعة فى غزل نسيج علاقة متشابكة مع مختلف القوى والأحزاب السياسية تعدت فى بعض الأحيان مجرد التنسيق فى المواقف، حتى وصلت إلى حد التحالف السياسى، وذلك على غرار ما حدث طيلة عقد الثمانينيات بتحالفها مرتين الأولى مع حزب الوفد فى انتخابات ١٩٨٤م حيث خاض الطرفان الانتخابات بقائمة موحدة بعد أن اشترط القانون إجراء الانتخابات بالقائمة المطلقة للأحزاب الرسمية، واشترطت الحكومة حصول هذه الأحزاب على ٨٪ على مستوى القطر المصرى للفوز بمقاعدها بالبرلمان، وهى النسبة التى تحققت لتحالف (الإخوان) و(الوفد) ولم تتحقق لقوائم أحزاب التجمع أو العمل. ولم يفز من أحزاب المعارضة سوى قائمة تحالف (الوفد - الإخوان)، وهى القائمة التى نجح فيها ستة من (الإخوان)، وهم: «حسن الجمل»، و«محفوظ حلمى»، و«محمد المراغى»، و«محمد الشيشتانى»، و«حسنى عبدالباقى»، و«عبد الغفار عزيز». وقد مارس النواب الستة نشاطهم البرلمانى تحت اسم حزب الوفد، ولم يسمح لهم بالتحدث باعتبارهم ممثلين للجماعة تحت قبة البرلمان.

أما المرة الثانية، فكانت فى انتخابات ١٩٨٧م والتى خاضتها الجماعة بالتحالف مع حزبى العمل والأحرار تحت مسمى «التحالف الإسلامى»، وهى الانتخابات التى

شهدت ميلاد شعار «الإسلام هو الحل» وقد حقق التحالف فوزًا لافتًا، كان نصيب الإخوان منه ٣٧ نائبًا أي بنسبة ٨,٥ بالمائة من إجمالي مقاعد البرلمان.

وتؤكد تجربتي ١٩٨٤ و ١٩٨٧م مدى استفادة الجماعة من مد الجسور مع غيرها من القوى السياسية، فنظرًا لوضعها غير القانوني، كثيرًا ما تسعى الجماعة إلى البحث عن مظلة «شرعية» تحاول الدخول تحت أشرعتها والاستفادة مما قد توفره لها من حرية حركة وكسر حاجز المشروعية القانونية.

وبالرغم من نجاح الجماعة من قبل في تحقيق ذلك من خلال الدخول في تحالفات انتخابية على غرار ما جرى في انتخابات الثمانينيات، إلا أن الحاجة لمثل هذه التحالفات كانت أمرًا حيويًا وواضحًا في انتخابات ٢٠٠٥ م.

الإخوان واقتناص «اللحظة» الإصلاحية

لم يستفد الإخوان المسلمون من علاقتهم بالقوى السياسية طيلة تاريخهم بقدر ما استفادوا منها إبان انتخابات ٢٠٠٥، ومرد ذلك بالطبع ليس فقط لأجل الاختباء خلف مظلة الشرعية التي توفرها لهم هذه القوى، فقد دخلت الجماعة الانتخابات وللمرة الأولى باسمها الحقيقي وليس تحت مسمى مغاير كالتيار الإسلامي أو ما شابه، وإنما بالاسم لضعف المركز القاعدي والسياسي لهذه القوى والأحزاب على أرض الواقع.

أي أنها استفادة غير مباشرة عضدها التطور اللافت في الخطاب السياسي والحركي للجماعة، واقترابه، للمرة الأولى في تاريخ الجماعة، من معظم خطابات القوى السياسية، التي ركزت جميعها على مطلب الإصلاح الشامل سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وقد سعت الجماعة لاستغلال الأجواء التي وفرتها لحظة تلاقي «الخطابات» الإصلاحية، وما وفرته لها فورة الوعي المجتمعي التي أصابت مصر بدءًا من منتصف عام ٢٠٠٤م وظهور حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي، تلك التي شكلت جسرًا «تاريخيًا» ساهم في تهذيب العلاقة بين الإخوان وغيرها من القوى السياسية..

ومن الصعوبة بمكان التعرف على طبيعة العلاقة بين الإخوان والقوى السياسية الأخرى إبان الانتخابات الأخيرة، دون التعرف على تسلسل هذه العلاقة، والمراحل التى مرت بها حتى وصلت فى النهاية إلى حد التحالف والدخول فى جبهة موحدة لخوض الانتخابات.

والفرضية الرئيسية هنا أن الإخوان كانوا على استعداد لبذل ما بوسعهم من أجل المشاركة فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥م، وكأنه هدف قائم بحد ذاته؛ لذا كان انخراطهم فى النقاش العام حول مسألة الإصلاح السياسى والدستورى مدخلاً جيداً ومهمّاً لوضعهم على قارعة الطريق مع غيرهم من قوى الإصلاح الضاغطة من أجل تحقيق الهدف ذاته، وذلك فى ضوء الاعتبارات التالية:

- الرغبة فى الاستفادة من الزخم السياسى الذى حققته حركات الاحتجاج الجديدة، والتى ينتمى أغلب أعضائها إلى أحزاب وتيارات سياسية مختلفة، وهو ما قد يوفر للجماعة مظلة متنوعة تستطيع من خلالها تحقيق أكبر استفادة ممكنة فى الضغط على النظام والقبول بها طرفًا أصيلاً فى معادلة الإصلاح.

- إدراك الجماعة لحاجة القوى السياسية الأخرى لها وقدراتها التنظيمية، خصوصًا حركات الرفض الجديدة، وذلك للاستفادة من القدرات التنظيمية والشعبية التى تحظى بها الجماعة، والتى يمكن من خلالها الضغط على النظام بقوة، وهو أمر أثبتته بوضوح مظاهرات مارس ومايو ٢٠٠٥م، التى التأمت فيها كافة القوى السياسية خصوصًا الإخوان المسلمين وحركة كفاية.

- يوفر تحالف الجماعة مع القوى السياسية الأخرى نوعًا من الحصانة للجماعة فى مواجهة النهج الأمنى الذى اعتاد عليه النظام فى التعاطى معها. وذلك باعتبار أن مثل هذا التحالف قد يعد نوعًا من المعارضة «الجبهوية» التى يمكن أن تمثل إحراجًا للنظام فى مواجهة الضغوط الخارجية، خصوصًا إذا حاول المس برموزها.

- رغبة الجماعة فى النزول بعدد كبير من المرشحين، وهو ما قد يتوفر من خلال الدخول فى تحالف أكثر مما لو كانت لوحدها بشكل قد يثير النظام ضدها.

ـ رغبة الجماعة فى تجسير الفجوة مع قوى المعارضة، وتقليل الشعور بأنها قد تمثل بديلاً لهذه القوى، وطمأنتهم بأن الإخوان يمثلون حليفًا ذا ثقل يمكن الاعتماد عليه فى خلخلة أداء الحزب الوطنى.

وفى هذا الصدد يمكن القول إن العلاقة بين الإخوان والقوى السياسية قد مرت بأربع مراحل أساسية هى: مرحلة التقرب، ومرحلة المزاحمة، ومرحلة الممانعة، ثم مرحلة التحالف.

أولاً ـ مرحلة التقرب:

ويقصد بها مرحلة «خطب الود» وتمتد طيلة النصف الثانى من عام ٢٠٠٤م، وهى المرحلة التى حاولت فيها جماعة الإخوان المسلمين التقرب من القوى السياسية المختلفة، خصوصًا الأحزاب التى تتمتع بثقل «نسبى» فى الشارع المصرى، كأحزاب الوفد والتجمع والناصرى، فضلاً عن حركة كفاية.

وقد شكلت المبادرة التى طرحتها الجماعة فى الثالث من مارس ٢٠٠٤م الجسر الذى عبرت من خلاله الجماعة للاندماج مع قوى الإصلاح والتغيير، وكان من ضمن أهدافها إيصال رسائل وتطمينات لمختلف القوى السياسية بجدية الجماعة فى الدفع باتجاه الإصلاح، والرغبة فى العمل مع كل هذه القوى من أجل تحقيق هذا الإصلاح. وهى المبادرة التى كانت بمثابة البرنامج الانتخابى لمرشحى الجماعة فى الانتخابات البرلمانية اللاحقة. وهو ما يعنى أن قرار المشاركة فى هذه الانتخابات قد اتخذ فى وقت مبكر، كما سيأتى ذكره.

لذلك فقد تحركت الجماعة باتجاه جس نبض القوى السياسية ومعرفة موقفها من المبادرة، ويمكن رصد أهم تحركات الجماعة فى هذا الإطار على النحو التالى:

ـ قام وفد من الجماعة يترأسه المرشد العام محمد مهدى عاكف بزيارة لحزب الوفد فى الرابع والعشرين من أبريل ٢٠٠٤م، وقد أحيط اللقاء بسرية تامة. وبالرغم من نفى الطرفين أن يكون اللقاء بغرض التنسيق فى الانتخابات البرلمانية، إلا أنه جرى فيه الاتفاق، بشكل مبدئى، على ألا يدخل مرشحو الإخوان فى دوائر بها مرشحون

لحزب الوفد، وذلك فى محاولة لعبور الأزمة التى كانت قد حدثت فى انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة دمنهور، والتى جرت إعادتها بين مرشح الإخوان محمد جمال حشمت فى مواجهة خيرى القلج مرشح الوفد، وهى الحادثة التى كانت سبب التراشق بين الطرفين لفترة طويلة بعد الانتخابات[١].

وقد تم فى هذا اللقاء، أيضًا، الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لوضع تصور مشترك حول الإصلاح السياسى فى مصر، وذلك على ضوء الورقة المشتركة التى كانت قد صدرت عن أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى عام ١٩٩٧م، وتم التوقيع عليها من جانب جميع رؤساء الأحزاب والمرشد العام الراحل للجماعة المستشار مأمون الهضيبى.

بيد أن جريدة الشرق الأوسط أشارت فى ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤ وبعد انعقاد لقاء آخر بين الطرفين فى ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٤م، إلى أن ثمة تحالفًا انتخابيًا بين الطرفين قد يخرج إلى النور بعد مرور ٢١ عامًا على تحالفهم الأول، وذلك وفقًا لمصادر الجريدة، التى أكدت أيضًا أن سرية اللقاء قد جاءت تلبية لرغبة حزب الوفد فى تجنب الصدام مع الحكومة، أو أىٍّ من قوى المعارضة الأخرى، خصوصًا بعدما دعا الحزب الوطنى إلى حوار مشترك استثنى منه الإخوان باعتبارهم جماعة غير شرعية[٢].

- قيام وفد من الجماعة يتزعمه الدكتور محمد السيد حبيب النائب الأول للمرشد العام بزيارة للحزب الناصرى فى العشرين من يوليو ٢٠٠٤م، وذلك بهدف التشاور حول قضايا الإصلاح السياسى فى مصر والبحث فى آلية محددة لتنسيق التعاون فى هذا الشأن.

- قامت الجماعة، ولأول مرة، بعقد لقاء مع حزب «التجمع» فى ٥/ ٨/ ٢٠٠٤م، وهو اللقاء الذى جاء بعد ممانعة طويلة من حزب التجمع الذى يحتفظ بموقف «متشدد» تجاه الجماعة. وقد جاء اللقاء فى إطار التشاور مع بقية الأحزاب من أجل وضع برنامج للإصلاح السياسى والدستورى[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن حزب التجمع كثيرًا ما شكل حجر عثرة فى وجه الجماعة فى سبيلها إلى التقارب مع بقية القوى والأحزاب السياسية؛ لذا لم يكن غريبًا أن يشكك

رفعت السعيد رئيس حزب التجمع، وعقب أسبوع واحد فقط من لقائه مع الإخوان بجدية الجماعة فى مسألة الإصلاح، وأن كل ما يهمهم فقط هو وضع الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٥م؛ لذلك فقد أشاع السعيد أن لدى الإخوان خطة محكمة لتحقيق هذا الهدف تقوم على عدة محاور هى [٤]:

- محاولة غلق كل ملفات الخلاف الفكرى والتاريخى بين الجماعة وبقية القوى السياسية حتى مع الناصريين الذين يحتفظون بتراث سلبى مع الإخوان منذ فترة الرئيس جمال عبد الناصر.
- السعى وفق مشروع غير معلن ومحاولة إقناع بقية الأحزاب به.
- الدعوة إلى تكوين لجنة مكونة من ٥٠ عضواً تضم «التجمع والناصرى والوفد والإخوان والشيوعيين ومنظمات المجتمع المدنى» للنظر فى مسألة الإصلاح.

وبغض النظر عن صحة تحليل السعيد لموقف الإخوان، إلا أن هؤلاء قد سعوا بكل جهد من أجل التقارب من القوى السياسية الأخرى الشرعية وغير الشرعية، حتى وإن اختلفت معها نهجًا وعقيدة، من أجل إظهار التوحد والانسجام فى مواجهة النظام.

وكم كان ملفتًا أن ينتظم الإخوان مع الشيوعيين، ويا للمفارقة، فضلاً عن قوى سياسية أخرى تحت التأسيس (حزب الكرامة وحزب الغد قبل الموافقة على تأسيسه)، فى حملة من أجل تعديل الدستور المصرى قبل انتهاء فترة حكم الرئيس مبارك «الرابعة» التى كان مقرراً لها فى أكتوبر ٢٠٠٥م [٥].

ثانيًا ـ مرحلة المزاحمة:

وهى المرحلة التى تمتد من أواخر عام ٢٠٠٤م وحتى النصف الأول من عام ٢٠٠٥م، وفى هذه المرحلة انتقل الإخوان من مجرد التقارب وخطب ود القوى السياسية من أجل التفاهم والاتفاق على برنامج عمل محدد، إلى المطاردة والمزاحمة، ويقصد بها إصرار الجماعة على أن تصبح جزءاً من النسيج الإصلاحى الذى كان يزداد نضوجه يومًا بعد يوم.

لذا فقد كانت الصدمة قاسية عندما تم استبعاد الإخوان مما أطلق عليه «التوافق الوطنى من أجل الإصلاح» الذى دشن فى السابع من سبتمبر ٢٠٠٤م بين عدد من الأحزاب على رأسها الوفد والتجمع والناصرى وبضعة أحزاب صغيرة أخرى هى : (الأمة والوفاق القومى والجيل الديمقراطى ومصر ٢٠٠٠) . وهو ما اعتبرته الجماعة انتكاسة لجهودها الدعوية التى بذلتها فى سبيل التقارب مع الأحزاب الكبرى طيلة الشهور السابقة على إعلان التوافق الوطنى [٦] .

وقد بدا أن استبعاد الجماعة من هذا المزاج العام الضاغط من أجل الإصلاح أمر مقلق لها ولقياداتها التى بدأت فى الضغط من أجل إيجاد موطئ قدم بين القوى المطالبة بالتغيير ، ورأت فيه محاولة من الحزب الوطنى ، الذى كان ينتظم حينئذ فى حوار مع الأحزاب ، للوقوف فى وجه التقارب الذى كان على وشك الحدوث بين الجماعة وبقية القوى السياسية ؛ لذلك فقد شن محمد حبيب هجومًا على رفعت السعيد باعتباره المسئول عن هذا الاستبعاد ، وهو ما نفاه هذا الأخير معتبرًا أن «التوافق» لا يضم سوى القوى الشرعية فقط [٧] .

بيد أنه إذا كان الحزب الوطنى وراء استبعاد الإخوان من ائتلاف المعارضة ، حسب رأيهم ، فقد كان هو أيضًا السبب وراء عودة المياه إلى مجاريها بين الجماعة وأحزاب المعارضة . فقد أدى توقف الحوار بين «الوطنى» وبقية الأحزاب ، على خلفية مماطلة الأول فى الاستجابة لمطالب هذه الأحزاب فيما يخص مستقبل الإصلاح السياسى والدستورى ، إلى تصحيح العلاقة بين الإخوان والمعارضة من جديد . وفى ضوء ذلك ، انضم الإخوان إلى «الجبهة الوطنية المعارضة» التى تم الإعلان عنها فى الرابع من نوفمبر ٢٠٠٤م ، بمشاركة مختلف القوى السياسية سواء الأحزاب أو حركات المعارضة الجديدة مثل حركة «كفاية» فضلاً عن الأحزاب تحت التأسيس ، بما فيها حزب الوسط الجديد [٨] .

ومنذئذ بدأت الجماعة تشق طريقها باتجاه تعضيد وجودها بين صفوف المعارضة الرسمية ، وقوى الرفض الجديدة ، وباتت طرفًا فاعلاً فى التنسيق بين هذه الأطراف ، وهو ما أكسب تحركاتها مصداقية وثقة بإمكانية العمل الجبهوى فى مواجهة النظام .

وهو ما حدا بنواب المعارضة والمستقلين فى برلمان ٢٠٠٠م بتحضير مبادرة مصالحة وطنية شاملة لا تستثنى أى حزب سياسى أو قوة حقيقية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، وذلك من أجل تضمينها فى قانون الأحزاب السياسية الذى كان مقرراً إصداره فى الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٥م، وهو ما لم يحدث بالطبع [٩].

فى ظل هذا الوضع الجديد سعت الجماعة لتثبيت وجودها فى المشهد السياسى، وإثبات قدرتها على تحريك الساحة السياسية فى الاتجاه الذى ترغب به قوى المعارضة، فكانت مظاهرات مارس ومايو الشهيرة جواز مرور من أجل تقوية مركز الجماعة بين قوى المعارضة. وهو ما أعاد إلى الواجهة المقولة الشائعة حول «الشرعية مقابل الشارع»، أى أن يحصل الإخوان على شرعية التواجد بين قوى المعارضة الرسمية، مقابل تحريك الشارع لحساب هذه الأخيرة.

ثالثاً ـ رحلة الممانعة:

بعد أن أنست الجماعة لوجودها بين صفوف المعارضة الرسمية، سعت لإظهار قدر من التمايز عن بقية القوى السياسية الأخرى، فكان أن نأت بنفسها عن الدخول فى عدد من التحالفات والتجمعات المعارضة التى تشكلت طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٥م. وبدا أن ثمة انفراطًا، على وشك أن يحدث لـ«عقد» المعارضة الذى التأمت حباته طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٥ م.

وهو ما عبر عن مرحلة جديدة بدأها الإخوان، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة «الممانعة»، وهى المرحلة التى أعادت فيها جماعة الإخوان المسلمين قراءة المشهد السياسى بشكل أكثر هدوءاً وتفصيلاً، بعيدًا عن تطورات النصف الأول من العام ٢٠٠٥م، أى كانت بمثابة مرحلة إعادة تقييم وتريث من أجل الاستعداد للمرحلة الأهم و«حصد الثمار». وهى المرحلة التى جاءت فى الفترة نفسها التى هدأت فيها علاقة الجماعة بالنظام بعد ماراثون من المظاهرات والاعتقالات، والتصعيد الذى وصل ذروته طيلة شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٥م (يقابلها مرحلة التراجع التكتيكى فى العلاقة مع النظام فى الجزء السابق). وهو ما يومئ بتفسيرات مختلفة، ليس أقلها «حديث» الصفقة الذى جرى تداوله فى الفترة نفسها.

فبعد أن كانت الجماعة تسعى، وبجد، للتواجد ضمن «أى» تحالف يقف فى وجه النظام، وذلك على نحو ما أوضحت المَرحلتان السابقتان، بدا الأمر وكأن ثمة رغبة «إخوانية» فى تغيير الاستراتيچية من المطاردة إلى الممانعة وإبراز التمايز، طمعًا فى قيادة دفة العمل الجبهوى والضغط على النظام، وهو ما تدلل عليه الوقائع التالية:

- رفض الإخوان الدخول فى أى من التشكيلات السياسية المعارضة التى ظهرت فى هذه الفترة، ومن بينها «التجمع الوطنى للتحول الديمقراطى» الذى دشن فى يونيو ٢٠٠٥م وتزعمه الدكتور عزيز صدقى، كما لم تنضم الجماعة لـ«التحالف الوطنى للإصلاح والتغيير.. فى مواجهة الفساد والاستبداد» الذى ترأسه الدكتور رفيق حبيب.

- إعلان الجماعة عن تدشين تحالف جديد أطلق عليه «التحالف الوطنى من أجل الإصلاح»، وهو التحالف الذى لم يلق قبولاً من القوى السياسية الفاعلة واقتصرت عضويته على عدد محدود من القوى السياسية، مثل حزب العمل «المجمد» والاشتراكيين الثوريين وحركة شباب من أجل التغيير[١٠].

- تراجع وتيرة المظاهرات بشكل ملحوظ، كمًا وكيفًا، حيث لم تشهد الفترة من منتصف يونيو وحتى إجراء الانتخابات فى ٩ نوفمبر ٢٠٠٥م سوى مظاهرات ضئيلة، وبأعداد رمزية، وكان أكبرها تلك التى تمت فى العشرين من يوليو ٢٠٠٥م، وكانت المظاهرة بمثابة الإعلان عن بدء الحملة الانتخابية للجماعة، حيث حفلت بالشعارات التقليدية للجماعة، وهو ما فجر خلافًا داخل جبهة التحالف الوطنى[١١].

رابعًا ـ مرحلة التحالف:

وهى المرحلة التى تبلورت قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وهى مرحلة ولدت من رحم المرحلة السابقة، فقد بدا لمختلف القوى السياسية أن الإخوان المسلمين بصدد الاستعداد لدخول الانتخابات بشكل مستقل ودون الدخول فى تحالفات مع أى فصيل سياسى، وهو ما حدا بجميع القوى السياسية لطلب التنسيق والتحالف مع الجماعة خلال الانتخابات. وهو ما يثبت أن استراتيچية الممانعة والرغبة فى التميز التى أبدتها الجماعة طيلة الفترة السابقة قد بدأت تؤتى ثمارها.

لذا لم يكن غريبًا أن يعلن الدكتور محمد حبيب عن سعى بعض القوى الحزبية «الكبيرة» لدى مكتب الإرشاد لطلب التنسيق والتحالف، مؤكدًا، فى ثقة، أن الجماعة لم تسع إلى ذلك «ولم تعرض على أحد التحالف أو التنسيق» (١٢).

وقد عبرت هذه المرحلة، وبحق، عن مدى الثقل السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، ودللت على أن كفة المعارضة فى مواجهة الحزب الوطنى لن تلقى الدعم المناسب بدون الدخول فى تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين.

فى ظل هذا الوضع، كان بديهيًا أن تملى الجماعة رؤيتها على بقية القوى والأطراف السياسية الساعية لنيل شرف التحالف مع الجماعة فى الانتخابات، فكان أن اشترطت أن يقتصر التحالف مع هذه القوى على الترشيح فقط وليس على برنامج الجماعة أو شعارها.

وبناء على ذلك وافقت الجماعة على الانضمام إلى «الجبهة الوطنية للتغير» التى تشكلت فى الثامن من أكتوبر ٢٠٠٥ م وضمت أحزاب المعارضة الرئيسية وحركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمين التى أكدت أن هذا التحالف لا ينفى أنها ستخوض الانتخابات بمرشحى الجماعة، وهو ما حدث بالفعل حيث اتفقت الأطراف داخل الجبهة على التنسيق فى الدوائر الانتخابية فقط وليس النزول بمرشحين عن الإخوان تحت لواء الجبهة (١٣).

بكلمات، شكلت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية المعارضة إحدى العلامات المميزة للانتخابات البرلمانية الأخيرة، وذلك على الرغم من أنها بدت وكأنها أشبه بعلاقة «زواج» غير متكافئ، إلا أن كلا من الطرفين حقق ما طمح إليه من وراء هذه العلاقة. فالجماعة «المحظورة» قانونًا تمكنت من العمل بحرية، وتعاطت مع بقية القوى السياسية وكأنها حزب «قائم» بالفعل، وهى التى استفادت من المظلة «الرسمية» التى وفرتها أحزاب المعارضة الرئيسة، كالوفد والتجمع والعربى الناصرى، فضلاً عن استثمارها للغطاء الجيد الذى وفرته الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية». فى الوقت الذى تمكنت فيه أحزاب المعارضة من استغلال القدرات التنظيمية للإخوان فى تشكيل جبهة للضغط على النظام من خلال التظاهرات والمؤتمرات التى جرت طيلة عام ٢٠٠٥ م.

هوامش الفصل العاشر

(١) جريدة الشرق الأوسط، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٤ م.
(٢) جريدة الشرق الأوسط، ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤ م.
(٣) جريدة الحياة، ٣/ ٨/ ٢٠٠٤ .
(٤) راجع حوار رفعت السعيد مع جريدة الرأى العام الكويتية، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٤ م.
(٥) جريدة الشرق الأوسط، ١٢/ ٨/ ٢٠٠٤ م.
(٦) جريدة الحياة، ٨/ ٩/ ٢٠٠٤ م.
(٧) جريدة نهضة مصر، ٩/ ٩/ ٢٠٠٤م.
(٨) جريدة المصرى اليوم، ٥/ ١١/ ٢٠٠٤ م.
(٩) جريدة الحياة، ١٢/ ١. / ٢٠٠٤ م
(١٠) جريدة المصرى اليوم ٢/ ٧/ ٢٠٠٥ م.
(١١) جريدة المصرى اليوم، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٥ م.
(١٢) د. محمد السيد حبيب فى تصريح لجريدة المصرى اليوم، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٥ م.
(١٣) جريدة المصرى اليوم، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

الفصل الحادى عشر

كيف فعلها الإخوان؟

كيف فعلها الإخوان وحطموا توقعات الجميع بما فيها توقعات قادة الجماعة وحصدوا ٨٨ مقعداً فى برلمان ٢٠٠٥م؟ سؤال لا يزال يمثل لغزاً محيراً للكثيرين، وذلك نظراً لعدم وجود أية معلومات أو أدبيات سابقة تبين الطبيعة التنظيمية والحركية للجماعة خلال الأحداث السياسية الكبرى كالانتخابات.

من هذا المنطلق يكتسب هذا الجزء من الكتاب أهمية خاصة نظراً لأنه يلقى الضوء على جوانب عديدة فى التعاطى الإخوانى مع المناسبات الانتخابية، وقد تنقلت طيلة فترة الانتخابات بين المقار الانتخابية للإخوان وأجريت العديد من المقابلات مع كوادر وقيادات الجماعة فى مختلف المستويات القاعدية والعليا.

وقد نجحت فى هذا الجزء أن ألمس بيدى الكثير من مفردات العمل السياسى والتنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين، ناهيك عن طرق الاتصال بين المركز والأطراف، وبين المستويات الإدارية المختلفة للتنظيم.

ولا مبالغة فى القول إن العامل التنظيمى كان بمثابة العصب الحقيقى للنتائج القوية التى حققها مرشحو الجماعة فى الانتخابات الماضية. وبالرغم مما هو معروف عن القدرات التنظيمية للجماعة، إلا أن الانتخابات الأخيرة أكدت أن هذه القدرات تفوق ما قد يُقال عنها بكثير. فقد كشفت الانتخابات عن الحجم الحقيقى للمنتمين للجماعة والمتعاطفين معها، فضلاً عن الخبرة التنظيمية، والتقنية العالية التى حفلت بها الدوائر الانتخابية التى نزل بها مرشحو الجماعة.

ويمكن التعرف على الأداء التنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين فى المناسبات الانتخابية، مع التطبيق على الانتخابات الأخيرة من خلال العناصر التالية :

الاستعداد للانتخابات

الأصل لدى جماعة الإخوان المسلمين فى أية انتخابات هو المشاركة، والمقاطعة هى الاستثناء، ولا تكون المقاطعة إلا إذا كانت ثمة شواهد تشى بانعدام النزاهة أو التحيز ضد الجماعة أو التضييق على كوادرها ومرشحيها، وذلك على غرار ما جرى فى انتخابات ١٩٩٠م.

ذلك أن دخول الانتخابات، بحد ذاته، يعد ضرورة حيوية بالنسبة للجماعة، ليس لكونها أداة للوصول إلى الحكم، فهذه رغبة لا تزال تتخلق فى وجدان الجماعة، ولكن لكونها أفضل أداة للتقرب من الشارع المصرى والتعاطى معه بحرية ومباشرة، ناهيك عن الأغراض الدعوية التى لا يكف البعض عن ترديدها.

وبالنسبة للانتخابات البرلمانية التى نحن بصددها، فيمكن القول، دون مبالغة، إن قرار دخولها قد تم اتخاذه قبل إجراء الانتخابات بفترة طويلة، إن لم يكن منذ انتهاء انتخابات ٢٠٠٠م ودخول مصر فى أتون مرحلة شبه «مختلفة» فيما يخص العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وزيادة دور هذه الأخيرة فى ضبط العملية الانتخابية، فعلى الأقل منذ أواخر العام ٢٠٠٣م وارتفاع سخونة المناخ السياسى فى مصر.

وقد جاءت أقوى المؤشرات على دخول الجماعة للانتخابات البرلمانية خلال العام ٢٠٠٤م، حيث بدا أن الجماعة قد عقدت العزم بالفعل على الاستفادة من أجواء المناخ السياسى «الطارئة» على الساحة المصرية، من أجل تدعيم وجودها «السياسى» فى مواجهة النظام المصرى.

ولعل أهم الدلالات على الاستعداد المبكر للجماعة لخوض الانتخابات البرلمانية تتمثل فيما يلى :

- طرح مبادرة للإصلاح الشامل، وهى التى أعلنت عنها الجماعة فى مارس ٢٠٠٤م، وكانت بمثابة افتتاح الموسم الانتخابى للجماعة؛ لذلك لم يكن مفاجئًا أن يأتى

البرنامج الانتخابى لمرشحى الجماعة مشتملاً على كافة عناصر المبادرة مع بعض التعديلات الطفيفة.

- التحركات السياسية التى قامت بها الجماعة خلال العام ٢٠٠٤م، وكانت تستهدف جس نبض القوى السياسية فيما يخص إمكانية التنسيق مع الإخوان فى الانتخابات البرلمانية، حتى وإن لم تصرح الجماعة بذلك، وهو ما أوضحناه فى الجزء السابق.

- تأكيد قيادات الجماعة فى أكثر من مناسبة على دخول الجماعة للانتخابات البرلمانية، ونفى أى مقاطعة للمشاركة فيها.

- القبض على أكثر من خمسين عضوًا من الجماعة بتهمة تلقى تبرعات بلغت ٣ ملايين جنيه من الجمعيات الأهلية، من أجل صرفها على الانتخابات البرلمانية. وذلك حسبما ورد فى تحقيقات النيابة العامة، وهى اتهامات تبدو جديدة مقارنة بالاتهامات التى عادة ما توجه للجماعة، وأهمها التخطيط لقلب نظام الحكم[١].

- قيام الجماعة بالعديد من التظاهرات وعقد المؤتمرات الجماهيرية فى بعض المحافظات من أجل إبراز قوة الجماعة والاقتراب من الشارع، وكانت بمثابة «بروفة» لما هو آت.

- كانت مشاركة الجماعة فى الانتخابات الرئاسية بمثابة بروفة «قوية» على المشاركة فى الانتخابات البرلمانية، قصد منها تدريب ناخبى الإخوان على استخدام حقهم الانتخابى، فضلاً عن التعرف على أعداد وكشوف الهيئة الناخبة.

وقد جرت عملية الاستعداد للانتخابات البرلمانية على النحو التالى:

- خطة التحرك

بدأت جماعة الإخوان المسلمين فى التحرك الفعلى استعدادًا للانتخابات البرلمانية من خلال العمل على تهيئة المناخ من أجل حشد أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، لذلك فقد بدأت التحرك الفعلى من أجل دعم مركز الجماعة فى مواجهة بقية القوى المنافسة من خلال ما يلى:

- تم إعداد «لجنة قيد» لجميع الناخبين المنتمين أو المتعاطفين مع الجماعة، وتم فيها حصر جميع من لهم الحق فى التصويت، وذلك من واقع عملية القيد التى جرت للمنتمين

للجماعة أو المتعاطفين معهم وأقاربهم فى السجلات والكشوف الرسمية، أى كان لدى الجماعة كشوفها الانتخابية الخاصة بها، والتى تقترب إلى حد بعيد من الأرقام الواقعية.

- تم التنبيه على كافة أعضاء الجماعة بالقيد فى جداول الناخبين، وذلك منذ بدء فتح الباب أواخر عام ٢٠٠٤م وأوائل عام ٢٠٠٥م، وتم إلزام كل عضو بنصح كل من يستطيع من أقاربه وأهله وجيرانه بالقيد فى كشوف الناخبين.

- تم تدشين خطة التحرك على مستوى المحافظات لبدء حملات الدعاية الانتخابية لمرشحى الجماعة، على الأقل فى الدوائر التى يحظى فيها مرشحو الجماعة بقوة نسبية مقارنة بغيرهم من المرشحين، وقد بدأ ذلك فى أوائل عام ٢٠٠٥م[٢].

- اختيار المرشحين

عبرت عملية اختيار مرشحى جماعة الإخوان المسلمين لخوض الانتخابات البرلمانية عن درجة عالية من الاحتراف السياسى والتنظيمى، وهى عملية فاقت بكثير ما قامت به كافة الأحزاب التى خاضت الانتخابات بما فيها الحزب الوطنى.

كما عبرت فى الوقت نفسه عن درجة عالية من اللامركزية فى إدارة العملية الانتخابية، وذلك بالاعتماد على اختيارات القواعد الإخوانية. وهى عملية اتسمت بقدر شديد من الديمقراطية فى اختيار الممثلين، وذلك إلى الدرجة التى حدث فيها، أحيانًا، التعارض بين اختيارات القواعد ورغبة القيادات العليا فى الجماعة باتجاه تحديد المرشحين الفعليين الذين سيمثلون الجماعة فى الانتخابات البرلمانية.

ودون استطراد، فقد جرت عملية اختيار المرشحين على النحو التالى:

- فى البداية جرت دراسة شاملة لأوضاع الدوائر الانتخابية وأهم الدوائر التى يمكن للجماعة أن تتقدم فيها بمرشحين، ومدى قوة المنافسين من القوى السياسية الأخرى، خصوصًا مرشحى الحزب الوطنى، وذلك اعتمادًا على انتخابات ٢٠٠٠م، وعلى الدعاية الانتخابية التى بدأت فى الظهور أواخر ٢٠٠٤ م.

- قام القسم السياسى بالجماعة بعمل مسح شامل للدوائر الانتخابية التى يمكن للجماعة المنافسة على مقاعدها، وتقدير عدد المقاعد التى يمكن للجماعة أن

تحصدها فى الانتخابات، وقد جاءت تقديراته بإمكانية خوض ما يقرب من ٢٥٠ مرشحًا للانتخابات، وذلك إذا ما أجريت الانتخابات فى جو من الحياد والنزاهة[٣].

- تم رفع هذه التقديرات إلى مكتب الإرشاد الذى أوصى ببدء عملية الترشيح من خلال القواعد الإخوانية، وذلك عن طريق المكاتب الإدارية للجماعة بالمحافظات المختلفة.

- تم رفع التقديرات التى تمت فى الدوائر الانتخابية إلى اللجنة المركزية المعنية بالانتخابات، وهى لجنة تركزت وظيفتها فى مراعاة السياسة العامة للجماعة من حيث حجم وقوة المشاركة فى الانتخابات، فضلاً عن العمل على التنسيق مع الجبهات الأخرى، وفى هذا الإطار رفعت اللجنة التقديرات التى يمكن للجماعة المنافسة بها فى الانتخابات إلى مكتب الإرشاد للبت فى قرار المشاركة.

- تم الاتفاق مبدئيًا، وفى إطار من المواءمة السياسية، على تقديم عدد مرشحين أقل من الأعداد التى جاءت بها ترشيحات القواعد الإخوانية.

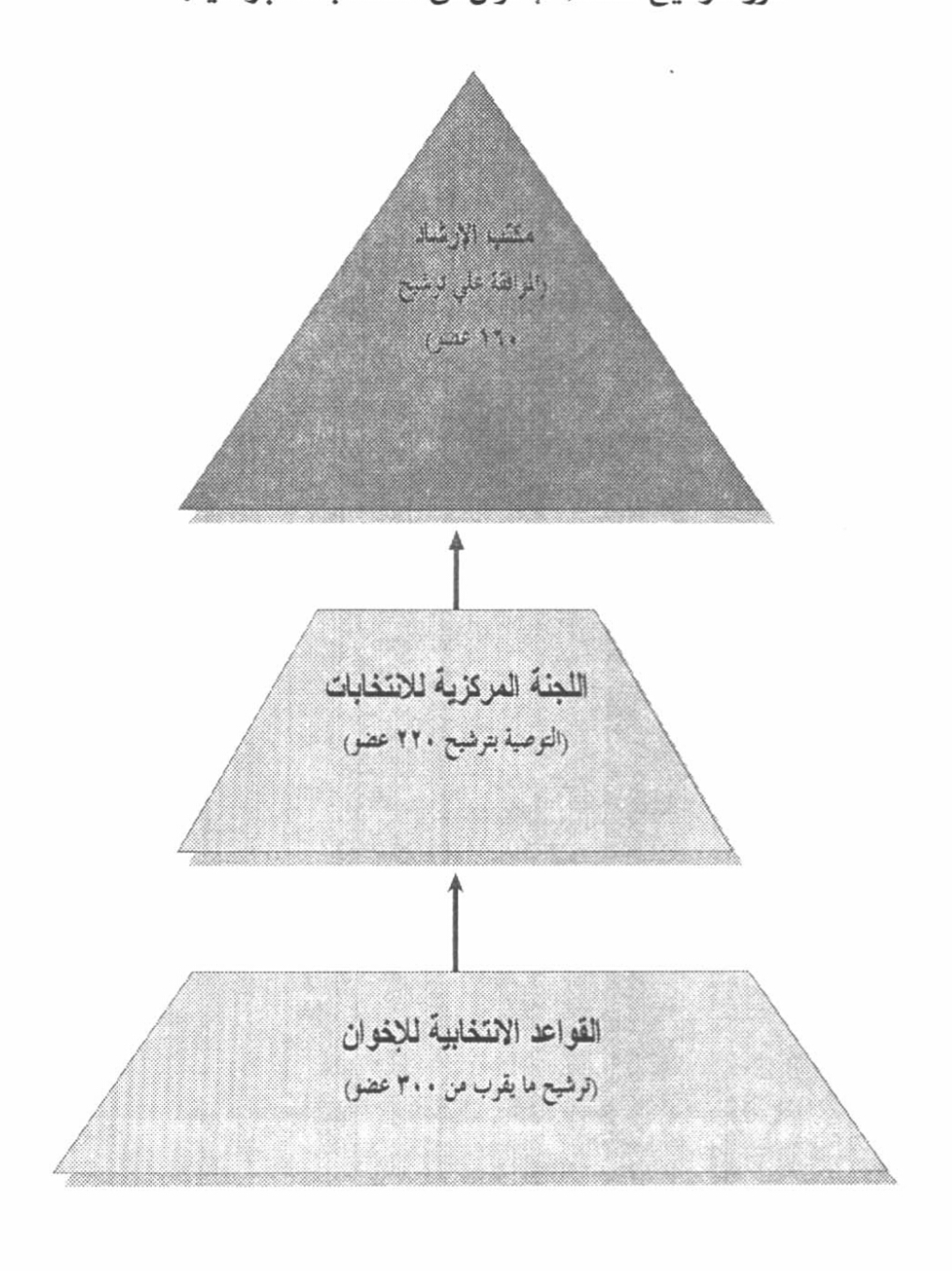
- تم الاتفاق على أن تخوض الجماعة الانتخابات بعدد يتراوح بين ١٥٠-١٦٠ مرشحًا، وهو عدد كان مطروحًا للتفاوض، حسب التنسيق مع جبهة المعارضة، ووفق تطورات المعركة الانتخابية. راجع شكل (٤).

- تم الاتفاق على وضع قائمة مرشحين احتياطية (القائمة السوداء) بلغت قرابة ١٧٠ عضوًا، وذلك خوفًا من الملاحقات الأمنية لمرشحى الجماعة، وبذلك وصل عدد مرشحى الجماعة كأساسيين واحتياطيين حتى فتح باب الترشيح إلى ما يقرب من ٣٢٠ مرشحًا[٤].

- اعترفت بعض قيادات الجماعة على وجود بعض الصعوبات فى اختيار المرشحين الفعليين للجماعة، ووصل الأمر إلى «تذمر» بعض القواعد الإخوانية لقرارات مكتب الإرشاد باستبعاد بعض مرشحى الجماعة من الانتخابات. وهو ما يدلل على مدى الاستعداد القوى من جانب مرشحى الجماعة لخوض الانتخابات، ورفض التفريط فى المقعد النيابى[٥].

شكل (٤)

دورة ترشيح أعضاء الإخوان فى الانتخابات البرلمانية



ـ الدعاية الانتخابية ودعم المرشحين

منذ أن تم اختيار مرشحى الجماعة، مبكرًا، بدأت عمليات الدعم الفنى والبشرى لكل مرشح داخل دائرته الانتخابية، وقد كشفت عملية دعم المرشحين عن حيوية التنظيم الشبكى داخل جماعة الإخوان المسلمين. حيث اشتملت عملية دعم المرشحين على تسهيل وتوفير كافة الخدمات الإعلامية والقانونية التى تدعم مركز المرشح فى مواجهة بقية المنافسين.

وقد مرت عملية دعم المرشحين من خلال الخطوات التالية:

ـ تم اختيار فريق عمل لمساعدة المرشح فى دعايته الانتخابية، وهو فريق عمل مكون من متخصصين فى الدعاية الانتخابية وقانونيين من أجل التغلب على العوائق القانونية والفنية التى قد تواجه المرشحين.

ـ تم عقد دورات تدريبية لجميع المرشحين وفرق عملهم؛ وذلك للتدريب على إدارة الحملات الانتخابية، وركزت هذه الدورات على كيفية التعامل مع الإعلام والصحافة والمشاكل الانتخابية.

ـ استخدام كافة الوسائل الانتخابية لخدمة المرشحين، وقد كشفت حملة الدعاية الانتخابية لمرشحى الإخوان عن مدى الحرفية والإمكانيات التقنية العالية التى تحتفظ بها الجماعة، وأكدت فى الوقت نفسه على جدية الجماعة فى خوض الانتخابات البرلمانية بكافة الإمكانات وعدم ترك أى أمر للمصادفة أو عدم التخطيط. وهو ما تكشف عنه الوقائع التالية:

* استخدام كافة الوسائل التكنولوجية فى الدعاية الانتخابية، كان أبرزها تدشين مواقع على الإنترنت للمرشحين، وذلك للتعريف بأسماء المرشحين أو بأسماء المحافظات والمدن التى يخوضون فيها الانتخابات، وشرح برنامج الجماعة الانتخابى الذى جرى توزيعه على نطاق واسع لأول مرة بهدف الرد على خصومهم بأنهم ليس لديهم برنامج سياسى. وهو ما حدا بمرشحين آخرين منافسين لتدشين مواقع لهم على شبكة الإنترنت. كذلك أعلن الإخوان المسلمون

بالإسكندرية عن إطلاق إذاعة «سما» على الإنترنت التى تتحدث بلسان الإخوان بالمدينة. وقد عرضت الإذاعة برامج الإخوان للانتخابات، وتجرى لقاءات مع مرشحى مجلس الشعب من الإخوان، كما تضمنت أيضًا إجراء حوارات مع الجماهير لاستطلاع آرائهم حول طموحاتهم وآمالهم فى عضو مجلس الشعب القادم(٦).

* القيام بمسيرات انتخابية للمرشحين فى كافة الدوائر، وكان لافتًا أن يستخدم مرشحو الجماعة فى حملتهم الانتخابية، ولأول مرة، اسم «الإخوان المسلمين» علنًا فى الدعاية الانتخابية وهتافات المرشحين، وذلك بدلاً من اسم «مرشح التيار الإسلامى» الذى كانت الجماعة تستخدمه فى الانتخابات السابقة. وهو ما يدلل بحال على فرضية «التفاهمات» التى حصلت بين الجماعة والنظام إبان فترة التصعيد منتصف العام ٢٠٠٥م، والتى سبقت الإشارة إليها.

* استخدام الوسائط التكنولوچية المتعددة كالأسطوانات المدمجة ورسائل المحمول والبريد الإلكترونى وشرائط الكاسيت من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين، وهى وسائل اشترك فيها أغلب المرشحين من القوى الأخرى، ولكنها كانت تتم بحرفية عالية من جانب مرشحى الإخوان.

* تم، لأول مرة، توزيع برنامج انتخابى لمرشحى الإخوان، وذلك فى لافتة مهمة حول تطور الخطاب السياسى للجماعة، وقد تم ذلك قبل فترة طويلة من إجراء الانتخابات، وهو البرنامج الذى حمل الخطوط العريضة لمبادرة الإصلاح التى أطلقتها الجماعة فى مارس ٢٠٠٤ م.

* استخدام شعار «الإسلام هو الحل»، وهو الشعار الذى أثار جدلاً كبيرًا، وكان مثار اعتراض كثير من القوى السياسية. ووضح مدى إصرار الجماعة على استخدام الشعار باعتباره جزءًا من كيان الجماعة ومعبرًا عن هويتها. وقد أثار هذا الشعار موجة من الاستنفار لدى بقية المرشحين، بما فيهم مرشحو الحزب الوطنى، الذين لجؤوا إلى استخدام شعارات دينية لمواجهة تأثير الشعار الإخوانى فى نفوس الناخبين(٧).

* تم تنظيم حملة من التظاهرات والمؤتمرات الطلابية داخل الجامعات المصرية من أجل حث الشباب على المشاركة فى الانتخابات، وقد أطلق على الحملة مسمى «معًا للإصلاح . . جامعة حرة . . وطن حر»[8].

* تنظيم مظاهرات نسائية «للأخوات المسلمات» وذلك من أجل حث الناخبات على المشاركة فى التصويت، ومن ذلك، على سبيل المثال ـ ما جرى فى الإسكندرية قبل بدء الجولة الثانية للانتخابات، وقادت التظاهرة الدكتورة مكارم الديرى، مرشحة الجماعة عن دائرة مدينة نصر، والتى سقطت فى انتخابات المرحلة الأولى، فضلاً عن الدكتورة جيهان الحلفاوى مرشحة الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٠م.

* تنظيم حملة إعلانات ضخمة من خلال اللافتات وبعض الجرائد الخاصة والقومية، وقد وقعت جريدة «الأخبار» فى مفارقة طريفة حين نشرت إعلانًا لمرشحى الإخوان فى محافظة الإسكندرية، متضمنًا اسم الجماعة وشعارها «المصحف والسيفين»[9].

ـ تمويل الحملة الانتخابية :

كثيرًا ما تتردد أقوال حول حقيقة القدرات المالية لجماعة الإخوان المسلمين، حيث يقدرها البعض بنحو مليار جنيه وربع المليار، تأتى من خلال اشتراكات الأعضاء فى الجماعة والتى يتراوح عدد أعضائها ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف حسب التقديرات الرسمية. ولعل ما يهمنا هنا هو تمويل الحملة الانتخابية للمرشحين فى الانتخابات البرلمانية، فقد رأى البعض أنها ناهزت ٧٠ مليون جنيه، وذلك بواقع نصف مليون جنيه لكل مرشح من المرشحين الـ ١٥٠[10].

وفى حين يرى أعضاء الجماعة أن أعدادهم تصل أحيانًا إلى مليونين، فإن التعرف على طريقة التبرع التى يقوم بها أعضاء الجماعة يمكن حسابها كما يلى :

وفقًا لما هو متعارف عليه داخل الجماعة فإن هناك شرائح مالية لتسديد رسوم الاشتراك، يتم حسابها على الأساس التالى (انظر جدول ٦) :

جـدول (٦)

اشتراكات الأعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين*

شريحة الدخل (بالجنيه)	حجم التبرع (٪)	حجم التبرع بالجنيه
١٠٠ـ ٣٠٠	٣٪	٣ـ ٩
٣٠٠ـ ٥٠٠	٥٪	٩ـ ٢٥
ما زاد عن ٧٠٠	٧٪	٤٩ فما أكثر

* **الجدول:** بمعرفة الباحث، عبر لقاءات ميدانية مع عدد من أعضاء الجماعة فترة الدراسة.

وبأخذ المتوسط الحسابى يصل حجم اشتراك العضو الواحد إلى ما يقرب من ٢٣ جنيهًا، وبه يصل حجم التمويل الشهرى للجماعة إلى (٥,١١ مليون جنيه) وذلك حاصل ضرب ٢٣ جنيهًا فى نصف مليون هم أعضاء الجماعة المنتظمون تقريبًا، أى ما يقرب من ١٣٨ مليون جنيه سنويًا[١١]. وذلك دون حساب التبرعات الأخرى التى تصل الجماعة من الأثرياء وبعض رجال الأعمال والتى تقدر بآلاف الجنيهات. وفى ضوء ذلك يمكن تخيل حجم ما أنفقته الجماعة على الحملة الانتخابية لمرشحيها، علمًا بأن اشتراكات عام واحد فقط يمكن أن تكفى لتغطية الحملة الانتخابية لكل مرشح عند حدها الأدنى (٩٢٠ ألف جنيه للمرشح).

وإذا كانت ثمة خلافات حول تقدير العدد الحقيقى للجماعة، وبالتالى حجم الأموال التى تصل للجماعة، فمما لا شك فيه هو أن تمويل الحملات الانتخابية لمرشحى الإخوان تم، فى جزء كبير منه، من خلال القواعد الانتخابية داخل كل دائرة. وهو ما يعنى اختلاف التمويل من دائرة لأخرى حسب عدد المنتمين إليها ومستوياتهم المعيشية. وقد أثيرت مناقشات عديدة حول إفتاء الجماعة بتبرع الأعضاء لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحيهم، وهو ما نفته قيادة الجماعة لاحقًا.

ـ إدارة المعركة الانتخابية

كشفت إدارة المعركة الانتخابية عن القدرات التنظيمية الحقيقية لجماعة الإخوان

المسلمين، ودللت على حجم التشابك التنظيمى والخططى فى إدارة المعركة الانتخابية فى كافة الدوائر التى نزل بها مرشحو الجماعة. وقد قامت إدارة المعركة الانتخابية على مجموعة من الأسس هى:

- عدم التفريط فى أى مقعد نيابى مهما كانت النتيجة، والإصرار على تحرى الدقة فى عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج.
- توفير الحشد اللازم لمرشحى الجماعة داخل الدوائر الانتخابية، وهى المرحلة التى تم التمهيد لها من قبل أثناء القيام بالمؤتمرات الجماهيرية.
- التزام كل مرشح بالخطوط العامة للجماعة خلال الحملة الانتخابية، وعدم الاستدراج إلى أى مشاحنات من قبل بعض المنافسين.
- عدم الاحتكاك بالأمن قدر الإمكان.
- الذود عن الصناديق الانتخابية بكافة السبل السلمية، والتزام الهدوء أثناء عمليات الفرز وإعلان النتائج.

ويمكن التعرف على إدارة المعركة الانتخابية من خلال اختبار العناصر التالية:

١- التنسيق مع الحزب الوطنى

بعد فترة التهدئة التى حدثت بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين والتى جرى تناولها آنفًا، يمكن القول إن ثمة محاولات للتقارب حدثت إبان الاستعداد للانتخابات البرلمانية. وقد أكد الدكتور محمد حبيب أن قيادات كبيرة بالحزب الوطنى قامت بالاتصال بمكتب الإرشاد وعرضت التنسيق بين أمانة التنظيم بالحزب ومكتب الإرشاد[١٢]. وهو ما نفاه الأمين العام للحزب الوطنى صفوت الشريف لاحقًا، مشيرًا إلى أن «الوطنى أكبر من أن يطلب التنسيق مع الإخوان»[١٣].

فى الوقت نفسه تناثرت بعض الأخبار حول اتصالات مكثفة أجراها الحزب الوطنى، عن طريق كمال الشاذلى أمين التنظيم السابق فى الحزب، مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين تفاديًا لأية نتائج غير متوقعة فى الانتخابات البرلمانية، وحتى يضمن الحزب تحقيق أغلبية مريحة تمكنه من فرض القوانين وإجراء التعديلات الدستورية التى يستعد لإجرائها بما فى ذلك استحقاقات ملف الرئاسة المقبل.

وبغض النظر عن تأكيد هذا أو نفى ذاك، فما حدث على الأرض يشى بأن محاولات للتنسيق قد جرت بين مرشحى الإخوان ومرشحى الوطنى، خصوصًا فى جولات الإعادة، وربما تكون هذه المحاولات قد جرت فى إطار ثنائى خاص بين المرشحين، وليس بالضرورة أن تأخذ شكل التنسيق المباشر بين قيادات الطرفين. وكانت أبرز علامات التحالف بين أحد مرشحى الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين ما حدث فى دائرة النزهة حين تنازلت الجماعة عن ترشيح الدكتور عبد الستار المليجى، عضو مجلس شورى الجماعة، والمرشح عن الجبهة الوطنية للتغيير لصالح الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء ومرشح الحزب الوطنى. وهو ما أثار أول انشقاق داخل صفوف الجماعة، حيث خالف عبد الستار قرار الجماعة ورفض إخلاء الدائرة لصالح الدكتور حمدى السيد [١٤].

وقد كان الإخوان من الذكاء بأن أخلوا بعض الدوائر التى شعروا فيها بضعف فرص مرشحيهم على الفوز بها، ومنها على سبيل المثال:

* دائرة السيدة زينب التى ترشح فيها الدكتور فتحى سرور (مقعد الفئات).
* دائرة الزيتون التى ترشح فيها الدكتور زكريا عزمى.
* دائرة الباجور التى ترشح فيها كمال الشاذلى.

بيد أن ذلك لم يحل دون تناثر الأحاديث حول دخول أعضاء من الوطنى فى تربيطات سرية مع مرشحى الإخوان لتكوين جبهة فى منافسة بعض المرشحين ومن ذلك [١٥]:

* دائرة السيدة زينب التى ترشح فيها الدكتور فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب، الذى ترددت أنباء قوية عن تحالفه مع عادل حامد مرشح الإخوان المسلمين على مقعد العمال بدائرة السيدة زينب لإسقاط مرشح الحزب الوطنى على مقعد العمال عبد الفتاح محمد على المعروف بصلته الوثيقة بالوزير كمال الشاذلى ووقوفه خلف أحداث قلعة الكبش التى شكلت أكبر تحدٍّ لسرور فى المرحلة الماضية.

* سرت أنباء حول إبرام وزير الإنتاج الحربى سيد مشعل لصفقة مع مرشح الإخوان على مقعد العمال بدائرة ٢٤ (قسم شرطة حلوان) المحمدى عبد المقصود، والذى نجح فى الفوز بمقعد العمال من الجولة الأولى.

* دائرة الدقى التى سرت فيها شائعات بأن سيد جوهر مرشح الحزب الوطنى فى دائرة الدقى كان قد دخل فى تنسيق مع مرشح جماعة الإخوان المسلمين لمقعد الفئات حازم صلاح أبو إسماعيل وأن هذا التحالف قد أسفر عن اكتساح المرشح الإخوانى أبو إسماعيل لمقعد الفئات ومعه سيد جوهر على مقعد العمال إلا أن التدخل الأمنى قلب الأمور على عقبها لصالح آمال عثمان مرشحة الفئات عن الحزب الوطنى.

* كشف ناخبون ينتمون إلى «الإخوان» فى مصر فى عدد من دوائر القاهرة أن أصواتهم الانتخابية تم منحها لمرشحى الحزب الوطنى فى جميع الدوائر الانتخابية التى لا يوجد فيها مرشحون ينتمون إلى الجماعة. وأشاروا إلى أن قيادات الجماعة أصدرت تعليمات لهم بذلك عشية إجراء انتخابات الإعادة فى الجولة الأولى إلا أنهم رفضوا الإشارة إلى من أصدر لهم التعليمات.

* كشف بعض الناخبين من جماعة «الإخوان» وناخبين ينتمون إلى الحزب الوطنى، إلى أن هناك صفقة سرية جرت وقائعها من دون إعلان بين الحزب والجماعة انتهت إلى تأييد «الإخوان» لمرشحى الحزب فى الدوائر التى تخلو من مرشحيهم مقابل تخفيف القيود على «الإخوان» ومنحهم حرية أكبر فى عملية التصويت من دون مضايقات.

٢- التنسيق مع جبهة المعارضة

سبقت الإشارة إلى أنه تم الاتفاق فى إطار الجبهة الوطنية للتغيير أن يتم التنسيق بين جماعة الإخوان المسلمين وبقية أحزاب وحركات المعارضة على إخلاء بعض الدوائر الانتخابية لصالح مرشحى الجبهة. وفى هذا الصدد أشار الدكتور عصام العريان إلى أن عدد المرشحين الذين سحبتهم الجماعة لصالح مرشحى الجبهة يتراوح ما بين ٢٠-٣٠ مرشحًا[١٦]. ويوضح جدول (٧) بعضًا من الدوائر التى تم إخلاؤها لصالح مرشحى الجبهة.

وما يهمنا فى هذا الصدد أن التنسيق مع جبهة المعارضة لم يخلُ من المشاكل، فعلى سبيل المثال ثار الخلاف حول دائرتين رئيسيتين هما:

- دائرة بولاق الدكرور والعمرانية، والتى نزل بها منتصر الزيات مرشحًا عن الجبهة، وكان قد تم الاتفاق على ذلك بين الجماعة والجبهة، بيد أن ما حدث هو إعلان

جدول (٧)

بيان ببعض الإخلاءات التى قام بها الإخوان لصالح مرشحى جبهة المعارضة*

الدائرة	المرشح	جبهة المرشح
دائرة نبروه	فؤاد بدراوى	حزب الوفد
دائرة أجا	رأفت سيف	حزب التجمع
أتميدة	محمد زارع	حزب العمل المجمد
بسنديلة	مجدى المعصراوى	حزب الكرامة (تحت التأسيس)
دائرة أجا (نتيجة مؤجلة)	رأفت سيف	التجمع
بورسعيد	البدرى فرغلى	التجمع
حدائق القبة	محمد عبد العزيز شعبان	التجمع
أوسيم	محمد تليمة	التجمع (تحالف)
كرموز	أبوالعز الحريرى	التجمع
دمياط	ضياء الدين داود	الناصرى
المنيل	مجدى حسين	العمل المجمد
الوايلى	منير فخرى عبدالنور	الوفد
دائرة فوه بكفر الشيخ	محمد عبدالعليم	الوفد
بور سعيد	محمد مصطفى شردى	الوفد
دائرة التلين	محمود أباظة	الوفد

(*) **المصدر:** تم تجميع هذه البيانات، بمعرفة الباحث من واقع جرائد المصرى اليوم ونهضة مصر والأسبوع طيلة الحملة الانتخابية وأثناء الانتخابات.

الجماعة عن خوض المرشح جمال العشرى الانتخابات على مقعد الزيات نفسه . وفى هذا السياق أشار الدكتور عصام العريان إلى مسئولية الزيات عما حدث ، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق بين الجماعة والزيات على أن يخوض هذا الأخير الانتخابات عن دائرة البدرشين ، وهو ما نفاه الزيات ، الذى اتهم الجماعة بمحاولة إسقاطه عبر ترويج إشاعات مفادها انسحابه من دائرة بولاق الدكرور والعمرانية (١٧) .

- دائرة كفر شكر التى نزل بها خالد محيى الدين زعيم حزب التجمع ، وكانت الجماعة قد قررت ترشيح أحد أعضائها وهو تيمور عبد الغنى ، عندما أعلن الدكتور محمود محيى الدين نزول الانتخابات فى بداية الحملة الانتخابية . ولكن بعد انسحاب محمود محيى الدين رفض الإخوان سحب مرشحهم ، وهو ما بررته قيادات بالجماعة برفض القواعد الإخوانية فى كفر شكر انسحاب تيمور (١٨) .

ووصل الأمر فى بعض الأحيان إلى حدوث مواجهات انتخابية بين مرشحى الجماعة ومرشحى الجبهة فى بعض الدوائر ، وكان قد تم الاتفاق على مبدأ «الدوائر المفتوحة» وهى الدوائر التى لا يتم التوصل حولها إلى اتفاق بين الجماعة والجبهة (انظر جدول ٨) .

جدول (٨)

بيان ببعض المواجهات الانتخابية بين مرشحى الجبهة والإخوان*

الدائرة	مرشح الإخوان	المرشح المنافس	جهة المرشح المنافس
شبين القناطر	محمد مصطفى	محمد مروان أبو عبده	حزب الوفد
قطور (الغربية)	على لبن (نائب)	فكرى الجزار	مستقل نزل على قائمة الجبهة
الدائرة الأولى بدمياط	صابر عبد الصادق	أنيس البياع	التجمع
دمنهور	محمد جمال حشمت	زهدى الشامى	التجمع

(*) **المصدر** : تم حصر هذه الدوائر ، بمعرفة الباحث ، من خلال متابعة جرائد المصرى اليوم ونهضة مصر والأسبوع أثناء المعركة الانتخابية . .

ـ عملية التصويت

مع بدء المعركة الانتخابية جرت عمليات تنسيق ومتابعة مستمرة بين اللجنة المركزية للانتخابات وبقية اللجان الفرعية داخل كل محافظة، كان يتم من خلالها متابعة أداء المرشحين وناخبيهم، ومتابعة عملية التصويت والفرز داخل اللجان (انظر شكل ٥). وقد مرت هذه العملية من خلال ما يلى:

- تم تشكيل غرفة مركزية فى كل محافظة يتم من خلالها متابعة التصويت فى كافة دوائر المحافظة، فى الوقت نفسه الذى تمركز فيه أعضاء القواعد الإخوانية على مستوى الشُّعب والمراكز مع مرشحيهم أمام اللجان الانتخابية لمتابعة عملية التصويت والفرز لاحقًا.

- تم تفعيل ما أطلق عليه نظام الربط الانتخابى والربط العام. والربط الانتخابى هو إلزام كل عضو بالجماعة باستيفاء «كوتة» من الأصوات (غالبًا ما تتراوح بين ٢٠ـ٥٠ شخصًا من الأهالى والأقارب والجيران) فى دائرته الانتخابية والالتزام بإحضارهم إلى لجنة الاقتراع، وإعطاء «تمام» على ذلك لقائده الأعلى. أما الربط العام فكانت تمارسه مجموعات عمل تحاول إرشاد الناخبين وحثهم على المشاركة فى الانتخابات بوجه عام، دون إلزامهم بالتصويت لمرشح الإخوان بالدائرة.

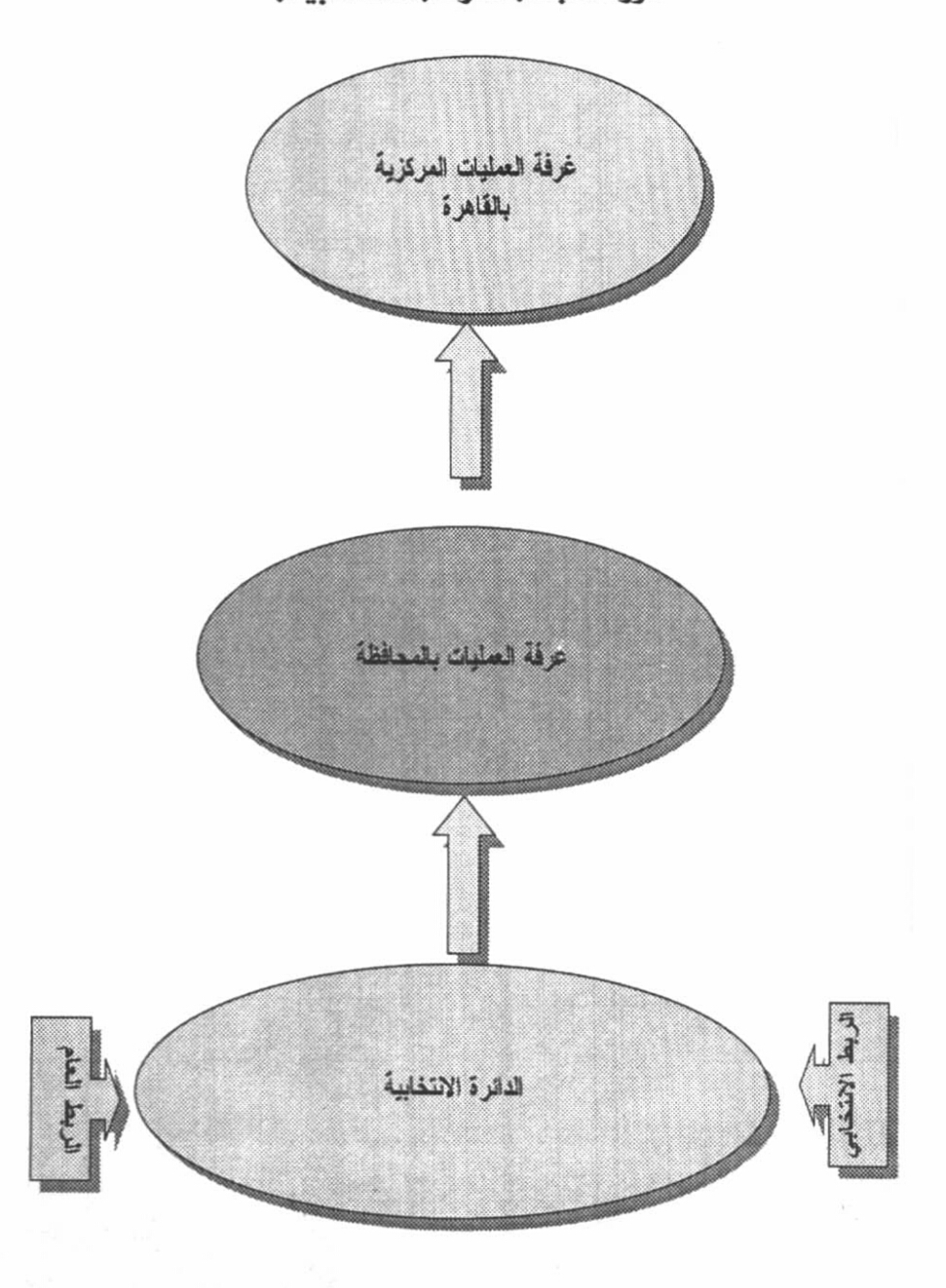
- أصدرت قيادات الجماعة قرارات تفيد حراسة صناديق الاقتراع، وذلك بعد انتهاء اليوم الانتخابى، ومتابعة عمليات الفرز، وإبلاغ النتائج أولاً بأول لغرفة المتابعة بالمحافظة التى تقوم بدورها بإبلاغ النتائج للجنة المركزية فى القاهرة.

ـ التعاطى مع أحداث العنف والتزوير

شهدت الانتخابات البرلمانية أعلى معدل للعنف فى العقدين الماضيين، حيث قتل فيها ما يقرب من ١٥ شخصًا، وجرح ما لا يقل عن خمسمائة شخص، وقد ساهمت عوامل عديدة فى الوصول إلى هذه الحال، أهمها الحياد الأمنى «السلبى» الذى وصل إلى درجة التواطؤ فى بعض اللجان والدوائر. وقد كان المحفز الرئيسى لاستخدام العنف هو ما حققه مرشحو الإخوان من نتائج مفاجئة، خصوصًا فى المرحلة الأولى من الانتخابات؛ لذلك لم يكن غريبًا أن ترتفع وتيرة العنف كلما زادت سخونة العملية

شكل (٥)

دورة متابعة المعركة الانتخابية



الانتخابية، على نحو ما جرى فى المرحلتين الثانية والثالثة. وبالرغم مما أشيع حول لجوء مرشحى الإخوان وأنصارهم للعنف، كرد فعل على عنف مرشحى الوطنى والمستقلين، إلا أن الجماعة فطنت لذلك جيداً وآثرت عدم التصعيد حفاظًا على المكاسب التى حققتها فى المرحلة الأولى.

أما بخصوص حالات التزوير الشهيرة والتى جرى الحديث عنها فى دوائر مدينة نصر (د. مكارم الديرى) والدقى(المهندس حازم أبو إسماعيل) ودمنهور (د. جمال حشمت)، فقد استغلت الجماعة هذه الحالات أفضل استغلال، وذلك من خلال تسليط الأضواء عليها بشكل مكثف، وتصوير الأمر كما لو كانت الجماعة تتعرض لمؤامرة من الحزب الوطنى لإسقاطها فى الانتخابات، وذلك فى محاولة لاستدرار تأييد الناخبين وحصد أصواتهم فى الجولات الانتخابية التالية. أى استطاع الإخوان تحويل الدفة لمصلحتهم، وتعويض سقوط بعض مرشحيهم إلى مكاسب فى دوائر أخرى.

ـ نتائج الانتخابات

قبل بدء المعركة الانتخابية، لم تكن أكثر التقديرات تفاؤلاً، بما فيها تقديرات الجماعة نفسها، تتوقع أن يتخطى عدد المقاعد التى يمكن أن تحصل عليها الجماعة ٧٠ مقعداً، بل أكد الدكتور محمد حبيب النائب الأول للمرشد العام على قدرة الجماعة على تحقيق هذا العدد وهو ما رآه البعض، حينئذ، مبالغة فى قدرات الجماعة[١٩].

لذلك، وعلى عكس كل التوقعات، جاءت نتائج الانتخابات مفاجئة للجميع بما فيهم أعضاء الجماعة نفسها، وذلك على الرغم من عمليات العنف والبلطجة وشراء الأصوات التى شهدتها الانتخابات على مراحلها المختلفة. وفى هذا الصدد يمكن رصد ما يلى:

ـ نزلت الجماعة الانتخابات بعدد بلغ ١٥١ مرشحًا، وقد تعمدت الجماعة النزول بهذا العدد لضمان نجاح غالبيته، فضلاً عن عدم استفزاز النظام، وهو ما أعلنه صراحة

المرشد العام للجماعة الذى رأى أن الوضع الداخلى والخارجى لا يسمحان بتقديم أكثر من هذا العدد[٢٠].

- فازت جماعة الإخوان المسلمين بعدد ٨٨ مقعداً أو حوالى ٢٠ بالمائة من مقاعد البرلمان، وبنسبة فوز بلغت ٥٨,٢ بالمائة، من إجمالى عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات، وهى نسبة تفوق ما حققه الحزب الوطنى التى لم تتعد نسبة فوزه حاجز ٣٥٪ قبل ضم المنشقين بعد انتهاء الانتخابات، حيث فاز له ١٤٥ مرشحًا من أصل ٤٣٢ مرشحًا وأخفق ٢٨٧ مرشحًا ممن سماهم قبل الانتخابات، وذلك خلال المراحل الثلاث، وارتفعت نسبة نجاح الحزب لتصل إلى ما يقرب من ٧٣٪ بعد ضم المستقلين المنشقين عنه (راجع جدول ٩).

جدول (٩)

إجمالى المقاعد التى حصلت عليها الجماعة فى الانتخابات مقارنة بمقاعد الحزب الوطنى قبل ضم المنشقين إليه*

المرحلة	عد المقاعد المتنافس عليها**	عدد المرشحين		عدد الفائزين		نسبة الفوز ٪	
		الوطنى	الإخوان	الوطنى	الإخوان	الوطنى	الإخوان
الأولى	١٦٤	١٦٤	٥٢	٦٨	٣٤	٤١,٤	٦٥,٣
الثانية	١٤٤	١٤٤	٥٢	٧٥	٤٢	٥٢	٨٠,٧
الثالثة	١٣٦	١٣٦	٤٩	٢	١٢	١,٥	٢٤,٤
الإجمالى	٤٤٤	٤٤٤	١٥١	١٤٥	٨٨	٣٣,٥	٥٨,٢

(*) المصدر: حُسبت هذه الأرقام من خلال مراجعة مرشحى الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة الانتخابات من جرائد الشرق الأوسط والمصرى اليوم ونهضة مصر والأهرام.

(**) تجدر الإشارة إلى أنه تم تأجيل الانتخابات فى ٦ دوائر انتخابية تضم ١٢ مقعداً برلمانيًا تنتظر تحديد موعد لإجراء انتخاباتها بعد وقفها بأحكام قضائية وهى دوائر فى (بندر كفر الشيخ، ودسوق، وأجا، والمنشية، وأطسا، والقناطر الخيرية).

- تنوعت الخلفيات المهنية والأكاديمية للمرشحين الفائزين من جماعة الإخوان المسلمين ما بين الفئات والعمال، (٥٤ مقعدًا للفئات، و٣٤ مقعدًا للعمال)، وذلك على نحو ما هو موضح بجدول (١٠).

جدول (١٠)

توزيع المقاعد على نواب الإخوان*

فئات	عمال
٥٤	٣٤
٤١ بكالوريوس وليسانس ١٣ ماجستير ودكتوراه	١٩ دبلومًا فنيًا وما قبله (واحد محو أمية وواحد إعدادية) ١٢ معاهد وجامعات ٣ غير معلوم

(*) **المصدر**: الجدول بمعرفة الباحث من واقع بيانات أعضاء الجماعة بمجلس الشعب.

* * *

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) جريدة الأخبار، ١٦/ ٥/ ٢٠٠٥ م.

(٢) راجع جريدة المصرى اليوم، ١٧/ ١/ ٢٠٠٥ م.

(٣) مقابلة للباحث مع رئيس المكتب السياسى للإخوان د. عصام العريان، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦ م.

(٤) جريدة المصرى اليوم، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

(٥) من مقابلة للباحث مع الدكتور عصام العريان، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦ م.

(٦) موقع شبكة إسلام أونلاين على الإنترنت على الرابط:

http://islamonline.net/Arabic/news/2005-10/30/article02.shtml

(٧) جريدة المصرى اليوم، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

(٨) جريدة المصرى اليوم، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م.

(٩) جريدة الأخبار، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٥ م.

(١٠) جريدة المصور، ٣/ ٣/ ٢٠٠٦ م.

(١١) حسبت هذه الأرقام بناء على مقابلات للباحث مع مجموعة من أعضاء الجماعة فى المستوى القاعدى.

(١٢) راجع حوار الدكتور محمد حبيب لجريدة المصرى اليوم، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

(١٣) راجع تصريح صفوت الشريف لجريدة نهضة مصر، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

(١٤) جريدة المصرى اليوم، ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

(١٥) موقع «المصريون» الإلكترونى، دخول بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٥، على الرابط:

http://www.almesryoon.com

(١٦) جريدة المصرى اليوم، ٩/ ١١/ ٢٠٠٥ م.

(١٧) جريدة المصرى اليوم، ١، ٩/ ١١/ ٢٠٠٥ م.

(١٨) من مقابلة للباحث مع د. عصام العريان، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٦، كذلك راجع المصرى اليوم، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٥.

(١٩) من حوار للدكتور محمد حبيب مع جريدة المصرى اليوم، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

(٢٠) راجع حوار المرشد العام للجماعة مع جريدة نهضة مصر، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

الفصل الثانى عشر

الإخوان المسلمون.. صعود البديل الإسلامى

« لقد فزنا فى انتخابات مجلس الشعب بتوفيق من الله، وبفضل الناس الطيبين فى مصر»

د. عصام العريان
مسئول القسم السياسى
بجماعة الإخوان المسلمين

يحاول هذا الجزء الإجابة على تساؤل هام شغل الساحة السياسية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، وهو: لماذا فازت جماعة الإخوان المسلمين بهذا العدد الكبير من مقاعد البرلمان؟ وباعتقادى أن إحدى الصعوبات الرئيسة التى تقف فى وجه مسألة البحث فى الأسباب الحقيقية التى تقف وراء الصعود السياسى للإخوان المسلمين والذى ترجمته نتائجهم فى الانتخابات الماضية، أننا، **أولاً**: نتحدث عن جماعة دينية تمارس العمل السياسى، ولسنا إزاء تنظيم سياسى معلن يمكن التعرف على أنشطته ومتابعة أدائه السياسى ومراحل تطوره، فضلاً عن علاقاته التنظيمية ـ الاجتماعية.

ثانيًا: إننا نتحدث عن جماعة محظورة قانونًا، ما هو باطن فى أدائها القاعدى يفوق بكثير ما هو ظاهر منه، وهو ما يعوق البحث فى معرفة القوة الحقيقية لهيئتها الناخبة.

وأخيرًا، فإننا نتحدث عن جماعة، بالرغم من قدراتها التنظيمية العالية، إلا أنه لا يمكن التأكد من حجم المنتمين إليها أو السائرين فى ركبها، وبالتالى عدم معرفة تأثير

ذلك على خططهم الانتخابية. وربما كان الجزء السابق فى هذه الدراسة قد قرب الصورة فيما يخص القدرات التنظيمية للجماعة التى تصب بحال فى توقع نتائجها الانتخابية.

عموما، وبالرغم من كل هذه الصعاب، سنحاول التعرف على العوامل التى ساهمت فى إنجاز الفوز الكبير للجماعة فى الانتخابات، وذلك دون زعم بالقدرة على ارتياد كافة مناطق البحث، على الأقل فى هذه الدراسة، ولكن ستحاول الدراسة قراءة ما هو ظاهر وتحليله على نحو قد يفى بالغرض منها.

وفى هذا السياق يمكن القول إن ثلاث مجموعات من العوامل كانت وراء الصعود السياسى للإخوان، منها ما يختص بالجماعة ذاتها، من حيث الإعداد والتنظيم وحسن إدارة العملية الانتخابية بشقيها السياسى والتنظيمى. ومنها ما يتصل بالمرشحين المنافسين سواء من الحزب الوطنى أو المعارضة، ومنها ما يتعلق بطبيعة المجتمع المصرى، وتوجهات هيئته الناخبة. وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالى.

أولاً: عوامل تتعلق بالجماعة ذاتها

لم يكن لجماعة الإخوان المسلمين أن تحقق ما حققته من نتائج إلا إذا كانت واثقة بالفعل من إمكاناتها وقدرتها على تحقيق ذلك، أى أن إصرار الجماعة على دخول انتخابات ٢٠٠٥م، والذى كان يعنى ضمنًا توفير عوامل الفوز والاستعداد للمعركة بكافة أدواتها، لم يكن له ليؤتى ثماره لولا العمل المتواصل والجهد المستمر لتحقيق هذا الهدف.

وبإيجاز شديد، توضح العوامل التالية جانبًا من صورة الفوز الإخوانى الكبير:

- العامل التنظيمى

أوضح الجزء السابق من هذه الدراسة مدى تأثير العامل التنظيمى على أداء الجماعة أثناء الحملة الانتخابية وبعد بدء الانتخابات، بيد أن هذا العامل قد لا يفسر وحده التصويت للإخوان، خصوصًا وأن هناك قوى أخرى تتمتع بقدر من المهارات التنظيمية، إن لم يكن أكثر كالحزب الوطنى على سبيل المثال.

بيد أن ما هو مفيد هنا هو دلالات هذا العامل التنظيمى بالنسبة لمرشحى الإخوان وناخبيهم. **فابتداء:** لم تشهد الانتخابات أية انشقاقات «إخوانية» باستثناء الحالة التى تمت الإشارة إليها من قبل، ولم تكن ذات تأثير حقيقى على موقف الجماعة الانتخابى فى مواجهة بقية المنافسين، وهو ما يعنى عدم حدوث تفتيت للأصوات التى قد يحصل عليها مرشحو الإخوان.

الدلالة الثانية: هى التأثير النفسى الذى أحدثه العامل التنظيمى فى نفوس الناخبين، سواء المنتمين للجماعة أو غيرهم. فقد قامت الدعاية الانتخابية للجماعة على إبراز التماسك والترابط بين أعضائها، وهو ما كشفت عنه المسيرات والمؤتمرات الانتخابية لمرشحى الإخوان. أما الدلالة الثالثة، هى مسألة الاتساق بين المرشحين وناخبيهم، فلم يكن للجماعة أن تطرح مرشحين غير أولئك الذين أفرزتهم الترشيحات القاعدية التى قامت بها الجماعة قبل بدء الترشيح، على نحو ما تم توضيحه قبلُ. وأخيرًا: فرض العامل التنظيمى نفسه فى الالتزام «العقائدى» الذى وسم رد فعل أعضاء الجماعة إزاء أحداث العنف والتزوير التى شهدتها بعض الدوائر، وهو ما لم يكن لتتم السيطرة عليه لولا إحكام الترابط التنظيمى بين الأعضاء، وحسب مستوياتهم الهرمية، كما لو كان التزامًا وظيفيًا.

ـ العامل السياسى

ويقصد به الذكاء السياسى الذى تعاملت به الجماعة فى الانتخابات الأخيرة، وأسفر عن قدرة عالية فى إدارة المعركة الانتخابية سياسيًا وتكتيكيًا، وهو ما يعنى ضمنًا امتلاك أدوات اللعبة، شأنهم فى ذلك شأن أى تنظيم سياسى منافس. ويبدو تأثير هذا العامل قويًا فيما حققه للجماعة من دمج «انسيابى» فى العملية السياسية دون حظر أو قيد كما كان عليه الحال سابقًا.

وهو ما يمكن التدليل عليه من خلال العناصر التالية:

* نجحت الجماعة فى قراءة الخارطة السياسية بشكل جيد، وأدركت مبكرًا أن الفرصة مواتية لها لتحقيق نقلة نوعية فى علاقتها بالنظام السياسى، وما يعنيه ذلك من استغلال لكافة الظروف المؤهلة لذلك وتحويله إلى مكاسب فى العملية الانتخابية.

وفى الوقت نفسه حرصت الجماعة على عدم الوصول بعلاقتها مع النظام إلى طريق مسدود قد يسلبها كل ما حققته طيلة الفترة التى سبقت الانتخابات. فكان أن تعمدت عدم استفزازه؛ لذلك فقد حرصت الجماعة على ترشيح حوالى ١٥٠ عضواً من أعضائها فقط أى ثلث عدد أعضاء البرلمان تقريبًا، وأكدت أنها تتوقع الفوز بحوالى ٥٠-٧٠ مقعداً، فى إشارة ذات مغزى لتهدئة مخاوف النظام، والإقناع بعدم استهدافها للسيطرة على البرلمان أو تهديد الأغلبية التى يسعى إليها الحزب الوطنى (أغلبية الثلثين) اللازمة لتمرير التشريعات التى ترغب فيها الحكومة.

* كانت الجماعة من الذكاء بأن أدركت حجم التغير الذى طرأ على الأفكار السياسية فى مصر طيلة العامين الماضيين؛ لذلك فقد نجحت الجماعة فى تغيير لغة خطابها السياسى طيلة الفترة السابقة على الانتخابات، كى تقترب من لغة بقية القوى والأحزاب السياسية الشرعية، وهو ما حقق للجماعة فوائد عدة، ليس أقلها التخفيف من حاجز الخوف وعدم الثقة لدى هذه القوى، وإغرائها بالتعاطى مع الإخوان بصفتها فصيلاً سياسيًا وليست مجرد جماعة دينية. وقد أفاد ذلك الجماعة فى الانتخابات من خلال تهيئة المناخ أمام مرشحيها كى يظهروا كما لو كانوا جزءاً من المظلة المعارضة، وليسوا مجرد كيان له أهدافه الخاصة. وقد سعت الجماعة لطمأنة الأحزاب المعارضة بأن الإخوان ليسوا بديلاً لهم، وإنما حليف ذو ثقل يقف فى جانبهم ولا يحل محلهم، فكان التنسيق مع هذه الأحزاب مرنًا ومحسوبًا بدقة، فتم إخلاء بعض الدوائر الانتخابية لمرشحى الأحزاب الأخرى، وقد وضح هذا التغير فى الشعار الذى ما فتئت الجماعة تردده وهو «المشاركة لا المغالبة».

* حرص قادة الجماعة، خصوصًا قيادات الجيل الحديث (عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان)، على استخدام مفردات الخطاب الإصلاحى الذى دأبت أحزاب المعارضة على استخدامها مثل (الشرعية الدستورية ـ المجتمع المدنى ـ تحالف المعارضة ـ الإصلاح السياسى ـ المواطنة).

* نجح الإخوان فى تقديم طرح جديد أكثر حداثة فيما يخص بعض القضايا التى كانت تشكل عائقًا أمام النمو السياسى للجماعة، ونقصد هنا تحديداً الموقف من الأقباط،

فقد أكدت الجماعة أكثر من مرة على التزامها بالحقوق الكاملة للأقباط بصفتهم مواطنين «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، وذلك لتقليل هواجس الأقباط والقوى السياسية من احتمالات الفوز الذى قد تحققه الجماعة[1].

* ردا على الاتهامات المتكررة للجماعة أنها ترفع شعارات وليس لديها برامج، اهتمت الجماعة هذا العام بوضع وتوزيع برنامج انتخابى سياسى واضح يقع فى ٧٧٠١ كلمة يركز على «المرجعية الإسلامية والآليات الديمقراطية فى الدولة المدنية الحديثة»، ويرفض فكرة «الدولة الدينية»، ويحدد هدفه فى «الإصلاح» والتغيير وتطبيق شرع الله عبر «الوسائل السلمية المتاحة وعبر المؤسسات الدستورية»، وينقسم هذا البرنامج لثلاثة محاور هى · (النهضة ـ الإصلاح ـ التنمية) يندرج تحت كل محور منها برامج سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ونسائية وإعلامية وصناعية واستراتيجية وتربوية وصحية وغيرها بالتفصيل[2].

ـ العامل التاريخى

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أقدم الجماعات الدينية والسياسية الموجودة فى مصر، وهى بذلك تصبح «أم» القوى والأحزاب السياسية التى شاركت فى الانتخابات الماضية. وهى جماعة تضرب بجذورها فى أعماق المجتمع المصرى، وتبدو انعكاسات هذا العامل مؤثرة فى أى نشاط سياسى يقوم به الإخوان، على الأقل لدى الجماهير التى ترتبط بعلاقة «قوية» مع أعضاء الجماعة، تقوم على الاحترام والتقدير، وذلك مقارنة بالعلاقة مع بقية المرشحين، وعلى رأسهم مرشحو الحزب الوطنى فى مستوياته القاعدية التى تحتفظ بسجل سيئ فى علاقتها بالجماهير.

وتنبع أهمية هذا العامل بالنسبة للجماعة من خلال ما يلى:

- قدرة الجماعة على مخاطبة الجماهير باللغة نفسها التى يقبلها هؤلاء، وهو ما يعنى عدم وجود حواجز نفسية مسبقة أو اعتراضات أخلاقية تجاه ممارسات الجماعة.
- قدرة الجماعة على صياغة برامجها ودعايتها الانتخابية على هدى ونور من معرفة الاحتياجات الحقيقية للجماهير نتيجة للتلاحم بين الطرفين، وهو ما يضفى قدراً من المصداقية على أهدافها فى نفوس الناخبين.

- قدرة الجماعة على ملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من الحيز المجتمعى للناخبين، وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة الخيرية والاجتماعية التى تقدم خدماتها لكافة الطبقات. وفى مجتمع لا تتعدى فيه نسبة المشاركة ٢٥٪ على أقصى تقدير، ويعانى من ضعف المشاركة السياسية، تصبح الخدمات هى أقصر الطرق نحو المشاركة والتصويت.

- العامل الدينى

السمة العامة لجماعة الإخوان المسلمين أنها جماعة دينية تمارس العمل الأهلى والاجتماعى بشكل مكثف، وفى مجتمع يعيش جزء كبير منه تحت خط الفقر (ما يقرب من ٤٠٪) وفى الوقت نفسه يتمتع بمسحة دينية، تجد مبرراتها فى حالة الضعف الاقتصادى والتهرؤ الاجتماعى، تصبح جماعة الإخوان هى الملهم الرئيسى لقطاع كبير من المجتمع. فمن جهة توفر قدراً لا بأس به من التكافل الاجتماعى للكثير من الأسر والفقراء، ومن جهة أخرى تدثر برداء الدين الذى يمنحها مكانة خاصة فى قلوب هؤلاء، وبالتالى حصد أصواتهم فى أية انتخابات تجرى. ولعل هذا ما يفسر إخفاق بعض المرشحين الذين رفعوا شعارات دينية فى كسب أصوات ناخبيهم.

ويظل العامل الدينى مؤثراً فى الفوز الكبير الذى حققته جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يمكن فهمه من خلال المؤشرات التالية:

- إصرار الإخوان على استخدام شعار «الإسلام هو الحل»، وذلك بالرغم من اعتراضات الكثيرين على ذلك، وأهمية الشعار لا تكمن فى كونه يركز على الدين بصفته محدد التصويت الرئيسى، فقد لجأ كثير من المرشحين إلى الحيلة نفسها وأطلقوا شعارات تتذرع بالدين، كما أوضحنا من قبل، وإنما فى كونه يعبر عن جماعة بعينها تتسم بقدر من الاتساق فى منهجها وشعارها. ولنا أن ندرك ما قد يحدثه ذلك من تأثير، خصوصًا لدى الطبقات التى لا تعبأ كثيراً بمعرفة الفروق السياسية بين برامج المرشحين، أو أولئك الذين كثيراً ما يذكرهم الدكتور عصام العريان فى معرض إجابته عن السؤال: لماذا فاز الإخوان؟ فيقول إن السبب هو: الناس الطيبين!

- إصرار الإخوان على استخدام عبارات دينية وآيات قرآنية وشعارات حماسية فى دعايتهم الانتخابية، ولنا أن نتخيل ما قد تحدثه مقولات من قبيل (اشهد يا زمان إحنا الإخوان) و(الإخوان أمل الأمة) (يا قضاة يا قضاة . . خلصونا من الطغاة)، فى نفوس تائهة حائرة تبحث عن مخرج من حال الوهن والضعف التى تخيم على المشهد السياسى بوجه عام.

- التزام المنتمين والمؤيدين والمتعاطفين مع الجماعة بالتصويت، والمخاطرة بحياتهم من أجل الوصول إلى صناديق الاقتراع، خصوصًا فى ظل حالة العنف والبلطجة التى سيطرت على الأجواء الانتخابية، وهو ما لم يكن ليحدث لولا وجود رابطة دينية «عقائدية» تجمع بين الناخبين ومرشحيهم، أقوى من أى رابطة سياسية أخرى.

ثانيًا: عوامل تتعلق بالقوى المنافسة:

لا يتوقف الفوز فى أية انتخابات على إمكانات أحد الأطراف فحسب، وإنما أيضًا على طبيعة الموقف الانتخابى والسياسى للمنافسين. ونعتقد بأن هذا ما حدث فى حالة الإخوان المسلمين، والتى لعب فيها ضعف القوى الأخرى المنافسة، خصوصًا من أحزاب المعارضة، دورًا مهمًا فى تعزيز مكاسب مرشحى الإخوان.

ولا يعنى هذا، بكل تأكيد، أن فوز الإخوان جاء لضعف المنافس فحسب، أو إنكار للعوامل السابق الإشارة إليها، وإنما يقصد بذلك أن هذا الفوز الكبير ما كان له ليتحقق دون الأخذ فى الاعتبار أهمية العوامل الأخرى، وعلى رأسها وضع القوى المنافسة.

وفى هذه الحال يمكن تقسيم المنافسين إلى ثلاثة أنواع هى: الحزب الوطنى، وأحزاب المعارضة، والمستقلون.

١ - الحزب الوطنى:

بالرغم من الأغلبية النيابية التى حققها الحزب الوطنى فى الانتخابات البرلمانية، إلا أن هذا لا ينفى أن الصورة التى ظهر عليها الحزب فى الانتخابات قد أفادت بشكل أو

بآخر الإخوان فى تحقيق فوزهم الكبير ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال المؤشرات التالية :

ـ سوء تقدير العديد من قادة الحزب الوطنى ، خاصة من الجيل الجديد ، للقدرات الحقيقية لجماعة الإخوان المسلمين ، وما يمكن لمرشحيها أن يحققوه من نتائج فى الانتخابات ، وهو ما تُرجم فى عدم وجود خطة واضحة للتعاطى مع التمدد الإخوانى الذى وضح طيلة الحملة الانتخابية . وكان أن اقتصر رد الفعل إزاء نتائج المرحلة الأولى على استخدام الأداة الأمنية والقمعية فى التعاطى مع الجماعة ، وهو ما زاد من شعبيتها لدى جمهور الناخبين وساهم فى تعضيد الصورة السلبية عن الحزب الوطنى .

– حال التخبط التى ظهر عليها الحزب إبان حملته الانتخابية ، والتى تعود لأسباب مختلفة منها ما هو متعلق بصراع القوى داخل الحزب ، ومنها ما هو عائد لفشل المجمع الانتخابى فى اختيار المرشحين الحقيقيين ، ومنها ما هو مرتبط بالثقة الزائدة لدى العديد من قياداته بسهولة تحقيق الفوز . وكان من نتاج ذلك حال التفتت التى ظهر عليها الحزب فى الانتخابات ، والتى أفادت مرشحى الإخوان ، وأضرت بمرشحى «الوطنى» .

– إصرار الحزب الوطنى على خوض الانتخابات بمرشحين ، أقل ما يقال عنهم إنهم فقدوا أى بريق لهم فى الشارع المصرى ، وانتفت الرغبة الجماهيرية فى وجودهم تحت قبة البرلمان ، وهو ما يفسر سقوط عدد كبير من رموز الوطنى ، فى مقدمتهم يوسف والى وزير الزراعة الأسبق ، أمام مرشح الإخوان حسن يوسف ، وأحمد أبو زيد زعيم الأغلبية السابق بمجلس الشعب ، والسيد راشد وكيل مجلس الشعب ورئيس اتحاد عمال مصر مرشح الحزب بدائرة سيدى جابر بالإسكندرية أمام مرشح مستقل ، ومحمود المنياوى أمين الحزب الوطنى ببورسعيد أمام أكرم الشاعر مرشح الإخوان .

ـ الهجوم غير المبرر الذى شنه الحزب الوطنى ، من خلال التماهى مع الأجهزة الإعلامية الرسمية ، كالتلفزيون والصحف القومية ، والتى أفادت الإخوان أكثر مما

أضرتهم؛ لذلك لم يكن غريبًا أن يعلن المرشد العام للجماعة صراحة أن «الإعلام الحكومى كان أحد أسباب فوز الإخوان»[٣]، نتيجة لحملة الدعاية المضادة التى قادها ضد الجماعة، وعلى رأسها البرامج الحوارية بالقنوات التلفزيونية المختلفة.

- حال الانكشاف التى ظهر عليها الحزب الوطنى بعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، والصدمة التى أصابت قياداته من النتائج المفاجئة التى حققها مرشحو الإخوان، فى مقابل النتائج الهزيلة التى حققها مرشحو الوطنى والتى لم تتجاوز ٣٩٪ من مرشحيهم، وهو ما دفع أجهزة الدولة إلى التخلى عن حيادها «السلبى» والتدخل لاحقًا فى الانتخابات بطريقة فجة، زادت من شعبية مرشحى الإخوان على عكس ما كان متوقعًا لها.

- عدم الالتزام الحزبى لدى بعض مرشحى الحزب الوطنى، خصوصًا المنشقين عن الحزب، ودخول الكثير منهم فى تحالفات مع بعض مرشحى الإخوان، وهو ما أزال الكثير من الانطباعات المغلوطة التى حاول البعض ترويجها تجاه مرشحى الجماعة.

٢ - أحزاب المعارضة

لا يمكن الزعم بأن مرشحى المعارضة، والذين لم يتعد عددهم نصف مقاعد البرلمان، دون حساب مرشحى الإخوان بالطبع، بأنهم شكلوا قوة منافسة حقيقية فى الانتخابات الفائتة، فبالرغم من تكوين جبهة «سياسية» موحدة للمعارضة لخوض الانتخابات، إلا أن ما حققته هذه الجبهة للإخوان أكثر بكثير مما حققه هؤلاء للجبهة. أى لم تكن الجبهة سوى جسر استطاع من خلاله الإخوان خوض غمار المعركة الانتخابية حاملين تفويضًا بالشرعية من قوى المعارضة. ولم يكن مفاجئًا أن ينسب العديد من قادة أحزاب المعارضة فوز الإخوان فى الانتخابات إلى تحالف الجماعة مع قوى المعارضة[٤].

من جهة ثانية، فقد أدى الجمود الفكرى والهيكلى والتنظيمى على المستوى الرأسى، والضعف القاعدى والشعبى على المستوى الأفقى لأحزاب المعارضة، إلى إفساح الطريق أمام التواجد الإخوانى الكثيف بهذه القواعد والهياكل الاجتماعية.

بكلمات أخرى، نجحت جماعة الإخوان المسلمين فى ملء الفراغ السياسى بين المعارضة والحزب الوطنى، ورابطت فى هذه المساحة لأكثر من ثلاثة عقود، أتت أكلها على أكمل وجه فى الانتخابات الأخيرة. وكأن ثمة اعترافًا وتسليمًا من أحزاب المعارضة بالدور السياسى للجماعة باعتبارها قوة المعارضة الحقيقية فى النظام السياسى المصرى.

من جهة ثالثة، لم تفلح قيادات المعارضة فى إزالة انطباعات الهشاشة والضعف من نفوس ناخبيهم، فكانت أن جاءت دعايتهم الانتخابية بشكل فردى ولا تؤطر لأى جهد حزبى قد يغرى الناخبين باختيار ممثليهم. وذلك على العكس من التحركات الانتخابية التى قام بها نواب الإخوان فى قواعدهم الانتخابية.

من جهة رابعة، ساهم النظام الانتخابى الذى جرت فى إطاره الانتخابات البرلمانية، والذى يقوم على الانتخاب الفردى، فى مضاعفة فرص مرشحى الأحزاب وميل الدفة باتجاه المرشحين المستقلين، وفى مقدمتهم مرشحو الإخوان.

٣ـ المستقلون

وصل عدد المرشحين المستقلين فى الانتخابات البرلمانية ما يقرب من ٤٢٤٣ أى ما نسبته ٨٠٪ من إجمالى المرشحين الذين وصل عددهم إلى ٥٤١٠، ومن بين هؤلاء المستقلين ما يقرب من ٢١٩٦ منشقون عن الحزب الوطنى، والباقى مستقلون بدون انتماءات حزبية أو سياسية. وقد أفاد هؤلاء الإخوان من عدة جهات، بالنسبة للمنشقين عن الوطنى، فقد شكل دخولهم عامل ضغط مضاعف على الحزب، وصورته أمام الناخبين، فضلاً عن دورهم فى تفتيت أصوات الناخبين بين المرشحين، بما صب فى بعض الأحيان فى مصلحة مرشحى الإخوان، وهى حقيقة اعترف بها قادة الحزب الوطنى، كان آخرهم أمين السياسات بالحزب الوطنى فى حواره بالتلفزيون المصرى(٥).

أما بالنسبة للمرشحين المستقلين فقد ساهم دخولهم أيضًا فى تفتيت الأصوات الانتخابية بين كافة المرشحين، فضلاً عن دخولهم فى تحالفات مع مرشحى الإخوان، الذين استفادوا من الدعم العشائرى والقبلى الذى يحظى به هؤلاء المستقلون فى دوائرهم الانتخابية.

ثالثا: طبيعة المجتمع المصرى:

لا يمكن التعرف على توجهات الهيئة الناخبة فى الانتخابات الأخيرة بدون القيام بعمل ميدانى، يمكن من خلاله قياس هذه التوجهات ومعرفة فى أى المناحى قد تصب، وهو ما لا يتوفر بحال من الأحوال فى هذه الدراسة، ولم يكن مخططًا له بها؛ لذلك فإن الحديث حول طبيعة المجتمع المصرى، خصوصًا الشريحة التى قامت بالتصويت، وكيف أثرت التركيبة السياسية والسيكولوچية لها على النتائج التى حققها الإخوان، ينصرف بالأساس حول النظرة المجتمعية للانتخابات بوجه عام، ومن ثم تقييم مواقف الأطراف الداخلة فيها. وهو ما يمكن توضيحه من خلال ما يلى:

- انفجار الوعى المجتمعى

من الصعوبة بمكان على أى مجتمع، حى ونابض، أن يظل ساكنًا أمام تحولات متسارعة تمس كيانه وتهدد مصالحه دون التحرك لمواجهتها، فالتغير هو القاعدة، والسكون هو الاستثناء، وتصبح الدورة التاريخية للوعى المجتمعى أمرًا مهمًا وحاسمًا فى إحداث التغيير إذا ما توافرت الفرصة لذلك. وهو ما أثبتته الانتخابات المصرية الأخيرة، ذلك أن أفضل ما جاءت به فترة الحراك السياسى التى مرت بها مصر خلال العامين الأخيرين أنها أطلقت العنان لحالة نفسية قوامها ليس فقط الرغبة فى التغيير، وإنما أيضًا الإحساس بالقدرة على صنعه من خلال صناديق الاقتراع. أى أن ثمة تحولاً «نسبيًا» قد حدث فى الوعى العام لدى جمهور الناخبين بضرورة التغيير، حصد الإخوان، وهم القوة المنظمة والمتأهبة لذلك، جزءًا كبيرًا من ثماره

بيد أن هذا قد لا يكفى، وحده، لتفسير النتائج التى حققها الإخوان فى الانتخابات، ولماذا تم التصويت لهم دون غيرهم من مرشحى المعارضة. وهنا يأتى دور «الثقة» المجتمعية التى غرستها الجماعة فى نفوس قطاعات كبيرة من الجماهير طيلة العقود الماضية، والتى خلقت بدورها شعورًا بالتعاطف مع مرشحى الجماعة، ليس بوصفهم هذا فقط، وإنما لكونهم قد يمثلون بديلاً حقيقيًا مقارنة بمرشحى الحزب الوطنى الذى لا يحتفظ الكثير من أعضائه بسجل جيد مع الناخبين. وبدا أن قسمًا كبيرا من الناخبين لم يعد يرغب فى التعامل مع رموز الحزب الحاكم، خصوصًا

فى ظل ارتباطهم بالعديد من قضايا الفساد، وعدم الاكتراث بالمشاكل الحقيقية لجمهور الناخبين؛ لذا فقد بدا للكثيرين أنه قد آن أوان التخلص منهم. أى أن الإخوان، وبعلاقتهم التاريخية مع قطاع عريض من الناخبين، شكلوا بديلاً جيدًا فى نظر الكثيرين، يمكنه أن يحل محل الوجوه التقليدية للحزب الوطنى أو لأحزاب المعارضة.

بكلمات أخرى، عندما صوت الناخبون لمصلحة مرشحى الإخوان، إنما فعلوا ذلك عن قناعة بأن الجماعة قد تمثل بديلاً سياسيًا «جاهزًا» للوضع القائم، خصوصًا فى ظل التواجد الكثيف للجماعة فى شتى مناحى المجتمع من تعليم وصحة ومكافحة الفقر والبطالة [٦].

الصورة النمطية للإخوان المسلمين

تشى الصورة النمطية للإخوان فى المجتمع المصرى بالعديد من المزايا التى قد تصب فى مصلحة مرشحى الجماعة فى أية مناسبة سياسية كالانتخابات أو غيرها، ولعل أهم ملامح هذه الصورة، هو ظهور الجماعة بمظهر «الضحية» أو «المغلوب على أمره» فى مواجهة النظام، وهو وضع ساهمت خبرة العقود السبعة الماضية فى رسم الكثير من قسماته. وهو ما يصب بحال فى خانة التأييد التلقائى للجماعة فى أى معترك سياسى، يكون النظام وحزبه جزءاً منه، وهو ما تفطن إليه الجماعة جيداً وتسعى إلى استغلاله، والتضخيم من آثاره أحيانًا.

ملمح آخر من هذه الصورة، يتمثل فى الطابع الدينى الذى يرسم عمل الجماعة ومنهجها، وهو ملمح له من الدلالات، فى مجتمع يعانى أمية سياسية وثقافية لا تؤهله لفرز الأفكار والأطروحات والبرامج السياسية للمرشحين، ما يكفى لحشد التأييد والتعاطف مع الصبغة الدينية التى يكتسبها دخول أى فصيل إسلامى فى الانتخابات.

ملمح ثالث، يتمثل فى النهج المعتدل الذى يتميز به الطرح الإخوانى فى مسائل التغيير والإصلاح السياسى، وهو ملمح زادت أهميته بعد سنوات طويلة من العنف والإرهاب التى تعرض لها المجتمع المصرى طيلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن

المنصرم، وترتب عليها انحسار الأفكار والتيارات المتشددة لمصلحة التيار الإخوانى الذى نجح بذكاء فى ملء فراغ هذه التيارات.

وأخيراً، فقد بدا التصويت للإخوان بمثابة التصويت للبديل الدينى «الإسلامى»، وهو ملمح يلقى أهمية خاصة فى ظل متغيرين: **الأول: يتعلق** بالظرف الدولى والحملة القوية التى تمارس ضد كل ما هو إسلامى، ووسمه بالإرهاب، وهو ما يوفر قاعدة شعبية لأى فصيل يتحدث باسم الإسلام، حبذا لو كان معتدلاً كشأن الإخوان المسلمين. أى أن تأييد الإسلاميين المعتدلين يأتى فى إطار التحزب لمصلحة الظاهرة الإسلامية المعاصرة التى باتت تكتسب كل يوم أرضًا جديدة فى المجتمعات الإسلامية[٧]. **والمتغير الثانى:** هو الرغبة فى تجربة البديل الإسلامى بعدما فشل العديد من التجارب القومية والعلمانية والمختلطة فى الحكم، وهو متغير يلقى أهمية لدى الطبقات التى تحظى بالحد الأدنى من الثقافة والاهتمام بالشأن العام.

* * *

هوامش الفصل الثانى عشر

(١) راجع مبادرة الإخوان المسلمين حول الإصلاح فى مصر، على الرابط :

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=5172&SectionID

(٢) محمد جمال عرفة، فوز الإخوان . . يُسرع أم يعرقل «الإصلاح» و«التوريث، إسلام أونلاين على الرابط :

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2005/11/article18.shtml

(٣) راجع حوار المرشد العام مع جريدة المصرى اليوم فى ١٧/ ١١/ ٢٠٠٥ م .

(٤) راجع تصريحات قادة «الوفد» و«الناصرى» و«التجمع» لجريدة المصرى اليوم عقب انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٥ م .

(٥) راجع حوار جمال مبارك أمين السياسات لبرنامج «اتكلم» بالتلفزيون المصرى، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٦م، وجريدة روزاليوسف اليومية بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠٠٦ م .

(٦) Amr Hamzawy and Nathan J. Brown, Can Egypt Troubled Elections Produce A More Democratic Future?, Policy Outlook by Carnegie Endowment, December 2005.

(٧) رضوان السيد، صحوة الإسلام السياسى، جريدة الحياة، ٤/ ٢/ ٢٠٠٦ م .

الفصل الثالث عشر

صعود الإخوان.. دلالات تستحق التوقف

قبل الحديث عن دلالات الصعود السياسى للإخوان المسلمين، وتداعياته على الأصعدة المختلفة، تجدر الإشارة إلى عدة حقائق:

أولها: أننا نتحدث عن جماعة غير معترف بها قانونًا، ولا تحظى ببنية مؤسسية واضحة وعلنية، وهو ما يعقد البحث فى إشكالية التعرف على مدى تأثير الصعود السياسى المفاجئ على تطورها الفكرى والتنظيمى.

ثانيها: أننا نتحدث عن نظام سياسى، يبذل كل جهده للبقاء وحيداً فى صدر المشهد السياسى، ولا يقتنع، بسهولة، بإمكانية حدوث تنازل أو تغيير فى طبيعة بنيته وسلطاته السياسية والأمنية لمصلحة التطور الديمقراطى الحقيقى.

وثالثها: أننا نتحدث عن بيئة سياسية، خارجة لتوها من مرحلة هُزال وضعف، ولا يزال إطارها المجتمعى يتحسس خطاه باتجاه التطوير السياسى والدستورى، كما لو كانت عودة للوعى بعد عقود طويلة من الابتعاد عن ممارسة أى شكل من أشكال السياسة.

وانطلاقًا من هذه الحقائق الثلاث، يمكن التعرض لأهم دلالات صعود الإخوان المسلمين، وذلك من خلال اختبار متغيرات ثلاثة هى: دلالات الصعود بالنسبة للجماعة، وبالنسبة للنظام، وبالنسبة للمشهد السياسى فى مصر برمته، وذلك على النحو التالى:

أولاً: دلالات الصعود بالنسبة للجماعة

ونقصد بذلك ما الذى يمكن أن يرتبه الصعود «القوى» للإخوان على الوضع السياسى للجماعة، ونظرة الفاعلين الآخرين لها، وفى هذا الصدد يمكن القول إن عدة دلالات أفرزتها الانتخابات الأخيرة قد تشكل علامة فارقة فى مسيرة التطور السياسى للجماعة، ليس أقلها ما يلى:

١ ـ تأكيد الشرعية

لعل أول ما كشفت عنه الانتخابات البرلمانية، أن جماعة الإخوان المسلمين تحظى بشرعية سياسية ومجتمعية راسخة، وذلك بغض النظر عن وضعها القانونى المحظور. وهى حقيقة كثيراً ما يحاول البعض التهرب منها أو التقليل من شأنها، ولم يكن لأحد أن يتأكد من وجود تأييد شعبى للنشاط «السياسى» الذى يمارسه الإخوان إلا من خلال تجربة حقيقية، وذلك على نحو ما جرى فى الانتخابات الأخيرة.

فقد ثبت أن ما زرعه الإخوان على مدار العقود السابقة، قد أتى أكله على أكمل وجه، وهو ما ينقل الجماعة نحو مرحلة جديدة من ضرورة الحفاظ على مصادر هذه الشرعية، ويشكل بحد ذاته تحديًا أكثر منه مدعاة للفخر أو التبجيل.

كذلك أثبتت الانتخابات أن الشرعية «القانونية» ليست شرطًا ضروريًا لإثبات الوجود والتأثير، فعلى عكس كثير من الأحزاب السياسية التى تمتلك ورقة الشرعية، وتحتكر حق التحدث باسم المعارضة، بدت جماعة الإخوان المسلمين أكثر تواجداً وتأثيراً، حتى وإن تحدث البعض عن المصادر الدينية والاجتماعية لهذه الشرعية.

وتكمن الميزة الأصيلة فى هذه الدلالة، أن وطأة فك الحظر القانونى عن الجماعة وكسب ورقة الاعتراف الرسمى لم تعد ببعيدة، وأنها باتت أقرب من أى وقت مضى، وهو ما يفرض على الجماعة السعى باتجاهها إذا ما أرادت أن تستفيد بغطاء الشرعية فى علاقتها بالنظام والقوى السياسية الأخرى.

٢ ـ العلنية واختراق حاجز السرية

أقل ما أعطته الانتخابات البرلمانية للإخوان هو التحرر، ولو قليلاً، من حاجز

السرية الذى ظل مطبقًا على نشاط الجماعة وتحركات أعضائها لفترات طويلة، دون أن يعنى هذا بالطبع الانكشاف التام لهذه الأنشطة، فلا يزال النظام يعتمد النهج الأمنى، أداة أصيلة، فى إدارة علاقته بالجماعة. ولكن ما نقصده هو زيادة مساحة التحرك العلنى للعديد من قيادات الجماعة، وذلك على نحو ما كشفت عنه الدعاية الانتخابية وحملات مرشحيها الذين تعمدوا نزول الانتخابات بشعاراتهم الحقيقية، وكأنه هدف بحد ذاته، سعت الجماعة إلى تحقيقه بكل الطرق.

٣ ـ احتكار المعارضة

أثبتت الانتخابات البرلمانية أن الإخوان المسلمين هم قوة المعارضة الحقيقية، قولاً وفعلاً، فى الشارع المصرى، وهو ما يعنى أن التعاطى معها لا يجب أن يكون بصفتها جماعة محظورة سياسيًا، وإنما بصفتها تمثل شريحة عريضة من المجتمع لا يجب تجاهلها أو القفز فوق متطلباتها. وهى حقيقة يحاول البعض الهرب منها تحت ادعاءات الحظر القانونى المفروض على الجماعة منذ أكثر من نصف قرن.

وكانت الجماعة من الذكاء، بأن أظهرت إصرارها وتمسكها بالعمل ضمن منظومة المعارضة الحزبية، وحافظت على استمرار علاقتها ببقية القوى السياسية، خصوصًا فى الجبهة الوطنية للتغيير، ويبقى على هذه الأخيرة العمل على الاستفادة من التأثير الذى يمكن أن يمثله أعضاء الجماعة فى البرلمان لخدمة قضايا الإصلاح السياسى والدستورى.

٤ ـ تحدى النظام

أثبتت الانتخابات الأخيرة أن الجماعة تمتلك من الأدوات والأساليب ما يمكنها من تحدى النظام، خصوصًا إذا ما حاول هذا الأخير الانتقاص من قدر الجماعة أو الاستخفاف بقدراتها. وتشى تجربة الانتخابات بأن التعاطى الخشن الذى مارسه النظام من قبل مع الجماعة قد يصبح، لاحقًا، موضع استهجان قطاع واسع من النخبة والمجتمع.

وبالرغم مما تعود عليه النظام من استخدام للأسلوب الأمنى فى التعاطى مع الجماعة، إلا أن ما حققته الانتخابات الأخيرة قد يدفع بإعادة النظر فى هذا الأسلوب،

خصوصًا إذا ما زاد الإخوان من ضغوطهم على النظام وتعمدوا إحراجه أمام الرأى العام. وهو ما يجب أن يلتفت إليه النظام، خصوصًا فى حال الانكشاف التى يعانى منها بعد الضعف الذى بدا عليه الحزب الوطنى فى الانتخابات الأخيرة، رغم احتفاظه بالأغلبية البرلمانية.

٥ ـ الهيمنة على المشهد الإصلاحى

بدا الإخوان خلال الانتخابات الأخيرة بوصفهم حاملين لواء الحداثة، والمدافعين عن روزنامة الإصلاح السياسى والدستورى الذى تئن بها كواهل المعارضة الرسمية، وتطالب بتفعيلها منذ عقدين على الأقل. وقد قذفت هذه الانتخابات بالإخوان إلى صدارة المشهد الإصلاحى، كما لو كانت الجماعة هى المنوط بها تحقيق الإصلاح السياسى والدستورى المنشود فى البلاد. وكانت الجماعة من الذكاء أن وضعت على رأس أولوياتها هذه المسألة، وتطالب بها فى كل فعالياتها السياسية والفكرية.

ثانيًا: دلالات الصعود بالنسبة للنظام

يمثل مشهد الصعود المفاجئ للإخوان المسلمين بالنسبة للنظام المصرى وكأن ما كان يخشاه قد حدث، فقد ترك هذا الصعود كثيرًا من علامات الاستفهام حول أداء النظام المصرى طيلة العقدين الماضيين، وما إذا كان تعاطيه مع الجماعة وغيرها من القوى السياسية كان يصب فى مصلحة النظام السياسى، من حيث بنيته ومؤسساته وديناميكيته، أم أضر بها.

والشاهد أن النظام قد حصد ثمار سياسة الإقصاء التى مارسها مع الإخوان من جهة، واستراتيجية الإقصاء التى مارسها مع الأحزاب السياسية والقوى الشرعية من جهة أخرى، فكان أن زادت الأولى قوة وشعبية وخطورة، وانحسرت الثانية وباتت أشباحًا ورقية لا تقوى على ملء المساحة بين النظام والإخوان اللذين باتا فى مواجهة بعضهما البعض على نحو ما جرى فى الانتخابات.

لذلك، فإن أهم الدلالات التى يمثلها الصعود الإخوانى، بالنسبة للنظام، تتمثل فيما يلى:

١ ـ الانكشاف السياسى

أوضحت الانتخابات، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن النظام المصرى يعانى من حال انكشاف خطيرة، أثبتتها ضعف بنيته المؤسسية والحزبية، ولا تتمثل هذه الحال فى انحسار وتآكل دور الأحزاب السياسية الشرعية لمصلحة قوة غير شرعية فحسب، وإنما أيضًا فى عدم قدرة النظام على تقديم بديل سياسى يتلاءم واستحقاقات المرحلة الراهنة التى تمر بها البلاد. ولم تكن ظاهرة التصويت الاحتجاجى ضد مرشحى الحزب الوطنى إلا تعبيرًا دالاً عن ضعف هذا البديل وعدم القدرة على الإقناع به.

وخطورة حال الانكشاف هذه، أنها تعنى أن النظام السياسى لم يعد لديه ما يقدمه لتجديد حيويته وتدعيم بنائه فى مواجهة استحقاقات الداخل والخارج. فضلاً عن كونها تشى بضعف الطرح الديمقراطى فى خيارات القائمين على الأمر، وعدم تخيلهم لإمكانية الخروج من السلطة والقبول بالتداول السلمى لها.

أى أنها تفقد النظام القدرة على التفكير الإيجابى، وتخلق لديه حالة أقرب إلى «التورط النفسى» التى تدفعه لمعالجة الأخطاء بأخطاء أخرى، طالما ظلت الخيارات محدودة، وهى بذلك تسحب من رصيد النظام داخليًا وخارجيًا، وتجعله عرضة لمحاولات ابتزاز واضحة قد تضر بمصلحة البلاد وليس النظام فحسب، وذلك على نحو ما أوضحت خبرة العامين الماضيين.

٢ ـ أزمة الشرعية

كشفت النتائج التى حققها الإخوان فى الانتخابات عن ضعف التأييد الشعبى لمرشحى الحزب الوطنى، ولولا حالات الضم التى جرت للكثير من المنشقين عن الحزب، لعانى النظام من أزمة شرعية حقيقية. ولم تشفع الوعود التى أطلقها قادة الحزب عشية الانتخابات لتمكين مرشحيه من تحقيق الأغلبية المريحة دون تدخل أو انتهاك لمعايير الشفافية والنزاهة.

وعلى عكس ما قد يتخيله البعض، أثبتت عملية ضم المنشقين حجم الأزمة التى يعانيها النظام وحزبه، ذلك أنها عصفت بكل معايير الانتماء الحزبى المفترض توافرها

فى حزب يدعى امتلاك شعبية مليونية على غرار ما يدعى كثيرون من قياداته، فقد كسرت الانتخابات مقولات احتكار الحزب الوطنى للشارع المصرى.

ولا يفت فى ذلك محاولات الترميم التى تجرى من خلال الوعود والبرامج الإصلاحية، التى ما برح يتفوه بها قادة الحزب، دون أن تفضى إلى واقع ملموس يفضى إلى زيادة حجم التأييد المطلوب لحزب يدعى امتلاك الشعبية المليونية.

وبالرغم من سيطرة الحزب الوطنى على أغلبية مقاعد البرلمان، وبالتالى ضمان الأغلبية المريحة لتمرير أى تشريعات أو قوانين يريدها، إلا أن احتكار الإخوان المسلمين للمعارضة الرئيسية فى البرلمان سيظل يشكل غصة فى حلق النظام، قد يضطر فى مقابلها لتقديم تنازلات سياسية لمصلحة الجماعة.

٣ـ ضعف الخيار الديمقراطى

كشفت نتائج الانتخابات عن ضعف الخيار الديمقراطى، وانحساره فى «عقل» النظام، خصوصًا فى مواجهة التمدد المتزايد لجماعة الإخوان المسلمين. ففى الوقت الذى سمح فيه النظام بتحقيق قدر عال من النزاهة والشفافية فى الانتخابات البرلمانية، جاءت أحداث العنف والبلطجة والحياد الأمنى السلبى كى تطمس وعود النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، وقد بدا واضحًا أنه من الصعوبة على النظام وحزبه تحمل السقف الذى وضعه لنفسه عشية الانتخابات الرئاسية، حين وعد الرئيس مبارك بإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة، تعبر عن إرادة الشعب وتحترم خياراته. وهو ما لم يتحقق بالدرجة التى كان يأملها الجميع.

وأقل ما يدلل عليه هذا الوضع أن مسألة حسم التحول الديمقراطى لا تزال تحظى بشكوك كبيرة فى الأوساط الحاكمة، وهو ما يفقد الأمل فى إمكانية حسم الإصلاحات السياسية والدستورية التى تطالب بها المعارضة منذ أمد، وفى مقدمتها تقليص سلطات رئيس الجمهورية وتحقيق التوازن بين السلطات، وتحرير السلطة القضائية من قبضة السلطة التنفيذية، وقد جاءت عمليات التدخل الخشن من جانب مرشحى الحزب الوطنى، وتغاضى الأجهزة الأمنية عنها، وهى المشهود لها بحفظ الأمن مع القوى المضادة، كى تثبت ضعف القدرة على تحمل نتائج التحول الديمقراطى.

٤ ـ اهتزاز هيبة النظام

أخطر ما كشفت عنه الانتخابات الأخيرة، وفى القلب منها صعود الإخوان المسلمين، هو اهتزاز هيبة النظام فى نفوس المواطنين، حيث انعكست حالة الحراك السياسى التى واكبت الانتخابات على إعادة التفكير فى وضع النظام وقدرته على تحمل مزيد من الضغوط، وبات الحديث حول قوة النظام وضعفه موضع جدل ونقاش مفتوح فى أوساط النخبة والعامة على حد سواء. وبات انتقاد النظام علانية ودون مواربة من بديهيات المرحلة الراهنة.

وخطورة هذا الأمر، بالنسبة للنظام، أن يتحول هذا النقد من مجرد الحديث إلى مرحلة تهديد الوجود، وهو ما يفتح الباب واسعًا أمام احتمالات بقاء النظام، وبأى السيناريوهات قد يتم ذلك.

أما خطورة الأمر بالنسبة للمجتمع، فهو ذلك الخلط بين الدولة والنظام السياسى، ذلك أن سهام النقد التى توجه لرموز الحكم يمكن أن تتحول، فى ظل موجات السخط المتزايد، إلى حريق يهدد مؤسسات الدولة ذاتها.

ثالثا: دلالات الصعود بالنسبة للمشهد الإصلاحى فى مصر

أثار صعود الإخوان المسلمين العديد من التساؤلات حول تأثير ذلك على المشهد الإصلاحى فى مصر، وما إذا كان صعودهم يشكل إضافة أم خصمًا من التطور السياسى الذى تهفو إليه القوى السياسية. ذلك أن ثمة شكوكًا يثيرها البعض حول إمكانية مساهمة الجماعة فى تعضيد المكاسب الإصلاحية التى تحققت طيلة الفترة الماضية، واحتمالات أن تتجه الجماعة نحو تعضيد مكاسبها الذاتية بعيدًا عن مصالح القوى السياسية الأخرى.

وإذا كان من الصعوبة بمكان الحكم بفائدة صعود الجماعة أو ضرره، بالنسبة للمشهد الإصلاحى فى مصر، وذلك قبل اختبار تحركات الجماعة على الأرض، فمما لا شك فيه هو أن السعى باتجاه دمج فصيل سياسى بحجم وتأثير جماعة الإخوان المسلمين من شأنه أن يحقق نقلة نوعية فى شكل النظام السياسى فى مصر خلال الفترة المقبلة.

لذلك فإنه، وفى حدود ما كشفت عنه التجربة الانتخابية، يمكن القول إن صعود الإخوان من شأنه تعضيد المشهد الإصلاحى فى مصر، على الأقل فى الأمد القصير، وهو ما يستدل عليه من خلال العناصر التالية:

١ ـ تطور الخطاب السياسى للجماعة

لم يكن لأحد أن يتصور أن يقدم الإخوان المسلمون برنامجًا سياسيًا واضح المعالم، وقريبًا مما تطرحه القوى السياسية الأخرى، وهو ما فعلته الجماعة فى الانتخابات الأخيرة، حيث دخلت الانتخابات فى إطار من الأفكار والأطروحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شبه متكامل، وذلك بالرغم من التشوش والتضارب الذى شاب الكثير من فقراته.

وتكمن أهمية البرنامج من كونه يعبر عن التزام علنى من الجماعة بأسس الفكرة الديمقراطية كإطلاق الحريات السياسية ودعم المجتمع المدنى، والتمسك بنظام الدولة جمهوريًا برلمانيًا دستوريًا ديمقراطيًا. فضلاً عن إقراره كثيراً من مبادئ الحكم الديمقراطى التى تقوم فى جوهرها على أن الأمة مصدر السلطات، وإقرار تداول السلطة من خلال الاقتراع الحر النزيه، وغيرها.

من جهة ثانية، حاول الإخوان تقديم طرح جديد فيما يخص العلاقة مع الأقباط، وعدم إنكار أى حق من حقوقهم كمواطنين متساوين مع غيرهم من المسلمين، باستثناء وظيفة الإمامة العامة (رئاسة الدولة)، وباعتقادى أن هذا الاستثناء لن يصمد طويلاً أمام محاولات الاندماج التى تسعى إليها الجماعة فى إطار المنظومة الديمقراطية التى تفرضها شروط اللعبة. ولعل هذا ما يفسر التناقض والتشوش الذى يصيب قادة الجماعة عند طرح الملف القبطى، ففى حين يؤكد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح على كافة حقوق المواطنة للأقباط بما فيها حق الإمامة الكبرى، يلتزم الدكتور حبيب بممانعة الجماعة لذلك.

من جهة ثالثة، باتت مسائل الإصلاح السياسى والدستورى تحتل مساحة كبيرة فى أولويات الجماعة، وتخطى نوابها مرحلة المراهقة السياسية التى كانت تركز على مطالب دينية وفكرية وقضايا فرعية.

٢ ـ تقليل الفجوة مع المعارضة

كثيراً ما وجهت انتقادات لجماعة الإخوان المسلمين بكونها تتعاطى مع قوى المعارضة من موقع به من التعالى والغرور ما يقلل من فرص التلاقى بين الطرفين. وهو ما تخلصت منه الجماعة بشكل ملحوظ فى الانتخابات الأخيرة، وذلك بالرغم من دخولها الانتخابات بقائمة منفصلة عن قائمة الجبهة. وباتت الجماعة على يقين من أنها لا تملك وحدها مفاتح التأثير دون العمل مع بقية قوى المعارضة، ليس للغطاء الذى قد توفره لها هذه المعارضة فحسب، وإنما لاقتناعها بأن الوضع فى مصر لا يحتمل الإخوان والنظام فقط، وإنما لا بد من وجود قوى بديلة تملأ الفراغ بين القطبين الكبيرين.

٣ ـ إحراج النظام

أثبتت تجربة الانتخابات الماضية حجم الضغط الذى مارسه الإخوان على النظام المصرى، والذى وصل لأقصى درجاته بقرار النزول إلى الشارع، وإمكانية تكرار ذلك مجدداً. وهو ضغط، وإن صب مجملاً فى مصلحة الجماعة إلا أنه أيضاً وفر مناخاً سياسياً إيجابياً كان يمكن لأى قوة سياسية أخرى «جاهزة» الاستفادة منه وتحسين مواقفها فى مواجهة النظام.

وقد ثبت بالتجربة أن أكثر ما يربك النظام، فى ظل انحسار شرعيته وضعف بنيته الحزبية، هو ممارسة الضغط عبر قوى اجتماعية لها مطالب حياتية «يومية»، وهو ما يمكن للإخوان المساهمة فيه بما يعود بالنفع على المطالب العامة بالإصلاح. وبالرغم من المحاولات الدءوبة التى مارسها النظام المصرى، ولا يزال، للتضييق على الإخوان المسلمين وتحجيم نشاطهم، إلا أن الانتخابات الأخيرة كشفت فشل هذا المنهج الذى يتبعه النظام مع جماعة بهذا الحجم والتمدد والتأثير. بل ثبت بالتجربة ما لهذا المنهج من فضل فى زيادة التعاطف الشعبى مع الجماعة.

❊ ❊ ❊

الفصل الرابع عشر

الإخوان المسلمون .. شيخوخة تصارع الزمن؟

هذا الفصل هو بمثابة خاتمة الكتاب، ويمثل خلاصة الجهد الذى بذل فى محاولة لاستكشاف جماعة الإخوان المسلمين على مدار عامين متواصلين. وقد كان حتميّا بعدما أنهيت العمل فى هذا المؤلف، أن أتوقف قليلاً كى ألتقط أنفاسى وأتخلص من عبء التفاصيل والتناول الرأسى للجماعة، كى أضع صورة متكاملة (أفقية) لها، صورة من العمق الإخوانى، بعيداً عن التأثير الطاغى الذى دشنه الصعود السياسى الملفت للجماعة على مدار العامين الأخيرين.

وكان أول ملامح هذه الصورة شعورى بأننى أقف أمام جماعة تعانى من بدايات واضحة لأمراض الشيخوخة، وكأننى أقف أمام كائن حى ناهز الثمانين من عمره، ويسعى جاهداً من أجل الحفاظ على حيويته ونشاطه، من خلال أجهزة اصطناعية «إنعاشية».

أو بالأحرى أمام جسد كبير مترهل، يعانى غيبوبة فكرية وعقلية، ولا يقوى على إدراك التغيرات التى تحدث من حوله، حتى بدا وكأنه على وشك أن يفقد السيطرة على أعضائه.

وبالنسبة لى تبدو الجماعة (العجوز) كما لو كانت على مفترق طرق فى تاريخها النضالى، فإما القيام طوعًا بثورة إصلاحية داخلية تخلص الجماعة من عيوبها التاريخية، خصوصًا ما يتعلق بالجمود الفكرى والدينى الذى أصابها على مدار العقود

الثلاثة الماضية، وإما أن تتعرض لنوع من الانفجار الداخلى ربما يكون بداية الاندثار للطبيعة الكلاسيكية للجماعة، بما قد يمهد الأرض لبروز تيار إسلامى جديد ينعم بالجدة والحيوية.

وقد تعمدت أن يكون عنوان هذا الفصل هو ذاته عنوان الكتاب، فهو يجمل الفكرة العامة التى توصل إليها المؤلف، ويحض فى الوقت نفسه على ضرورة الالتفات إلى أوجه الخلل التى تسم أداء جماعة الإخوان المسلمين فكرًا وتنظيمًا ومنهجًا.

وللخروج من دائرة التوصيف، يمكننى الإشارة إلى عدة ملاحظات استطعت أن أسجلها طيلة عامين من المراقبة لحركة وأداء الجماعة، فى كافة مستوياتها، تمثل فى مجملها، فيما أرى، أعراضًا لشيخوخة تصارع الزمن.

أولاً: شيخوخة فكرية

الفكر، بحسب المستشار طارق البشرى، «كشأن أى كائن حى، لن نحميه بأن نضعه فى المعازل، وإن السبيل الأمثل للدفاع عن الوجود هو بالتجديد والتفاعل مع أوضاع الواقع المعاش، وستقوى الجذور إذا امتدت الفروع وأورقت الأغصان»[1].

وأول ما يلاحظ على جماعة الإخوان المسلمين هو ضعف الجانب الفكرى ـ التنظيرى، وذلك على الأقل مقارنة بأدائها الحركى، وأقصد بالجانب الفكرى هنا، ذلك النشاط العقلى الذى تمارسه قيادات الجماعة ومنظريها على المستويين الدينى والفلسفى، ويفضى إلى بلورة مشروع سياسى واضح المعالم.

فعلى المستوى الدينى يصعب تلمس وجود مشروع لتجديد الفكر الدينى وتحديث الخطاب «الفقهى» لدى جماعة الإخوان المسلمين وذلك على الرغم من كونها جماعة دينية ـ دعوية بحسبما يقرر أعضاؤها.

وهى حقيقة تضرب بجذورها فى العمق التأسيسى للجماعة، فبحسب الدكتور محمد عمارة، فإن «الإخوان المسلمين، لم يبلغوا فى فهمهم للإسلام، وتجديدهم له ولفكره، وفى طرحهم الحلول الإسلامية لمشكلات العصر الفكرية، ما بلغته حركة

«الجامعة الإسلامية»، التى بلور فكرها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبى وعبد الحميد بن باديس». ويضيف: «فدرجة العقلانية لدى تيار الجامعة الإسلامية لا نجدها عند «الإخوان المسلمين» كما لا نجد عندها الجرأة فى تناول القضايا ولا الحسم إذا ما عرضت لهذه القضايا»[٢].

وإذا كان الدكتور عمارة يرجع السبب فى ضعف البناء الفكرى والعقلى لدى جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها بالأساس جماعة «سلفية» تجديدية، إلا أن هناك الكثير من المآخذ التى يأخذها السلفيون التقليديون والتجديديون من خارج الجماعة على طريقة تعاطيها مع قضايا العصر وإشكالياته.

بكلمات أخرى، إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين لم تقو على اتباع المنهج العقلى فى التعاطى مع العديد من القضايا الجدلية التى تطرح على الساحة بين الفينة والأخرى، إلا أنها أيضًا لم تنجح فى تقديم منهج سلفى «تجديدى» يمكن أن يشكل بديلاً للسلفية التقليدية، التى تحولت لدى البعض إلى سلفية جهادية.

ويجسد المشروع الفكرى للراحل سيد قطب هذه الازدواجية المربكة، ففى الوقت الذى سعى فيه مؤسس الجماعة حسن البنا إلى تدشين منهج «سلفى» إصلاحى يستهدف تقديم بديل إسلامى للوضع القائم، جاء سيد قطب كى ينقل الجماعة نحو منهج جديد يتسم بالسلفية التقليدية المتقوقعة على نفسها، وكانت لدى البعض مبررات للخروج عن المجتمع وانتهاج العنف.

وتعبر مواقف الجماعة من العديد من القضايا الدينية الراهنة، كالنظرة للمرأة والأقباط والحجاب ... إلخ، عن مدى السطحية والاختزال، وأحيانًا الارتباك، الذى يسم ردود فعل قادتها، ليس فقط لعدم القدرة على استنباط وقائع وأحكام دينية اجتهادًا وقياسًا، وإنما، وهذا هو الأغرب، لعدم الجرأة على اقتباس هذه الأحكام من غيرهم سواء مفكرين إسلاميين مستقلين، أو من تيارات فكرية إسلامية تنتمى لمدرسة الإخوان، ولكنها أكثر تقدمية وجرأة فى تناولها لقضايا مجتمعاتها.

والغريب أنه فى الوقت الذى تبدو فيه الجماعة أكثر احتياجًا لتطوير خطابها الدينى، عطفًا على انخراطها فى العمل السياسى واشتباكها فى العديد من القضايا، إلا أنها لم

تبذل جهداً كافيًا لتحرير نفسها ورجالها من أسر المنهج التقليدى «الجامد» فى التعاطى مع العديد من القضايا الإجرائية كالمواطنة والحرية والعلاقة مع الآخر .

لذا يصبح من الصعوبة بمكان القول إن جماعة الإخوان المسلمين تمتلك مشروعًا فكريًا لتجديد الخطاب (أو الفهم) الدينى ، بل على العكس يبدو مشروعها الدينى كما لو كان دليلاً على العزلة والانغلاق وعدم التساوق مع الواقع .

كما لا يمكن لأحد أن يضع يديه على ملامح مثل هذا المشروع ، فى حين تمثل اجتهادات بعض الأفراد المحسوبين على الجماعة ، كالمرحوم الشيخ محمد الغزالى ، والعلامة الدكتور يوسف القرضاوى ، مدرسة للتجديد الدينى مستقلة بحد ذاتها ، يصعب وضعها ضمن تيار عريض داخل الجماعة .

ولا يوجد فى أدبيات الجماعة ، القديمة والراهنة ، ما يدل على وجود مثل هذا المشروع ، بل تكشف مناهج التربية والتنشئة الدينية ، التى عرضنا لها فى فصول سابقة ، على عدم الاهتمام ببلورة أى مشروع لتجديد الفكر الدينى ، فى حين تنصب كافة الجهود لتنشئة أجيال «إخوانية» تحمل فكرة الدفاع عن الجماعة والتماهى معها ، كما لو كانت هدفًا بحد ذاته .

الأكثر من ذلك أن تصدر دعوات التجديد على لسان شخصية بوزن وقامة الدكتور القرضاوى ، الذى عبر عن مخاوفه من جمود حركة الإخوان ودعاهم إلى البحث عن وسائل جديدة تدفق الدم فى شرايين العمل الإسلامى ، حيث حذر فى كتابه «الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد » من المخاطر التى تتعرض لها الجماعة . ومشيراً إلى أن حسن البنا لم يكن جامداً ، بل كان دائم التجديد والتطوير للوسائل والأساليب فى أبنية الحركة ومؤسساتها وأنظمتها قائلاً «لن يضيق الشهيد حسن البنا فى قبره إذا خالفه بعض أبنائه وأتباعه فى قضية من القضايا ، ولا يوجد مانع شرعى ولا عرفى ولا عقلى من إعادة البحث فى الوسائل والأنظمة التربوية داخل الجماعة مثل نظام الأسرة والكتيبة ، وكذلك البحث فى الوسائل السياسية فى ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية ، ذلك أن الجمود آفة من آفات الفكر الحركى المؤطر ، وهو عائق من العوائق الداخلية فى الحركة الإسلامية ، وما يحدث الآن هو الجمود على شكل معين فى التنظيم وعلى وسائل

معينة فى التربية وعلى صور معينة فى الدعوى ومن حاول أن يغير فى هذا الشكل أو تلك الوسيلة قوبل بالرفض الشديد أو الاتهام والتنديد»[٣].

أما على المستوى الفلسفى، فمن الغرائب ألا تمتلك جماعة بحجم وضخامة الإخوان المسلمين مشروعًا فلسفيًا متجددًا على غرار الحركات الإسلامية والعلمانية الكبرى، بحيث يجمع بين أهداف الجماعة ومتطلبات الواقع، وذلك باستثناء الأهداف العامة التى صاغها المؤسس الأول بتأسيس الفرد المسلم والأسرة المسلمة والشعب المسلم والحكومة المسلمة والدولة المسلمة والإمبراطورية المسلمة، انتهاء بأستاذية العالم.

وهى أهداف تلتئم معًا لتحقيق الشعار الكبير الذى تردده أجيال الجماعة دائمًا «الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن شريعتنا، والجهاد سبيلنا، والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا». وهى أهداف يغلب عليها الطابع الصوفى «الحماسى»، وذلك على حساب العقلانية والإقناع، وإلا لما بقى مسلم واحد خارج جماعة الإخوان المسلمين حتى الآن.

ولربما كان مشروع البنا فاعلاً ومؤثرًا فى وقت كانت تعانى فيه البلاد من كافة أشكال القهر والاستعباد والتغريب. بيد أننا نتحدث اليوم عن واقع سياسى وثقافى وفكرى وأيديولوچى مختلف يتطلب إعادة النظر فى طبيعة هذا المشروع، أو على الأقل تجديد أدوات الحفاظ عليه.

ولا ضير فى أن يتمسك الإخوان بأهداب هذا المشروع، بيد أن ما يضير هو عدم قدرة الجماعة على تطوير مفرداته وأدواته، والعيش أسيرة له طيلة هذه المدة، دون القدرة على تجديده وإعادة تقديمه وطرحه بشكل يتلاءم وتبدل الأحوال والظروف.

بالطبع هناك مشروع حضارى يتمسك به الإخوان المسلمون، وهو الذى أفاض فى شرحه الدكتور يوسف القرضاوى فى كتاب «الإخوان المسلمون .. ٧٠ عامًا فى الدعوة والتربية والجهاد» مبينًا جوانبه المختلفة ما بين إصلاح سياسى واقتصادى، قد لا يختلف حوله أو عليه أى مسلم.

بيد أن ما نقصده عندما نتحدث عن المشروع الفلسفى للجماعة، هو مدى امتلاك الجماعة لخطاب تنويرى، يستند إلى فهم عصرى وواقعى لمتغيرات الداخل والخارج،

بحيث يقدم بديلاً حقيقيّا للأيديولوجيات والمشاريع الفلسفية القائمة، بعيداً عن اللغة «الخشبية» التي لا تفلح في إقناع الآخرين بنجاعة المشروع الإخواني برمته.

وقد انكشف الخطاب الفكري والفلسفي للجماعة بشكل واضح، بعد الصعود السياسي الكبير لها طيلة العامين الماضيين، واشتباكها مع قضايا مجتمعية وسياسية عديدة، كشفت مدى سطحية الخطاب السياسي والفكري للجماعة. وهو ما يتضح جليّا عندما نقارن الخطاب الفكري للجماعة بنظيره لدى العديد من التيارات الإسلامية بما فيها تلك التي تنتمي لمدرسة الإخوان التربوية. فعلى سبيل المثال لا يقارن الخطاب الفكري للجماعة في مصر بنظيره لدى حركة «النهضة» التونسية بزعامة راشد الغنوشي، الذي تجاوز الكثير من أطروحات الجماعة «الأم» فيما يخص قضايا الحريات العامة والعدالة والمواطنة والعلاقة مع الآخر. كما لا يقارن أيضًا بأطروحات حزب العدالة والتنمية في المغرب، أو أطروحات المفكرين الإسلاميين المستقلين كالدكتور محمد سليم العوا والدكتور حسن الترابي (خصوصًا في بداياته) والدكتور عبد الله النفيسي والمستشار طارق البشري..... إلخ.

والمفارقة الحقيقية أنه في الوقت الذي كان من المفترض أن تقدم فيه الجماعة مشروعًا فكريّا وفلسفيّا، قد يمثل إضافة، إن لم يكن نموذجًا، لبقية التيارات الإسلامية، فإنها اكتفت على مدار ثلاثة عقود بتقديم «كتيبات» أو «كبسولات» خفيفة الوزن والقيمة، لتوضيح مواقف الجماعة تجاه العديد من القضايا الإشكالية.

ثانياً: شيخوخة تنظيمية

من الثابت أن الجانب التنظيمي يمثل أبرز ميزات جماعة الإخوان المسلمين، وكثيراً ما تنتقد الجماعة نظراً لاهتمامها بالأمور التنظيمية والحركية على حساب الجوانب الفكرية والدينية. بيد أن ما نقصده بالشيخوخة التنظيمية لدى الجماعة، ينصرف بالأساس إلى عقم وتكلس «القيم» التنظيمية التي تغزل معًا لبنات الهيكل التنظيمي للجماعة، وهو ما يتضح من خلال تناول القضايا التالية:

ـ إشكالية الطاعة مقابل الحرية

تمثل «الطاعة» إحدى القيم الأصيلة لدى جماعة الإخوان المسلمين، وهى تستمد تمايزها وسموها داخل الجماعة انطلاقًا من فلسفة دينية أرسى قواعدها مؤسس الجماعة، ورسختها ممارسات من جاء بعده، تقوم على التزام الجماعة وعدم الخروج عنها، وضرورة طاعة ولى الأمر.

وهو ما أكده العديد من فقهاء ومنظرى الجماعة، استناداً إلى أحاديث نبوية عديدة منها حديث (من رأى من أميره شيئًا فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت ميتة جاهلية)، ومنها أيضًا (من خلع يدًا من طاعة لقى الله لا حجة له، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، وهى أحاديث وردت فى معانٍ تتعلق بالخروج على الدولة والحكام.

ولا تتوقف محاولات شيوخ الجماعة لإسقاط مثل هذه الأحاديث وغيرها على جماعتهم باعتبارها تمثل الفئة التى تعمل لأجل الدين. انظر مثلاً إلى ما يقوله أحد منظرى الجماعة حول مسألة الطاعة: «إن الطاعة من العوامل الأساسية التى تحتاجها العلاقات التنظيمية فى كل حركة من الحركات، والحركة مثلها مثل أى حركة لا يمكن أن تبلغ المستوى التنظيمى المطلوب ما لم يكن عنصر الطاعة قد بلغ لديها ذروة الكمال ..... ومفهوم الطاعة فى الإسلام يستمد من أصول الدين العقيدية والتشريعية قوته ومداه .. فطاعة الأخ المسلم للقيادة يؤكد امتثاله لأمر الله .. فالقيادة فى الإسلام هى السلطة التنفيذية التى تتولى تطبيق أحكام الإسلام... أو تسعى وتمهد لاستئناف حياة إسلامية تطبق فيها هذه الأحكام... وبذلك تصبح طاعة الأخ المسلم (للقيادة) من طاعة الله وعصيانها عصيان الله»[٤].

ولا ترتبط الطاعة، بحد ذاتها، بأية معان سلبية، بيد أن المعضلة هى فى تحول هذه القيمة كى تصبح معياراً رئيسيًا فى إدارة العمل التنظيمى داخل الجماعة، بحيث طغت على كل ما عداها من قيم وأدوات للتجنيد والارتقاء السياسى. أو على حد قول علاء النادى، أحد المنتمين للجيل الوسيط فى الجماعة، فى دراسة متميزة له حول «شواغل الإصلاح داخل الحركة الإسلامية» فإن مسألة الطاعة تحولت كى تصبح إحدى الركائز

الأساسية فى إدارة دولاب العمل الحركى. فى حين تشربت العقول القائمة قيمة الطاعة كما لو كانت القيمة الوحيدة للتنشئة والتربية داخل الجماعة، وبحيث باتت الطاعة هى المعيار الأساسى فى الفرز والترقية، والمتحكم الرئيسى فى كافة أنواع الحراك الداخلى. الأمر الذى أدى إلى هجرة الكثير من أهل الكفاية وخنق روح المبادرة داخل الحركة الإسلامية(٥).

فى حين تبدو قيمة الحرية هى الوجه الآخر للطاعة، أو حسب النادى، فقد تحولت الحرية إلى قيمة مهملة وفكرة يطويها التجاهل والتغافل. وهو ما ساهم، بحسب النادى، فى محدودية الرؤى الاجتهادية، وحوّل قسط كبير من المنتمين إلى الجماعة إلى مجرد «كم» وأرقام مدجنة لا تقوى على التصدى للقضايا الإشكالية المتجددة.

الآن تبدو إشكالية الطاعة مقابل الحرية أكثر إلحاحًا، خصوصًا فى ظل التغيرات الضاغطة التى تتعرض لها الجماعة بسبب صعودها السياسى الكبير، وانخراطها فى تفاصيل الحياة السياسية، ما يتطلب معها تجنيد قيادات شابة قادرة على التفكير بحرية وانطلاق، بحيث تخلق جيلاً قادراً على الإبداع والابتكار فى مواجهة التحديات الفكرية المطروحة على الجماعة حاليًا.

وقد حرمت الطاعة، بمفهومها الجامد، الجماعة من قوة الاختلاف فى الرأى، بحيث باتت لا ترى سوى مزاياها دون عيوبها، وبحيث فقدت العديد من أصحاب الرؤى المختلفة التى تبدو الجماعة فى أشد الاحتياج إليهم حاليًا.

وعلى الرغم من نفى العديد من القيادات لأى اتهام يتعلق بوجود مسألة الطاعة، وتحكمها فى البنية الهيراركية والتنظيمية للجماعة، إلا أن واقع الحال يؤكد عكس ذلك تمامًا على نحو ما أوضحنا آنفًا.

والأسوأ من ذلك أننى عندما سألت نفرًا من إخوان القواعد حول موقفهم من مسألة الطاعة، ومدى قدرتهم عن التعبير عن رؤاهم المختلفة، وجدت كثيرين منهم يحملون لبسًا وغلطًا واضحًا لدينامية العلاقة بين الطاعة وحرية التعبير. فهم يرون فى الطاعة أمرًا سابقًا على الاختلاف فى الرأى، بحيث يبدو معه هذا الأخير كما لو كان تحصيل حاصل، وذلك تنفيذًا لمبدأ «نفذ ثم اعترض».

- إشكالية الثقة مقابل الكفاءة

نظرًا لكونها جماعة «محظورة»، كثيرًا ما اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين على معايير السرية والثقة فى بنيانها التنظيمى، ونادرًا ما اجتمع عنصرا الكفاءة والثقة فى اختيارات الجماعة لمناصبها القيادية. وكثيرًا ما تغلّب أهل الثقة على أهل الكفاءة فى احتلال المناصب المؤثرة داخل الجماعة.

وقد أدى اعتماد هذا المبدأ، كوسيلة للترقية والحراك الداخلى، إلى سيطرة شخصيات بعينها على عملية صنع القرار داخل الجماعة، ما أتاح، بحسب البعض، صورًا من التزلف والانتهازية، وأحيانًا الفساد لم تكن موجودة من قبل داخل الجماعة، فى حين يسعى كثير منهم لسد منافذ النقد وممارسة حق الاختلاف.

ويرى كثيرون أن اعتماد الجماعة على هذا المبدأ قد ساهم فى «عسكرتها» من الداخل لضمان انعدام أية فرصة للاختلاف. فى حين تحولت الجماعة إلى عامل طرد مستمر للكفاءات الفكرية النادرة، والطاقات المبدعة، حتى أنه أصبح عجزًا لافتًا للانتباه.

فرغم السيولة الكبيرة فى تجهيز وإعداد الكفاءات المهنية والنقابية بصورة لافتة، تعجز الجماعة عن إيجاد قاعدة موازية من أهل الفكر والعطاء الثقافى المتميز والمبدع؛ بل إن القاعدة الآن أصبحت شبه مسلّمة أن أية كفاءة فكرية تنبغ فإنه لا مكان لها داخل الجماعة، وهى مشروع للخروج حتمًا، ولا تعدو المسألة أن تكون مسألة وقت [٦].

- إشكالية «تصنيم» القيادة

تعد القيادة أحد العناصر الفعالة فى البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين، إلى الدرجة التى وصل فيها الأمر إلى «تصنيم» المفهوم وتقديسه بطريقة قل وجودها فى أى تنظيم سياسى. وحسب الباحث الإسلامى محمد مختار الشنقيطى فإن «البؤس القيادى» الذى تعانى منه جماعة الإخوان المسلمين ليس ناتجًا عن نقص فى الكفاءات داخل الحركة المصرية التى استوعبت أغلب النخبة المتعلمة فى أكبر الدول العربية، وإنما هو نتيجة التصلب فى الإجراءات المتبعة، وإهمال معايير الأمانة والقوة التى جعلها الإسلام أساس الجدارة القيادية، واستبدالها باعتبارات زمنية وشخصية. وفى الحركة

اليوم كثيرون من ذوى الجدارة الفكرية والعملية، كما خرج عليها بالأمس العديد من هؤلاء[٧] .

ومنطقيّا فى ظل اتباع معايير السمع والطاعة، وعدم القدرة على الاختلاف فى الرأى أن تتمتع قيادات الجماعة فى مختلف مستوياتها بقدر من التقديس والإحساس بالذات، إلى الدرجة التى قد تفصلها عن قواعدها. وهو ما يحدث فى كل مرة يغيب فيها مرشد الجماعة فجأة، حيث تصاب الجماعة بقدر من التخبط وعدم الاتزان.

وقد رصد الدكتور محمد عمارة هذه الظاهرة، وأوضح الارتباط بين صفة «الرشد» وشخص «المرشد» فى حركة الإخوان؛ لأنها بنت أمرها من أول يوم على مواهب الشخص لا على اطراد المؤسسة حسب تعبيره[٨] .

ويضيف أن «قادة الإخوان فى الغالب لا يهتمون إلا «بصناعة الأتباع» الذين يحسنون التلقى والتنفيذ الفورى، والإيمان بأوامر القائد وحكمته «دون تعطيل ولا تأويل». وقد لاحظ الدكتور عبد الله النفيسى أن من نقاط الضعف الأساسية فى قيادة حسن البنا «إهماله تدريب كوادر قيادية تتمتع بأهلية القيادة لتأتى من بعده». ووفقًا له فإن الذين جاءوا من بعد البنا فى قيادة حركة الإخوان كانوا أشد تفريطًا فى ذلك[٩] .

وتتمثل أهم عيوب القيادة الفردية المحورية داخل الجماعة فى سيادة مفهوم «السيطرة» على مفهوم «القيادة»، بحيث يتركز اهتمام القائد على التطلع إلى الوراء للتأكد من أن الناس لا يزالون تبعا له، ويهمل التطلع إلى الأمام والتفكير فيما يحقق تقدما وتحسنا فى أداء التنظيم ورسالته. فضلاً عن إغراء الأتباع بالصراع على مناصب القيادة نظرًا لسد المنافذ السلمية إليها، وفى ذلك من الأخطار على التنظيم ما فيه، وأقله شغل التنظيم عن رسالته وأهدافه الأصلية واستنزاف طاقته فى المعارك الداخلية.

كذلك أيضًا التأثير السيئ على لغة التواصل بين القائد والعاملين معه، فهم يحسون بأنهم أتباع لا أقران «ومن شأن المستمعين إلى القائد المسيطر ألا يفهموا كلامه فهما موضوعيّا؛ لأنهم لا يبحثون عن قيمة الكلام فى ذاته، بل عما يقصده القائد ويريده». بالإضافة إلى عزلة القائد عن أتباعه، لأنه لا يستطيع التحقق من مقاصدهم فى أجواء المجاملات والهالة التى رسمها حول نفسه؛ وبذلك يتعطل تدفق المعلومات الصحيحة وتنسد أبواب التناصح النزيه.

لذلك فإن من أهم أسباب النجاح التنظيمى «المرونة الداخلية»، وذلك بأن يكون التنظيم قادراً على تغيير قيادته بيسر، وبأسلوب مرن يفتح باب الصعود إلى القيادة والنزول منها بناء على معايير موضوعية لا شخصية، ودون انقطاع فى المسيرة أو جمود فى الأداء أو تمزق فى الصف. ولا تروق هذه المرونة للقادة الذين يميلون إلى الاستبداد والهيمنة، فيُبقون تنظيماتهم فى حال من التصلب الإجرائى يمكِّنهم من التحكم فيها.

وبحسب الشنقيطى، فقد فسر الأستاذ فريد منذ عقدين من الزمان أزمة الإخوان القيادية تفسيراً فكريًا، فهو يرى أن سببها العميق يرجع إلى الخلط بين «مبررات النشوء ومبررات الاستمرار»، بمعنى أن حسن البنا كان أحوج إلى من يقدر جهده ويبنى عليه أكثر من حاجته إلى من يقدسه ويتوقف عنده. لكن هذا الاتجاه الأخير هو الذى ساد لدى حركة الإخوان المصرية ومن نحا نحوها من الإسلاميين فى البلدان الأخرى[١٠].

ـ إشكالية الانفجار «الجيلى»

إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين قد نجحت على مدار ثلاثة عقود فى تجديد أجيالها، والحفاظ على الروابط الفكرية والتربوية بين مختلف مستوياتها التنظيمية، فإن التحدى الماثل أمام الجماعة اليوم يتركز فى كيفية الحفاظ على الأجيال الجديدة التى تنتمى لعالم جديد ومختلف تمامًا عن عالم القيادات الحالية.

وتبدو الجماعة فى موقف صعب فيما يخص الهيمنة على المنابع الفكرية والتكوينية لأجيالها الشابة فى ظل كثافة المدخلات الثقافية والسياسية التى تتعرض لها هذه الأجيال. وقد تحدثت بعض وسائل الإعلام عن بدايات تحول داخل الفكر السياسى لشباب الجماعة عبرت عنه مدوناتهم على شبكة الإنترنت. وذلك إلى الدرجة التى اعتبرها البعض قد تكون بداية لثورة تصحيح داخل الجماعة، ويشير بعض المدونين إلى أن الجماعة لم تعد تحتكر الحقيقة وحدها، مطالبين بضرورة السماح لهم بمناقشة أفكارهم بحرية وشفافية.

وتشير إحدى المدونات التى تديرها ابنة إحدى القيادات البارزة فى الجماعة إلى «أن مشكلة شباب الإخوان فى انفصالهم عن القيادات والفجوة بين الأجيال، حيث تصر هذه القيادات على عدم الاستماع إليهم وإلى أفكارهم»[١١].

وتعكس الطفرة التى حققتها وسائل الاتصال والتنشئة السياسية مدى الانفصال بين قيادات الجماعة وجيلها الجديد، وهو انفصال كان له مقدمات بعيدة، فجيل الإخوان الجديد جيل تربى بأسلوب مختلف على حياة مختلفة، وهو ما لاحظه المتعاملون معهم، فأفكار الشباب أكثر انفتاحا ووعيًا من قادتهم، ويظهر هذا بوضوح من خلال اجتماعات الشباب التى لا تنحصر فى الدين والدعوة، ولكنها تمتد إلى الموسيقى والسينما أيضًا، فلا يجد شباب الجماعة حاليًا أى حرج من سماع الموسيقى ومشاهدة السينما ونقدها.

المشكلة التى تواجه الجماعة الآن لا تتمثل فحسب فى إمكانية خروج بعض أجيالها الشابة عن طوعها، وإنما فى قدرتها على إعادة صياغة رسالتها التربوية والتنشوية للتأقلم مع احتياجات شبابها وتطلعاتهم لمستقبل مختلف تمامًا عن تطلعات القيادات الراهنة.

ولا غرو فى القول إن الجماعة قد تكون مقبلة على نوع من «الانفجار الجيلى» تجسده المطالب المتصاعدة للأجيال الجديدة بضرورة تغيير الطريقة التى تتعاطى بها الجماعة معهم، والتى تقوم بالأساس على مبدأ السمع والطاعة مع إهمال رأى المخالفين والمحبين للجماعة فى آن واحد.

ـ إشكالية السياسى مقابل الدينى

كثيرًا ما اتهمت جماعة الإخوان المسلمين بالاهتمام بالعمل الدعوى على حساب نظيره السياسى، بيد أن الحالة انقلبت مؤخرًا وبدا الاهتمام بالنشاط السياسى أكثر طغيانًا على نظيره الدينى والدعوى للجماعة. وهو ما أدى إلى توجيه انتقادات لاذعة من قبل الكثيرين لحال التسيُّس التى تغلب على أنشطة الجماعة، على حساب الأبعاد الدينية والتربوية.

وقد جاءت أبرز الدعوات فى هذا الصدد من المفكر الإسلامى الكويتى د. عبد الله النفيسى الذى طالب جماعة الإخوان فى مصر بأن تحل نفسها، وأن تعود لممارسة دورها الحضارى والريادى فى تصحيح المفاهيم وتنقية العقيدة الإسلامية، بدلاً من استنزاف الوقت والجهد فى ممارسة العمل السياسى[١٢].

كما طالب الدكتور محمد سليم العوا الإخوان بالتخلى عن ممارسة العمل السياسى، وأن تتوقف عن «مباشرة الحقوق السياسية ترشيحًا وانتخابًا وتصويتًا، والتحول تمامًا عن العمل السياسى فيما يتعلق بممارسة السلطة أو الحصول على جزء من السلطة؛ إلى ممارسة العمل التوعوى والترشيدى، عن طريق إحياء روح النهضة فى الجماهير، وإحياء روح مقاومة الظلم والاستبداد»(١٣).

وقد واجهت هذه الدعوة رفضًا قاطعًا من قبل قيادات الجماعة، تحت ادعاءات أن العمل السياسى جزء من الدعوة، وأنها إحدى وسائل مكافحة الظلم والفساد وتحقيق الإصلاح المنشود فى المجتمع.

ويرى البعض أنه على الرغم من أن مؤسس الجماعة حسن البنا مارس العمل السياسى وخاض الانتخابات البرلمانية مرتين فى الأربعينيات من القرن العشرين، إلا أنه أدرك مغبة تعريض الإخوان للعمل السياسى، وحاول قدر جهده أن يعيد الجماعة إلى حظيرة «الدعوة» الخالصة(١٤).

وإذا كان ضعف المكون الدينى (التربوى) يمثل صفة ملازمة للجماعة منذ نشأتها، حيث لم يكن مؤسسها رجل دين أو فقيهًا أزهريًا، فقد زادت هذه الحال منذ عودة الجماعة لممارسة العمل السياسى قبل ما يقرب من ربع قرن. وقد وصل هذا الأمر مؤخرًا إلى مستويات غير مسبوقة من حيث تدنى مستوى التأهيل الدينى والدعوى.

وقد حدثنى بعض نقباء الأسر، وهم اللبنة الأولى فى تشكيل الوعى «الدينى» لدى القواعد، بأن مقررات التربية الدينية باتت سطحية للغاية، وذلك بسبب الانهماك فى النشاط السياسى واستنزاف العديد من قدرات «الإخوة» فى العمل التنظيمى.

- إشكالية الفرد مقابل الجماعة أو (تصنيم التنظيم)

على الرغم من أن الفرد يمثل اللبنة الأولى فى البناء التنظيمى لجماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه ليس «الهدف» الرئيسى لنشاطها، ويبدو تعاطى الجماعة مع الفرد كما لو كان مجرد «ترس» فى ماكينة الجماعة، يعمل لأجلها، وقد يضحى بنفسه من أجل بقائها. وهو بذلك يفقد كافة مقومات فردانيته، وفى مقدمتها الحرية، وما يترتب عليها من حقوق والتزامات.

وتركز كافة أدبيات الجماعة، ووسائل تربيتها لأعضائها، على الجماعة وليس على الفرد، وقد وصل الحال إلى أن بات الشعار الرئيسى للجماعة هو أن «الفرد فى خدمة الجماعة»، ويتجسد هذا الخلل الرهيب فى قسم البيعة (أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد فى سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة الإخوان المسلمين وواجباتها، والسمع والطاعة لقيادتها فى المنشط والمكره فى غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأبايع على ذلك، والله على ما أقول وكيل). ومن الملاحظ أنه لا يوجد أى ذكر لحقوق الفرد وواجبات الجماعة تجاهه فى هذا القسم.

وقد نجم عن هذا الانتهاك الصارخ لحرية الفرد وكينونته إلى عدم ارتياح كثيرين لطريقة عمل الجماعة، ومن ثم خروجهم منها دون عودة. وقد لمست هذا المفهوم لدى كثيرين من إخوان القواعد الذين قابلتهم، حيث وجدت غالبيتهم لا يتحدثون عن حقوقهم والتزامات الجماعة تجاههم، بقدر تركيزهم على الجماعة وكيفية خدمتها، إلى الدرجة التى ظننت فيها أن الجماعة باتت تمثل الهدف الأساسى لهم، وليس الدعوة وخدمة الدين.

بيد أن فكرة «الجماعة» تظل أحد مصادر الجذب لدى جمهور واسع من الشباب، خصوصًا فى ظل مجتمع لا ينعم بأية مؤسسات وسيطة يمكنها امتصاص طاقات هؤلاء الشباب وتوظيفها، وهو ما تقوم به جماعة الإخوان على خير وجه.

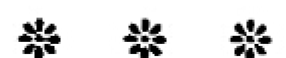
وتحرص الجماعة على غرس قيم الولاء والانتماء «للتنظيم» من خلال عمليات التنشئة الدينية والتجنيد، حتى يتحول معظم هؤلاء الشباب إلى مريدين و«مخلصين» للجماعة ولأهدافها الساحرة، ولشعاراتها الملهبة، وحينئذ تصبح الجماعة والدعوة صنوين لا يفترقان.

وقد لمست أن معظم شباب الجماعة تحولوا إلى «نساك» فى محراب التنظيم، وبدوا بالنسبة لى كما لو كانوا مسلوبى العقل والإرادة إزاء قياداتهم، وربما هذا أحد أسباب بقاء الجماعة على قيد الحياة طيلة ثمانين عامًا.

بيد أن المعضلة الحقيقية التى قد تواجه الجماعة خلال المرحلة المقبلة تتمثل فى عدم قدرتها على السيطرة على عقول أبنائها، ليس فقط لاتساع دائرة التأثير الخارجى من

خلال ثورة الإعلام والميديا فحسب، إنما أيضًا لعدم وجود ممارسات ديمقراطية داخل الجماعة تسمح باستيعاب وامتصاص حماس وأفكار هؤلاء الشباب الذين قد يشكلون أول الخيط فى انفراط عقد الجماعة فى المستقبل المنظور.

وتشى أمراض الشيخوخة، التى استعرضناها آنفًا، بأن الزمن لا يسير لمصلحة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وهى أمراض أراها أقرب لإرهاصات «انفجار» داخلى، وهو ما يفرض على قيادة الجماعة أن تعيد النظر فى أفكارها وآليات عملها بأعين متريثة، وإلا ستجد نفسها تقف وحيدة خارج حدود الزمن.



هوامش الفصل الرابع عشر

(١) طارق البشرى، الملامح العامة للفكر السياسى الإسلامى فى التاريخ المعاصر، (القاهرة: دار الشروق)، ١٩٩٦م، ط ١، ص ١٢ .

(٢) محمد عمارة، الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى، (القاهرة: دار الشروق)، ط٢، ١٩٩٧م، ص ٤٧ .

(٣) يوسف القرضاوى، الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد، (القاهرة: دار الشروق)، ٢٠٠٢م، ص ١٢ .

(٤) فتحى يكن، مشكلات الدعوة والداعية، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ٢٠٠١م، ص ١٦ .

(٥) علاء النادى، الحركة الإسلامية . . شواغل الإصلاح ومواجهة التحديات، مجلة المنار الجديد، العدد ٢٥، شتاء ٢٠٠٤، ص ٦٦ .

(٦) جمال سلطان، التيار التجديدى فى الإخوان المسلمين، على الرابط:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=3162&keywords

(٧) محمد بن مختار الشنقيطى، ملامح المأزق القيادى لدى الإخوان المسلمين، على الرابط:

http://www.fiqhsyasi.net/malamih.htm

(٨) د. محمد عمارة، من مظاهر الخلل فى الحركات الإسلامية المعاصرة، ضمن كتاب «الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية»، ص ٣٤٦.

(٩) د. عبد الله النفيسى، الإخوان المسلمون فى مصر . . التجربة والخطأ، ضمن كتاب «الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية»، ص ٢٤٧، ٢١٦ .

(١٠) محمد بن مختار الشنقيطى، مرجع سابق.

(١١) جريدة المصرى اليوم، ٤ يونيو ٢٠٠٧ م.

(١٢) د. عبد الله النفيسى، الحالة الإسلامية فى قطر، مجلة المنار الجديد، عدد ٣٧ شتاء ٢٠٠٧ م.

(١٣) العوا: أدعو الإخوان إلى ترك العمل السياسى، حوار منشور على موقع إسلام أونلاين على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1181062529733&pagename=Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout

(١٤) جمال سلطان، مرجع سابق.

رقم الإيداع ٢٤٠٩٦ / ٢٠٠٧م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977-09-2271-5